سياسات الاستقرار الاقتصادي
في مصر والصين والولايات الأمريكية المتحدة

الدكتور
حيدر نعمة بخيت



سياسات الاستقرار الاقتصادي
في مصر والصين والولايات المتحدة

الدكتور

حيدر نعمة بخيت

عمان-٢٠١٤

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية :

(٢٠١٤/٨/٣٥٥)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو اي جهة حكومية أخرى

جميع الحقوق محفوظة

جميــع الحقــوق الملكية والفكرية محفوظــة لدار آمنــة – عمــان – الأردن، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملا أو مجزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على كمبيوتر أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً



دار آمنــــة للنشــــر والتوزيــــع

الأردن – عمــان – شارع الجامعة الأردنيــة – مقابــل كليــة الزراعة (الجامعة الأردنيــة) مجمــع سمــارة التجــاري (٢٣٣) الطابــق الأرضــي تلفــون: ٠٧٩٩٦٧٠١٣١ ٩٦٢+

www.amnahhouse.com
info@amnahhouse.com
amnah2m@yahoo.com

قائمة المحتويات

مقدمة

تحتل سياسات الاستقرار الاقتصادي أهمية كبيرة في المدارس الاقتصادية لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي، وقد ازدادت هذه الأهمية بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى ١٩٢٩-١٩٣٣ التي عصفت بالمنظومة الرأسمالية والتي تساقطت معها المسلمات الكلاسيكية كاستحالة وجود بطالة دائمة والية عمل اليد الخفية والدور الحيادي للدولة وسيادة قانون ساي Say's Low في الأسواق. وقد آلت هذه الظروف إلى ظهور المدرسة الكينزية لتنتشل الرأسمالية من هذه الأزمة لتلاقي رواجا بين الاقتصاديين. وقد أعطت الكينزية دورا كبيرا للسياسة المالية المرنة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق عوامل الاستقرار الذاتية. وفي عقد الستينيات من القرن الماضي حدث تحول كبير في قبول فاعلية السياسة المالية بعد ان نشر ميلتون فريدمان M. Fredman و Anna J. Schwartz كتابهما عن التاريخ النقدي للولايات المتحدة A Monetary History of the United States في عام ١٩٦٣ الذين بينوا من خلاله ان سبب الأزمة الاقتصادية الكبرى يعود إلى عوامل نقدية وليس كما اعتقد كينز بانها تعود الى نقص الاستثمار ومايتبع ذلك. واعتقد فريدمان ان السياسة المالية عقيمة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي ورأى ان اتباع سياسة نقدية تعتمد على سياسة النمو النقدي الثابت كفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا قد دار جدل واسع بين الكنزيين والنقديين حول جدوى او فاعلية أي من السياستين في تاثيرهما على النشاط الاقتصادي. ويرى بعض الاقتصاديين بعدم جدوى كل من السياستين النقدية والمالية لذا فهم يدافعون عن السياسة الدخلية والتي تصمم للحد من ارتفاعات الأسعار والأجور. ويدافع آخرون عن سياسة سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

ومما ورد في أعلاه وعلى الرغم من أهمية سياسات الاستقرار الاقتصادي الا انه لم يكن هناك اتفاق بين الاقتصاديين على أي من تلك السياسات هي الأكثر فاعلية ويعود هذا الاختلاف إلى اختلاف المدارس الفكرية للباحثين اذ ان لكل مدرسة آراءها وتصوراتها وحججها الخاصة حول السياسات الواجب اتباعها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وللدور الذي تلعبه تلك السياسات في التأثير على النشاط الاقتصادي تأتي أهمية الكتاب لدراسة تلك الآثار وتتبع مسارها في عينة عمدية مكونة من ثلاث دول اختيرت لتمثل احدها الدول المتقدمة (الولايات المتحدة) والأخرى تمثل نظاما خاصا يدمج بين التخطيط المركزي والية السوق واصطلح عليه اشتراكية السوق ورائدها الصين والدولة الأخيرة مصر التي تمثل العالم النامي.

الفصل الأول
سياسات الاستقرار: المفهوم ، الأنواع ، المبررات

أولا: مفهوم سياسات الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار stabilization لغة هو الثبات والسكون، ولم يعرف الاستقرار بصورة كافية في الأدبيات الاقتصادية بل وحتى في العلوم الاجتماعية عامة[1]. إلا انه يمكن القول ان الاستقرار يعني من وجهة النظر الاقتصادية المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أم غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع عبر إجراءات متعددة أبرزها أدوات السياسات المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة الدخلية ...الخ[2]. وكذلك يمكن تعريفه بأنه تحسين التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي لتخفيف الضغوط التضخمية وتعزيز وضع ميزان المدفوعات وبالتالي تحسين وضع التوازن الكلي على المستويين الداخلي والخارجي[3]. أو يعرف بأنه عدد من الإجراءات التي تهدف إلى استعادة التوازن المالي والنقدي وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، بهدف تحسين مستوى الأداء الاقتصادي وإعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق[4].

وتعرف سياسات الاستقرار الاقتصادي stabilization of Economics policies بأنها حزمة من السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي Macro والجزئي Micro تتخذ لإيجاد حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي، وبصورة أدق فان سياسات الاستقرار الاقتصادي تستهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وذلك عبر معدلات مقبولة من التضخم، وكذلك الحد من ارتفاع معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل*، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ولاسيما في ميزان حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل، وتحقيق معدل نمو موجب ومستقر في الناتج

---

1 Doris Fischer, Stability and Commercial Information –An Economic Approach and a Look at China , ASIEN , 2002 , P.2 .

2 Escwa , Exploratory Study and Approaches to the Social Impact of Structural Adjustment Policies , United Nations , New York , 1997 , pp 3-4 .

3 Andrew D. Crockett , Stabilization Policies in Developing Countries: Some policy Considerations , Staff Papers , Vol. 28 , No.1 , March 1981 , p 54 .

4 عبد الشكور شعلان، تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية، التصحيح والتنمية في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، مطابع دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٧، ص٥٦-٥٨.

* ان معدلات التضخم والبطالة قد تكون متضاربة مما يعني صعوبة المحافظة على معدلات مقبولة لكليهما. انظر في:

- Dornbusch , F.,Fischer, R. Start , Macroeconomics , Seventh edition , McGraw-Hill , Inc,1998., PP.404-406.

المحلي[1]. وبهذا فإن سياسات الاستقرار تعد جزءا من السياسة الاقتصادية التي تستهدف: إعادة توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، والاستغلال الامثل والكفوء للموارد الاقتصادية.

هنالك عدد من المفاهيم التي قد تتطابق أو تتقاطع مع مفهوم سياسات الاستقرار وذلك يعود إلى ترجمة تلك المفاهيم او لأسلوب التعبير عنها. فسياسات الاستقرار تسمى أيضا بـ(التثبيت) عند بعض الكتاب العرب وذلك ناتج من ترجمة الكلمة الإنكليزية Stabilization حيث ان لها معاني عربية متعددة (كترسيخ وموازنة وإقرار ....الخ) إلا ان المشهور منها والغالب استخدامه هو الاستقرار أو التثبيت. والكثير من الكتاب العرب والأجانب ينظرون إلى سياسات الاستقرار من زاوية الاقتصاد الكلي فيسمون تلك السياسات بسياسات إدارة الطلب كونها تعنى بإدارة الطلب الإجمالي بحيث يتوافق مع الناتج المحلي الإجمالي والتدفقات القادمة من الخارج. ويرى هؤلاء الكتاب بان تنفيذ سياسات التثبيت الاقتصادي يكون عندما يعاني البلد من صعوبات اقتصادية خطيرة تستلزم إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية المتبعة فيه[2]. إذ يتطلب الأمر تحقيق الاستقرار عن طريق معالجة أسباب الخلل الرئيسة على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال تحقيق تحسن مستمر في ميزان المدفوعات وتخفيض عجز الموازنة العامة ومعدلات التضخم.

ويتفق الباحث مع تعريف *كوريا Correia و نيكوليني Nicolini* لسياسات الاستقرار الاقتصادي كونه التعريف الأقرب لها.

وهنالك مفهوم الإصلاح الاقتصادي Economic Reform الذي يعني لغة جعل الشيء أكثر صلاحا في حين يعني الإصلاح الاقتصادي تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه[3]. ان هذا المفهوم ينطوي على نوع من التصور الحكمي أو القيمي للجماعة المعنية، أي بمعنى آخر ان ما يعد إصلاحا اقتصاديا من وجهة نظر جماعة او مؤسسة معينة قد لا يعد كذلك من وجهة نظر جماعة أو مؤسسة أخرى[4]. وكثيرا ما استخدم هذا المفهوم

---

1 Isabel Correia and Juan Pablo Nicolini , Optimal Fiscal and monetary policy : equivalence Results , university of Tella , 2001 , pp 2-4 .

2 Mohsin S . Khan , Malcolm D . Knight , Some Theoretical and Empirical Issues Relating Economic Stabilization in Developing Countries , World Development , Vol.10 , No. 9 , 1982 , p. 709 .

3 د. أكرام عبد العزيز ، الإصلاح المالي وإصلاح القطاع المالي ، دراسات اقتصادية ، العدد ٤ ، السنة الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، خريف ٢٠٠١ ، ص١٢٧ .

4 د جودة عبد الخالق ، الفريضة الغائبة ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد ٧ ، ١٩٩٧ ، ص١٣٤ .

للإشارة إلى الإصلاحات التي طبقتها البلدان الاشتراكية قبل تحولها للمنظومة الرأسمالية في العقد الأخير من القرن الماضي والذي يعني الإصلاح فيها العمل على التغيير التدريجي عبر إدخال إصلاحات جزئية من طبيعتها الحفاظ على وضع النظام العام . كما يعرف الإصلاح بأنه عبارة عن عدد من الإجراءات المتناسقة والمتكاملة تهدف لإحداث إصلاح اقتصادي شامل ووضع الحلول لكافة المشاكل التي تعترض نمو الاقتصاد الوطني وتنمية القوى البشرية لتتحمل مسؤولياتها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي[١]. كما ينصرف أيضا مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى التغيرات المنظمة التي تحدثها الدولة في السياسة الاقتصادية المتبعة بهدف إزالة أوجه الاختلالات في بنيتها الاقتصادية والعودة بالمسار الاقتصادي إلى طريق النمو السليم[٢].

أما المصطلحان التكييف الاقتصادي Economic Adjustment والتكييف الهيكلي Structural Adjustment والمتداولان بإسهاب في الدراسات والبحوث العربية والأجنبية، فعلى الرغم من المعاني المتعددة التي تعنيها الكلمة الإنكليزية Adjustment (تعديل ، إصلاح، تقويم ، تغيير) إلا إنها تعني المعنى ذاته أي (رد فعل ايجابي لتوجيه الاقتصاد الوطني وفقا لأهداف مرسومة سلفا أو أهداف مستجدة لتجنب الآثار السلبية للاقتصاد الوطني. ويتضمن رد الفعل هذا أهدافا اقتصادية واجتماعية وسياسية)[٣]. وتعني كذلك المحافظة على مستوى الطلب الإجمالي في اقتصاد ما متكافئا مع الطاقات الإنتاجية ضمن مستواها الممكن[٤].

وهنالك مفهوم آخر هو إعادة الهيكلة Restructure الذي غالبا ما يشير إلى إعادة الهيكلة الصناعية من خلال إعادة النظر في المسائل المتعلقة بكفاءة الصناعة وحجمها وتوسيع وإغلاق وإدماج المنشاة الصناعية فضلا عن أعادة النظر في التكنولوجيا المستخدمة[٥]. ففي البلدان

---

1 د. حسن علي خضر ، الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي ، بحث في كتاب: اللقاء الدوري لمسؤولي السياسات الزراعية في الوطن العربي ، مسقط ، عمان ، كانون الأول ١٩٩٤ ، ص٦ .

٢ د. جمال داود سلمان وآخرون، الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد الدولي، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العدد ٣٢، ٢٠٠٠، ص١٥.

3 مصطفى مهدي حسين ، عرض وتقويم مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملية التكيف الاقتصادي ، مجلة آفاق اقتصادية ، العدد (٦٩) ، ١٩٩٧ ، ص١١٦ .

4 مانويل جويتان ، دور صندوق النقد الدولي في التكييف ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد(٢٤) العدد(٢) ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، يونيو ١٩٨٧ ، ص٤.

5 د. فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ١٤٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مارس ١٩٩٠ ، ص ص٣٢-٣٤.

المتقدمة يرى البعض ان إعادة الهيكلة الصناعية يعود إلى مجموعتين من الأسباب، الأولى تسمى بالدفاعية وتتعلق بالصناعات المتدهورة التي لا تستطيع الصمود أمام المنافسة الخارجية كصناعة بناء السفن والحديد والصلب. والثانية تسمى الأسباب الايجابية التي تتعلق بالصناعات الرائدة كصناعة الالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات[1]. أما في البلدان النامية فان تفاقم أزمة المديونية وتدهور شروط معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية التي تصدرها والطاقة المحدودة لهذه البلدان في أنتاج السلع والخدمات اللازمة للحد من الواردات، وبالتالي فانها وجدت نفسها أمام ضغوط كبيرة تحتم عليها إعادة هيكلة صناعتها لتكون أكثر قدرة على المنافسة الدولية، وكذلك من ناحية أخرى فان تزايد النزعة الحمائية في البلدان المتقدمة وتعاظم الاتجاه نحو اقامة التكتلات الدولية تتطلب اعادة هيكلة سريعة لصناعتها كي تصبح أكثر تنويعا واقل تعرضا للقيود التجارية[2].

بقي ان نشير في هذا المضمار إلى ان كل من صندوق النقد الدوليIMF والبنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD قد تبنيا كل من سياسات الاستقرار الاقتصادي والتغيير الهيكلي في البلدان النامية في إطار المهمات الوظيفية لكل منهما فاهتم صندوق النقد الدولي بأفكار الاستقرار الاقتصادي وإجراءاته في حين اختص البنك الدولي بآراء التغيير الهيكلي[3]. أما منظمة التجارة العالمية WTO فهي تهتم بقواعد تحرير التجارة العالمية وتقليص دور الدولة في التأثير على التجارة عبر التخفيض التدريجي للرسوم الكمركية لبعض السلع وإلغائها بالكامل لسلع أخرى ورفع الدعم عن السلع الزراعية.

---

1 د. فاروق محمد حسين ، السياسات الصناعية واستراتيجيات التصنيع التصديري في الدول النامية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، الجزء الأول ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ ، ص ص ٤٥٩-٤٧٨ .

2 انيل سود ، هاريندر كوهلي ، اعادة الهيكلة الصناعية في البلدان النامية ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٤ ، المجلد ٢٢ ، ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ص ٤٦-٤٩ .

3 د. سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، مراجعة د.حميد الجميلي ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص ص ١٥-١٦ .

ثانيا: أنواع الاستقرار الاقتصادي:

إن الاستقرار الاقتصادي قد يكون محليا أي لدولة معينة او قد يكـون إقليميـا يخـتص بمجموعة دول كدول الاتحاد الأوربي أو دوليا بمعنى استقرار لعموم الاقتصاد العالمي الـذي يقصد به استقرار كل دولة استقرارا محليا بحيث تكون مجموعة دول العالم في حالت استقرار شامل[1]. ولا يختلف الاستقرار الاقتصادي الإقليمي والدولي عن الاستقرار المحلي إلا في حدود الظواهر الاقتصادية التي تميز العلاقات الدولية عن المحلية بصورة أو بأخرى. ويرى الفكـر الكلاسيكي إن الحرية الاقتصادية إذا سادت بصورة تامة فإنها كفيلة بتحقيق الاستقرار الدولي من خلال تحقيق الاستقرار المحلي لكل دولة في الاقتصاد العالمي.

وعموما يتوقف الاستقرار الاقتصادي الدولي على عدة عوامل لعل أهمها[2]:

١-التقلبات في حركات رؤوس الأموال الدولية الناجمة عن اخـتلاف أسـعار الفائـدة rate interest الدائنة والمدينة والبحث عن الأرباح والاستقرار السياسي، قد تـؤدي إلـى إحـداث استقرار او بالعكس تؤدي إلى إحداث اضطراب وذلك حسب نوعها وتوقيت اتجاهها(طويلة أم قصيرة الأجل ، وتتجه للخارج ام للداخل) لاسيما حركة الأموال الساخنة hot money التـي بالرغم من الصعوبات التي تواجه عملية إحصائها إلا ان دراسة حديثة أثبتت بان ما يقـارب من ٢٠٠ مليار دولار تنتقل يوميا ما بين الدول.

٢- التغيرات في مستويات الأسعار والأجور التي قد لا تكون متسقة مع مثيلاتها في الخارج مما يؤدي إلى اختلال العلاقة بين مستويات التكاليف والأسعار في الداخل (الاقتصاد المحلي) والخارج (الاقتصاد الدولي) عند مستوى معين لسعر الصرف.

٣-التغيرات في جداول العرض والطلب للصادرات والواردات التي لا تكون نتيجـة لتغيـر الدخل النقدي.

٤-التغيرات الهيكلية والمشاكل الاقتصادية التي تحدث في دولة ذات ثقل كبير في الاقتـصاد العالمي (كالولايات المتحدة الأمريكية) أو لمجموعة من الدول (كدول الاتحاد الأوربي) وهـذه

---

1 د. محمد دويدار ، دراسات في الاقتصاد المالي (النظرية العامة في مالية الدولة – السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي) ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، بدون تاريخ ، ص٢٦٥ .

2انظر في:

– المصدر السابق نفسه ، ص ص ٢٦٤-٢٦٨ .

– د. محمد دويدار ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٥٩ ، ص ص ١٣-١٥ .

- E . Lundberg , International stability and the National Economy in "Stability and Progress in the World Economy" , edited by D. Hague , London , 1958.

تؤثر تأثيرا محسوسا على الوضع القائم بالنسبة للاقتصاد العالمي ولاسيما بالنسبة للتكاليف النسبية.

٥-اتجاهات النمو الاقتصادي التي قد تؤدي إلى توسيع الفجوة بين الصادرات والواردات أو تؤثر على نمو أحداهما بدرجة تختلف عن تأثيرها في الأخرى.

٦- إضافة إلى ذلك فان الأضطرابات والحروب والكوارث الطبيعية كلها عوامل من شانها أن تؤثر على الاستقرار الدولي.

وهناك أيضا الاستقرار الاقتصادي المحلي الذي ينبغي ان لا ينظر إليه على انه شيء مادي ملموس يمكن تحديد مكوناته بصورة واضحة وجلية كقياس معدلات التضخم أو معرفة حجم البطالة وغيرها، ولكنه حالة مفضلة ومرغوبة اجتماعيا واقتصاديا تعكس عدد من الظواهر الاقتصادية كاستقرار معدلات الأسعار ونمو الناتج المحلي وغيرها. وعموما ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي المحلي يعني الوصول إلى[1]:

١- استقرار في المستوى العام للأسعار والذي يتجسد من خلال معدلات التضخم inflation أو من خلال حركة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ، فتحقيق معدل تضخم مساوي للصفر(الحالة المثالية التي من النادر الوصول إليها) أو معدل تضخم مقبولا اقتصاديا واجتماعيا يقل عن ٢% يعني هذا استقرار الوضع الاقتصادي للبلد.

٢-القضاء على البطالة من خلال تحقيق معدلات عالية من التشغيل يقترب عندها الاقتصاد من مستوى العمالة الكاملة.

٣-تحقيق فائض اقتصادي في ميزان المدفوعات ولاسيما في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل Long-term capital ان أمكن ذلك، أو تحقيق حالة التوازن وان كان هنالك عجز فانه يجب أن يكون طفيف أولا وليس على حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تعكس الوضع الحقيقي لاقتصاد البلد ثانيا.

٤-تحقيق معدلات نمو موجبة ومضطردة في الناتج المحلي الإجمالي.

ان مقارنة تلك العناصر الأربعة للاستقرار الاقتصادي على أية دولة يتم من خلالها (أي المقارنة) معرفة مدى فعالية سياسات الاستقرار المطبقة فيها. على أنه يمكن النظر إلى هذه العناصر الأربعة من جهة أخرى إلى انها تستهدف تحقيق نوعين من التوازن هما التوازن

1Isabel Correia and Juan Pablo Nicolini , op , cit , p 2-4.

الداخلي والتوازن الخارجي. فالتوازن الأول يمكن ان يقاس على أساس معدلات البطالة والتضخم وإمكانية تقليص الأول (معدل البطالة) مع المحافظة على مستويات منخفضة ومستقرة من الثاني (معدل التضخم) وكذلك من خلال مدى وجود الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة. في حين ان التوازن الثاني(الخارجي) يقاس بوجود توازن في الحساب الجاري وبصورة أكثر شمولا بمستوى صافي التدفقات الرأسمالية القابل للاستمرار والذي يساوي فجوة الادخار والاستثمار عبر الزمن.

ثالثا: مبررات سياسات الاستقرار:

هنالك عدد من المبررات التي تحتم على الدولة التدخل في مجمل نواحي حياة المجتمع ومن بينها الحياة الاقتصادية بغية تحقيق أهداف متنوعة أبرزها الوصول إلى الحالة التي يكون عندها مجمل الاقتصاد في حالة استقرار اقتصادي ، وهذه المبررات تتمثل بكون الدولة بمثابة رب الأسرة ومن صميم الواجبات الملقاة على عاتقها هي زيادة رفاهية المجتمع، وكذلك هنالك مبررات اجتماعية تتمثل بتقليل التفاوت في توزيع الدخل القومي والقضاء على المشاكل الاقتصادية ذات العلاقة بالجانب الاجتماعي كالتضخم والبطالة، وسياسية تتمثل بالبرامج الانتخابية للأحزاب الحاكمة في الأنظمة الديمقراطية، إلا ان أهم تلك المبررات هي بلا شك المبررات الاقتصادية حيث يتعين على الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي. الذي يعد شرطا ضروريا لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية على حدا سواء اذ يضمن هذا التوازن في الأمد القصير خلق بيئة اقتصادية مستقرة تكون قاعدة مغرية لتحفيز الاستثمارات، وفي الأمد المتوسط يضمن إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل الرئيسة التي يعاني منها الاقتصاد كالتضخم والبطالة وأسعار صرف العملة المحلية ...الخ وفي الأمد الطويل يضمن نموا متوازنا للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد.

ان معظم الحكومات تقوم بمراقبة حالة الأسواق الاقتصادية المختلفة بصورة دورية بغية التعرف على أوجه الاختلال فيها وتشخيص مكامن الضعف في سياستها الاقتصادية تمهيدا لتصحيحها وإزالة أي اختناقات أو تشوهات قد تصيب اقتصادها.

ان للاختلال الهيكلي أوجه متعددة يمكن الحكم من خلالها على هيكل اقتصاد ما بأنه مختل من عدمه، ومن هذه المظاهر ما يأخذ شكل اختلال هيكل الإنتاج او صورة الاختلال بين

الموارد والاستخدامات في الاقتصاد مما يعكس في النهاية مظهرين رئيسين همـا الاختلال الداخلي والاختلال الخارجي وكما سنبين لاحقا.

وفي الإطار نفسه فان التوازن وفقا لمنطوق النظرية الاقتصادية يعد الحالة المثلى للاقتصاد حيث في ضوئه يحدث استقرار في العلاقة بين العناصر والمتغيرات الاقتصادية مما ينعكس على استمرار النمو والتطور الاقتصادي، مع العلم بان حالة التوازن قد لا تعني السكون والثبات المطلق لتلك المتغيرات ففي مسالة التوازن ليس المهم هو التوازن السكوني Static ، وإنما التوازن المستقر للنسب والعلاقات والآثار التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية حتى وان كانت في حالة تغير مستمر طالما ان الأمر النهائي لهذا التغير لن يؤدي إلى اختلال العلاقات التناسبية للمتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة[١].

لهذا يمكن القول ان مفهوم الاختلال الهيكلي يعني اختلال علاقات التوازن العام في بنية الاقتصاد القومي إلى الحد الذي يمكن ان يؤثر على ديمومة النمو الاقتصادي واستقراره ويؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل والاختناقات والأزمات في بنية الاقتصاد القومي.

ان تحديد مفهوم الاختلال الهيكلي يتوقف على زاوية النظر إلى الهيكل الاقتصادي، فعندما ينظر إلى الهيكل الاقتصادي من زاوية العلاقة بين العرض والطلب الكليين، فـان الاختلال يحدث عندما تكون العلاقة بينهما خلافا لما تقرره النظرية الاقتصادية. وعندما تكون النظرة قائمة على أساس المنشأ القطاعي للناتج القومي فان الاختلال يتحدد على أساس مقارنة الهيكل قيد الدراسة مع هيكل اقتصادي أخر يكون أكثر تطورا من خلال عده أنموذجا للمقارنة، وعادة ما تكون الهياكل الاقتصادية للبلدان المتقدمة تجسيدا لهذا النموذج، وتقاس الاختلالات في الاقتصاديات الأخرى بدرجة الاقتراب او الابتعاد عنها[٢]، ومن ثم فان الاختلال في هيكل الاقتصاد القومي لبلد معين يشير إلى انحراف الهيكل الاقتصادي عن أنماط الهياكل السائدة في البلدان المتقدمة[٣].

وفي هذا الإطار نجد ان الاختلال الذي يمكن ان يصاحب الاقتصاد القومي قد يكون داخليا أو خارجيا. وفيما يلي وصف لكل منهما.

---

1 د. محسن خليل ، تصدع الهيكل الثالث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ص ٢٢- ٢٤ .

2 المصدر السابق نفسه ، ص ص ٢٣- ٢٤ .

3 د. عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص٥ .

أ- الاختلال الداخلي:

ينجم الاختلال الداخلي بصورة عامة عن عدم التناسب مابين تيار الطلب المحلي على السلع والخدمات مع تيار العرض المحلي منها، بمعنى آخر ان حجم احتياجات المجتمع من الموارد اللازمة لأغراض الاستهلاك والاستثمار عند مستوى سعري معين تكون اكبر مما هو متاح فعلا منها، مما يترتب على ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار[1].

وتعد البلدان النامية أكثر من غيرها تأثرا بهذه المشكلة نتيجة الاختلالات الهيكلية المزمنة التي تتميز بها اقتصادياتها والتي تعمل على أعاقة نمو الناتج الحقيقي[2]، وكذلك الجمود الذي يتسم به الهيكل الإنتاجي لهذه البلدان وعدم استجابته للتغيرات في الطلب الكلي. ويظهر هذا الاختلال على هيئة ثلاثة أشكال أو صور أولهما هو الاختلال السلعي الذي يعد المسبب الأساسي للاختلالات الأخرى ويحدث كما بينا جراء انخفاض الناتج المحلي من السلع والخدمات وعدم تناسبه مع تيار الطلب عليها.

أما الشكل الثاني فهو الاختلال المالي الذي يتجسد في عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة الاختلال بين النفقات العامة والإيرادات العامة. وقد اختلفت المدارس الفكرية في آلية تعاملها مع هذا العجز ففي الوقت الذي يرى فيه الفكر الكلاسيكي حيادية الموازنة كون الدولة تكون محددة الوظائف والفعاليات[3]، ترى المدرسة الكينزية موقفا مغايرا في الثلاثينيات من القرن العشرين إذ أكدت على مبدأ عدم حيادية الميزانية من خلال ترتب وظائف جديدة على الدولة القيام بها لغرض تحقيق الاستقرار والقضاء على المشاكل التي تعتري النظام الرأسمالي، لذا فقد اختفت لمدة طويلة فكرة توازن الموازنة العامة وأصبحت فكرة العجز المقصود او المخطط Planned Deficits مبدأ أساسي يسمح بالمزيد من التدخل الحكومي[4]. أما إذا انتقلنا إلى آراء المدارس المعاصرة والمتمثلة بالمدرسة النقودية Monetarism بزعامة *ميلتون فريدمان M. Fredman* والتوقعات العقلانية Rational Expectations واقتصاديات جانب

---

1 د. رمزي زكي ، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦ .

2 د. عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والأنفاق العام : دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، الطبعة الأولى ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص١١٧ .

3 د. طاهر موسى الجنابي ، دراسات في المالية العامة ، الطبعة الأولى ، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٤٠ .

4 جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص ، ترجمة وتعريب د. عبد الفتاح عبد الرحمن ، د. عبد العظيم محمد ، مراجعة د. كامل سلمان العاني ، تقديم د. سلطان المحمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٨ ، ص ص ٣٠٧-٣١١ .

العرض supply-Side Economics فان موقفها من مسالة عجز الموازنة يعكس موقفها الفكري من قضية حدود دور الحكومة في الحياة الاقتصادية ومدى الحرية الاقتصادية التي يجب ان تتوفر للمجتمع، وأفكارها على العموم كانت تتركز على ضرورة العودة إلى الأفكار الكلاسيكية وإعادة مبدأ الحرية التي نادى بها *آدم سميث*، وترى هذه المدارس ولاسيما المدرسة النقودية بان عجز الموازنة العامة للدولة من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة عرض النقد الذي يعمل على حدوث مشكلة التضخم وخاصة إذا كان تمويل العجز يتم عبر عملية الإصدار النقدي الجديد حيث تكون الزيادة في الطلب الكلي اكبر من الزيادة في العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار[١]، وقد رأى العديد من الاقتصاديين المناصرين للمدرسة النقودية بان الاختلال المالي المتمثل بعجز الموازنة العامة للدولة هو السبب الرئيس للعديد من المشاكل التي تعاني منها معظم البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء[٢].

أما الشكل الثالث فهو يتمثل بالاختلال النقدي والذي يتمثل بالفجوة التي تظهر مابين تيار التدفق النقدي وتيار التدفق السلعي، وبتعبير آخر هو ذلك الاختلال الحاصل بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وكمية السلع والخدمات المتاحة فيه، فزيادة التيار الثاني على الأول يترتب عليه انكماش في حين إن زيادة التيار الأول على الثاني يترتب عليه فائض في الطلب Excess Demand ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار[٣]، إذ ان الزيادة في النقود لم تقابلها زيادة مماثلة في العرض[٤].

ويمكن أن يقاس التوازن الداخلي على أساس معدلات البطالة والتضخم وإمكانية التقليص من البطالة وفي الوقت عينه يمكن السيطرة على التضخم عند مستويات منخفضة ومستقرة، وكما هو موضح في الشكل (١-١) الذي يمثل نموذج التوازن الداخلي.

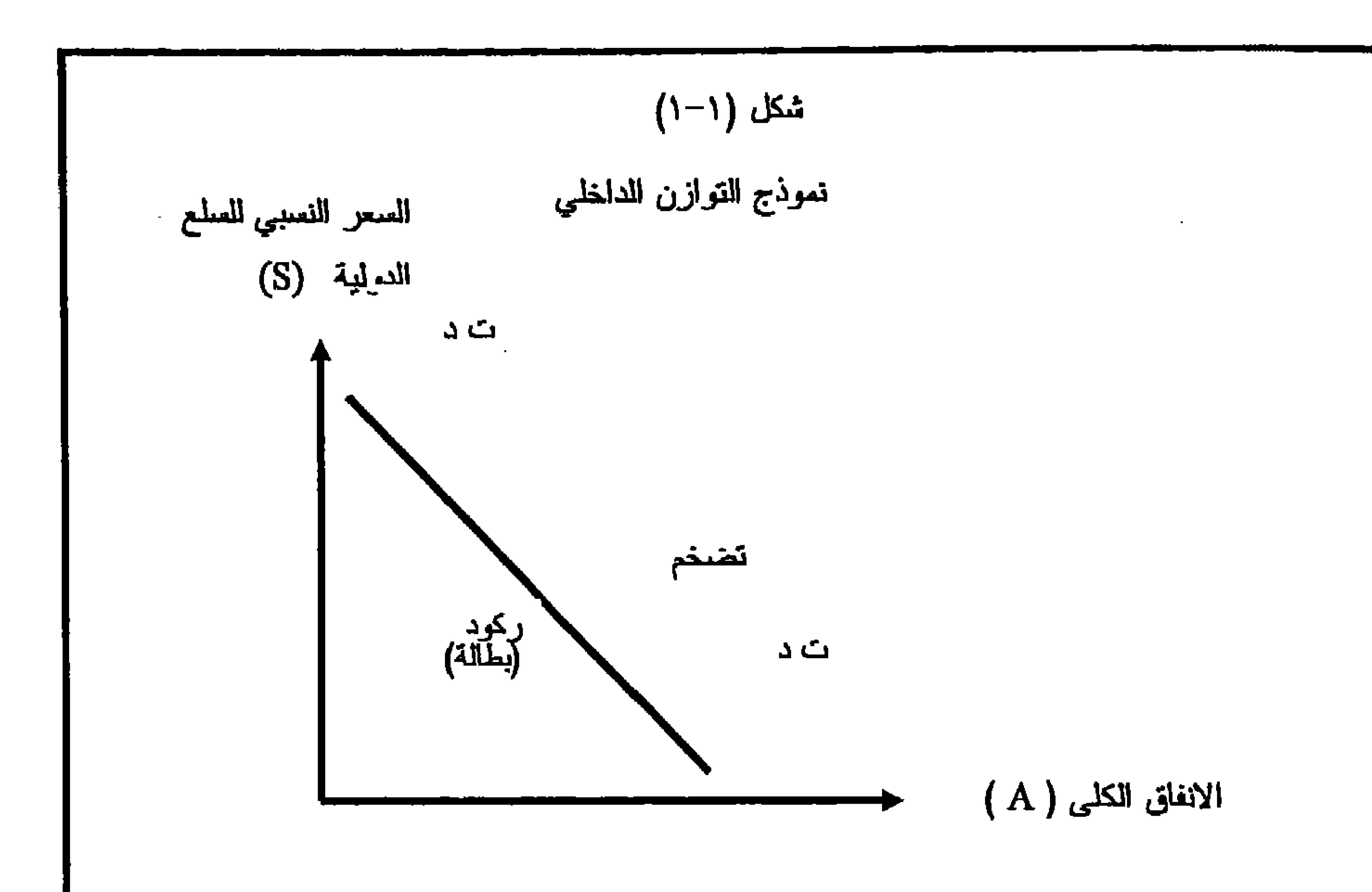
---

1 د. عبد الحسين وادي العطية ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وملامح الفكر الاقتصادي المعاصر ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية ، العدد الثاني ، المجلد ٢٢ ، عمان ، ١٩٩٥ ، ص ص ٦٨٧ – ٦٩٠ .

2 ميلتون فريدمان ، دراسات وقضايا اقتصادية معاصرة ، ترجمة الياس اسكندر ، مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ٨٠-٨٨ .

3 د. سهير محمود معتوق ، النظريات والسياسات النقدية ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٢٥ .

4 ميلتون فريدمان ، الرأسمالية والحرية ، ترجمة يوسف عليان ، الطبعة الأولى ، دار الكتب الأردني ، الطبعة الأولى ، عمان ، ١٩٨٧ ، ص ص ٣٩-٤٤ .



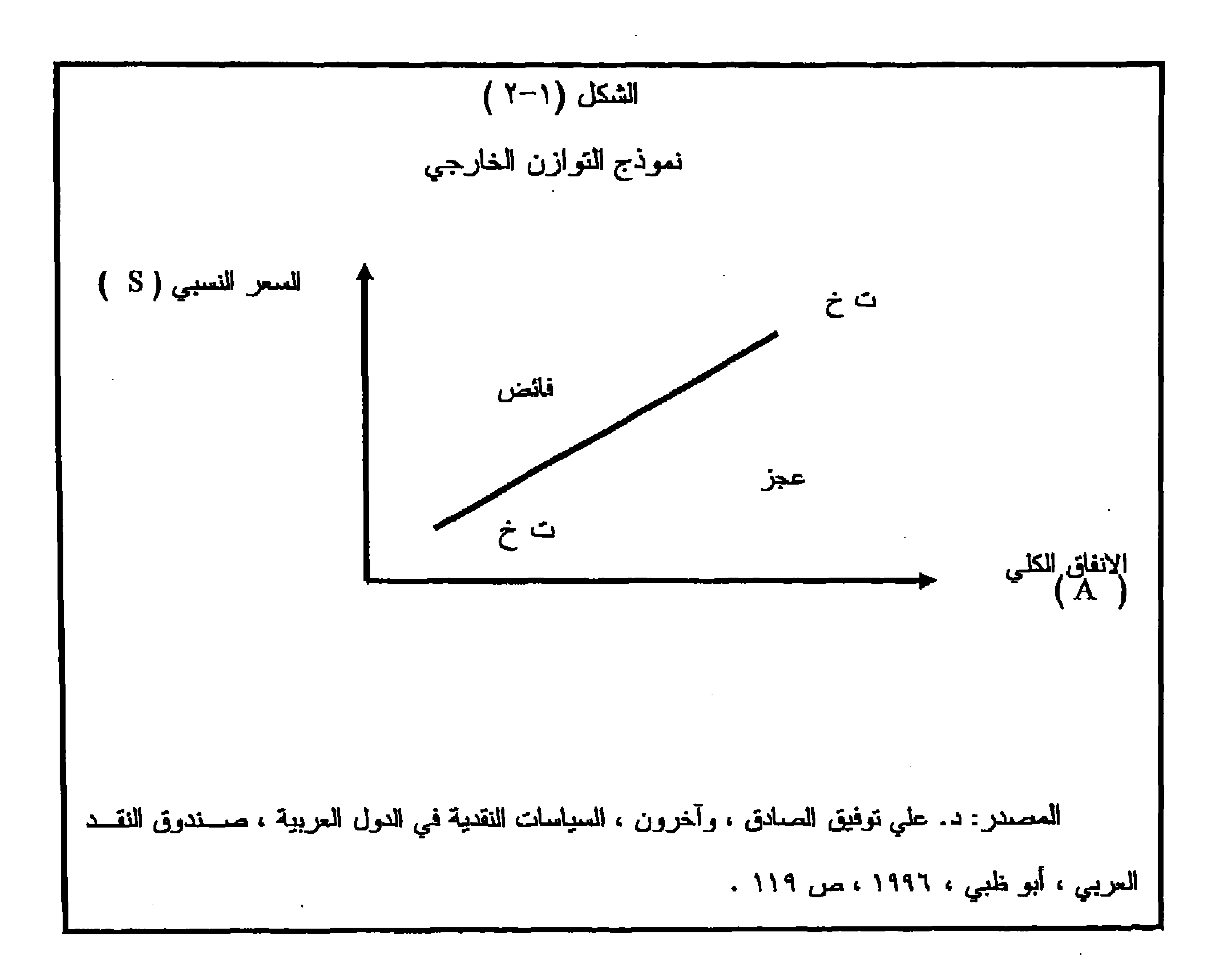
شكل (١-١)

نموذج التوازن الداخلي

المصدر: د. علي توفيق الصادق ، وآخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقـد العربي ، أبو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص ١١٤ .

٢- *الاختلال الخارجي:*

يتحقق التوازن الخارجي بصورة عامة بوجود توازن مطلق في الحساب الجاري أو فـي صافي الصادرات. وهو ما يعرف بالأسلوب الضيق، أما الأسلوب الأكثر اتساعاً في التـوازن الخارجي فهو يتمثل بصافي التدفقات الرأسمالية (الفجوة بين الادخـار والاسـتثمار) عبـر الزمن. وبأسلوب آخر يتم الفصل بين التدفقات الرأسمالية التي تكون نتيجة لاستثمارات قصيرة المدى والتدفقات الرأسمالية الطويلة المدى التي تعكس التطور الهيكلي للادخـار والاسـتثمار وعلاقة هذين المتغيرين بوضع الحساب الجاري كمحدد للتوازن الخارجي، والـشكل البيـاني (١-٢) يوضح مجمل عملية التوازن. حيث نلاحظ أن المنطقة التي تقع إلى يمـين المنحنـى تمثل حالة العجز في الحساب الجاري في حين تمثل المنطقة الواقعة إلى يسار المنحنى فائضاً في الحساب الجاري.



الشكل (١-٢)

نموذج التوازن الخارجي

المصدر: د. علي توفيق الصادق ، وآخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص ١١٩ .

من خلال ما سبق يمكن القول بان الاختلال الخارجي يتمثل بالاختلال الذي يحدث في ميزان المدفوعات الذي هو عبارة عن حساب مختصر لكافة المعاملات التجارية والمالية والنقدية التي تتم بين المقيمين Residents في بلد معين سواء كانوا أشخاص او مؤسسات او حكومة مع غير المقيمين Nonresidents خلال مدة معينة غالبا ما تكون سنة[1]، وقد يظهر هذا الاختلال عند عدم تساوي صادرات بلد معين مع وارداته من مختلف السلع والخدمات

---

1 للمزيد حول ميزان المدفوعات انظر في:

- Snider Delbert A , Introduction to International Economics , 4 th edition , Richard D. Irwin , Inc. , Homewood , pp 141-142 .

-عرفات تقي الحسني ، التمويل الدولي ، الطبعة الثانية ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص١١٥ .

- طارق الحاج ، علم الاقتصاد و نظرياته، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص١٨٢.

-زينب حسين عوض ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار القدح للطبع والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص١٠٠.

والتحويلات من طرف واحد وغيرها. ويرى بعض الاقتصاديين بان صور الاختلال الداخلي السابقة (الاختلال السلعي ، المالي ، النقدي) تعد السبب الرئيس للاختلال الخارجي فضلا عن أسباب أخرى كضعف البنيان الاقتصادي له أو تعرضه لازمة طارئة أو نتيجة سـوء الإدارة الاقتصادية وغيرها.

ان هذه المشكلة (الاختلال الخارجي) تعاني منها العديد من البلدان ويصبح مـن المتعـذر حلها بالإجراءات العادية ولاسيما عندما يتخذ هذا الاختلال الصفة الهيكلية مما يتطلب اتخـاذ تدابير قاسية تناقض أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والمتمثلة بتحقيق مستويات عالية مـن التشغيل والنمو وغيرها[1].

ويمكن الاستعانة بنموذج الاقتصاد الكلي للتعبير عن كل من التوازن الداخلي والخـارجي عبر نموذج واحد متمثلا بالشكل (١-٣) حيث يبين هذا النموذج موقع الاقتصاد المعني وتحديد حالته المختلفة، فيكون الاقتصاد في حالة توازن داخلي وخارجي عنـدما يكـون مـسـتوى الأنفاق الكلي (A_0) والسـعر النسبي (S_0) في النقطة C وفيما عدى ذلك فان الاقتـصاد يكون في أحدى الحالات آلاتية :

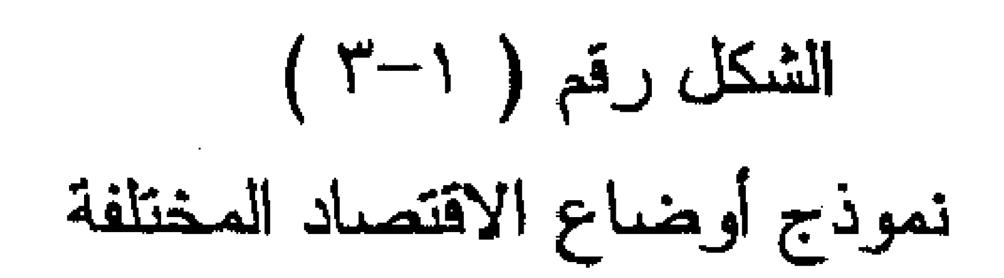
أ-عجز خارجي – تضخم داخلي (المنطقة – ١ –)

ب-عجز خارجي – ركود داخلي (المنطقة – ٢ –)

ج-فائض خارجي – ركود داخلي (المنطقة – ٣ –)

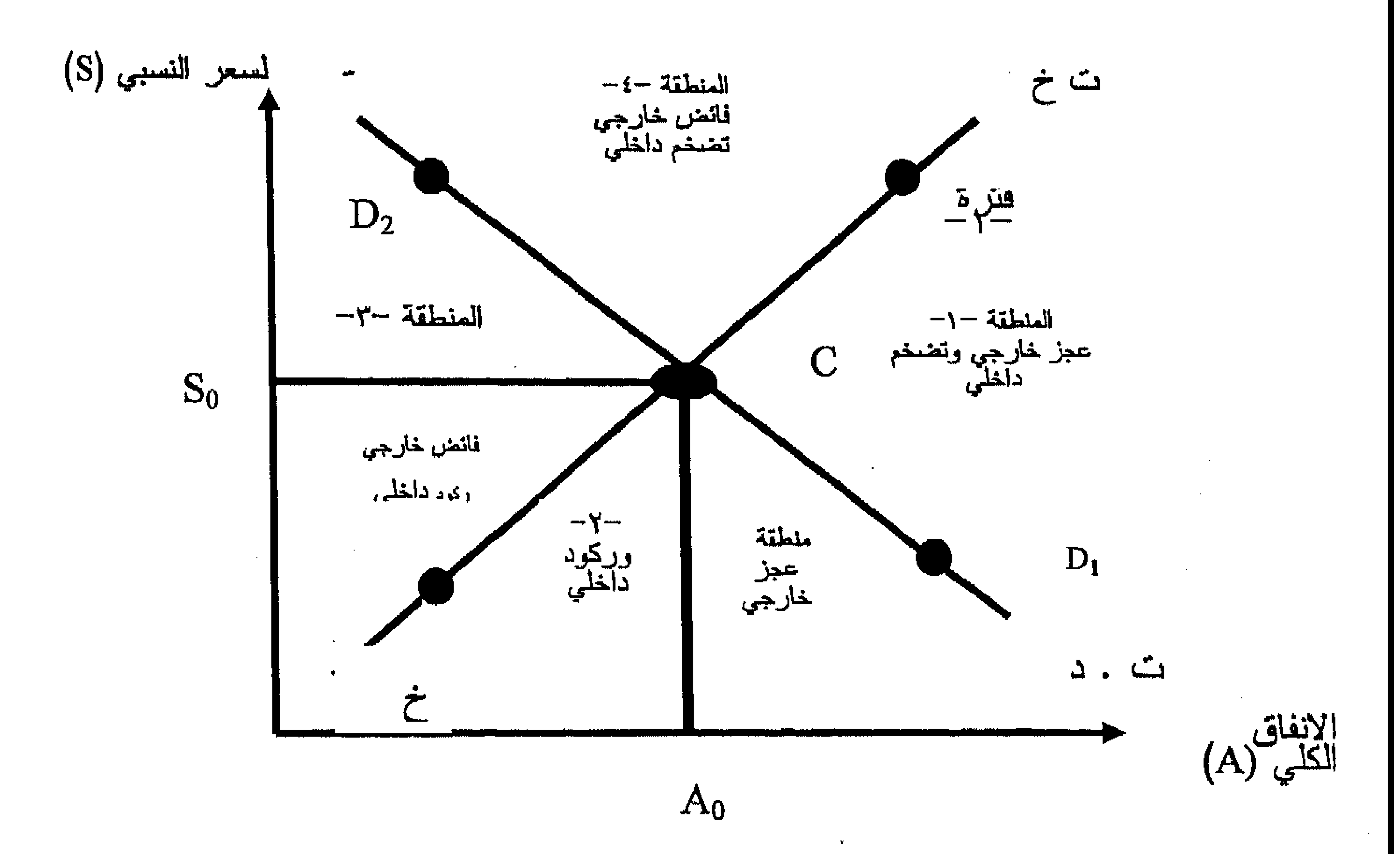
د-فائض خارجي – تضخم داخلي (المنطقة – ٤ –)

1 د. جميل طاهر ، الاختلالات الهيكلية في المسار الاقتصادي للأقطار العربية وسياسات صندوق النقد الدولي : دراسة حالات مختارة ، مجلة آفاق اقتصادية ، العددين ٦٧-٦٨ ، المجلد السابع عشر ، أبو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٦-١٩ .



الشكل رقم (١-٣)

نموذج أوضاع الاقتصاد المختلفة



المصدر: د. علي توفيق الصادق ، وآخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقـد العربي، أبو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص ١٢٠ .

الفصل الثاني
الجدل الفكري حول سياسات الاستقرار

أولا: الجدل الفكري ما قبل الكينزية:

شهدت سياسات الاستقرار الاقتصادي جدلا فكريا واسعا من قبل مفكري البلدان المتقدمة والنامية على حدا سواء، وهذا الجدل لم يكن وليد القرن الماضي* كما ذهب إليه العديد من الكتاب، فقد شغل استقرار الأقاليم والبلدان اقتصاديا واجتماعيا المفكرين الأوائل في كل من اليونان والرومان وكذلك بعض الفلاسفة المسلمين.

يمكن القول أينما وجدت الحضارة وجد الأشخاص المهتمين بالأشياء التي تحيط بجميع أوجه حياتهم سواء كانوا مفكرين أو فلاسفة او حتى من النخب الحاكمة، ومن بين أهم هذه الأوجه هي دون شك الجانب الاقتصادي الذي يحتل الصدارة في سلم تلك الاهتمامات، فمعظم الحروب التي خاضتها المجتمعات القديمة كان الغرض الرئيس منها هو البحث عن الثراء والثروة. وبخصوص موضوعة البحث والمتمثلة باهتمام تلك المجتمعات بسياسات الاستقرار، فانه بالرغم من عدم وجود نظريات اقتصادية بالمعنى الحالي كون علم الاقتصاد أحد العلوم الإنسانية لم يظهر كعلم مستقل إلا عند القرن الثامن عشر، الا انه يمكن للمتابع ان يحصل على بعض الآراء من هنا وهناك من خلال متابعة آراء الفلاسفة والمفكرين ورجال الدين والسياسيين وغيرهم .

فقد ركز الفكر الصيني القديم على تحديد الأسباب التي عملت على تذبذب الأسعار في المدن الصينية وركز أيضا على ضرورة تدخل الدولة من خلال سك نقود إضافية وضخها في السوق بغية القضاء على تلك الظاهرة.

أما أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧) ق.م فقد رأى في القرن الرابع قبل الميلاد ان عدم الاستقرار الاقتصادي يعود إلى اشتعال الفتن والحروب المتكررة بين المدن اليونانية من جهة وبين الدول المجاورة كبلاد فارس واسبرطة من جهة أخرى[١]. وقد دعى أفلاطون إلى تدخل الدولة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية بغض النظر عن تأثير ذلك على الحد من حرية الأفراد لغرض تحقيق الاستقرار والأمن في الدولة المثالية[٢].

---

* تحديدا عند بداية أزمة الكساد الكبير خلال المدة ١٩٢٩-١٩٣٣ .

1د. عدنان عباس ، تاريخ الفكر الاقتصادي: من الفكر الاغريقي الى انتشار وتطور الفكر الكلاسيكي في الاقطار المختلفة ، الجزء الأول ، مطبعة عصام ، بغداد ، ١٩٧٩، ص ص١٣-٢٢ .

2 د. عبد علي كاظم المعموري،تاريخ الفكر الاقتصادي: من البابليين الى الطبيعيين،الجزء الاول،جامعة النهرين،٢٠٠٦ ، ص ٧٥.

وفي العصور الوسطى الممتدة من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر على الرغم من ان آراء اللاهوتيين الاقتصادية لم تنشا كنظرية مستقلة وإنما كجزء من القانون العام للأخلاق الذي حاول اللاهوتيون فرضه على المجتمع[1]، انطلق *توما الاكويني* من أساس ديني عندما نادى بضرورة تحقيق السعر العادل الذي هو عبارة عن ذلك السعر الذي لا يترتب عليه استغلال لطرف معين كأساس لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ولو انتقلنا إلى المفكرين الإسلاميين فنجد *ابن خلدون* في مقدمته يبين أسباب نشوء واضمحلال الدولة التي كان يعدها أداة لتكثيف العلاقات الاجتماعية القائمة، اذ قام بالبحث عن الأسباب التي تؤول إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي وصول الدولة إلى حافة الانهيار، ويقترح أيضا بعض الأمور التي تعمل على الحد من هذه العوامل. وكذلك فانه يرى بأفضلية المنافسة بين أفراد المجتمع وعدم تدخل الدولة بقدر الامكان في النشاط الاقتصادي كون المنافسة الحرة حسب رأيه من شانها توزيع السلع في السوق على أفضل وجه ممكن[2].

أما إذا انتقلنا إلى *المقريزي* صاحب كتاب(إغاثة الأمة بكشف الغمة) والذي مارس الحسبة في القاهرة في سنة (٨٠١ هـ) في عهد السلطان *الظاهر برقوق* فان الأمر يصبح أكثر وضوحا عندما فسر الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في مصر حيث نجح في تقديم تفسير اقتصادي سليم للأوضاع الاقتصادية السائدة آنذاك، إذ ارجع التضخم إلى نوعين من الأسباب: الأولى أسباب طبيعية قد تؤدي إلى حدوث قصور في العرض كحصول كوارث طبيعية والثانية أسباب تتمثل بسوء التدبير للسياسة الاقتصادية[3].

وإذا انتقلنا إلى الفكر التجاري Mercantilism الذي ساد في أوربا من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر على أنقاض النظام الإقطاعي، فان منظريه يرون بان الاستقرار لا يتم إلا من خلال وجود الدولة القومية Nation-State وعلى أساس امتلاكها للمعادن النفيسة من الذهب والفضة وتدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية بشكل واسع بغية ضمان تكدس المعادن النفيسة[4]، وكذلك التشجيع على زيادة السكان كونه عامل مساعد على تجييش

---

1 جورج سول ، المذاهب الاقتصادية الكبرى ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص٢١ .

2 ابن خلدون ، المقدمة ، دار الفكر العربي ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص٢٢٣ .

3 المقريزي ، اغاثة الامة بكشف الغمة ، تقديم سعيد عبد الفتاح عاشور ، دار الهلال ، ١٩٩٠ .

4 أرك رول ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة راشد البدراوي ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ص ٥٢-٦٣ .

الجيوش من جهة ويؤل إلى زيادة عرض العمل فينخفض معدل الأجر مما يترتب على ذلك ازدهار الصناعة من جهة ثانية[1]. وقد كان للمفكر الفرنسي *جان بودان (١٥٣٠-١٥٩٦)* مساهمة واضحة في هذا المجال عندما وضع المبادئ الأساسية للنظرية الكمية للنقود إذ بين بان الأسباب الرئيسة لارتفاع الأسعار في الدول الأوربية عموما وفي فرنسا على وجه الخصوص في القرن السادس عشر تعود أساسا إلى الزيادة التي حصلت في عرض النقود بفعل تسرب كميات كبيرة من الذهب والفضة إلى هذه الأقطار من العالم الجديد وكذلك بروز ظاهرة الاحتكار وندرة بعض السلع الأساسية وبذخ وتبذير الملوك محاولا في ذلك الكشف عن وجود علاقة متينة بين كمية النقود في الاقتصاد ومستوى الأسعار، إذ ان زيادة كمية النقود تترتب عليها زيادة مماثلة في مستويات الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية للنقود بالنسبة ذاتها[2].

وكرد فعل طبيعي على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولاسيما السياسة الصناعية التي اتبعها *كولبير (١٦١٩-١٦٨٣)* في فرنسا وما ترتب عليها من تدهور واضح للقطاع الزراعي ظهرت بوادر الفكر الفيزيوقراطي في هذا البلد على يد مؤسسه ومنظره *الدكتور كيناي (١٦٩٤-١٧٧٤)* الذي دعا إلى سياسة جديدة تتمثل بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال إعطاء قدر واسع من الحرية للإفراد وإقرار مبدأ الضريبة الوحيدة والتي تكون على الناتج الصافي Net Product المتأتي من القطاع الزراعي.

ومع ظهور المدرسة الكلاسيكية* التي اعتبرت بمثابة رد الفعل الطبيعي على المذهب التجاري فان الأمر (الاهتمام بسياسات الاستقرار) يبرز بوضوح إذ انهم يرون دور الدولة في تحقيق الاستقرار يختلف جذريا عما كان عليه في عهد المذهب التجاري حيث يتمثل بإعطاء الحرية التامة للأفراد وتقويض دور الدولة وذلك انطلاقا من فروض المدرسة الكلاسيكية والمتمثلة بسيادة المنافسة التامة، وتميز المنتج والمستهلك بالرشد الاقتصادي، وحيادية النقود،

---

1 د. سعيد النجار ، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى نهاية التقليدين ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٣٧ .

2 د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٣٧٢ .

* يعد كارل ماركس Karl Marx (١٨١٨-١٨٨٣) أول من استخدم تعبير الاقتصاديين الكلاسيك الذي يشير فيه للتعبير عن كل من ادم سمث Adam Smith (١٧٢٣-١٧٩٠) و توماس مالثس T. Malthes (١٧٦٦-١٨٣٤) وديفيد ريكاردو D. Ricardo (١٧٧٢-١٨٢٣) وجان باتيست ساي J.B.Say (١٧٦٧-١٨٢٣) . وكذلك استخدمه جون ماينارد كينز J.M.Keynes (١٨٨٣-١٩٤٦) في كتابه الشهير النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود The General Theory of Employment and Interest , Money .

ومرونة الأسعار والأجور، وتساوي الادخار مع الاستثمار عبر سعر الفائدة، ووجود قانون ساي في الأسواق Say's Law of Market الذي ينص على ان العرض يخلق الطلب المساوي له Supply Creates it's own Demand[1] وبالتالي استبعاد حدوث عجز في الطلب على السلع والخدمات أي وجود فائض في الإنتاج Over Production قد يعمل على حدوث أزمات اقتصادية .

ان تلك الفروض الاقتصادية تأسس عليها بان تكون السياسة الرشيدة تتمثل بدور محدود للدولة في النشاط الاقتصادي تسمى فيه بالدولة الحارسة وتشمل وظائفها بتحقيق العدالة الاجتماعية والأمن على مستوى الداخل والخارج فضلا عن القيام بالمشروعات العامة التي يعزف الأفراد عنها .

وقبل ختام هذه النقطة من الفصل يجدر بنا التعريج على إسهامات المدرسة الماركسية في هذا المجال، فقد كانت الكتابات المبكرة *لكارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣)* تركز على حيادية الدور الذي تلعبه الحكومة في تحقيق الاستقرار، إلا ان الكتابات المتأخرة له ترى العكس من ذلك حيث تعد انعاكسا لعلاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي وانها سوف تختفي في مرحلة المجتمع الشيوعي التي سيكون فيها الوضع الاقتصادي مستقرا كونه قد تخلص من الدولة وهيمنة واستغلال راس المال[٢]. وكذلك الأمر مع *انجل (١٨٢٠-١٨٩٥)* فانه لا يختلف كثيرا عن *ماركس* في حتمية الوصول إلى مرحلة المجتمع الشيوعي بعد إزالة الدولة التي تكون وسيلة لتسلط الطبقة السائدة على الطبقة المعدمة والمحرومة[٣]. أما المفكر الاقتصادي الألماني *لاسال* فقد دعا إلى اشتراكية الدولة عبر نقده اللاذع للحرية الاقتصادية ولمحدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي مركزا على ضرورة تدخلها لمنع أي تدني قد يحصل في أجور الطبقة العاملة. وعموما كان المنظرون والمفكرون الاشتراكيون يطمحون إلى اقامة مجتمع الطبقة الاجتماعية الواحدة عبر إزالة التمايز الطبقي بشكل نهائي من خلال محو كل مصادر الاستغلال وأسبابه وآثاره، بالإضافة إلى معالجة سوء توزيع الدخل والثروة باعتماد مبدأ التوزيع المواتي للمرحلة الاشتراكية (من كل حسب قدرته إلى كل حسب عمله)[٤].

---

1 د. سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك : النظريات والسياسات النقدية والمالية ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص١٩٣ .

2 د. السيد الحسيني ، السياسة والمجتمع ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص٥٣ .

3 كارل ماركس ، الأيديولوجية الألمانية ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ، ص٧٠ .

4 صلاح الدين نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة ، دار المعرفة ، مصر ، بدون تاريخ ، ص١٠٥.

ثانيا: الجدل الفكري ما بعد الكينزية:

ان أزمة الكساد الكبير The Great Depression التي حدث خلال المدة (١٩٢٩-١٩٣٣) والتي عبرت عن أزمة حقيقية عاشتها المنظومة الرأسمالية فكرا واداءا، إذ ان تلك الأزمة كانت بمثابة الصدمة التي أدت بالاقتصاديين إلى إعادة النظر في القوانين والفرضيات التي كانت سائدة آنذاك كقابلية النظام على العودة الى مرحلة التشغيل الكامل بفعل مرونة الأجور والأسعار وسيادة قانون ساي في الأسواق وغيرها. لذا فعلى ضوء هذه الأزمة كان الاهتمام بسياسات الاستقرار قد شهد اهتماما كبيرا من خلال بروز مدارس فكرية عديدة ابتداء بالمدرسة الكينزية وانتهاء بالجدل المعاصر وفي كل من البلدان المتقدمة والنامية على حدا سواء. وعليه فانه في هذه الفقرة سوف نتناول هذا الجدل عبر الفقرتين الآتيتين:

١-الجدل الفكري في البلدان المتقدمة

٢- الجدل الفكري في البلدان النامية

١- الجدل الفكري في البلدان المتقدمة:

يحتل الجدل الاقتصادي لسياسات الاستقرار في البلدان المتقدمة أهمية خاصة في الفكر الاقتصادي، وذلك يعود إلى كون معظم المدارس الفكرية الرائدة كانت وليدة هذه البلدان، وبالتالي فان التطرق إلى هذا الجدل يتحدد من خلال الآتي:

أ- المدرسة الكينزية.

ب-المدرسة النقودية.

ج-الجدل الحالي بين الكينزيين والنقديين.

د-مدرسة التوقعات العقلانية.

هـ- مدرسة اقتصاديات جانب العرض.

أ- المدرسة الكينزية:

ان طروحات *جون ماينارد كينز* (١٨٨٣-١٩٤٦) كانت بمثابة الرد الطبيعي على السنين العجاف التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية الكبرى التي اجتاحت المنظومة الرأسمالية خلال المدة ١٩٢٩-١٩٣٣ وتميزت بانخفاض كبير للأسعار وبطالة واسعة وتدهور الصناعة والزراعة، وقد استمرت هذه الأزمة في الولايات المتحدة لغاية عام ١٩٣٦ إذ كان الناتج

القومي الحقيقي في هذه السنة لا يتجاوز ٩٥% بالقياس إلى مستواه في عام ١٩٢٩ فضلا عن مستوى البطالة الذي كان بحدود ١٧% ، فقد أكد كينز بان التوازن ممكن أن يكون في ظــل وجود بطالة، وان قانون ساي لم يعد ساريا أي انه بالامكان ان يحدث عجز في الطلب وكذلك الدعوة إلى الأنفاق الحكومي غير المغطى بالإيرادات بغية دعم الطلب ولاسيما أثناء أوقــات الكساد.

وقبل التطرق بصورة مفصلة للمدرسة الكينزية لابد من الإشارة إلى ان هنالك كينزيــون قبل كينز. ففي السويد على الرغم من ان الاقتصادي المعروف *نت فيكسيل* (١٨٥١-١٩٢٦) يتبع التراث الكلاسيكي الا انه يتبعه بعقل شديد الاستقلال والاصالة حيث يخرج أحيانا كثيــرة عن القواعد العامة لدرجة كان يتعرض خلالها إلى انتقادات قاسية. وكذلك في السويد أيــضا كان هنالك أيضا منتقدين لقيود النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بدرجة ملحوظة مثل *بروتيل ج. أولــين (١٨٩٩-١٩٧٩) و ابريــك ليـنــدال (١٨١٩-١٩٦٠) و داج همرشــولد (١٩٠٥-١٩٦١)*•، فقد دعوا إلى عمل نظاما متطورا للتأمينات الاجتماعية ودعم أسعار السلع الزراعية والعمل على استخدام ميزانية الدولة في دعم الطلب والعمالة من خلال جعلها متوازنــة فــي الأوقات الطيبة وغير متوازنة في الأوقات الأخرى.

وكذلك كان النازيون قبل الحرب العالمية الثانية بصورة عامة *وهتلر* بصورة خاصة غير مبالين بالقيود الكلاسيكية على الإيرادات العامة إذ كانوا يؤمنون بفكــرة التمويــل بــالعجز. *أدولف هتلر*[1] الذي كان لم يتقيد بأية نظرية اقتصادية، قد شرع في تنظــيم برنــامج واســع النطاق للأشغال العامة كمشروع إنشاء الطرق السريعة عند تقلده للــسلطة فــي عــام ١٩٣٣ وكذلك إنفاقه الكبير في المجال العسكري وقد كان لهذا الأنفاق الفضل في إخــراج الاقتــصاد الألماني من الأزمة الطاحنة• فبحلول عام ١٩٣٦ قد قضي على جميع البطالة تقريبا مما كان له الأثر في وصول هتلر إلى السلطة.

وفي منتصف عقد الثلاثينيات كانت التطورات الجارية في الفكر تتسرب إلــى بريطانيــا والولايات المتحدة في وقت يشهد رواج الفكرة القائلة ان الاشتراكية والشيوعية هما البــديلان

• أصبح فيما بعد أمينا عاما للأمم المتحدة وتوفي أثناء شغله لهذا المنصب .

1 جون كينث جالبريث ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الماضي صورة الحاضر ، ترجمة احمد فؤاد بليع ، تقديم إسماعيل صبري عبد الله ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد٢٦١ ، الكويت ، أيلول ٢٠٠٠ ، ص٢٤٧ .

• كانوا الاقتصاديون ولاسيما اقتصاديو جامعة هارفارد يتوقعون انهيار الاقتصاد الألماني نتيجة للسياسات المتهورة التي اتبعها هتلر المخالفة للنظرية الاقتصادية !

الوحيدان لرأسمالية ذات تشدد أرثونكسي، وبالتالي فان السويد بما لديها من نظـــام متطـــور للرفاهية الاجتماعية وتعاونيات استهلاكية وزراعية وميزانية داعمة للطلب فانه كان يجـــري تصورها بأنها (الطريق الوسط).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان هناك هجوما واسعا على قانون ساي قبـــل الأزمـــة الكبرى عام ١٩٢٩ من قبل كل من *وليم تروفانت فوستر (١٨٧٩-١٩٥٠) و واديل كاتشينجز (١٨٧٩-١٩٦٧)* وطلبوا من الحكومة التدخل لدعم الطلب.

وكذلك كان هنالك تطبيق عملي قبيل الثورة الكينزية تمثل بتمويل النفقات الحكومية عـــن طريق الاقتراض لغرض دعم الطلب والبطالة. وكذلك خلال الثلاثينيات اعتمـــدت الحكومـــة الفيدرالية على التمويل بالعجز، وقد ازداد الأنفاق من اجل الإغاثة والأشغال العامة ابتداء من عام ١٩٣٣، فبحلول عام ١٩٣٦ لم تكن الإيرادات الفدرالية تمثل سوى ٥٩% من الأنفاق، فقد كان العجز بحدود ٤,٢% من الناتج المحلي الإجمالي .

أما ابرز طروحات المدرسة الكينزية فهي[1]:

(١): التعبير عن المتغيرات الاقتصادية الكلية بتعابير نقدية وليس بتعابير عينية. فالمقـــصود بالاستهلاك مثلا هو ليس ذلك الجزء العيني المستهلك من الدخل وإنما الدخل النقدي، أي أنفاق المجتمع من النقود على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وكذلك الأمر بالنسبة للمتغيـــرات الاقتصادية الأخرى فهي متغيرات نقدية مثل سعر الفائدة والأرباح والأجور.

(٢): كان *لكينز* الفضل الكبير في توضيح اعتماد الاســـتهلاك consumption علـــى الـــدخل Income ، وتوضيحه لدالة الاستهلاك في الأجل القصير ومن ثم تطوير هـــذه الفكـــرة بعـــد الحرب العالمية الثانية ليتم على ضوئها تقسيمه إلى نوعين احدهم يرتبط بالأجل القصير (دالـــة الاستهلاك الكينزية) والآخر بالأجل الطويل وكما مبين في الشكل (١-٤) ، كما تم توضـــيح مفهوم الميل الحدي للاستهلاك Marginal propensity to consume MPC• الـــذي تتـــراوح

---

1 انظر في :

- د. سهير محمود معتوق ، النظريات والسياسات النقدية ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٧ ، ص ٦٣ .

- ايرينام اسادنشايا، الكينزية الجديدة: تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد، ترجمة عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت ، ١٩٧٩ .

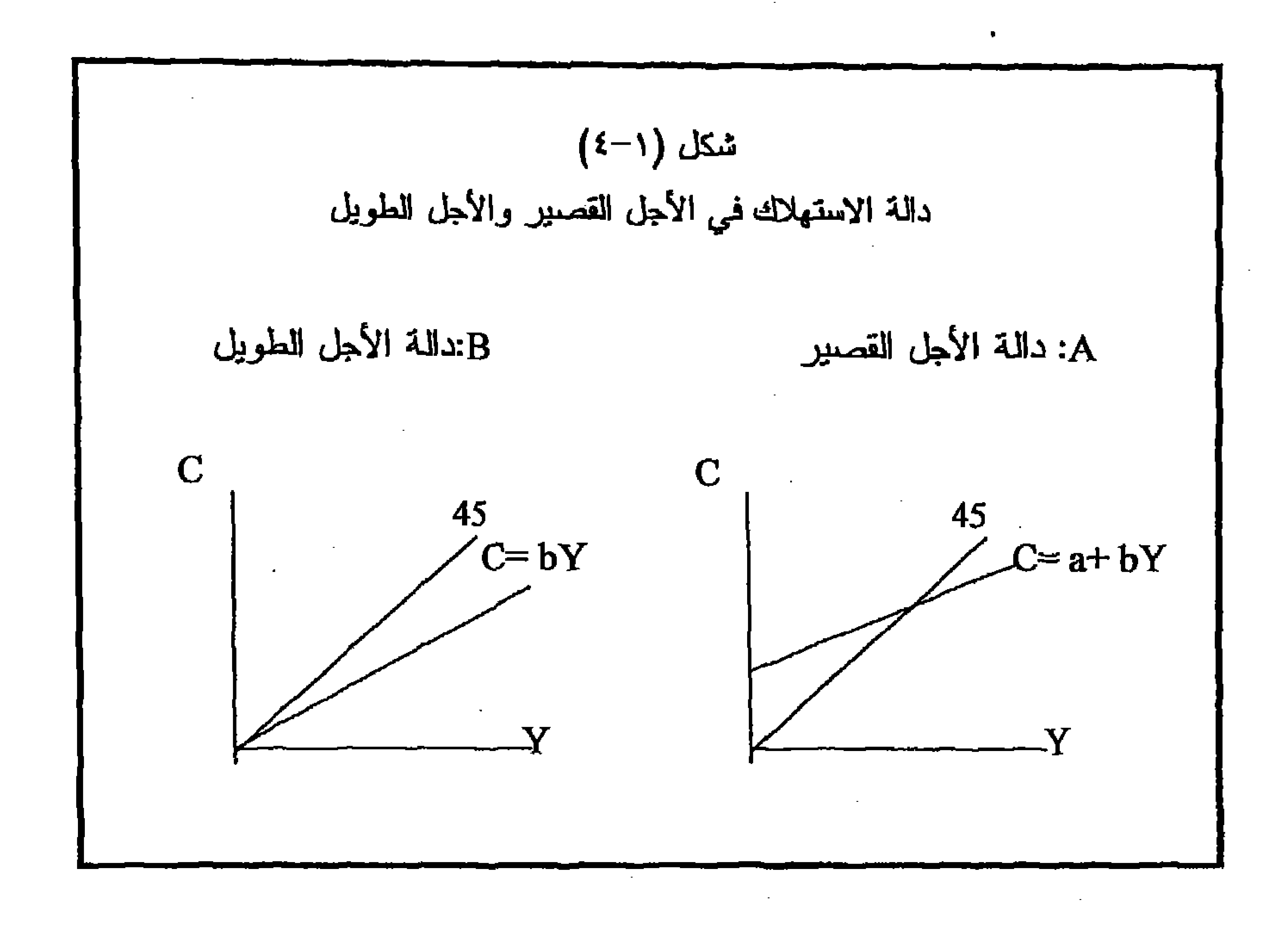
-صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٣ ص ص١٥٧-١٦١.

-http://www.econlib.org .

•$MPC = \Delta C / \Delta Y$

قيمته مابين الصفر والواحد ، وكذلك مفهوم الميل المتوسط للاستهلاك Average propensity to consume APC** الذي يتناقص بازدياد الدخل.

إن النتيجة المهمة التي تم الوصول إليها هي ثبات الميل الحدي للاستهلاك والتي تعني حسب رأي المشايعين الأوائل للأفكار الكينزية ثبات العلاقة بين الاستهلاك والدخل وبالتالي فبمجرد معرفة حجم الاستهلاك يمكن تحديد كل من الاستثمار I والإنفاق على المشتريات الحكومية G والضرائب T اللازمة لتحقيق الاستخدام الكامل، إذ يصبح في أمكان صانعي السياسات اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.



شكل (١-٤)
دالة الاستهلاك في الأجل القصير والأجل الطويل

**APC = C / Y

(٣): ان التحليل الكينزي لا يعطي الأهمية الكافية لعنصر الزمن أي ان تحليله هـو تحليـل الأجل القصير Short-run ، فكينز عندما يتطرق إلى الأجل الطويل يقول عبارته المـشهورة (كلنا موتى في الأجل الطويل)[1].

(٤): يرى الكينزيون المتأخرون إن الاستقرار الاقتصادي يتوقف على مكافحة الركود أكثـر من مكافحة التضخم ، بل ان مكافحة التضخم يعد عاملا أضافيا لتعميق الركود.

(٥): تعتمد النظرية الكينزية على المتغيرات الاقتصادية الكلية Aggregates أي المتغيـرات التي تمثل الاقتصاد ككل Macroeconomics ، عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز بالدرجة الأساس على المتغيرات الاقتصادية الجزئية Microeconomics[2]. فطبقا للنظرية العامة لكينز يعتمد الدخل الكلي على حجم الاستخدام الذي يحكمه مـستوى الطلـب الفعـال Effective Demand في الاقتصاد الوطني والذي يشتمل علـى نـوعين مـن الأنفـاق الأول الأنفـاق الاستهلاكي الذي يتحدد بحجم الدخل والميل للاستهلاك، والثاني الأنفاق الاسـتثماري الـذي يتحدد حجمه بعاملين هما الكفاية الحدية لراس المال (MEC) The marginal Efficiency of Capital• التي تعتمد على حجم راس المال المتوفر وتوقعات المنظمـين بالنـسبة للأربـاح المستقبلية، وسعر الفائدة المحكوم بعـاملين همـا التفـضيل النقـديLiquidity Preference وعرض النقد Money Supply الذي تقرره السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي.

---

1 د. سامي خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٨ .

2 د. عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الجزء الأول ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٤ ، ص ص٢٣٩-٢٤٠ .

• ان الكفاية الحدية لراس المال لأصل من الأصول حسب تعريف كينز عبارة عن سعر الخصم Rate of Discount الذي يجعل القيمة الحالية Present Value لسلسلة العوائد السنوية المتوقعة من الأصل الرأسمالي المذكور طيلة حياته الإنتاجية مساوية لسعر عرض هذا الأصل . ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة التالية:

SP= Q1 / (1+e) + Q2 / (1+e)2 + Q3 / (1+e)3 + ... + Qn / (1+e)n

إذ ان:

SP= كلفة أقامة اصل رأسمالي جديد

Q1 ، Q2 ، Q3 ، ... ، Qn = العوائد السنوية المتوقعة من الأصل

e= سعر الخصم (الكفاية الحدية لراس المال)

انظر في:

– د. سامي خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٣٣٤-٣٣٥ .

على ضوء ذلك إذا تحدد سعر الفائدة وتم تقدير الكفاية الحدية لراس المال فانه يمكن تحديد حجم الاستثمار الذي بدوره يحدد مع الاستهلاك حجم الدخل والإنتاج والاستخدام[1].

(٦):يرى النموذج الكينزي فشل النظام السعري في انتشال الاقتصاد تلقائيا من حالة الكساد والعودة به إلى حالة الاستخدام الكامل وذلك لسببين[2]:

أولا- عدم صحة قانون ساي للأسواق في ان العرض يخلق الطلب المساوي له إذ ان الادخار يمثل تسربا من تيار الدخل (الأنفاق) فإذا كان الادخار المتسرب يزيد عن حجم الاستثمار فان في هذه الحالة يصبح الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري غير كافي لشراء السلع المنتجة ويؤدي ذلك إلى ركود وكساد، وكذلك رفض كينز الراي القائل ان معدل الفائدة يعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، ذلك ان القطاع العائلي* يدخر ويستثمر لأسباب عديدة منها لضمان المستقبل المجهول والإحالة على التقاعد وغيرها.

ان قرار الادخار يعتمد على الدخل أكثر من اعتماده على سعر الفائدة، وكذلك بين كينز ان الأنفاق الاستثماري يتحدد مبدئيا بالتقدم التكنولوجي والتنبؤ بظروف قطاع الأعمال في المستقبل والتجديدات والربحية وغيرها أكثر من الاعتماد على سعر الفائدة. فإذا كانت الظروف الاقتصادية تبدو ضعيفة وغير مؤاتية أمام المستثمرين، فأنهم لن يقوموا إلا بقدر قليل من الاستثمارات رغم انخفاض سعر الفائدة. ففي أثناء اتجاه الاقتصاد نحو الركود تكون فرص الاستثمار الجديدة المربحة قليلة فيميل المستثمرون إلى تخفيض حجم استثماراتهم مما يعني تفاقم حالة الركود. وعليه فانه طبقا لوجهة نظر كينز لا يوجد سبب للاعتقاد بان سعر الفائدة سوف يعمل على توازن خطط المدخرين مع خطط المستثمرين عند مستوى العمالة الكاملة.

ثانيا- فشل مرونة الأجور والأسعار في تحقيق العمالة الكاملة اذ أكد كينز ان الأجور والأسعار تميل إلى عدم المرونة عند اتجاه الاقتصاد نحو الانكماش[3]، ففي صناعات كثيرة ليس هنالك استجابة تلقائية او آنية لتناقص الطلب. إذ في اقتصاد تسيطر عليه منشات الأعمال الكبيرة واتحادات التجارة فان البطالة قد تستمر لمدة طويلة قبل ان تنخفض الأجور والأسعار

---

1 للمزيد انظر في:

– جون مينارد كينز ، النظرية العامة في الاقتصاد ، ترجمة نهاد رضا ، بيروت ، ١٩٦٢ .

2 جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٢٣٤-٢٣٥ .

* يمثل القطاع العائلي المصدر الرئيسي للمدخرات .

3 المصدر السابق نفسه ، ص٢٣٥ .

بقدر يكفي لاستعادة مستوى العمالة الكاملة. ومع ذلك فان كينز يقول حتى لو سلمنا بمرونة الأجور والأسعار فانه من المشكوك به ان تتمكن من تحقيق الاستخدام التام وذلك لان انخفاض سعر سلعة واحدة وزيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة وفقا لقانون الطلب[1]، فان هذا لا يعني انخفاض أسعار جميع السلع وزيادة الكمية المطلوبة منها، فما يعد صحيحا بالنسبة إلى سوق ما بالمعنى الضيق قد لا يكون صحيحا بالنسبة إلى جميع الأسواق على المستوى الكلي. إضافة إلى ذلك فان انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لشريحة واسعة من المجتمع والذين سوف يخفضون طلبهم على السلع والخدمات (انخفاض الطلب الاستهلاكي) مما يؤدي إلى إضعاف الحوافز لدى المنتجين للتوسع في الإنتاج او استخدام أيدي عاملة اضافية .

(٧): يؤكد الكينزيون على دور تضخم دفع التكاليف Cost-Push Inflation[2] والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب تفاقم مشكلة التضخم فضلا عن الزيادة المستمرة في العرض النقدي.

وقبل ان نختم طروحات المدرسة الكينزية حول سياسات الاستقرار الاقتصادي لابد لنا من التذكير بان هنالك اختلافا كبيرا في الآراء المتأخرة للكينزيين عن الآراء التي جاء بها كينز عام ١٩٣٦ ، فالكينزيين الجدد او كما يلقبون أيضا باللانقديين على الرغم من اتفاقهم مع كينز على دور العوامل غير النقدية في التقلبات الاقتصادية كالتغيرات في حجم الاستثمار أو انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى لأسباب معينة مستدلين بذلك تفسير أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣ بأنها تعود الى انخفاض حجم الاستثمار بحوالي ٩٠% خلال تلك المدة[3]، الا انهم لاينكرون دور العوامل النقدية في ذلك الا انها عامل ثانوي وليس أساسي.

---

1 جي هولتن ولسون ، الاقتصاد الجزئي: المفاهيم والتطبيقات ، ترجمة د. كامل سلمان العاني ، مراجعة د. محمد إبراهيم منصور ، تقديم د. سلطان المحمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٧ ، ص ٣٦ .

2 المصدر السابق نفسه ، ص ٦٢٩ .

3 أدوين مانسفيلد ، ناريمان بيهرافيش ، علم الاقتصاد ، مركز الكتب الأردني ، ١٩٨٨ ، ص٣٩٠ .

وعموما فان الكينزيين الجدد يؤكدون على أهمية تطبيق كلا من السياسات المالية والنقدية المناسبة على حدا سواء لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يمكن ان يتم عبر تطبيق احد الأسلوبين الآتيين[1]:

أولا-أسلوب التغذية المرتدة Feed Back : وهو الأسلوب الذي يعبر عن العلاقة بين السياسات التصحيحية والحالة التي يمر بها الاقتصاد، فعلى ضوء هذا الأسلوب يتم أولا تحديد حالة الاقتصاد التي تسترعي التدخل الحكومي. فمثلا إذا كانت المشكلة هي ارتفاع معدل البطالة بنسبة ٢% عن المعدل المطلوب فان الرد في هذه الحالة يكون أما عن طريق السياسة المالية او السياسة النقدية او كلاهما فيمكن استخدام أدوات السياسة المالية عبر زيادة الأنفاق العام بنسبة ٢% او عن طريق أدوات السياسة النقدية عبر زيادة عرض النقد بنفس النسبة، وهذا اعتراف صريح من الكينزيين المتأخرين بفعالية السياسة النقدية.

ان هذا الأسلوب رغم تميزه بالثبات إلا انه يعاب عليه كونه غير عملي لصعوبة تحديده بدقة من جهة وجموده من جهة أخرى.

ثانيا-أسلوب السياسات التغيرية: يعد هذا الأسلوب أكثر شيوعا واستخداما من الأسلوب السابق كونه أكثر واقعية ولا يتسم بالجمود اذ بموجبه يتم تحديد حجم واتجاه تطبيق السياسات المالية والنقدية الملائمة لكل حالة يمر بها الاقتصاد على ضوء المؤشرات والعوامل المختلفة.

وعموما يمكن القول ان المدرسة الكينزية (بما فيها الكينزيين الجدد) تركز على سياسات الطلب الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مع التركيز على دور الحكومة في هذا الشأن، حيث ان الوصفة التي يقترحونها لمعالجة مشكلتي التضخم والبطالة تتمثل في تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية تؤدي (حسب وجهة نظرهم) إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي وزيادة مستوى التشغيل والذي يكون كفيل بالنهاية في القضاء على مشكلة البطالة. وعلى الرغم من اعترافهم بارتفاع معدل التضخم جراء تلك السياسات التوسعية الا انهم يرون ذلك ليس بالمشكلة الكبيرة لان العرض سيستجيب للزيادة في الطلب في حالة وجود موارد غير مستغلة.

---

1 عاطف لافي ، حسن لطيف ، سياسات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال حقبة الحصار ، بحث غير منشور مقدم إلى ندوة بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠١ ، ص٧ .

ب- المدرسة النقودية:

ان هذه المدرسة أو كما تسمى أيضا بمدرسة شيكاغوا* بزعامة *ميلتون فريدمان M. Fredman* تنتسب من الناحية الفكرية إلى المذهب النيوكلاسيكي**، فقد كانت الإسهامات الفكرية الأولى لأقطاب هذه المدرسة قد ظهرت في الخمسينيات من القرن الماضي وتبلورت ملامحها في الستينيات إلا ان رواد هذا الاتجاه ومنهم *كارل برونز و ملتزر و ليدلر*[1]، لم ينجحوا خلال ذلك العقد في جذب الاهتمام اليهم من قبل صناع القرار الاقتصادي جراء سيادة أفكار المدرسة الكينزية. إلا انه عند نهاية عقد الستينيات وبداية السبعينيات ونتيجة الإخفاقات التي منيت بها الكينزية جراء فشلها في حل مشكلة التضخم الركودي الذي تعاني منه المنظومة الرأسمالية وفشل منحنى فيليبس في الجمع مابين التضخم والبطالة مهد الطريق للأفكار النقودية لان ترى الضوء وتتلقى التأييد على الصعيدين النظري (الفكري) والتطبيقي عبر تبنيها من قبل معظم الدول الرأسمالية[2].

ويمكن أن نلخص أفكار المدرسة النقودية عبر النقاط الآتية[3]:

(١):تعتمد المدرسة النقودية على النظرية الكمية للنقود الكلاسيكية والمعروفة بصيغة فيشر وعلى نظرية مدرسة كيمبردج مع إدخال بعض التعديلات والتطويرات عليها بهدف اعادة تأهيلها لمواكبة وتفسير ومعالجة الظواهر او التطورات الجديدة التي أخذت تواجهها الاقتصاديات الرأسمالية.

فمن المعروف ان الكلاسيك اعتقدوا ان الوظيفة الأساسية للنقود هي كواسطة للتبادل Means of payments واستبعدوا الوظائف الأخرى كإمكانية الاحتفاظ بها كأصل سائل وكأداة لخزن القيمة Store of Value وبالتالي فلن يكون هنالك مبرر لان يحتفظ بالنقود لذاتها (أي الاكتناز Hoarding) على ضوء افتراض الرشد الذي يتمتع به الأفراد[4]، وبناءا على ذلك فان

• نسبة إلى جامعة شيكاغوا الأمريكية

•• ان المذهب النيوكلاسيكي هو المذهب الذي يرى ان الرأسمالية كنظام اجتماعي لا تعاني من عيوب او تناقضات كما أشار ماركس لان تلك التناقضات والعيوب حسب رأيهم نجمت عن القيود والعوائق التي تعرقل عمل قوانين الاقتصاد الحر والتدخل غير المبرر للدولة في الحياة الاقتصادية فضلا عن تدخل نقابات العمال لرفع مستوى الأجر . للمزيد انظر في:

- د. رمزي زكي ، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص٧٩ .

1 ميلتون فريدمان ، الرأسمالية والحرية ، مصدر سبق ذكره ، صفحات متفرقة .

2 د. فاطمة احمد الشربيني ، المدرسة النقدية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول النامية ، مجلة المنار ، العدد ٦٠ ، ص ١٣٨ .

3 انظر في الموقع:

-http://www.econlib.org/library/Enc/Monetarism.html.

4 صقر احمد صقر ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٥.

العامل الوحيد الذي يؤثر على مستوى الأسعار هو عرض النقد والمعبر عنه بالصيغة المعروفة بصيغة فيشر[1]:

$$MsV = PT$$

اذ ان:

Ms=عرض النقد

V=متوسط سرعة تداول النقود

T=حجم المعاملات

P=مستوى الأسعار

ان فيشر يرى انه مع فرض ثبات العوامل الأخرى (سرعة التداول النقدي وحجم المعاملات) فان التغير في قيمة النقود يتناسب تناسبا عكسيا مع كميتها وبالتالي فالتضخم ما هو الا الزيادة المحسوسة في عرض النقد.

(٢): ان المدرسة النقودية بزعامة *ميلتون فريدمان* من حيث الأساس الفكري لا تختلف عن *فيشر* في اعتبار ان عرض النقد هو المتغير الأساس الذي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي، فمشاكل النظام الرأسمالي والمتمثلة بالبطالة والتضخم والركود ...الخ هي تعود إلى أخطاء في السياسة النقدية. لذا فان الاستقرار النقدي هو العامل المهم الذي يجب التحكم به وفقا للحاجة الحقيقية للاقتصاد، وان التضخم ليس له أية صلة بمعدلات البطالة (دحر فكرة منحنى فيليبس الذي بني على أساس الآراء الكينزية) فهو ظاهرة نقدية بحتة والمصدر الرئيس له هو نمو كمية النقود بالنسبة للوحدة الواحدة من الإنتاج[2].

أما إذا انتقلنا إلى الصيغة التي قدمتها مدرسة كيمبردج على أيدي كل من *الفريد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤)* وتلامذته بيجو *A.C.Pigou (١٨٧٧-١٩٥٩)* و *روبرتسون Robertson (١٨٩٠-١٩٦٣)* وكينز قبل صدور كتابه الشهير عام ١٩٣٦[3] ، فان هذه المعادلة تستبدل الـ PT الموجودة في صيغة فيشر بـ(PQ) حيث تمثل Q كمية الناتج من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، في حين تمثل P متوسط الأسعار النهائية لتلك السلع والخدمات،

1 Irving Fisher , The Purchasing Power of Money , Macmillan , New York , 1911 .

2 د. فاطمة احمد الشربيني ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٠ .

3 A. Marshall , Money Credit and Commerce , Macmillan , London , 1923 .

وعليه فأنها (أي P) تقترب كثيرا في كونها مؤشر لمستوى الأسعار بالمعنى الذي يستخدم عادة إذ انها تستبعد أسعار كل من الأسهم والسندات والسلع والخدمات الوسيطة فضلا عن ذلك فانها تتضمن الصادرات والأسعار الضمنية للخدمات الحكومية.

ان احلال PQ يعني التخلي عن مفهوم سرعة تداول النقـود الخاصـة بالمعـاملات (V) واستبداله بسرعة التداول الدخلية `V (معدل دوران النقود) في شراء السلع النهائية وليس في كافة المعاملات. وعليه فان صيغة معادلة كيمبردج ستكون كالآتي[1]:

$$MsV` = PQ$$

ونظرا لان الإنفاق القومي بالأسعار الجارية PQ يتطابق مع الـدخل القـومي بالأسـعار الجارية Y فان المعادلة السابقة يمكن كتابتها بالصيغة التالية:

$$MsV` = Y$$

وقد توصلوا هؤلاء إلى معادلة الطلب على النقود والمتمثلة بالصيغة التالية[2]:

$$Ms = kPY$$

حيث ان K النسبة من الدخل النقدي (PY) التي يرغب المجتمع الاحتفاظ بها بصورة أرصدة نقدية ، وان الطرف الأيمن من المعادلة KPY يمثل الطلب على النقود (Md) الذي هو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل الذي يحتفظ به الأفراد على هيئة نقد[3]، وبما ان تساوي الطلب على النقود مع عرضها يعد الشرط الأساسي لتحقيق التوازن في السوق النقدية فان المعادلة السابقة يمكن إعادة كتابتها بالصيغة التالية:

$$Ms = Md = KPY$$

التي تعني مع بقاء الأشياء على حالها فان الكمية المطلوبة من النقود التي يرغب الأفـراد الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية تتناسب طرديا مع مستوى الـدخل فكلمـا زاد الـدخل ازدادت الكمية المطلوبة من النقد وبالعكس في حالة انخفاض الدخل.

---

1 د. صقر احمد صقر ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٨ .
2 J. Klein , Money and the Economy , Harcourt , New York , 1982 , p 325 .
3 C. W. Baird , Elements of Macroeconomics , west Publishing Company , 1977 , p 179 .

وقبل العودة إلى صيغة الطلب على النقود عند فريدمان نود الإشارة هنا إلـــى ان هنالـــك علاقة وثيقة بين V و K في صيغتي الطلب على النقود عند كل من من المدرسة الكلاســـيكية (صيغة فيشر) والمدرسة النيوكلاسيكية (صيغة كيمبردج)* حيث ان $1/V=K$.

أما إذا عدنا الى دالة الطلب على النقود عند فريدمان[1]، فأنها تعد معقدة نسبيا كونها دالـــة لعدة عوامل ، فالمتغير التابع عبارة عن كمية النقود بالنسبة للوحدة الواحدة من الناتج في حين متغيراتها المستقلة تشتمل على سعر الفائدة على السندات Rb ومعدل العائد الذي تدره الأسهم Re ومعدل التضخم المتوقع $1/p \quad dp/dt$ ونسبة الثروة البشرية الى غير البشرية W والدخل الدائم الحقيقي او القيمة الحقيقية للثروة Y/p والأذواق والتفضيلات U وكمـــا موضـــحة فـــي الصيغة الآتية:

$$M/p = f(Rb , Re , 1/p\ dp/dt , W , Y/p , U)$$

وبتبسيط تلك المعادلة يمكن القول بان الطلب على النقود هو عبارة عن نسبة بين الرصـــيد النقدي لكل وحدة من الناتج والدخل القومي النقدي الا انها نسبة غيـــر ثابتـــة تتوقـــف علـــى المتغيرات السابقة ، وهي برمتها ظواهر بطيئة التغير في الأجل القصير ، ومن ثم فان التغير في سرعة التداول النقدي V يمكن ان يتم بشكل مستقل عن حجم الرصيد النقـــدي M الـــذي تتحكم فيه السلطات النقدية. لذلك فان التغير في الدخل النقدي وبالتالي المستوى العام للأسعار يمكن ان يعزى (على الأغلب) على افتراض ثبات V إلى التغير في عـــرض النقـــود. أي ان دالة فريدمان ماهي الا صياغة متطورة لكل من الصيغة الكلاسيكية والصيغة النيوكلاســـيكية التي بيناها سابقا.

---

* للبرهنة على ذلك نتبع الخطوات التالية:

$MV = PY$ بالقسمة على V

$M = PY/V$

$M = KPY$ بما ان صيغة كيمبردج هي:

$PY/V = KPY$

$PY\ 1/V = KPY$ بالقسمة على PY

$1/V = K$

-للمزيد انظر في:

- J. Klein , op , cit , p 235 .

1 M. Fredman , A program for Monetary Stability , Fordham University Press , 1959 , pp 150-155 .

(٣): يرى النقوديون ان التغير في عرض النقود يتم في الأساس كأجراء مستقل، الغرض منه هو التأثير المباشر في مستوى النشاط الاقتصادي (مستوى الدخل القومي) من خلال عمل مضاعف النقود Money Multiplier . في حين يرى الكينزيين بان التأثير يكون غير مباشر وذلك عن طريق ما يزاوله من تأثير على سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار الذي يؤثر على مستوى الدخل عبر مضاعف الأنفاق Expenditure Multiplier .

(٤): التضخم في نظرهم عبارة عن ظاهرة نقدية بحته[1]، تولد مستقلة عن جمود الأجور ومقاومة نقابات العمال وتنمو مع الزيادة في متوسط كمية النقود بالنسبة لكل وحدة من الناتج والتي تحدث (زيادة عرض النقد) جراء إفراط السلطات النقدية في إصدار النقود تلبية لرغبة الحكومات في تغطية العجز المزمن في موازناتها العامة جراء التوسع في الأنفاق العام على الخدمات والبرامج الاجتماعية المختلفة[2].

(٥): أما البطالة حسب رأيهم فأنها تتزايد كلما تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي يقوي من المساومة الجماعية للعمال ويخفض من مرونة الأجور ويحد بصفة عامة من كفاءة جهاز الأسعار في سوق العمل.

ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على هذا النحو لا يؤدي فقط إلى زيادة الأنفاق وزيادة عرض النقود بمعدل اكبر من الزيادة في الناتج بل يؤدي أيضا إلى الحد من الأثر التخفيضي لارتفاع الأسعار على مستوى الأجور الحقيقية وهو ما يدفع الأرباح نحو الهبوط ويضعف من بواعث الإنتاج والاستثمار، وهو الوضع الذي تظهر نتائجه في النهاية على صورة هبوط في مستوى الدخل والاستخدام على الرغم من استمرار الأسعار بالارتفاع (التضخم الركودي) . اذ ليس من وظائف الدولة في النظام الرأسمالي ضمان حالة الاستخدام الكامل لان ذلك سوف يؤدي إلى شل فاعلية القوانين الاقتصادية، لذا فان دور الدولة يتعين أن يتجسد بإنجاز الوظائف التقليدية فضلا عن تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية التي لا تحظى باهتمام القطاع الخاص .

1 د. فاطمة احمد الشربيني ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٢ .

2 د. رمزي زكي ، التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٤٥ .

(٦): يعد النقوديون القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام وان الحرية الاقتصادية شرط حاسم لضمان نمو اقتصادي مستقر ومتصاعد بعيد عن الأزمات. وعليه فانهم يدعون إلى تقليل حجم القطاع العام[1].

(٧): يدعو النقوديون إلى تخفيض الضرائب على الدخل والثروة[2]، وكذلك العمل بمبدأ ضريبة الدخل السالبة* مقابل إلغاء برامج الرعاية الاجتماعية.

(٨): يرى النقوديون ان الاستقرار الاقتصادي يتحقق من خلال إجرائيين الأول هو ثبات معدل نمو عرض النقد عند مستوى مساو لمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي وطلب الأفراد والمؤسسات على النقود. والثاني هو تحقيق التوازن الدوري للميزانية العامة خلال مراحل الدورة الاقتصادية، ففي أوقات الرواج يكون هنالك فائض في الميزانية يغطي العجز الذي سوف يحدث أثناء فترات الكساد.

ج: الجدل بين الكينزيين والنقديين:

بعد استعراضنا لآراء وأفكار كل من المدرستين الكينزية والنقودية حول السياسات الواجب على الحكومة ومؤسساتها العامة الأخذ بها لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يجدر بنا هنا التطرق إلى الجدل المعاصر بين أنصار تلك المدرستين في الدول الرأسمالية ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية.

ان الجدل لم يعد كما كان قبل عقود عديدة إذ يدور حاليا حول بعض النقاط الأساسية ولاسيما في قضية الاختيار بين أدوات كل من السياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار. ففي الوقت الذي يقول فيه النقوديون المتشددون بان فاعلية السياسة المالية محدودة في تحقيق الاستقرار رد عليهم الكينزيون المتشددون بالشيء نفسه فيما يتعلق بالسياسة النقدية[3]. الا انه مع مرور الزمن وبعد تراكم البيانات الاقتصادية للعديد من الدول الرأسمالية بدأت هذه النظرة

---

1 د. رمزي زكي ، التضخم في العالم العربي ، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع ، نيقوسيا ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠٤ .

2 د. رمزي زكي ، مأزق النظام الرأسمالي ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد ٧٧٢ ، كانون الثاني ١٩٨٢ .

* ضريبة الدخل السالبة تفرض على أصحاب الدخول العليا وتحول حصيلتها لتحسين أصحاب الدخول الدنيا .

3 أدوين مانسفيلد ، ناريمان بيهرافيش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩٢ .

تتغير تدريجيا اذ بدا معظم النقديين يسلم بان السياسة المالية تستطيع التأثير على الإنتاج ومستويات الأسعار، وفي الوقت عينه يسلم الكينزيين كذلك فيما يتعلق بتأثير السياسة النقدية على مستوى النشاط الاقتصادي. ووصلت أوجه الخلاف بينهما إلى زاوية ضيقة جدا عندما قال زعيم المدرسة النقدية *ميلتون فريدمان* عبارته المشهورة (كلنا الآن كينزيون) ليرد عليه وبسرعة الاقتصادي الكينزي المعروف *فرانكو موديلياني Franco Modigliani*• بالشيء ذاته عندما قال (كلنا الآن نقديون).

وحاليا أصبح هنالك تنسيق واضح مابين السياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار، فضلا عن السياسات الأخرى. إذ لم يعد هنالك مبرر يدعوا للاعتماد على أحدى السياستين دون الأخذ بنظر الاعتبار السياسة الأخرى[1].

د: مدرسة التوقعات العقلانية Rational Expectations:

ان نظرية التوقعات أول من وضعها هو *جون ف. ماث John F. Muth* بجامعة أنديانا في أوائل الستينيات وهي تعد إلى جانب كبير من الأهمية في الاقتصاد الكلي وفي علم الاقتصاد بصورة عامة، فبحسب رأيه ان المنشات تزيد من استثماراتها عندما تتوقع أن يكون استثمارها مربحا، والقطاع العائلي يزيد من استهلاكه عندما تتحقق زيادات في الدخول وهكذا[2].

ان كلمة التوقعات Expectations لها مفهومان مختلفان الأول يسمى بالمفهوم الاعتيادي تستخدم فيه كلمة التوقعات لوصف شعور غامض Vague حول بعض الأحداث المستقبلية[3]، وهذا عادة ما يسمى بالتوقعات الذاتية Subjective Expectation التي هي عبارة عن الشعور الذي يمتلكه الفرد حول نتائج متوقعة لبعض الأحداث او احتمالية ظهور حادثة معينة[4]. أما المفهوم الثاني للتوقعات فهو يعد أكثر دقة من المفهوم السابق ويسمى بالتوقعات الرياضية

• الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٨٥ . انظر في الموقع:
- http://nobelprize.org/nobel_prizes/economics
1http://www.econlib.org/library/Enc/NewKeynesianEconomics.html

2 انظر الموقع:
http://www.econlib.org/library/Enc/RationalExpectations.html
3 Micheal Parkin , and Robin Bade , Modern Macroeconomics , England Pitman , 1985 , p 445 .
4 للمزيد انظر في:
- Micheal Parkin , and Robin Bade , op , cit , pp 315-1-316 .

الشرطية Conditional Mathematical Expectation حيث يتم احتسابها من خلال توفر بعض المعلومات وذلك عبر الصيغة الرياضية الآتية[1]:

$$E(X) = \sum_{i=1}^{n} PiXi$$

حيث ان:

Xi = متغيرا عشوائيا منفصلا discrete يأخذ القيم X1 ، X2 ، X3 ، ... ، Xn .

E(X)= القيمة التوقعية التي تعد قياسا اعتياديا للنزعة المركزية في التوزيع الاحتمالي.

Pi= احتمالات تحقق قيم Xi ، بمعنى ان P1 ، P2 ، P3 ، ... ، Pn تمثل الاحتمالات التي تصف المعلومات بشكل كامل عن السلوك التصادفي للمتغير العشوائي.

أما إذا انتقلنا إلى كلمة العقلانية Rationality فلها مفهومان أيضا الأول هو العقلانية التامة Full Rationality والتي تعني بان جميع المعلومات المتوفرة قد تم استخدامها بشكل امثل وبطريقة مثلى. أما النوع الآخر فهو العقلانية الجزئية Partial Rationality وهي الحالة التي تكون فيها المعلومات المستخدمة قد استخدمت فعلا بشكل كفء وفعال بغض النظر عن كونها معلومات كاملة أو غير كاملة. ووفقا لمفهوم العقلانية الجزئية فان التوقعات تستخدم فقط جزءا من المعلومات المتوفرة بشكل كفء، وعليه فان العقلانية الجزئية تمثل شرطا ضروريا للعقلانية التامة ولكنه ليس شرطا كافيا Necessary But not Sufficient [2].

ويمكن القول إن العقلانية تعني الاختيار المناسب بمفهومها الجزئي والتام. ولكي يكون التوقع عقلانيا لابد من إن يكون الخطأ الناتج مساويا للصفر. ولضمان العقلانية في التوقعات فمن الضروري جعل النماذج المستخدمة في توضيح سلوك الوحدات الاقتصادية متسقة consistent مع التوقعات الذاتية لتلك الوحدات. ولغرض تحاشي اتجاهات التوقعات في

---

1 زهرة حسن عباس،التضمينات الإحصائية في مفهوم التوقعات العقلانية،بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، ١٩٩٩،ص٣٠ .

2 For more Look in:
- Bryan W. Brown , and Others , What Economists Know , Econometric , vol. 49 , No. 2 , 1981 , pp 493 and following .
- T. Lawson , Uncertainty Economic Analysis , Economics Journal, vol. 95 , No 380 , 1985, pp 909-927.

انحرافها عن القيمة الحقيقية فقد تم الاتفاق إحصائيا على ان أفضل المعايير المستخدمة في تقدير التوقعات لكي تكون عقلانية هو ان يكون متوسط مربعات خطا التوقع في النموذج المستخدم أصغر ما يمكن[1].

وفيما يتعلق بجانب سياسات الاستقرار فأن ابرز رواد هذا الاتجاه هم كل من *روبرت لوكاس* من جامعة شيكاغوا و *سارجنت والاس* من جامعة مينسوتا إذ أصبح لتحليلهم تأثير قوي على التحليل الاقتصادي وعلى السياسة الاقتصادية المتبعة في البلدان المتقدمة أذ يعول هؤلاء الاقتصاديين كثيرا على دور التوقعات العقلانية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وإلى وقت قريب لظهور هذا الاتجاه اندمجت التوقعات في النماذج الاقتصادية آليا فقد افترض غالبا ان مستوى الأسعار المتوقعة هو المتوسط المرجح لمستويات الأسعار في الماضي مع إعطاء أوزان اكبر لمستويات الأسعار الحالية. الا ان تلك الصيغة والصيغ المماثلة لها انتقدت بشدة لأنها تجاهلت المعلومات التي قد تكون وثيقة الصلة بالموضوع والتي قد يتطلب أخذها في الاعتبار تنفيذ سياسات نقدية ومالية جديدة مثل امكانية التعرض للصدمات في جانب العرض أو الطلب عند تدهور زراعة بعض المحاصيل الزراعية الرئيسة أو التعرض لكارثة طبيعية أو احتمالية نشوب حرب وغيرها وبالتالي فان ذلك النقد أدى إلى صياغة نظرية التوقعات الرشيدة التي تعني كما أسلفنا بأنها تلك التي تقوم على الاستخدام الكفء لكل المعلومات المتاحة ذات الصلة الوثيقة بالموضوع، الا ان ذلك لا يعني ان الأفراد لديهم البصيرة التامة اذ قد يرتكبون أخطاء وقد تكون كبيرة إلا انها أخطاء ليست منتظمة الحدوث، وانه ليس بامكان الأفراد إدخال تحسينات على توقعاتهم بناءا على المعلومات المتوفرة لديهم[2].

ان لنظرية التوقعات الرشيدة ثلاثة تطبيقات مهمة للاقتصاد الكلي هي[3]:

(١)– ان النماذج القياسية Econometric Models ليست ذات فائدة كبيرة في تقويم السياسات الاقتصادية البديلة، فصانعي السياسة الاقتصادية يجب ان يكون لديهم المعرفة بالتغيرات التي

2-D. Pangloss , A critical Survey of the new Classical Macroeconomics , The Economic Journal , Vol. 99 , March , 1980 , pp 34-50 .

2 جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٤٦٣–٤٦٨ .

3 Thomas J. Sargent , and Neil Wallace , Rational Expectations and the theory of Economics policy , Journal of Monetary Economics , No.2 , April 1976 , pp 83-169 .

تحدث في المتغيرات الاقتصادية المختلفة لمستوى الأسعار والناتج والعمالة جراء زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار معين، وذلك ان أنصار نظرية التوقعات الرشيدة يرون ان نفع تلك النماذج (في أفضل الأحوال) محدد لان معلمات النماذج parameters تتغير عند طرح سياسات جديدة، ويدعون بان تصرفات القطاع العائلي والمنشات تقوم (جزئيا) على السياسات النقدية والمالية المؤثرة في المدة التي هي فيها. وإذا طبقت سياسات جديدة فان القطاع العائلي والمنشات سوف يتصرفون بطريقة مختلفة وبالتالي سوف تتغير معلمات النموذج ، وبما ان تقدير آثار السياسات الجديدة يعتمد على المجموعة الأصلية للمعلمات المقدرة ،فان الآثار الفعلية قد تكون مختلفة تماما، ومن ثم فان النماذج القياسية (حسب رأيهم) لا تساعد كثيرا في اختيار السياسات المناسبة.

(٢)- يرى أنصار نظرية التوقعات العقلانية انه لا يوجد تبادل Trade-off بين التضخم والبطالة حيث كان الاعتقاد السائد ان المعدلات الأدنى من البطالة يمكن الوصول إليها على حساب المعدلات الأعلى للتضخم (منحنى فيليبس) وذلك من خلال الزيادة السريعة في الطلب الكلي (الوصفة الكينزية) الا ان هذا الرأي انتقد بشدة في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات نتيجة تفاقم مشكلة الركود التضخمي Stagflation من جانب عدد من الاقتصاديين الذين اعتقدوا بوجود تبادل في المدة القصيرة وليس الطويلة.

ان أصحاب نظرية التوقعات الرشيدة ذهبوا ابعد من ذلك حين استدلوا بالاقتصاد الأمريكي حيث قالوا بعدم وجود هذا التبادل حتى في الفترة القصيرة، حيث كانت حجتهم في ذلك هي ان البنك الفدرالي (البنك المركزي) يطبق سياسة معينة يزيد فيها عرض النقد، فالعمال والمنشات عندما يتأكدوا من ان هذه الزيادة سترفع من معدلات التضخم، فان الأجور والأسعار لابد ان تتعدل في الحال (بافتراض مرونتها في إطار التوقعات الرشيدة) وكذلك بافتراض العمالة الكاملة فان الأجور النقدية والأسعار تزداد نسبيا تاركة الأجر الحقيقي وبالتالي يبقى معدل التضخم بدون تغير. وهكذا حتى على الرغم من تزايد معدل التضخم، فان معدل البطالة يظل كما هو ومن ثم لا توجد عملية التبادل بين التضخم والبطالة.

(٣)- واستكمالا للنقطة السابقة فان السياسة المالية والنقدية المرنة لا يمكن إن تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فعلى سبيل المثال إن زيادة الإنفاق الحكومي وطبقا لنظرية التوقعات الرشيدة فان القطاع العائلي والمنشات سوف يتوقعون أثارا لهذه الزيادة، فالأجور النقدية

والأسعار سوف تزداد الا ان الناتج والعمالة سوف يبقيان على حالهما. وهكذا بالنسبة للأدوات الأخرى من السياسات المالية وكذلك السياسة النقدية.

ان الحقيقة التي ينادي بها أصحاب التوقعات الرشيدة والمتمثلة بان الناتج والعمالة لن يتغيرا تبعا للتغيرات المتوقعة في السياسة المالية أو النقدية أو كلاهما لا تعني أنهما ثابتين طول الوقت، فإذا كانت التغيرات غير متوقعة فان الناتج والعمالة يتغيران، فمثلا لو فرضنا ان الزيادة السابقة الذكر للأنفاق الحكومي غير متوقعة فأنها سوف تسبب في تحقيق مستوى أعلى للناتج والعمالة، وكذلك مستويات أعلى للأجور النقدية والأسعار[1].

ولكن ما ان يعلم القطاع العائلي والمنشات بالتغيرات في السياسة حتى يتجه الناتج والعمالة إلى العودة إلى مستوياتهم التوازنية، وكذلك سوف يتغير مستوى الناتج والعمالة إذا تعرض الاقتصاد لصدمات Shocks معينة. وعليه فان على صانعي السياسات الاقتصادية ان يستخدموا سياسة نقدية ومالية مرنة ليمتصوا آثار تلك الصدمات. ومع ذلك فطبقا لنظرية التوقعات الرشيدة فان السياسة المرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار، فلو تعرض الاقتصاد لانخفاض غير متوقع في الطلب الكلي فان الناتج والعمالة ينخفضان، ولو فرضنا ان صانعي السياسة لديهم نفس المعلومات التي لدى القطاع العائلي والمنشات فان السياسة النقدية والمالية المرنة لا تؤدي غرضا نافعا لان الأجور النقدية والأسعار سوف تتغيران إلى ان يعودا الناتج والعمالة إلى مستواهما الأصلي حتى في غياب مثل هذه السياسات. فضلا عن ذلك فان تغيرات السياسة التي صممت لموازنة الصدمات قد تولد أخطاء في التوقعات تؤدي بدورها إلى تقلبات اكبر في الناتج والعمالة. وهكذا فان مؤيدي نظرية التوقعات العقلانية يرون بان السياسة المالية والنقدية ينبغي أن تصمم للتقليل ما أمكن من عدم التأكد Uncertainty لذا فأنهم يوصون بان نمو عرض النقد يجب أن يكون بمعدل ثابت.

وقد تعرضت هذه النظرية إلى ثلاث انتقادات رئيسة هي[2]:

(١)-إذا كان لدى صانعي السياسة معلومات أكثر من القطاع العائلي والمنشات، فانه يمكن استنباط السياسات التي سوف تغير الناتج والعمالة. الا أنهما سوف يعودان إلى مستوياتهما

---

1 -مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، مراجعة عبدالفتاح عبدالرحمن ، تقديم د. سلطان المحمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٨ ، ص٣٣٩.

2 المصدر السابق نفسه ، ص٣٤١ .

الأصلية بعد معرفة القطاعات المذكورة بالسياسة الجديدة، ومن ثم تعد السياسة فعالة فقط أثناء مدة العلم (لدى صانعي السياسة الاقتصادية) التي قد تكون قصيرة.

وكذلك في حالة امتلاك صانعي السياسة مزيدا من المعلومات حول الاقتصاد فانه قد يكون من السهل بالنسبة لهم إن ينشروا المعلومات ويدعوا الناس لكي يتصرفوا بناء عليها بدلا من عناء تطبيق سياسة اقتصادية جديدة!

(٢)-أن الأجور والأسعار قد تكون مرنة حسب افتراض اتجاه التوقعات الرشيدة إلا إنها قد تكون جامدة Sticky لأسباب معينة وبالتالي حتى لو كانت التوقعات قد تشكلت على نحو رشيد، فان الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي إلى تغيرات في الناتج والعمالة.

(٣)-يرى منتقدو نظرية التوقعات الرشيدة إنها لا تستطيع اعطاء تفسير للمدد الممتدة للبطالة.

وردا على تلك الانتقادات أقام المؤيدين لنظرية التوقعات نظرياتهم عن الدورة التجارية على أساس التوقعات الرشيدة[1].

اجمالا يمكن القول ان هذه المدرسة تعد امتدادا للآراء الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية لذا فانها تعرف بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة، وترى هذه المدرسة بأنه إذا كان التغير في السياسات المالية والنقدية متوقعا من قبل الوحدات الاقتصادية فان مستوى الإنتاج والتوظيف لن يتأثر بتلك السياسات، أي ان تلك السياسات لن تكون فعالة. وبالتالي فان أنصارها لن ينصحوا بتطبيق سياسات بسيطة تجعل من السهل التنبؤ بها لغرض الحد من التقلبات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

هـ- مدرسة اقتصاديات جانب العرض supply-Side Economies:

لقد نشا هذا الاتجاه على أنقاض الانتقادات الواسعة التي وجهت ضد المدرسة الكينزية جراء إهمالها للعرض الكلي وتركيزها على جانب الطلب الكلي اذ عرف منتقدوها باقتصادي جانب العرض supply-side Economists ومن أبرزهم *كارثر لافر* و *دوغلاس جونز* حيث عدوا كغيرهم من مدرسة شيكاغوا بان جذورهم تعود إلى المدرسة الكلاسيكية الأم وبخاصة لآراء *ادم سميث وجان باتيست ساي* اللذين كانا أكثر اهتماما بتحفيز جانب العرض.

1-Robert E. Lucas , and Thomas J. Sargent , After Keynesian Macroeconomics in after the Phillips Curve of high Inflation and high Unemployment , Federal Reserve Bank of Boston , Boston , 1976 , pp49-72.

ويمكن حصر أهم آرائهم من خلال النقاط التالية:

(١):ان اقتصاديي جانب العرض يفضلون استخدام الحوافز المالية المختلفة ولاسيما التخفيضات الضريبة لأنها حسب رأيهم تساعد على زيادة إنتاجية العمل من خلال تشجيع الناس على العمل لمدة أطول من جهة وعلى بذل جهد اكبر من جهة أخرى[١].

وكذلك تؤدي التخفيضات الضريبية إلى زيادة الاستثمار، وكذلك الاستفادة من الوقت والموارد المهدورين في ايجاد منافذ للتهرب الضريبي، وأيضا تؤدي تلك التخفيضات الضريبية إلى زيادة الادخار إذ عن طريق تخفيض الضرائب على الدخل الناشئ عن راس المال تستطيع الحكومة زيادة عائد راس المال بعد اقتطاع الضريبة، وبذلك فانها تشجع الادخار.

وعلى الرغم من ان وجهة نظر اقتصاديات جانب العرض لاقت قبولا واسعا لدرجة ان البرنامج الذي طبق في عهد الرئيس الأمريكي *ريجان* Reagan[*] Recovery Act والمتضمن لعدد من الإجراءات[٢]، عده الاقتصاديين تطبيقا لوصفات اقتصاديات جانب العرض في تحقيق الاستقرار، الا انها قد تعرضت لثلاث انتقادات رئيسة هي[٣]:

أولا– يرى المنتقدون بأنه حتى لو حدث انخفاض كبير نسبيا في معدلات الضريبة، فان الزيادات في عرض العمل والادخار والاستثمار سوف تكون متواضعة ولاسيما في الأجل القصير.

ان كثيرا من الاقتصاديين يعتقدون ان مقدار العمل المعروض لا يستجيب للتغيرات في الأجر الحقيقي بعد اقتطاع الضريبة، إذ ان اثري الإحلال والدخل للزيادة في الأجر الحقيقي بعد دفع الضريبة يميلان الى التعادل ، فعند خفض الضرائب فان الأجر الحقيقي سوف يرتفع ويصبح وقت الفراغ أكثر تكلفة ومن ثم يميل العمال إلى احلال العمل محل وقت الفراغ ، فيزيد مقدار العمل المعروض من جهة ، ومن جهة أخرى فانه مع ارتفاع الأجر الحقيقي بعد

---

1 أدوين مانسفيلد ، ناريمان بيهرافيش ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩٨.

* ان القانون الذي صدر عام ١٩٨١ المسمى بقانون الإنعاش الاقتصادي The Economic Recovery Act ERA يعد جزء من برنامج الرئيس ريجان المتضمن تخفيض معدلات الضرائب ، وتخفيض الأنفاق الحكومي ، وتشجيع القيود النقدية وتخفيف الأعباء القانونية والتنظيمية على قطاع الأعمال . انظر في:

- Timothy P. Roth , Economic Analysis of the Reagan Program for Economic Recovery , Economic Committee , Congress of the United States , Washington , April 1981 .

2 James R. Barth , the Reagan Program for Economic Recovery Economic Rationale , federal Reserve Bank of Atlanta , Economic Review , September , 1981 , pp 4-14 .

3 مايكل ايدجمان ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٥.

دفع الضريبة يحقق العمال دخولا أعلى وبالتالي يستطيعون الحصول على مزيد من وقت الفراغ ، أي انهم قد يعملون اقل فينخفض مقدار العمل المعروض.

ثانيا-يرى منتقدو اقتصاديات جانب العرض بأنه حتى إذا تزايد العرض الكلي فان الطلب الكلي سوف يزداد بمعدل أسرع وبذلك يتسبب في ارتفاع معدل التضخم وليس في انخفاضه.

ثالثا-إذا استخدمت سياسة نقدية تقيدية لكبح معدلات الزيادة في الطلب الكلي فان أسعار الفائدة المرتفعة سوف تعمل على تخفيض الاستثمار.

(٢): يدعوا العديد من اقتصاديي جانب العرض للعودة إلى نظام قاعدة الذهب Restoration of the Gold التي تعني بتعهد السلطات النقدية بتثبيت سعر عملاتها على أساس مقدار معين من الذهب وتحافظ على ذلك السعر من خلال بيع أو شراء الذهب[1].

ان حججهم في العودة إلى قاعدة الذهب تتمثل بان تلك العودة سوف تضع حدا للتوقعات التضخمية وتعيد الثقة في العملة المحلية للبلد ، فتؤدي هذه الثقة إلى انخفاض معدل التضخم وأسعار الفائدة التي تؤدي إلى تنشيط الاستثمار فيزداد معدل النمو ، وكذلك ان انخفاض أسعار الفائدة يترتب عليها انخفاض في التكلفة التي تتحملها الحكومات كخدمة للدين المحلي ، وعلاوة على ذلك فانه من الصعوبة للحكومة ان تلجا الى إحداث عجز في الموازنة كون مقدرة البنك المركزي على زيادة عرض النقد تكون محددة بمقدار امتلاكه للذهب.

ان هذه الدعوة جوبهت بعدة انتقادات لعل أبرزها:

اولا- إذا خرج الذهب من البلد لأي سبب كان فان عرض النقد في الداخل سوف ينخفض ، وفي ظل عدم مرونة الأجور النقدية والأسعار فان الناتج والعمالة سوف ينخفضان.

ثانيا-ان التقيد بقاعدة الذهب يضع حدا لإمكانية استخدام سياسة نقدية مرنة.

ثالثا-إن إنتاج الذهب في العالم قد لا يزيد بسرعة تكفي لحقن الاقتصاد بالنقود اللازمة لدعم عملية النمو.

رابعا-يستشهد منتقدو اقتصاديات جانب العرض بالاقتصاد الأمريكي أثناء إتباعه لقاعدة الذهب خلال المدة ١٨٨٠-١٩١٤ ومقارنته بالمدة ما بعد الحرب العالمية الثانية[2]، حيث ان عرض

---

1 د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ١١٨ ، الكويت ، اكتوبر ، ١٩٨٧ ، ص ص ٤٥-٥٩ .

2 Michael D. Bardo , The Classical Gold Standard Some Lessons for Toady , Federal Reserve Bank of St. Louis , Review 63 , May 1981 , pp 2-17 .

النقد قد اتسم بقدر اكبر من عدم الاستقرار في المدة الأولى ، وكذلك كان معدل البطالة أعلى حيث بلغ ٦,٨% ، في حين كان المعدل المناظر ٥% خلال المدة (الثانية) ما بعد الحرب العالمية الثانية.

(٣): فيما يتعلق بوجهة نظرهم بأثر خفض معدلات الضريبة على حصيلتها. فوجهة النظر التقليدية مفادها ان الانخفاض في معدلات الضرائب (ولتكن الضرائب الشخصية على سبيل المثال) سوف تخفض حجم الإيرادات الضريبية ، ومع ذلك فان *آرثر لافر Arthur B. Laffer* وآخرين يرون ان التخفيض الضريبي قد يعمل العكس أي يرفع حجم الإيرادات الضريبية من خلال تقديم الحوافز التي تؤدي إلى مستويات أعلى من النشاط الاقتصادي[1].

ويمكن توضيح هذا الرأي طبقا لمنحنى لافر* الذي يصور العلاقة بين الإيرادات الضريبية الإجمالية ومعدلات الضريبة، فمن خلال الشكل(١–٥) الذي فيه يمثل المحور الراسي حجم الإيرادات الضريبية، في حين يمثل المحور الأفقي نسبة الضريبة التي تتراوح مابين الصفر والمائة. فعندما تكون الضريبة عند المستوى صفر المعبر عنه بـ to فان في هذه الحالة لا توجد إيرادات ضريبية، وعند انتقالنا الى اليمين من خلال رفع نسبة الضريبة فان عائد الضريبة يبدأ بالارتفاع التدريجي حتى يصل إلى المستوى r2 الذي يمثل أعلى مايمكن الحصول عليه من عائدات الضرائب وذلك عندما يصل معدل الضريبة إلى المستوى t2 ، فبعد ذلك أية زيادة في نسبة الضريبة فانها تؤدي إلى تخفيض حجم العوائد الضريبية وليس إلى زيادته. أي ان الشكل قد أوضح ان زيادة معدلات الضرائب يترتب عليها زيادة في حجم الإيراد الإجمالي ولكن ليس إلى ما نهاية اذ ان لحد معين يبدأ بعدها حجم الإيراد بالانخفاض جراء تقويض اثر الضرائب على الحافز لزيادة النشاط الاقتصادي[2].

---

1 Arthur B. Laffer , Government Exactions and Revenue Deficiencies , Cato Journal , Spring , 1981 , pp 11-21 .

* ان فكرة المنحنى اسست على غرار طرح الفيلسوف العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر والمتمثل بقوله (ان خفض معدلات الضريبة يعمل على تشجيع الإنتاج الخاص بدرجة تؤدي الى زيادة الإيرادات الضريبية بحيث تعوض الخسارة الناشئة عن تخفيض الضرائب) انظر في:

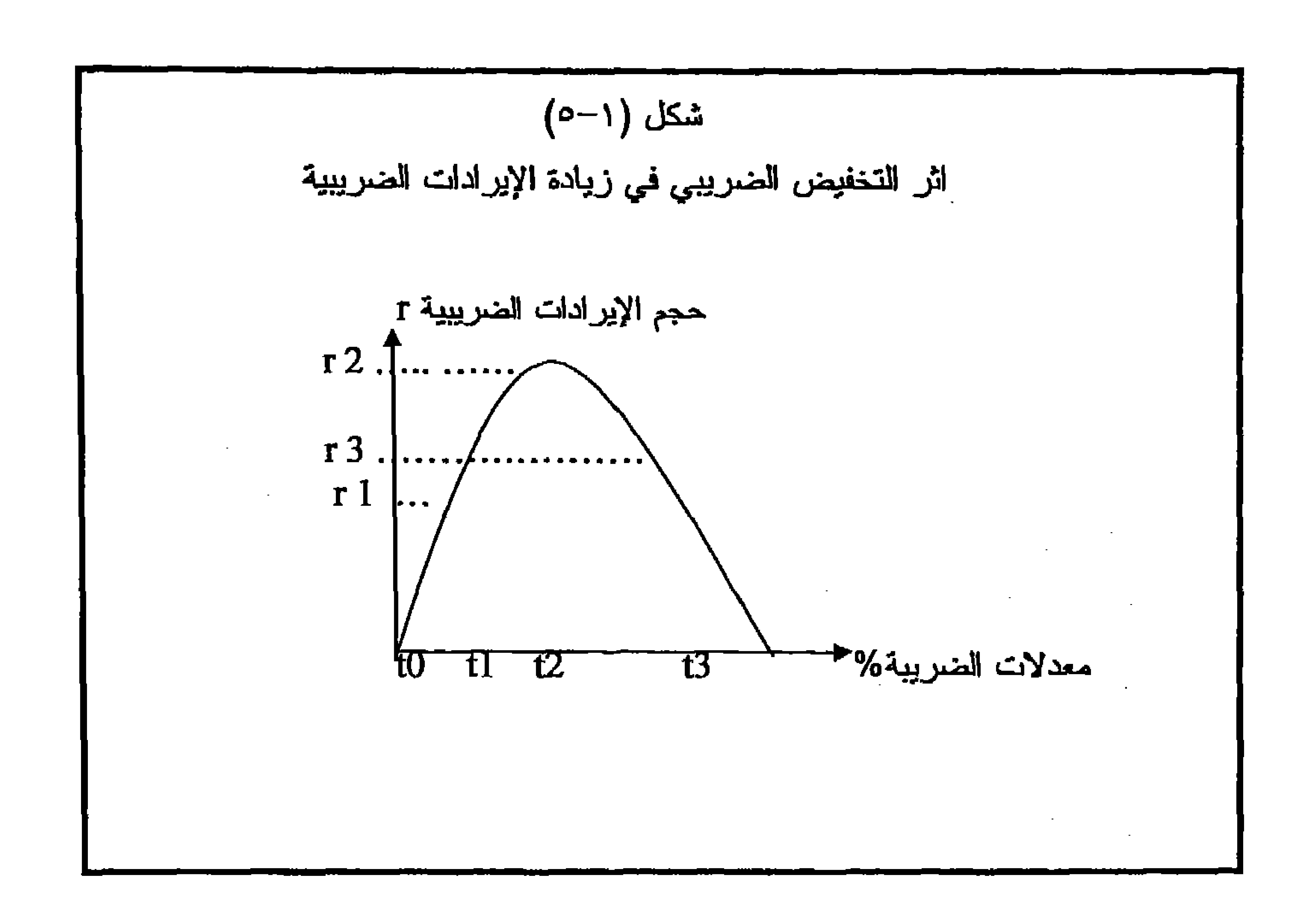
– باري سيجل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٤ .

2 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة ، مجلس الوزراء المصري ، قطاع الدراسات التنموية ، يناير ٢٠٠٥، ص٢٧ .

وبناء على منحنى لافر يرى أنصار اقتصاديات جانب العرض انه يمكن خفض المعـدلات الضريبية بدون خسارة في الإيرادات الضريبية لاسيما إذا كانت معدلات الضرائب أعلى مـن t2 بل ان ذلك التخفيض سوف يزيد من الإيرادات الضريبية.

شكل (١-٥)

اثر التخفيض الضريبي في زيادة الإيرادات الضريبية



لقد تعرضت وجهة نظر أصحاب اقتصاديات جانب العرض إلى انتقاد أيضا يتمثل بـان معدلات الضرائب لازالت على يسار المستوى t2 وبالتالي فان تخفيضها يؤدي إلى انخفـاض الإيرادات الضريبية ، وإذا لم يصاحبها تخفيضات في الإنفاق الحكومي فسوف تـؤدي إلـى حدوث عجز في الموازنة.

وقد رد أصحاب اقتصاديات العرض على هذا الانتقاد بأنه حتى لو سلمنا بـان الـضرائب لازالت على يسار المستوى t2 فان التخفيضات الضريبية توفر حـوافز للعمـل والادخـار والاستثمار وبالتالي فات الخسارة في الإيرادات الضريبية سوف تكون مؤقتـة وعنـد الحـد الأدنى، لان العمالة سوف تنتقل من أنشطة غير معفية ضريبيا إلى أنـشطة أخـرى معفيـة ضريبيا مما يعني زيادة الإيرادات العامة.

و-النظرية الراديكالية Radicalism Theory:

يعد جون كينث كالبرث *John Kenneth Galbraith* من ابرز منظري مابات يعرف الآن بالنظرية الراديكالية، وان الأفكار التي جاء بها تعد بمثابة انتقاد للمدرسة الكينزية والكينزية الحديثة وكذلك للمدرسة النيوكلاسيكية بجميع تفرعاتها ولاسيما اقتصاديات جانب العرض فيما يتعلق برفضها للسياسات النقدية المتوقعة كونها لاتؤثر على مستويات الناتج والأسعار.

يرى كالبرث بأنه يجب على الدولة ان تأخذ على عاتقها مسالة تحقيق التوازن الاقتصادي لغرض الوصول بالاقتصاد الوطني إلى الاستقرار الاقتصادي عبر المزيد من التدخل الحكومي مع عدم اعطاء دور كبير للقطاع الخاص بحيث يتحول إلى محتكر كبير يعمل على زعزعة الاستقرار الاقتصادي وتفقد الدولة أدواتها الاقتصادية التي تؤثر بها على الاقتصاد[1].

وعلى الرغم من اقتراب كالبرث من كينز فيما يتعلق بضرورة ازدياد التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية لغرض تحقيق الاستقرار، الا انه يبتعد عنه كثيرا فيما يتعلق بفاعلية السياسة المالية إذ يرى بعدم جدوى الاعتماد عليها كونها غير قادرة على تخفيض معدلات التضخم والبطالة اللتان يمثلان أساس الاستقرار الاقتصادي. ولا يختلف الأمر كثيرا عن فريدمان إذ يتفق معه حول خطورة استمرار معدلات التضخم بالارتفاع حيث يراها بمثابة العدو للتوازن الاقتصادي في الأجل الطويل[2]، الا انه يبتعد عن فريدمان كثيرا حينما يرى بعدم فاعلية السياسة النقدية وهي تعد بمثابة سياسة تقليدية إلى جانب السياسة المالية.

٢- الجدل الفكري في البلدان النامية:

ان الجدل الاقتصادي الذي يدور حول سياسات الاستقرار الملائمة في البلدان النامية له بعض الخصوصيات لعل من أهمها يتمثل بان الهم الأول والأساس لكثير من هذه البلدان هو انتشال واقعها الاقتصادي من براثين التخلف الذي تعاني منه منذ حصولها على الاستقلال السياسي الذي بدأت ملامحه منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي ، وكذلك فان الفكر

1 P.A. Samuelson , W.D. Nordhaus , Economics , twelfth edition , McGraw-Hill , Inc , 1985 , P.764 .

2 جون كينث جالبرث ، أضواء جديدة على الفكر الاقتصادي ، ترجمة د. خليل حسن خليل ، مراجعة وتقديم د. سعيد النجار ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص٣١٤ .

الاقتصادي الرأسمالي ينطوي على مجموعتين نظريتين[1]، تتعلق الأولى بالاقتصاد السياسي للرأسمالية الذي يقترح الأسلوب الامثل لعمل المنظومة الرأسمالية ودوام بقائها ، في حين تتعلق الثانية باقتراحات السياسة الاقتصادية للمستعمرات سابقا وللبلدان النامية حاليا اذ تندرج العديد من الأفكار الاقتصادية للمدارس الرأسمالية الكبرى ضمن الفكر الاقتصادي الخاص بأطراف النظام الرأسمالي المندمجة في أطار تقسيمه الدولي.

ويمكن القول ان الفكر الاقتصادي المعاصر يحمل في طياته استراتيجية السيطرة التي يمكن التعرف عليها عبر نماذج السياسة الاقتصادية المقترحة على البلدان النامية سواء كان ذلك عبر التيارات النظرية المختلفة التي ترتبط بالفكر الكلاسيكي او من قبل التخصصات الجديدة في علم الاقتصاد المعاصر او من قبل المؤسسات الرأسمالية الدولية التي مهمتها متابعة وتفسير سياسات التنمية لهذه البلدان كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ومازال الجدال سائدا بين الاقتصاديين المعنيين بالإصلاح الاقتصادي بشان أي من الحزمتين من السياسات الإصلاحية يمكن تنفيذها أولا ؟ سياسات التثبيت الاقتصادي او التغيير الهيكلي او كلاهما في الوقت ذاته ؟ وعلى الرغم من منطقية الخيارات المختلفة التي دار النقاش حولها وفق فروض معينة اعتمد عليها كل منهم، الا ان أكثر الخيارات منطقية وفق المفاهيم الاقتصادية ووفق التجارب الماضية للبلدان التي تبنت تلك السياسات ان تعتمد الدولة التي ترغب بإعادة تكوين فلسفتها الاقتصادية، الإجراءات التي تتبناها المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) التثبيت او الاستقرار الاقتصادي أولا وبعد ان تأخذ تلك السياسات الاستقرارية بعدا زمنيا مناسبا في إطار الأمد القصير لتفعيل آثارها الاقتصادية. ومن ثم من بعد ذلك تليها الإجراءات الاقتصادية المرتبطة بالتغيير الهيكلي[2].

وسنناقش في هذه الفقرة كل من:

أ-برامج صندوق النقد الدولي.

ب-برامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ج-المدرسة الهيكلية.

---

1 بن حسين محمد الأخضر ، الفكر الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وتأثيرات سياستهما التصحيحية على سياسة التنمية في بلدان العالم الثالث ، ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ، الكويت ، فبراير ١٩٨٨ ، تحرير رمزي زكي ، دار الرازي ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ص١٦٣-١٦٥ .

2 المصدر السابق نفسه ، ص ١٦ .

أ: برامج صندوق النقد الدولي IMF:

يعد صندوق النقد الدولي International Monetary Fund من أهم المؤسسات الدولية المهتمة بسياسات الاستقرار الاقتصادي وان برامجه قد أثارت جدلا واسعا في الأدبيات الاقتصادية إذ على الرغم من انها تعتمد على التحليل الاقتصادي الكينزي فيما يتعلق بالمفاهيم العمومية والأدوات المحاسبية على المستوى القومي فضلا عن تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي، في حين يستخدم الفكر النقودي في تحليل الأوضاع المالية والنقدية لتوازن ميزان المدفوعات حيث انه يؤكد على مشكلة الركود التضخمي التي عصفت في الاقتصاد الرأسمالي منذ نهاية الستينيات من خلال تبنيه لآراء ومفاهيم المدرسة النقودية ، اذ ان برامج الصندوق للاستقرار الاقتصادي تمثل انقلابا مضادا للمدرسة الكينزية التي تدعوا إلى تعزيز التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. أي ان برامج الصندوق في مجملها تركز وتدعو إلى أهمية اقتصاد السوق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومع مرور الوقت وعلى الرغم من ان الأسلوب النقدي Monetary Approach لتحليل ميزان المدفوعات يحتل جانبا مهما من الطروحات النظرية التي تفسر الاختلال الخارجي لأي بلد يعود إلى الإفراط في التوسع النقدي إلا ان التوفيق بين المدارس الفكرية المختلفة الكينزية والنقودية والهيكلية ...الخ أصبح الآن من طروحات الصندوق اذ بدا الاهتمام بالجوانب الهيكلية وأصبح العجز الخارجي واختلال ميزان المدفوعات يعود بشكل أساسي إلى عدم مرونة الهياكل الإنتاجية وان معالجة ذلك تتم عن طريق الاهتمام بجانب العرض[1].

يعمل صندوق النقد الدولي كمراقب للعملات العالمية عن طريق المساعدة في الحفاظ على نظام متسق من المدفوعات بين جميع البلدان. كما انه يقدم القروض والتسهيلات للأعضاء الذين يواجهون عجزاً خطيراً في ميزان المدفوعات. وفيما يقدم البنك الدولي قروضاً لكل من الإصلاحات السياسية والمشاريع، يولي صندوق النقد الدولي اهتمامه إلى السياسات فقط. وهو يوفر قروضا للبلدان الأعضاء التي تعاني في الأجل القصير من مشكلة في الوفاء بمدفوعاتها الأجنبية ويسعى للحصول على قابلية تحويل كاملة بين عملات أعضائه ضمن نظام أسعار الصرف المرنة المطبق منذ عام ١٩٧٣[2]. وقد أثار الصندوق اهتمام معظم الاقتصاديين

---

1 عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٨٦.

2http://www.albankaldawli.org/MNA/ArabicWeb.nsf/0/D5249587A09716A185256D7400637331?Opendocument

والمفكرين وذلك لنفوذه الواسع* ولصلاحياته الكبيرة في التأثير على الكثير من السياسات العالمية ولاسيما في الدول النامية والمتحولة لاقتصاد السوق، ان هذا النفوذ ليس وليد وقتنا الحاضر حيث منذ عقود عديدة (عقد السبعينيات تحديدا) قالت الكاتبة المعروفة *شريل باير* بان الصندوق قد غدا " أقوى حكومة فوق قومية في عالم اليوم"[١].

ان وجهة نظر الصندوق حول الاختلال الاقتصادي (الداخلي والخارجي) الذي تعاني منه البلدان النامية يعود إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي على العرض الكلي للسلع والخدمات الأمر الذي يترتب عليه عجز الموازنة العامة للدولة وكذلك ارتفاع معدلات التضخم الناجمة عن زيادة عرض النقد التي تضخ لتغطية الاستيرادات من السلع والخدمات ، وكذلك فان الادخارات المحلية لا تتناسب مع الحجم المطلوب من الاستثمار مما يترتب على ذلك لجوء الحكومات اما للاقتراض او إلى زيادة عرض النقد والذي يعني وقوع الاقتصاد في فخ المديونية او في براثن التضخم.

وبناء على ذلك فان خبراء الصندوق يرون بان استعادة التوازن الاقتصادي لا يتم إلا بتطبيق حزمة من السياسات والإجراءات تستهدف[٢]:

١- تقييد الطلب الكلي: عبر عدد من الإجراءات كتقييد الطلب المحلي وتخفيض الإنفاق العام وتقليل الدعم وغيرها .

٢-سياسات التحول: وتعني تلك السياسات التي تشتمل على تحول في التعامل مع بعض المتغيرات الاقتصادية كالتحرير السعري لبعض أنواع السلع ولاسيما سلع القطاع العام وتجميد الأجور والرواتب وتخفيض قيمة العملة المحلية.

٣-الإجراءات على المدى البعيد: وتشتمل على إصلاحات هيكلية تستهدف الاهتمام بالقطاع الزراعي وتوفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي وتعزيز دور القطاع الخاص وتحرير التجارة وغيرها.

---

* ويعمل بالصندوق حوالي ٢٨٠٠ موظف ينتمون إلى ١٣٣ بلداً. ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريباً. ويضم الصندوق ٢٢ إدارة ومكتباً يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام. ومعظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن المقر الرئيس للصندوق .

1 شريل باير ، فخ القروض الخارجية ، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث ، ترجمة بيار عقل ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص٥ .

2 F. Stewart , Adjustment and Poverty , Rutledge , London , 1995 , p. 2 .

ان الدول التي تلجا إلى الصندوق جراء تعرضها لمشاكل اقتصادية حادة يتعذر عليها معالجتها بالوسائل المتيسرة لديها مما تضطر اللجوء إلى الصندوق كملاذ أخير للتخلص من تلك المشاكل ولاسيما الدول النامية والدول المتحولة في أوربا الشرقية ، حيث ان هذه البلدان يجب ان تخضع لمشروطية Conditionality الصندوق التي تعني التزام البلد الذي يستخدم موارد الصندوق بتنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي يحددها خبراء الصندوق وموافقة الحكومات على جملة من الشروط قد يصل بعضها إلى وضع خبير من الصندوق في بعض المؤسسات الهامة كالبنك المركزي ووزارة المالية وغيرها[1].

ان التسهيلات والسياسات التي يقوم الصندوق بتقديمها للبلدان الأعضاء التي تستهدف القضاء على المشاكل التي تعاني منها هذه البلدان تختلف حسب طبيعة المشاكل الهيكلية والاقتصادية التي تسعى البلدان الأعضاء للتغلب عليها، ويمكن تصنيف تلك المساعدات والسياسات عبر النقاط التالية[2]:

١- التسهيلات العادية: وهي التسهيلات التي يقدمها الصندوق بشكل روتيني والمتمثلة بائتمانات الصندوق التي تكون على شكل شرائح Trances متنوعة كالشريحة الائتمانية الأولى First Credit Trance ECT التي بموجبها يتم التسديد خلال (٣,٢٥-٥) سنوات والترتيبات الاحتياطية Stand-by Arrangements التي تسدد خلال نفس المدة السابقة، وتسهيل الصندوق الممدد Extended Fund Facility EFF الذي يستهدف دعم البرامج متوسطة الأجل عن طريق بعض الترتيبات التي تمتد عادة لثلاث سنوات• ولاسيما إيجاد التسهيلات اللازمة للتغلب على صعوبات ميزان المدفوعات الناجمة عن مشكلات اقتصادية وهيكلية على ان يتم التسديد خلال (٤,٥-١٠) سنوات.

٢-التسهيلات الخاصة: وهي نوع آخر من أنواع التسهيلات التي يقوم بها الصندوق تختلف عن التسهيلات العادية وهي على أنواع منها تسهيلات التحويل في الأنظمة الاقتصادية

---

1 للمزيد انظر في:

- اندرو كروكيت ، بعض المسائل المتعلقة باستخدام موارد الصندوق ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ١٩ ، العدد ٢ ، يونيو ١٩٨٢ ، ص١ .

- ماري فرانس ليريتو ، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث ، ترجمة د. هشام متولي ، دار طلاس للترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٩٣ ، ص ص١١٠-١١١ .

2 عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ١٣٣ ، الكويت ، كانون الثاني ، ١٩٨٩ ، ص ١٩٠ .

• قد تصل إلى أربع سنوات في بعض الظروف الاستثنائية .

Systematic Trans Formation Facility STFF تقدم لغرض مواجهة الصعوبات التي تعتري ميزان المدفوعات في الدول النامية التي يتعذر حلها في الأنواع العادية من التسهيلات على ان يتم التسديد خلال (٤,٥-١٠) سنوات أيضا . وكذلك تسهيلات التمويل التعويضي الطارئ Compensatory and Contingency Financing Facility CCFF التي تتضمن هدفا مزدوجا فالجانب التعويضي يوفر موارد مالية لتغطية النقص الذي يحدث في حصيلة الصادرات والخدمات والزيادة في تكاليف الاستيرادات الضرورية ، أما الجانب الخاص بالطوارئ فيساعد الأعضاء الذين لديهم ترتيبات مع صندوق النقد في المحافظة على قوة دفع الإصلاحات اذا ما واجهوا صدمة خارجية كالتقلبات في أسعار الفائدة او زيادة أسعار الاستيرادات وغيرها ، وتبلغ الحدود العليا للاستفادة من هذا التسهيل ٩٥% من حصة العضو على ان يتم التسديد خلال مدة (٣,٢٥-٥) سنوات. وهناك أيضا تسهيل تحويل المخزون الاحتياطي Buffer Stock Financing Facility BSFF الذي يستهدف المساهمة في تمويل المخزون الاحتياطي للأعضاء في الصندوق التي سبق اعتمادها للمحافظة على أسعار المنتجات الخام ، وتصل حدود الاستفادة من هذا التسهيل إلى ٣٥% من حصة العضو على ان يتم التسديد أيضا خلال مدة (٣,٢٥-٥) سنوات.

٣- المساعدات الطارئة أو العاجلة Emergency Assistance AE التي يستهدف من خلالها الصندوق تمكين البلدان الأعضاء من مواجهة مشاكل ميزان المدفوعات الناجمة عن حدوث كوارث طبيعية مفاجئة، حيث في هذه الحالة يتم السحب مباشرة ودفعة واحدة دون الاعتماد على أية معايير اداء على ان يتم التسديد خلال مدة (٣,٢٥-٥) سنوات.

٤- تسهيلات الأقطار منخفضة الدخل Concessional Facilities CF وهي نوع آخر من التسهيلات منها تسهيل التصحيح الهيكلي Structural Adjustment Facility SAF حيث يقوم الصندوق بتقديمه بشروط ميسرة لدعم عمليات التصحيح الاقتصادي الكلي في البلدان منخفضة الدخل التي تواجه مشكلات متعددة في موازين مدفوعتها وبسعر فائدة منخفض (٠,٥%) على أن يتم التسديد خلال مدة (٥,٥-١٠) سنوات . وكذلك تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز Enhanced Structural Adjustment Facility ESAF وهو يختلف عن التسهيل السابق من حيث شروط الاستفادة منه حيث يحق للعضو ان يقترض ما يصل إلى ١٩٠% من قيمة الحصة في الظروف الاستثنائية.

ب- برامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD:

يعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير من المؤسسات الدولية المهمة* حيث يصنفه المراقبون بأنه يأتي مباشرة بعد صندوق النقد الدولي من حيث الأهمية وتم إنشائه في تموز عام ١٩٤٤ ، وبدا العمل في حزيران عام ١٩٤٦ بمشاركة (٣٨) ثمان وثلاثون دولة كأعضاء فيه ليكون دوره مكملا للصندوق، ويبلغ عدد الدول الأعضاء حاليا في البنك الدولي ١٨٤ دولة. ولكي تصبح أي دولة عضوا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير يجب أن تنضم أولا إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف والاستفادة من القروض التي يقدمها والتي يفترض انها تقدم إلى مشاريع محددة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية[1]، وكذلك فالبنك الدولي يعد مؤسسة إقراض غايته المساعدة في دمج البلدان في الاقتصاد العالمي الأوسع** وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد، مما يساعد في تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية[3] .

ان كل دولة عضو في البنك تقدم من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبا أو دولارات أميركية بما يعادل ١٨% من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته المختلفة.

وفيما يتعلق بدعمه للبلدان الأعضاء التي تقوم بتنفيذ برامج لسياسات الإصلاح والتكييف فان دوره يعد مكملا هو الأخر لدور الصندوق وتحديدا منذ عام ١٩٨٠ اذ وصف هذا العام بأنه يمثل تحولا جذريا في توجهات البنك الدولي حيث أصبحت القروض التي يقدمها لا تشترط مشروعا محددا. وفي عام ١٩٨٤ استحدث البنك قروض التكييف القطاعي التي تستهدف المساعدة في تصميم حزمة من السياسات وضمان تنفيذها في مختلف القطاعات الاقتصادية[4].

• يرمز إلى البنك الدولي أحيانا باسم البنك ويقصد به البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ، ويعمل في مقر البنك الدولي في واشنطن سبعة آلاف موظف وحوالي ثلاثة آلاف في مكاتب العمل الميداني المتوزعة في أنحاء العالم والبالغة أكثر من مئة مكتب. ويأتي ما يزيد على نصف العاملين في البنك من الأميركيتين والبقية من دول العالم.

1 شريل باير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٤ .

•• تتم هذه العملية عبر احداث تغيرات وتحولات في الهيكل الاقتصادي للبلدان المعنية. انظر في:

– د. منير الحمش ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأهالي ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص٣٥.

2http://www.albankaldawli.org/MNA/ArabicWeb.nsf/0/D5249587A09716A185256D74006373317Opendocument

3http://www.albankaldawli.org/MNA/ArabicWeb.nsf/0/D5249587A09716A185256D74006373317Opendocument

4 Vinod Thomas , and Ajay Chhibber , Adjustment Lending , A world Bank Publication , Washington , 1988 , pp. 27-29 .

أما بالنسبة للقروض التي يقدمها البنك فعلى الرغم من ان الفوارق بينها ليست بـالكبيرة إذ قد تتشابه في الكثير من مفرداتها، إلا انه يمكن ان تصنف إلى القروض المقدمة للمشاريع والاستثمارات المحددة ، والقروض المقدمة إلى دعم الدول الأعضاء التي تتبنى برامج الإصلاح، وكذلك القروض المقدمة للبناء والاستثمار القطاعي ، فضلا عن القروض المقدمة للمساعدات الفنية والتكنولوجية ، وأخيرا قروض التعمير الطارئة[1].

ان سياسات البنك الدولي كمؤسسة دولية لا تختلف عن سياسات صندوق النقد الدولي من حيث خضوع القروض التي يمنحها للمشروطية Conditionality المتضمنة التزام الدول الأعضاء المقترضة بسياسات البنك المتمثلة بتخفيض حجم الإنفاق الحكومي وتحرير التجارة وتعزيز دور القطاع الخاص وغيرها، وبالتالي فان البنك لا يلتزم بصرف بقية شرائح القرض دون ان يتأكد من ان البرنامج يسير وفق الشروط المارة الذكر[2].

وتتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات تختص بجوانب مختلفة من التنمية ، لكنها جميعا تعمل بطريقة متعاونة نحو تحقيق الهدف الأساسي للبنك والمتمثل بتقليل نسبة الفقر في العالم وهي:

١-البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD: أنشا في عام ١٩٤٥ ويبلغ عدد أعضائه ١٨٤ دولة، يهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى إعطاء قروضا ومساعدات مختلفة للبلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية واسيا وأفريقيا وأوربا الشرقية. وتأتي معظم أمواله من خلال بيع السندات في السوق الدولية.

٢-مؤسسة التنمية الدولية IDA: أو كما تسمى بالاتحاد الدولي للتنمية حيث انبثق الاتحاد الدولي عن البنك عام ١٩٦٠ لغرض تجاوز الشروط التي حددت سياسته الأقراضية من خلال منح القروض طويلة الأجل لتمويل المشاريع المختلفة في البلدان النامية وبشروط ميسرة قد تصل فيها مدة السداد لخمسون عام بدون فوائد مع عمولة لا تتجاوز ١% مع مدة سماح تصل إلى عشرة سنوات. وتهدف هذه المؤسسة بصورة أساسية إلى تخفيض نسبة الفقر في البلدان النامية من خلال تقديمها للقروض والهبات بدون فائدة، وتحصل على أموالها من خلال مساهمات الدول الغنية الأعضاء (بما في ذلك بعض البلدان النامية)، ويبلغ عدد أعضائها حاليا ١٦٥ دولة.

---

1 فرانسيس ليتام ، فينسانت رايلي ، المساعدات التقنية التي يقدمها البنك الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ١٩ ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص١٦ .

2 مايح شبيب الشمري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٤٠-٤١ .

٣–مؤسسة التمويل الدولي: او كما تسمى بالشركة المالية الدولية IFC The International Finance Corporation أنشئت مؤسسة التمويل الدولية عام ١٩٥٦ لغرض القيام بالنشاط الذي عجز البنك عن القيام به جراء القيود المقيدة لسياسته الأقراضية، وقد تركزت أعمال هذه الشركة على تمويل مشاريع القطاع الخاص ولاسيما في البلدان النامية عبر منحها قروض متوسطة الأجل او من خلال عملية المساهمة في مشاريع القطاع الخاص عبر شراء الأسهم من المستثمرين الذين يتمتعون بسمعة جيدة والتي بدأت عام ١٩٦١ . وكذلك تقوم الشركة بالعمل على تقديم المساعدات الفنية الرامية تطوير الفنون الإدارية والتنظيمية في الدول المستفيدة من الشركة وكذلك التشجيع على قيام أسواق المال المحلية[1] . وتعمل أيضا على تشجيع الاستثمار الخاص في البلدان النامية عن طريق التدليل على أن الاستثمارات هناك يمكن أن تكون مربحة. وكذلك تعمل المؤسسة على أسس تجارية وتستهدف تحقيق الربح من وراء ذلك. وللانضمام إلى مؤسسة التمويل الدولية يجب أن يكون البلد المعني أولا عضوا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها ١٧٨ عضوا، يقررون بصورة جماعية سياساتها ويوافقون على استثماراتها[2].

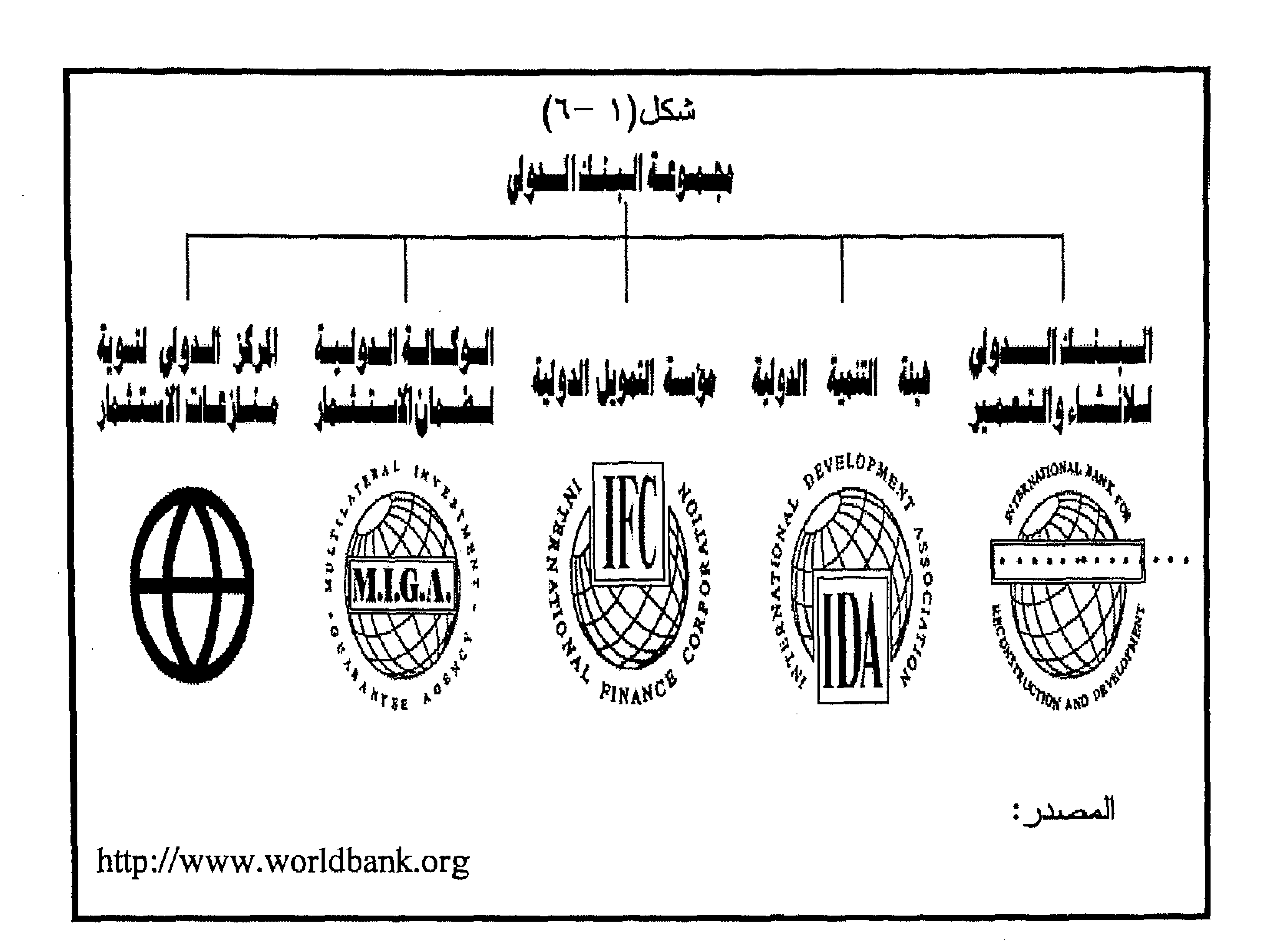
٤–هيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف: او كما تسمى بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA انشات عام ١٩٨٨ ويبلغ عدد أعضائها ١٦٥ دولة. تشجع الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية من خلال تقديم بعض الضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية، وكذلك تقديم الدعم الفني للبلدان النامية لغرض تعزيز فرص الاستثمار، إضافة إلى عملها في تخفيف العوائق المختلفة للاستثمار الأجنبي.

٥–المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID: انشات عام ١٩٦٦ عدد أعضائها ١٤٢ دولة، وتعمل على إيجاد أجواء من الثقة المتبادلة بين الأعضاء، وتسوية منازعات الاستثمار التي تحدث بين المستثمرين الأجانب والبلدان المتلقية لها host countries.

---

1 د. وداد يونس يحيى ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٧٢–٢٧٣ .

2 http://www.ifc.org



ج: المدرسة الهيكلية:

ان الصياغات الأولى للمدرسة الهيكلية Structuralism تعود إلى مجموعة من مفكري أمريكا اللاتينية أبرزهم *راؤول بريبيش* في الخمسينيات من القرن العشرين كرد فعل على فشل وصفات صندوق النقد الدولي في حل مشكلة التضخم التي تعرضت لها عدد من بلدان أمريكا الجنوبية ومابرحت ان انتشرت بسرعة كبيرة بين أوساط مفكري الدول النامية كونها استطاعت ان تقدم تفسير مغاير لعدم الاستقرار الاقتصادي عن ذلك التفسير الذي قدمته المدرسة الكينزية والمدرسة النقودية ، اذ انها ذهبت إلى جوهر الأزمة الاقتصادية في هذه البلدان حيث رأت بأنها تعود إلى وجود ضعف في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي بمعنى آخر تعود إلى وجود قصور في العرض الكلي وليس في الطلب الكلي كما ذهبت إليه المدرسة الكينزية ، وهذا القصور يعود إلى ثلاثة عوامل هي[1]:

١- عدم تناسب الإيرادات الحكومية مع نفقاتها المتزايدة باطراد وذلك بسبب:

- كثرة السماحات الضريبية من جهة وضعف الكفاءة بتحصيلها من جهة أخرى.

---

1 عاطف لافي السعدون ، حسن لطيف الزبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤ .

-شيوع الفساد الإداري والمالي .

٢- عدم كفاية الاحتياطيات الأجنبية للزيادة المستمرة في حجم الواردات الأمر الـذي يعنـي ارتفاع أسعار هذه الواردات وتعرض الاقتصاد المحلي لضغوط التضخم المستورد.

٣- تخلف القطاع الزراعي وعدم استطاعته تلبية الطلب المتزايد على المواد الغذائية الزراعية الناجم عن الزيادة في حجم السكان وارتفاع درجة التحضر.

كذلك تؤكد هذه المدرسة ان عجز الموازنة في البلدان النامية ناجم عن الزيادات المطـردة في الأنفاق العام التي لا تتناسب مع القدرة المالية الحقيقية لاقتصادياتها[١]، وبالتالي فانها أمـا تلجا إلى الاستدانة فتقع في فخ المديونية أو تلجا إلى الإصدار النقدي الجديد مما يعني وقوعها في براثين التضخم والذي يتسبب في زعزعة الاستقرار الاقتصادي حيث انـه كلمـا ترتفـع معدلات التضخم نتيجة لزيادة عرض النقد كلما أدى ذلك إلى قيام السلطات النقدية بزيادة حجم الأنفاق الحكومي الظاهري لانخفاض قيمة النقود [٢].

إذن عدم الاستقرار في هذه البلدان لا يعود إلى السياسات النقدية والمالية الخاطئة فحـسب وإنما يعود إلى الاختلالات الهيكلية التي أدت إلى قصور العرض الكلي عن مواكبـة الطلـب الكلي ، وهذه الاختلالات تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا لمعالجتها وان الطريق الأفـضل هو اتباع السياسات الاقتصادية التوسعية عبر زيادة حجم الاستثمارات التي تؤدي إلى زيـادة حجم الناتج، وكذلك تطبيق سياسة جادة ورشيدة في توزيع الدخل القـومي بـين الاسـتهلاك والاستثمار والاستغلال الامثل للموارد وإعادة النظر في النظام الضريبي وغيرها.

1 Victor Argy , Structural Inflation in Developing Countries , Oxford Economic Staff Papers , Vol. 22 , 1970 , pp. 72-85 .
2 Bijan B. Aghevoli , Mohsin S. Khan , Inflationary Finance and the Dynamics Inflation: Indonesia 1951-1972 , The American Economic Review , Vol. 67 , No. 2 , 1977 , p. 30 .

الفصل الثالث
أدوات سياسات الاستقرار

أولا:السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية Monetary Policy[1] أحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تستخدمها الدولة جنبا إلى جنب مع بقية السياسات الأخرى كالسياسة المالية والدخلية وسياسة سعر الصرف وغيرها لغرض التأثير على المتغيرات الاقتصادية المختلفة بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد احد متطلبات تحقيق التنمية في البلدان النامية والحد من التشوهات في الاقتصاد المحلي عبر تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

وعلى الرغم من وجود العديد من التعاريف للسياسة النقدية إلا ان أفضل تعريف لها هو انها (مجموعة من الإجراءات النقدية تستخدم لغرض تحقيق أهداف نقدية وغير نقدية ، وكذلك هي مجموعة إجراءات غير نقدية تستخدم لغرض تحقيق أهداف نقدية)[٢].

ان السياسة النقدية لا تعمل على انفراد بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى إذ ان عملها يعد مكملا ومتسقا مع باقي السياسات لغرض تحقيق الأهداف المشتركة التي تسعى إليها عموم السياسة الاقتصادية في البلد ، حيث وفي جوانب متعددة يصبح من الصعوبة التمييز بين إجراءات السياسة النقدية وإجراءات بقية السياسات ولاسيما السياسة المالية.

ا- أهداف السياسة النقدية:

هنالك عدد من الأهداف الاقتصادية تسعى السياسة النقدية لتحقيقها كونها أحدى أهم السياسات الاقتصادية عبر استخدام أداة او أكثر من أدواتها المختلفة. وهذه الأهداف تختلف من دولة لأخرى ، فمثلا تنحصر في الولايات المتحدة بهدفين[٣]، هما تحقيق استقرار الأسعار

اللمزيد حول السياسة النقدية انظر في:

- مايكل ايدجمان ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧٠ .
- د. عبد الملعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الجزء الأول ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٣٦٨ .
- Kent , Money and Banking , 4th Edition , New York , 1961 , p. 472 .

2 P. Einzig , Text Book on Monetary Policy , Macmillan St. 2 Martins Press , London , 1972 , P. 36 .

3 Blinder , Alan S. , The Conceptual Basis for Monetary Policy with Particular Reference to the United States , BIS Review No. 14 , February , 1996 , P. 1 .

Price Stability وتعظيم العمالة Maximum Employment . أما في المملكة المتحدة فقد حدد البنك المركزي البريطاني Bank of England أغراضه الأساسية Core Purposes بالمحافظة على سلامة Integrity العملة وقيمتها والمحافظة على استقرار النظام المالي وتامين فاعلية الخدمات المالية البريطانية[1]. وعموما يمكن حصر أهم هذه الأهداف عبر النقاط التالية[2]:

أ-تحقيق الاستخدام الكامل: حيث تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق اكبر مستوى ممكن من التشغيل من خلال المساهمة في رفع مستوى النشاط الاقتصادي.

ب-الاستقرار في مستوى الأسعار: تعد مسالة الاستقرار السعري من المسائل المهمة لأي اقتصاد سواء كان نامي أم متقدم إذ ان عملية تذبذب مستوى الأسعار تعمل على زعزعة الثقة به وبالتالي فان السياسة النقدية تعمل باتجاه تحقيق هذا الهدف من خلال ضبط عرض النقد بالشكل المتناسب مع الحاجة الحقيقية له.

ج-تشجيع النمو الاقتصادي: ان هدف أي حكومة هو تحقيق معدل نمو مقبول ومستمر في الناتج المحلي او في معدل دخل الفرد . ودور السياسة النقدية يكمن هنا من خلال تأثيرها على حجم الاستثمار عبر التحكم بمعدلات الفائدة وبحجم الائتمان المقدم للمستثمرين من أفراد ومنشات أعمال.

د-تحسين وضع ميزان المدفوعات: ان ميزان المدفوعات يعكس الوضع الاقتصادي للبلد مع بقية دول العالم وبالتالي فان الحكومات تعمل على تحقيق فائض فيه او على الأقل تحقيق التوازن. وتعمل السياسة النقدية على تحقيق هذا الهدف عبر وسائل متعددة تعمل على التأثير على حجم الواردات والصادرات وعلى حركة رؤوس الأموال من والى الخارج.

هـ-المحافظة على قيمة سعر صرف العملة المحلية.

و-دعم السياسة الاقتصادية للدولة.

---

1 George E. A. J. , The Three Core Objectives of the Bank of England , BIS Review , No. 10 , 29 January , 1996 , P. 2 .

2 M. J. S. Duesenberry , R. Z. Aliber , Money, Banking and the Economy , second edition , New York , 1984 , pp. 359-363 .

٢- أدوات السياسة النقدية:

إن أدوات السياسة النقدية هي عبارة عن الأسعار والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطات النقدية كأسعار الخصم وحجم النقد أو غيرها إذ تقوم تلك السلطة بتعديل مستوياتها للمساعدة في الوصول إلى أهدافها النهائية. وبصورة عامة يمكن القول بان السياسة النقدية لها نوعين من الأدوات Tools هما الأدوات الكمية* والأدوات النوعية. الا انه ونتيجة الدور المحدود لهذه الأدوات في تحقيق الأهداف المبتغاة من السياسة النقدية ولاسيما في أوقات الأزمات الاقتصادية فقد اتسعت دائرتها عند الخمسينيات عبر إضافة أدوات أخرى لها تتمثل بحقيبة الأدوات النقدية والمالية فضلا عن القوانين والتنظيمات كقوانين الرقابة التي تحدد وتنظم النشاط المصرفي المتمثلة بقوانين البنك المركزي. إلا انه سوف يتم التركيز هنا على كل من الأدوات الكمية والأدوات النوعية وكالاتي:

أ.الأدوات الكمية:

تضم الأدوات التقليدية للسياسة النقدية ثلاثة وسائل هي:

(١)-سعر اعادة الخصم.

(٢)-عمليات السوق المفتوحة.

(٣)-نسبة الاحتياطي القانوني.

وفيما يلي عرض موجز لهما:

(١)- سعر اعادة الخصم:

ان سياسة سعر اعادة الخصم Rediscount Rate او كما تسمى أيضا بسعر البنك Bank Rate تعد الأداة الأولى التي استخدمت من قبل البنوك المركزية إذ استخدمها بنك إنكلترا عام ١٨٣٩ وبقيت الأداة الوحيدة للسياسة النقدية طيلة القرن التاسع عشر[1]. ويقصد بهذه السياسة الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل اعادة خصم ما لديها من كمبيالات واذونات الخزينة او مقابل ما يقدمه لها من قروض او سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق لغرض زيادة سيولتها النقدية[2]، حيث تنشر البنوك المركزية أسعار الخصم لديها بين

---

* تسمى أيضا بالأدوات التقليدية أو العامة للسياسة النقدية .

1أد. عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٩٨ .

2 Kettell , Monetary Economics , Graham , Trotman , 1985 , p. 198 .

حين وأخر. وتستهدف هذه السياسة التأثير على عرض النقد من خلال تقييد البنوك التجاريــة بمنح الائتمانات على ضوء سعر اعادة الخصم المحدد من البنك المركزي اذ توجـد علاقــة معاكسة بين سعر الخصم وقابلية البنوك التجارية على منح الائتمانــات . فــإذا أراد البنــك المركزي زيادة عرض النقد أي اتباع سياسة توسعية فانه يقوم بتخفيض سعر اعادة الخصم ، وبالعكس إذا أراد تخفيض عرض النقد.

وقد قلت أهمية هذه الأداة في الوقت الحالي لبروز أدوات أكثــر فاعليــة وتــأثيرا علــى المتغيرات الاقتصادية المختلفة فضلا عن وجود بعض العوامل التي تعمل باتجاه تقويضها او الحد من فاعليتها كقيام البنوك التجارية بالإحجام عن اللجوء إلى البنك المركزي مــن خــلال الاعتماد على مواردها الذاتية او الاعتماد على مصادر تمويل أخرى اقل تكلفة من سعر اعادة الخصم الذي يقره البنك المركزي لاسيما بعد تسارع عمليات الاندماج بين المصارف المختلفة.

(٢)- عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة Open-Market Operation دخول البنك المركزي للسوق النقدية كبائع ومشتري للأوراق المالية وبخاصة السندات الحكومية بهدف التأثير علــى حجــم السيولة بالشكل الذي يتلائم مع مستوى النشاط الاقتصادي[1]. فإذا كان الوضع القائم يــستدعي اتباع سياسة انكماشية للحد من الضغوط التضخمية فان البنك المركزي يدخل كبائع في السوق النقدية والمالية للأوراق المالية إلى الأفراد والمؤسسات كالبنوك التجارية وغيرهــا لغــرض تخفيض عرض النقد حيث تتقلص الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية وتقل قدرتها على منح الائتمانات ، بينما يدخل كمشتري اذا كان الوضع يتطلب انتهاج سياسة نقدية توســعية إذ سيضخ كميات من النقود داخل الاقتصاد فترتفع الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية مما يترتب على هذه العملية زيادة الطلب.

ان هذه السياسة غالبا ما تكون قليلة الفعالية في الدول النامية وذلــك لافتقارهــا للأســواق المالية المتطورة إذ ان الأسواق فيها غالبا ما تكون حديثة العهد (باستثناء بعض الدول) تكون فيها عمليات التداول محددة[2].

1Ibid. , p. 199 .

2 سوزان كرين ، وآخرون ، التطور المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٣،ص ص ١٣-١٨.

وعلى الرغم من دور سياسة عمليات السوق المفتوحة في التأثير علـى مـستوى النـشاط الاقتصادي الا انه يأخذ عليها بان لها آثار كلفوية تتمثل بتأثيرها على أسعار الفائدة للـسندات خصوصا في البلدان التي تكون أسواقها المالية ضيقة.

(٣)- نسبة الاحتياطي القانوني:

ان هذه السياسة استخدمت لأول مرة من قبل الولايات المتحدة عام ١٩١٣ ثم تبعتها الدول الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية[1]. ويقصد بها نسبة المبالغ التي تلتزم البنوك التجاريـة او أية مؤسسة تستقبل الودائع بالاحتفاظ بها في الصندوق او لدى البنك المركزي بموجب القانون او بطلب من البنك المركزي.

يسعى البنك المركزي من خلال هذه السياسة إلى التأثير على عرض النقد ، فعند تخفـيض نسبة الاحتياطي القانوني فان ذلك يؤدي إلى زيادة قابلية المصارف التجاريـة والمؤسـسات القابلة للودائع على منح الائتمانات بفعل آلية المضاعف النقدي Money Multiplier حيث يتم الاعتماد على هذه السياسة في أوقات الركود لغرض تحفيز النشاط الاقتـصادي. أمـا فـي الأوقات التي يتعرض الاقتصاد خلالها للضغوط التضخمية فان البنك المركـزي يلجـا إلـى العكس أي يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني لغرض الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

تستخدم هذه السياسة ضمن سياق السياسات النقدية الأخرى بالشكل الذي يتلائم مـع بـاقي السياسات الاقتصادية وحسب الحالة التي يمر بها البلد . ففي الولايات المتحدة الأمريكية حدد الاحتياطي الفدرالي في عام ١٩٨٠ النسبة بـ ٣% للودائع التي تصل إلى مبلغ ٤٢ مليـون دولار و ١٢% على الودائع التي تزيد عن هذا المبلغ وهذه النسبة ليست ثابتة بل تتغير مـن مدة لأخرى قد تصل إلى ١٨%. في حين في المملكة المتحدة حددت هذه النـسبة فـي عـام ١٩٧١ بـ ١٢,٥%[2].

وعلى الرغم من التأثير لهذه السياسة على احتياطيات المصارف التجارية وقدرتها على منح الائتمان الا انه يعاب على هذه السياسة بانها تشمل جميع المصارف بدون استثناء أي لا تميز

---

1 د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠٧ .

2 د. وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية: النظريات المؤسسات السياسات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١ ، ص ١٣٩ .

بين المصارف ذات العجز او الفائض فهذه السياسة قد تعمل على تفاقم العجز الذي تعاني منه أصلا بعض المصارف في حين لا تؤثر إلا بحدود ضيقة على المصارف ذات الفائض ، وبالتالي فان تأثيرها على الأخيرة في تحديد منحها للائتمان أمر غير مؤكد[1]. كذلك يعاب عليها أيضا بان البنك المركزي لا يستطيع تغيير النسبة بصورة متكررة لما يحدثه هذا التغير من ارباك في عمل البنوك، لذا فهي توصف عند بعضهم بأنها سياسة مولدة لعدم الاستقرار النقدي والمالي في اقتصاديات البلدان التي تغير النسبة باستمرار.

ب- الأدوات النوعية:

إلى جانب الأدوات الكمية للسياسة النقدية هنالك أيضا الأدوات النوعية حيث تستخدم من قبل العديد من البلدان المتقدمة والنامية لغرض التأثير على حجم الائتمان المصرفي بالشكل الذي يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي أو توجيهه نحو بعض القطاعات الاقتصادية المهمة التي بحاجة لمزيد من الاستثمارات أو تلك التي لها أهمية كبيرة في الاقتصاد كالقطاع الصناعي والزراعي عبر تخفيض كلفة الإقراض (معدل الفائدة) ومدة التسديد.

وعليه يمكن تعريف الأدوات النوعية بأنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية تستهدف من خلالها تشجيع أنواع معينة من الائتمانات وتوسيعها أو تخفيض أنواع أخرى منها غير مرغوب توسعها من قبل السلطات النقدية عن طريق التأثير على السياسات التي تنتهجها المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الأخرى . واهم هذه الأدوات هي[2]:

(١)- تنظيم الائتمان.

(٢)-الاقتراض بوساطة السندات.

(٣)- تنظيم الائتمان الممنوح لأغراض محددة.

(٤)-التأثير أو الإقناع الأدبي.

(٥)-التأثير المباشر.

---

1 د. سامي خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١٤ .

2 د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٦١٢-٦١٧ .

وفي ما يلي عرض موجز لهذه الأدوات:

(١)- تنظيم الائتمان:

استخدمت سياسة تنظيم الائتمان Credit Rationing في أوقات الأزمات النقدية التي واجهة المصارف التجارية حيث ولغرض المحافظة عليها من الانهيار عبر الحد من الطلب على الودائع أثناء بعض الأوقات الاستثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية التي تكون فيها سحوبات المودعين خارج الإمكانيات المالية للمصارف التجارية حيث تتدخل البنوك المركزية في هذه الحالات عبر وسائل متعددة منها ما ذهب إليه البنك المركزي الألماني عام ١٩٣١ عندما حدد الحصص الائتمانية Credit Quotas . او تطبق هذه السياسة لغرض علاج بعض المشاكل الاقتصادية كالحد من الموجات التضخمية كما ذهبت حكومة الرئيس الأمريكي كارتر في بداية الثمانينيات.

(٢)- الاقتراض بوساطة السندات:

من الأدوات النوعية للسياسة النقدية هي الاقتراض بوساطة السندات مع تحديد هامش الضمان او كما يسمى أيضا بمتطلبات الضمان Margin Requirements الذي هو عبارة عن النسبة من القيمة السوقية للسندات المقدمة كضمان للقرض والتي لا يجوز إقراضها من قبل البنوك او المتعاملين بالسندات[1]، أو هو عبارة عن الفرق بين القيمة السوقية Market Value للسندات وقيمة القرض Loan Value . وبالتالي تستطيع البنوك المركزية التأثير على حجم الائتمان من خلال التحكم بمتطلبات الهامش.

(٣)- تنظيم الائتمان الممنوح لأغراض محددة:

ان البنوك المركزية تستطيع تنظيم الائتمان أيضا عن طريق تنظيم الطلب عليه من خلال تثبيت حدود عليا لا يمكن تجاوزها بأي شكل من الأشكال للقروض المخصصة للأنفاق على اتجاه معين كالأنفاق على السلع الاستهلاكية او على قطاع البناء كما فعلت الولايات المتحدة ذلك أثناء الحرب العالمية الأولى وأثناء الحرب الكورية.

---

1 Kent , Money and Banking , op , cit , p. 391 .

(٤)- التأثير أو الإقناع الأدبي:

تعتمد فعالية وسيلة الإقناع الأدبي Moral Suasion على قدرة البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية والمؤسسات المالية المختلفة في إتباع السياسة المتناسبة مع ما تقتضيه الضرورة الاقتصادية للوضع القائم وعلى طبيعة العلاقة بينه وبين هذه المؤسسات[1]. فالبنك المركزي ونظرا للمكانة التي يشغلها في مجال إدارة السياسة النقدية ولما يتمتع به من امكانات وخبرة كبيرة تؤهله لاستقراء الوضع الاقتصادي القائم ومتطلبات ديمومته بصورة مثلى وبالتالي يفترض على المؤسسات المالية الالتزام بالنشرات والتحليلات الدورية التي يصدرها البنك الخاصة بحالة الاقتصاد.

(٥)- التأثير المباشر:

يقصد بالتأثير المباشر Direct Action الموافقة او عدم الموافقة على السياسات النقدية المتبعة من قبل المؤسسات المالية المختلفة وفرض العقوبات على المؤسسات التي تنتهج السياسات غير الملائمة من وجهة نظر البنك وبالتالي فان الأخير قد يقوم بإجراءات مباشرة اتجاهها كرفضه قبول عملية إعادة الخصم وإمدادها بالاحتياطيات النقدية التي تحتاجها وغيرها فضلا عن إجراءات متنوعة أخرى تعمل بمثابة رادع لتلك المؤسسات يمنعها من الخروج عن سياسة السلطات النقدية.

٣- فترات إبطاء السياسة النقدية:

هنالك آراء متباينة حول مدى فاعلية السياسة النقدية، فبعض من الاقتصاديين يرى بأنها فعالة في حين يراها البعض الآخر ذو فاعلية محدودة. وعموما وبغض النظر عن مدى فعالية السياسة النقدية فان هنالك ثلاث فجوات زمنية Time Lags مرتبطة بعمل السياسة النقدية تعمل على الحد من فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي[2].

1د. وداد يونس يحيى ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

2 مايكل ايدجمان ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥٢ .

إن أول هذه الفجوات هي فجوة الإدراك Recognition Lag التي هي عبارة عن المدة الممتدة بين وقت ظهور الحاجة إلى العمل والوقت الذي تدرك عنده الحاجة للعمل وقد تدوم لأشهر عديدة وتختلف هذه المدة من دولة لأخرى حسب طبيعة المؤسسات النقدية والمالية في الدولة ومدى تطور أجهزتها الإحصائية والاقتصادية. أما الفجوة الثانية فهي فجوة الإنجاز Implementation Lag فهي المدة بين الوقت الذي عنده تدرك الحاجة للعمل ووقت التغير الفعلي في السياسة وهي تعد فجوة قصيرة نسبيا إذا ما قورنت ببقية الفجوات. والفجوة الأخيرة هي فجوة الاستجابة Response Lag وتمثل المدة بين التغير الفعلي في السياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة على الاقتصاد تأثيرا فعليا وتعد هذه الفجوة من أطول الفجوات الزمنية المرتبطة بعمل السياسة النقدية.

ثانيا: السياسة المالية:

إن الشيء الملفت للنظر هنا هو غياب الإطار النظري المشترك للسياسة المالية أي عدم وجود نظرية تعكس آراء المدارس الاقتصادية المختلفة يمكن الاستناد إليها عند الولوج في الأدبيات الاقتصادية وإنما توجد أفكار وآراء متباينة توضح دور الحكومة في الاقتصاد تعكس التباين في وجهات نظر المدارس الفكرية المختلفة التي كان الكثير منها يفتقر إلى الأسس المنطقية ، وربما يعود ذلك إلى إن التقلبات الحادة في السياسة الاقتصادية كانت تعكس المصالح الآنية للحكومات أكثر مما كانت تستند إلى منطوق النظرية الاقتصادية.

وكذلك الأمر ينعكس على المالية العامة فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من الاقتصاديين الكبار أمثال *فيكسل Wicksell ولندل Lindahl وموسغريف Musgrave* الا انهم أهملوا أمور مهمة مثل نظرية الأنفاق العام الامثل ، وركزوا جهودهم على نظرية الضرائب[1]، وإذا ما أضفنا إلى ذلك عدم الاهتمام الكافي بموضوعات اقتصادية تتعلق بها(بالمالية العامة) فانه يمكن القول نظرية المالية العامة ونظرية السياسة المالية تعد اقل تطور من حيث الأساس النظري إذا ما قورنت بفروع النظرية الاقتصادية الأخرى مثل نظرية السوق وغيرها.

---

1 د. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والأنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

١- مفهوم السياسة المالية:

يطلق على الأنفاق الحكومي كالمشتريات والرواتب وغيرها والضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية عامة اسم السياسة المالية Fiscal Policy التي يمكن تعريفها بأنها مجموع السياسات الحكومية المتعلقة بالإيرادات العامة كالضرائب المختلفة والأنفاق العام لتحقيق أهداف عديدة كإعادة تخصيص الموارد ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وغيرها[1]، أي ان السياسة المالية هي استخدام الأنفاق الحكومي والسياسة الضريبية كوسيلة للتأثير في العوامل المحددة للإنتاج الكلي.

إن السياسة المالية ارتبطت بالثورة الكينزية في الثلاثينيات من القرن الماضي عندما دعى إلى استخدامها في تصحيح مسار الاقتصاد وانتشاله من الركود الذي يغوص فيه اثر أزمة الكساد الكبير، فسياسات الضرائب والأنفاق الحكومي تمارس تأثيرا ملموسا على الطلب الكلي، وكذلك فان الموازنة العامة تعد سلاحا هاما في مواجهة عدم الاستقرار ومشاكل البطالة والتضخم، فالأنفاق الحكومي يؤثر تأثير مباشر على الطلب الكلي كونه احد مكوناته الأساسية، وتعمل الضرائب على التأثير على الدخل الممكن التصرف به وعلى ربحية منشات الأعمال ، وعلى هذا فان سياسة الضرائب لها تأثير غير مباشر على كل من الاستهلاك والاستثمار كمكونات للطلب الكلي.

٢- مبررات التدخل الحكومي:

إن الأنفاق الحكومي قد ازداد بصورة ملحوظة على صعيد العالم النامي والمتقدم على حدا سواء ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تركز على اعادة بناء ما دمرته الحرب ، وكذلك شهد زيادة واضحة في عقد السبعينيات نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة ، ففي الدول الصناعية كانت نسبة الأنفاق الحكومي تشكل ٢٨% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٦٠ ارتفعت إلى ٥٠% عام ١٩٩٤[2].

---

1 د. سامي خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٣٧ .

2 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣ .

هنالك العديد من المبررات التي تحتم على الحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي على الرغم من انها تختلف من مدرسة فكرية لأخرى إلا انه يمكن حصرها بثلاث أسباب رئيسة هي[1]:

أ-اخفاق آلية السوق في تحقيق التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية، فتحديد أسعار السوق على ضوء معيار الحدية قد لا يعكس بالضرورة المنفعة الاجتماعية Social Benefit وعجز القطاع الخاص في تحقيق الكثير من الأهداف العامة نتيجة سعيه وراء الربح على حساب بقية الاعتبارات.

ب-وجود السلع العامة Public Goods او كما تسمى أيضا بالسلع الاجتماعية والتي تستلزم من الحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي. وتقسم هذه السلع إلى نوعين الأول يسمى بالسلع العامة الخالصة Pure Public Goods التي تتميز بعدم المزاحمة Non-rivalness أي تلك السلع التي تستهلك من قبل كثير من المستهلكين بشكل آني دون أن تؤثر إضافة مستهلك آخر في منفعة بقية المستهلكين، فالتكلفة الحدية لأي مستهلك أضافي تساوي صفرا، وكذلك هي تلك السلع التي يكون من الصعب او المكلف او غير المرغوب استبعاد بعض المستهلكين من استهلاكها Non-excludable كسلع الإذاعة والتلفاز والدفاع والأمن. أما النوع الآخر فيسمى بالسلع العامة غير الخالصة Inpure Public Goods وهي السلع التي تتميز بكونها قابلة للمزاحمة او الاكتظاظ Congestion أي ان السماح لمستهلك جديد لا يؤدي الى استبعاد مستهلك حالي ولكنه يعمل على تقليل منفعة بقية المستهلكين ومن الأمثلة على هذا النوع من السلع هي الحدائق العامة والطرق والجسور وغيرها[2].

ويمكن ان يدرج ضمن هذا العامل ما يسمى بأثر المؤثرات الخارجية Externalities المتمثلة بالمنافع او المضار التي تصيب فرد او مجموعة أفراد نتيجة سلوك معين لفرد او أفراد او مؤسسات أخرى كأنفاق بعض المؤسسات في مجال البحث العلمي التي تكون آثارها

---

1 انظر في:

-د. عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والأنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٣-٣٦ .

- عبد الرزاق الفارس ، الخيار بين القطاع العام والقطاع الخاص: بعض القضايا المنهجية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ١٢ ، العدد ، ١٣٣ ، آذار ١٩٩٠ ، ص ١١٤ .

2 Joseph E. Stiglitz , Economics of the Public Sector , W. Norton and Company , New York , 1986 .

بمثابة عائدات للمجتمع ككل، أو الآثار التي يتحملها المجتمع نتيجة التلوث والضجيج الناتجة عن المصانع والسيارات وغيرها.

ج- الحد من الاحتكار ، فتمتع بعض المؤسسات الكبيرة بمزايا الإنتاج الكبير ووجود ما يسمى بوفورات الحجم أو النطاق Economics Return to Scale جعلها مسيطرة على أنتاج بعض السلع المهمة جراء انسحاب المؤسسات الصغيرة أو اندماجها مع المؤسسات الكبيرة نتيجة المنافسة الشديدة، مما يعني تدخل الحكومة للحد من هذه العملية التي تعيق عمل آلية السوق في توزيع الموارد الاقتصادية وحماية المنشاة الصغيرة من خلال عدد من السياسات كالدعم والإعفاء الضريبي.

٣- فجوات السياسة المالية:

إن السياسة المالية لا تختلف هنا عن السياسة النقدية من حيث وجود ثلاث فجوات زمنية تعمل على الحد من فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وكذلك من حيث انقسام الاقتصاديين حول مدى فعاليتها في الاقتصاد.

ان أول هذه الفجوات الزمنية هي فجوة الإدراك Recognition Lag وهي واحدة في كلا من السياستين المالية والنقدية وتظهر نتيجة الوقت المستهلك في جمع وتحليل البيانات عن حالة الاقتصاد. والفجوة الثانية هي فجوة الإنجاز Implementation Lag التي تغطي مدة طويلة نسبيا وهي أطول من الفجوة المرتبطة بالسياسة النقدية وتشكل عائق حقيقي لعمل السياسة المالية[1]، وقد تكون من الطول بحيث يكون تنفيذها ذو آثار سلبية على الاقتصاد ، فإذا كانت حالة الاقتصاد تقتضي زيادة الضرائب على الدخل فان الأمر هنا يتطلب من الحكومة الحصول على موافقة البرلمان ، وهذه الموافقة قد تستغرق مدة زمنية طويلة قد تمتد لأشهر عديدة ربما يكون عندها الاقتصاد انتفت حاجته لزيادة الضرائب وبالتالي فان لها آثار سلبية وليست ايجابية. أما فجوة الاستجابة Response Lag فهي تعد اقصر من الفجوة المماثلة لها في السياسة النقدية في بعض أشكال التصرف المالي. وعموما فقد أثبتت بعض الدراسات ان مضاعف النفقات الحكومية غير الدفاعية ذو اثر منشط للاقتصاد وتبدوا ملامحه بصورة آنية وان أغلبيته تظهر خلال أول السنة.

---

1 Nurun N. Choudhry , Integration of Fiscal policy and Monetary Sectors in Econometric Models , Staff Papers , International Monetary Fund , July 1976 , PP. 395-440 .

٤- عوامل الاستقرار الذاتية:

هنالك عدد من البرامج المالية تعمل تلقائيا على المساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دون الحاجة إلى عمل تشريعي، لذا فانه يمكن الحد من مشكلة التوقيت الصحيح للسياسة الناجمة عن الفجوات الزمنية السابقة وهذه البرامج تسمى بعوامل الاستقرار الذاتي (التلقائي)Automatic stabilizers وهي العوامل التي تؤدي تلقائيا إلى تعزيز عجز الموازنة خلال الكساد ودعم فائض الموازنة خلال أوقات الازدهار وارتفاع معدلات التضخم حتى من دون تغير السياسة المالية[1].

وهنالك ثلاثة من عوامل الاستقرار الذاتية الرئيسة، فأول هذه العوامل هو تعويضات البطالة unemployment Compensation فعند ارتفاع معدلات البطالة تتناقص حصيلة ضريبة تعويضات البطالة نتيجة انخفاض مستوى التوظيف ، وبالمقابل فان المدفوعات للعاملين سوف تزداد لان الكثير منهم أصبح مشمول بقانون تعويضات البطالة وان البرنامج المذكور سوف يواجه عجزا تلقائيا أثناء هبوط مستوى النشاط الاقتصادي ، وعلى النقيض من ذلك في حالة انخفاض معدلات البطالة نتيجة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي فالبرنامج سوف يحقق فائضا نتيجة انخفاض عدد العمال المشمولين بدعم البرنامج ، وبالتالي فانه يترتب على مجمل هذه العملية تغيرا تلقائيا مرغوب فيه بالتأثير على اتجاه الطلب الكلي بشكل يعمل على تلطيف التغيرات الحادة في النشاط الاقتصادي دون إحداث تغير في السياسة المالية.

والعامل الآخر من عوامل الاستقرار الذاتية هو الضرائب على أرباح الشركات Corporate Profit Tax فقد أشارت بعض الدراسات الضريبية إلى ان الضرائب على أرباح الشركات تعمل باتجاه مضاد للدورة الاقتصادية بشكل يفوق بقية عوامل الاستقرار التلقائية كونها شديدة الحساسية لظروف الدورة الاقتصادية ، ففي أوقات الكساد تنخفض أرباح الشركات بصورة كبيرة ومن ثم يترتب عليها تناقص مدفوعاتها الضريبية وهذا الانخفاض يؤدي إلى زيادة حجم العجز الذي تواجه الحكومة. في حين يحدث العكس أثناء أوقات التوسع الاقتصادي فزيادة أرباح الشركات تكون بصورة اكبر من الزيادة في الدخول والدخل مما يترتب عليها زيادة في

---

1 جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١٦ .

مدفوعاتها الضريبية . وعلى ذلك فان مدفوعات الضرائب سوف تتزايد أثناء التوسع وتنخفض بشدة أثناء الانكماش الاقتصادي دون حدوث تغير في النظام الضريبي المتبع.

أما العامل الأخير من عوامل الاستقرار الذاتية يتمثل بضرائب الدخل التصاعديةProgressive Income Tax ففي أوقات التوسع الاقتصادي يزداد دخل المستهلك الممكن التصرف به بسرعة اقل من التزايد في الدخل الكلي، وذلك لأنه مع الدخول المرتفعة فان نظام الضرائب التصاعدية ينقل كثيرا من الناس إلى الشرائح الضريبية الأعلى مما يعني زيادة حصيلة الضرائب نتيجة زيادة الدخل أولا وارتفاع معدلات الضرائب على الدخول الحدية ثانيا. ومن جهة معاكسة في أوقات الكساد فان انخفاض الدخل يترتب عليه انخفاض الإيرادات الحكومية المتأتية من الضرائب. ومع ذلك فانه عند حدوث التضخم أثناء الكساد فان التأثير الطبيعي المضاد للدورة الاقتصادية على هيكل الضرائب التصاعدية سوف يزول كون معدلات التضخم تدفع دافعي الضرائب إلى شرائح ضريبية أعلى حتى وان كان دخلهم الحقيقي في تناقص، وللحد من هذه المعضلة فانه يتعين على الحكومة ربط الضريبة على الدخول الشخصية بمعدلات الأرقام القياسية كالرقم القياسي للأسعار كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٥[1] ليكون اثر الضريبة التصاعدية مرتبط بالدخل الحقيقي وليس النقدي، لذا فانه أثناء الركود التضخمي Stagflation فان الضرائب التصاعدية على الدخل لن تحدث تأثيرا سلبيا على الطلب الكلي إذا ماتم ربطها بالأرقام القياسية.

ثالثا: السياسة الدخلية:

تعرف السياسة الدخلية Income Policy بانها عدد من الإجراءات الحكومية التي تستهدف التأثير أو التحكم في معدلات الزيادة بمستويات الأسعار المحلية والأجور النقدية والإشكال الأخرى للدخل بدون تدخل الإجراءات المالية والنقدية، وتتراوح مابين التحذير الرسمي من قبل السلطات العامة والتنظيم القانوني للأجور النقدية والأسعار[2]. كذلك تعرف بانها السياسة المستخدمة لضبط الأسعار والأجور Wage-Price Guidelines بحيث لا

1المصدر السابق نفسه ، ص٣١٦ .

2 مايكل ايدجمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧١ .

تتجاوز السقف المحدد من الحكومة وعادة يتم اللجوء إليها عند اليأس من فعالية السياسة النقدية والمالية[1].

ان جذور هذه السياسة تعود إلى الحرب العالمية الثانية عندما اعتمدت من قبل الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية[2]، ولكن بصورة محدودة كون في تلك المدة كان التركيز على دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة كان الاعتماد على هذا النوع من السياسات بشكل هامشي لغاية عام ١٩٧١* عبر الرقابة على مستويات الأسعار والأجور في أوقات الحروب التي خاضتها.

ويمكن عد عام ١٩٧١ البداية الحقيقية لاستخدام هذه السياسة في تحقيق الاستقرار وبالتحديد عند قيام الرئيس الأمريكي *نيكسون* في أغسطس/ أب من العام المذكور بتجميد الأسعار والأجور لمدة ثلاثة اشهر تلتها سلسلة من البرامج والإجراءات المصممة للرقابة على الأجور والأسعار.

أما في الدول النامية فان الأمر لا يختلف كثيرا عن الدول المتقدمة فما ان انتهت الحرب العالمية الثانية وبدأت عملية حصول هذه الدول على استقلالها السياسي والاقتصادي، حتى تجلت بوضوح معالم السياسة الدخلية التي هي في حقيقة الأمر أكثر تجسيدا للتدخل الحكومي من مثيلاتها المتقدمة، فتحت دواعي متعددة أبرزها تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والوصول إلى مراحل متقدمة من عملية التنمية كانت السمة الأساسية لحكومات هذه البلدان هي التدخل في معظم مفاصل الحياة الاقتصادية سواء كان ذلك من البلدان التي تكون اقرب إلى تبني الفكر الاشتراكي أو التي هي اقرب لتبني الفكر الرأسمالي وان كانت البلدان الأولى هي الأكثر تدخلا، حيث نلاحظ في عموم البلدان النامية إجراءات الرقابة على الأسعار والأجور والتسعير الرسمي لمعظم السلع المحلية والمستوردة أمر طبيعي لا جدال فيه تحت الدواعي التي تم ذكرها سابقا فضلا عن سيادة الفكر الكينزي الذي لا يعول على آلية السوق في تحقيق الاستقرار بقدر تعويله على الدور الذي تلعبه

---

1 باري سيجل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠٤ .

2 Colin D. Campelled , Wage-Price Controls in world : United States and Germany , Washington , American Enterprise Institute , 1971 .

* يمكن الاستثناء في هذا المجال الخطط الإرشادية العامة التي استهدفت التأثير على الأجور والأسعار من قبل إدارة الرئيسين كيندي وجونسون خلال المدة ١٩٦٢-١٩٦٦ .

الحكومة في تحقيق التوازن مابين العرض الكلي والطلب الكلي من خلال سد النقص الحاصل في الطلب الفعال.

ان السياسات الدخلية تقوم على الاعتقاد بان معظم الاقتصاد يتميز بالمنافسة غير التامة وبالتالي فانه في ظل هذه الظروف فان الأجور النقدية والأسعار تتخذ عن طريق الممارسات الاحتكارية للنقابات والمنشات، وقد ترتفع مستويات الأسعار والأجور النقدية حتى في ظل وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة أي ان الاقتصاد لم يصل لمرحلة التشغيل الكامل. إذ ان من المفترض ان المستويات المرتفعة من البطالة تعمل على التخفيف أو الحد من الزيادات في الأسعار والأجور، إلا ان أنصار السياسة الدخلية يرون ان المستوى الضروري من البطالة لكبح جماح الزيادة في الأسعار والأجور يعد غير مقبول اجتماعيا وبالتالي فان السياسة الدخلية تصبح مهمة للحد من تلك الزيادة في مستويات الأسعار والأجور النقدية، بالمقابل تستخدم سياسة مالية ونقدية توسعية لتخفيض معدلات البطالة مع المحافظة على مستويات الأجور والأسعار[1].

١- حجج مؤيدي السياسة الدخلية:

سبق وان بينا بان منظري السياسة الدخلية ينطلقون من قاعدة مفادها عدم سيادة المنافسة التامة في معظم الاقتصاد وبالتالي يستلزم الأمر الاعتماد على السياسة الدخلية لغرض تحقيق الاستقرار. إلا ان في هذه النقطة سوف نناقش حجة مؤيدي السياسة الدخلية The Case for An Income Policy من جوانب أخرى تتمثل بان عدم المنافسة التامة يترتب عليها تفسير التضخم الناجم بدفع النفقة Cost-Push Theory وطبقا لهذه النظرية[2]، التي ركزت على جانب العرض دون الإهمال للتأثيرات الأخرى على جانب الطلب، فالقوه التساومية لنقابات العمال تلعب دور كبير في ارتفاع مستويات التضخم وكذلك تأثير المنتجين كقوة احتكارية وبالتالي فأن مصدر التضخم ناشئ من جانب التكاليف، كما وتؤكد النظرية على ان دافع زيادة الأرباح (كجزء من التكاليف) يكون ضعيفا بالقياس إلى دافع الأجور التي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي التكاليف، وعليه فأن زيادة الأجور يترتب عليها زيادة التكاليف التي تتحملها المنشآت

1 A.J.Simler,and Alfred tello, Labor Reserves and the Phillips curve ,Review of Economics and statistics, No 50, February 1968 ,pp 32-49.

2 ج اكلي ،الاقتصاد الكلي :النظرية والسياسات ،ترجمة د. عطيه مهدي سلمان ،الجزء الثاني ،الجامعة المستنصرية ،بغداد، ١٩٨٠،ص ٦٢٧-٦٣١.

،مما يدفعها إلى زيادة الأسعار وهذه الزيادة تدفع مجددا بالمطالبة بزيادة الأجور من قبل نقابات العمال، وعند استجابة المنتجين لهذه المطالبة فأنها ستؤدي إلى رفع التكاليف مجددا وهكذا تستمر هذه الحلقات المتواصلة في زيادة الأسعار بحيث يكون التضخم حلزونيا Spiral-Inflation[1] ، وطبقا لهذه النظرية فأن للمنشآت والنقابات العمالية القوة التي تمكنها من إدارة الأسعار والأجور النقدية وزيادتها حتى أثناء الركود ومن ثم تصبح السياسات المالية والنقدية التوسعية التي تستهدف القضاء على مشكلة البطالة فأنها لابد وأن تتسبب في ارتفاع مستويات التضخم .ويمكن ان تحقق هذه السياسات (النقدية والمالية) استقرار مستويات الأسعار فقط عندما توجد طاقة فائضة وبطالة تفوق المعدلات الطبيعية. وهكذا تصبح السياسة الدخلية ضرورية لتقييد الأجور النقدية والأسعار ، بينما تستخدم السياسات المالية والنقدية التوسعية لزيادة الدخل والعمالة[٢].

ان من بين أهم مؤيدي المنهج الدخلي Income approach هو الاقتصادي *جاردنر أكلي* *G.AcKley* حيث يرى العملية بمجملها ناتجة عن الصراع الدائر حول توزيع الدخل الذي يحدث في اقتصاد يتميز بالمنافسة غير التامة حيث يستخدم المنتجين (المنشآت) والنقابات العمالية قوتهما التساومية للحصول على زيادات في الدخل الحقيقي أو على الأقل المحافظة على دخولهم الحقيقية أمام اجتياح الموجات التضخمية، وعلى الرغم من قناعة *أكلي* بأنه مع ارتفاع معدلات التضخم فأن الزيادة في الأسعار والدخول النقدية تعمل بالشكل الذي يؤدي إلى الحفاظ على الدخول الحقيقية لطرفي اللعبة (العمال والمنتجين) إلا أنها تقوض دخول الأطراف الأخرى، وبالتالي فانه يرى بان السياسة الدخلية هي الحل الأسلم لهذا الوضع[٣]. ومن بين مؤيدي المنهج الدخلي أيضا *هنري واليش H.c.Wallich وسدني وينتراوب S.Weintraub* حيث يؤكدان على أثر الاتفاقات الاجورية التضخمية Inflationary Wage Settlements وكذلك يؤكدان على ان المشكلة تعود إلى ان النقابات العمالية تمتلك قوة

---

1 د. ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص٢٧٣ .

2 للمزيد انظر في:

-Henry c. Wallich , Alternative Strategies For price and Wage controls Journal Of Economic, Issues 6 , December 1972 , pp 89-104 .

- Robert Lekachman , The Inevitability Of Controls Challenge , December , 1974 pp 6-8 .

3 Gardner AcKley , An Income policy For The 1970s , Review of Economic and Statistics , No.45 , August , 1972 , p218 .

احتكارية كافية تمكنها من زيادة الأجور، ويقترحان سياسة دخلية مصممة لدعم مقاومة إدارة المنشأة في مواجهة الاتفاقات الاجرية التضخمية[1].

ان السياسات التي يقترحها أنصار المذهب الدخلي للتعامل مع تلك المشاكل صممت لجعل الاقتصاد يتمتع بتنافس أكبر وتتضمن هذه السياسات وضع القوانين المضادة للاحتكارات Antitrust Laws وإضعاف قوة النقابات العمالية وإزالة عوائق التجارة الدولية بالشكل الذي يؤدي إلى تشجيع المنافسة الدولية. وعلى الرغم من رغبة هؤلاء في زيادة درجة تنافسية الاقتصاد الا أنهم يقرون بدور العوامل السياسية بجعل منهجهم (المنهج الدخلي) غير واقعيا[2]، ويؤكدون على علاقة طردية مابين الحاجة للاعتماد على المنهج الدخلي وبين تنامي قوة الاحتكارات فكلما زادت الأخيرة كلما زادت الحاجة إلى الاعتماد على السياسة الدخلية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد.

٣- حجج معارضي السياسة الدخلية:

سبق وان بينا أن السياسة الدخلية تعتمد على نظرية دفع النفقة في تفسير التضخم، لذا فأن حجة معارضي السياسة الدخلية The Case Against An Incomes Policy قد بنيت بصورة أساسية على نقد هذه النظرية ، فليس هنالك ثمة دليل قطعي يشير إلى ان النقابات العمالية تستطيع ان تسبب معدلات مضاعفة double digit بل وحتى معتدلة من التضخم لاسيما وان ٢١% فقط من قوة العمل هي منظمة نقابيا في الدول المتقدمة ، وكذلك بما ان العمل غير متجانس وغير قابل للانتقال من مكان لآخر بسهولة فأن إدارات المنشآت قد لا تحتاج إلى رفع أجور العمل أسوة بمثيلاتها في منطقة أخرى، ومن جانب آخر فأن الكثير من المنشآت لا تستطيع ان ترفع من أسعار منتجاتها بعيدا عن ظروف العرض والطلب حتى في ظل غياب المنافسة التامة فأن هنالك حدودا للمحتكر لا يستطيع تجاوزها[3]، وذلك لخشية الأعمال المضادة للاحتكار Antitrust Action كدخول المنشات الجديدة لحلبة الإنتاج ومطالبة النقابات برفع الأجور وغيرها.

---

1 Henry C. Wallich and Sidney Weintraub , A tax-based Income Policy, Journal of Economic, issued 5, June 1971 , pp 1-19 .
2 Gottfired Haberier , Income Policy and Inflation some further Reflections , American Economic Review, No. 62 , May , 1972 , p 240 .
3 Richard H. Leftwich , and Ross D. Eckert , The Price system And Resource Allocation , 8th Edition , Chicago Dryden Press , 1982 , pp 53 and following .

وعليه فان معارضي السياسة الدخلية يرون بان:

أ-عدم فعالية الرقابة المباشرة على الأسعار والأجور، وذلك نـاجم عـن امـتلاك المنـشات والنقابات العمالية العديد من وسائل التهرب من هذه الرقابة. فبخصوص المنشات فانها قد تلجا إلى تخفيض الحجوم القياسية أو المعيارية لمنتجاتها كتقليل حجم المنتوج أو جودته. أما فيمـا يتعلق بالنقابات فأنها قد تلجا إلى خلق توصيفات جديدة للوظيفة بغية زيادة الأجور.

ب- تؤدي إلى تشويه عملية تخصيص الموارد، فمن المعروف ان أحدى وظائف السعر هـو تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفـة[1]، فارتفـاع مـستويات الأسعار يعد حافزا للمنشات كي تزيد إنتاجها وتؤدي إلى دخول منشات جديـدة فـي عمليـة الإنتاج مما يترتب على ذلك زيادة حجم العمالة المستخدمة وكذلك زيادة حجم المشتريات مـن مواد أولية ووسطية فيترتب على مجمل هذه العملية ازدهار عموم الاقتصاد وتتوزع المـوارد حسب الأسعار السائدة وتبعا لظروف العرض والطلب على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا انه عند التحديد المباشر للأسعار (تثبيتها) فان الحافز الاقتصادي للمنشات في زيـادة حجـم الإنتاج ينعدم وبالتالي فان أية زيادة في الطلب تؤدي إلى حدوث عجز بعض المستهلكين فـي الحصول على السلع التي يرغبونها مما يتسبب ذلك في ظهور نظام آخر غير نظام الثمن في توزيع السلع كنظام الحصص التموينية Ration وظهور الأسواق الـسوداء وتفـشي ظـاهرة الرشوة أو الوقوف في طوابير طويلة بغية التزود بالسلع. وبالتالي فان الرقابـة تـؤدي إلـى تشويه عملية تخصيص الموارد ولاسيما عندما يكون الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل[2].

ج- انها تعد ذات تكلفة مرتفعة في عملية تنفيذها إذ انها تحتاج إلى موارد مالية وبشرية كبيرة يمكن الاستفادة منها في موضع آخر، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وظف أثناء الحرب العالمية الثانية ٦٠ ألف شخص من خلال مكتب إدارة الأسعار Office Of Price Administration ، وكذلك وظف حوالي ألـف شـخص لإدارة برنـامج الاسـتقرار الاقتصادي The Economic Stabilization Program عام ١٩٧١[3]، فضلا عـن المـوارد المالية.

1 George J. Stigler , Administered Prices and Oligopolistic Inflation , Journal of Business , No. 35 , January 1962 , pp 1-13 .

2 George P. Shultz , and Robert Z. Allber , What Price Guide Posts? , University Of Chicago Press , Chicago , 1966 , pp 17-39 .

3 Robert F. Lanzilittf , and other , The Price Commission Experience , The Brookings Institution , Washington , 1975 , p 52 .

د- انها لا تتفق مع الحريات الاقتصادية والسياسية والتي بدأت تطالب بها العديد من الأصوات وفي مقدمتهم *ميلتون فريدمان* منذ السبعينيات لغرض العودة إلى الأفكار الكلاسيكية الأساسية *لآدم سميث*، وقد تعاظمت هذه المطالب بعد ظهور التيارات المنادية للعولمة في بداية التسعينيات وتسابق معظم الدول للانضمام تحت لواء منظمة التجارة العالمية WTO.

رابعا: سياسة إدارة سعر الصرف:

ترد تعاريف متعددة لمفهوم سعر الصرف Exchange Rate إلا انها تشترك بكونها تؤول إلى المدلول نفسه[1]، وعليه يمكن تعريفه بأنه عبارة عن نسبة مبادلة العملة المحلية بالعملات الأجنبية[2].

إن لسعر الصرف أهمية كبيرة تتمثل في دوره بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والمتمثلة بتحقيق كل من التوازن الخارجي والتوازن الداخلي ، فاختيار نظام سعر الصرف الملائم مع ظروف البلد من شانه العمل على تعزيز آلية الوصول لتلك الأهداف.

١- أنواع نظم الصرف:

يمكن القول بان هنالك نظامين رئيسين لسعر الصرف هما نظام أسعار الصرف الثابتة Fixed Exchange Rate (نظام قاعدة الذهب) و نظام أسعار الصرف المعومة Free Floating Exchange Rate ويقع بينها نظام التثبيت المدار (نظام بريتون وودز) الذي بدا العمل به في أربعينيات القرن العشرين عند انشاء صندوق النقد الدوليIMF عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكذلك نظام التعويم المدار Managed Floating الذي يقوم على أساس إعطاء قدر اكبر من المرونة لأسعار الصرف ، اذ يتدخل البنك المركزي في أسواق صرف العملات الأجنبية كبائع ومشتري من اجل مساندة العملة المحلية إذا ما اتجهت قيمتها

---

1 للمزيد حول سعر الصرف انظر في:

- د. بلقاسم العباس ، سياسة أسعار الصرف ، سلسلة المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثالث والعشرون ، تشرين الثاني ٢٠٠٣ ، السنة الثانية ، الكويت ، ٢٠٠٣ ، ص ٤ .

- د. سامي خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٥٤ .

2محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، ١٩٦١ ، ص ١٧٣ .

للانخفاض أو الارتفاع بصورة حادة من خلال اعتماده على خزينه من العملات الأجنبية[1] كما هو حال البنك المركزي العراقي في الوقت الحالي. وفيما يأتي إيجاز لتلك الأنواع:

أ- نظام أسعار الصرف الثابتة Fixed Exchange Rate (نظام قاعدة الذهب):

برز هذا النظام في ظل القاعدة الذهبية The Gold Standard ابتداءا من عام ١٨٨٠ وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، كما ساد أيضا (مع شي من التعديل) في ظل نظام بريتون وودز من خلال ما سمي بأسعار الصرف الثابتة والقابلة للتعديل ، ويعرف نظام أسعار الصرف الثابتة بأنه النظام الذي يضمن التداول الحر والاستيراد والتصدير لقطع المسكوكات الذهبية كما يضمن في الوقت عينه حرية تبديل أشكال النقد المتداول بالذهب[2]. وقد اعتمد نظام سعر الصرف الثابت على تحديد قيمة ثابتة للوحدة من العملة الوطنية بوزن معين من الذهب فضلاً عن حرية استيراد الذهب وتصديره من والى الدول التي اتبعت تلك القاعدة وذلك للمحافظة على أسعار صرف ثابتة لعملاتها[3].

لقد عرف التاريخ النقدي ثلاثة أنواع او أشكال لهذه القاعدة[4]، الأول يسمى بقاعدة تداول النقود الذهبية Gold Specie Standard حيث تكون على ضوئها العملات الذهبية هي المتداولة فعلا ويكون للأفراد حرية سك وصهر الذهب وتحويل السبائك الذهبية الى نقود . أما الشكل الثاني فيعرف باسم قاعدة الصرف بالسبائك الذهبية Gold Bullion Standard حيث في هذا الشكل لايتم التعامل في الداخل بالنقود الذهبية وانما تحل محلها النقود الورقية يلتزم بنك الإصدار بتحويلها الى ذهب بالسعر المحدد من قبله ، بينما يقتصر التعامل بالسبائك الذهبية على المعاملات الخارجية. والشكل الأخير يسمى قاعدة الصرف بالحوالات الذهبية Gold Exchange Standard وفيه أيضا تتداول النقود الورقية في الداخل إلا انها لا تتحول إلى ذهب أسوة بالشكل السابق وإنما يشمل ذلك فقط الحوالات الخارجية يلتزم بنك الإصدار بتحويلها إلى ذهب .

1محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص٣٢٦ .

2 هاشم حيدر ، أزمة الدولار ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٢٨ .

3 Michael Melvin, International Money and Finance , Sixth Edition , U.S.A , 2000 , PP. 43 - 45 .

4. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥١-٥٢ .

ب- نظام أسعار الصرف المرنة Flexible Exchange Rate System :

ان سعر صرف العملة المحلية وفق هذا النظام لا يختلف عن اية سلعة أخرى ويتحدد من خلال تقاطع منحى العرض مع منحنى الطلب[1]، وهو ما يعرف حاليا بنظام التعويم Floating الذي يمكن ان نميز نظامين له الأول يسمى التعويم النظيف Clean Floating الذي يترك سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب مع تدخل السلطات النقدية كبائع أو مشتري لغرض استقراره أثناء الصدمات والعوارض المؤقتة ، والنظام الثاني هو التعويم القذر Dirty Floating تتدخل فيه السلطات النقدية لغرض التأثير على قيمته وجعلها تتناسب مع أهداف السياسة الاقتصادية للبلد.

ان آلية التغير في سعر الصرف توفر تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في ظل افتراض مرونة الطلب المحلي والأجنبي على الواردات والصادرات من السلع والخدمات المختلفة . وتتراوح هذه الأسعار (المرنة) بين سعر الصرف العائم الحر Free Floating Exchange Rate مرورا بسعر الصرف المدار Managed Exchange Rate وانتهاء بسعر الصرف الزاحف Crawling Exchange Rate [2].

ان الاعتماد على هذا النوع من الأسعار يوفر العديد من المزايا للسلطات الاقتصادية فضلا عن إعطائه المرونة التامة في اختيار نظام الصرف المتلائم مع ظروف البلد . حيث يمكن من خلال الأسعار المرنة الاستغناء عن الاحتياطيات الأجنبية التي كانت تتطلبها الأسعار الثابتة والاستفادة منها في ميادين أخرى[3] ، والتصحيح الذاتي لميزان المدفوعات، وكذلك يلعب دورا مهما في استيعاب الصدمات المختلفة خلافا للأسعار الثابتة التي كانت طريقا سهلا لانتقال الصدمات ، إضافة إلى انه لا يقيد عمل السلطات النقدية بسقف ثابت لسعر الصرف اذ يمكن له التغير وفقا لظروف اقتصاد البلد.

---

1 للمزيد انظر في:

- محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص١٧٦-١٨٠.
- غازي عبد الرزاق النقاش ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٦، ص٣٣ .

2 عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف: العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (مع إشارة خاصة للعراق) أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢ ، ص٥٦ .

3 Robert Heller and Mohsin S.Khan, The Demand for International Reserves under fixed and floating Exchange Rate , IMF, staff papers , vol.25, No.4, December, 1978,pp. 623-649.

وبالمقابل هنالك عدد من المأخذ عليه تتمثل بزيادة عمليات المضاربة الناجمة عن تقلباته Volatility ، وتأثيره على الاستثمار في الأجل الطويل ، وزيادة حالة عدم التؤكد (اللايقين) في التجارة[1]، فضلا عن تأثيره على حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل.

ج- نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل:

ان نظام بريتون وودز او كما يسمى بنظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل اقر في تموز عام ١٩٤٤وهو مشروع قدمه وزير الخزانة الأمريكي آنذاك *هاري وايت Harry White* في منطقة بريتون وودز بولاية نيوهامشير New Hampshire الأمريكية بمشاركة ٤٤ دولة بعد استبعاد المشروع الذي قدمه الاقتصادي الإنكليزي *جون مينارد كينز* الذي يتمحور حول عمل اتحاد مقاصة يكون بمثابة البنك المركزي، وذلك لقوة نفوذ الوفد الأمريكي كونه ممثلا لأقوى قوة اقتصادية في العالم بعد اضمحلال قوة بريطانيا الاقتصادية جراء ويلات الحرب العالمية الثانية.

ان هذا النظام صمم على أساس التوفيق بين أسعار الصرف الثابتة والمرنة لغرض تلبية متطلبات مرحلة ما بعد الحرب، فقد أصبح الذهب والدولار الأمريكي يشكلان أساس هذا النظام وأصبح الأخير منذ ذلك التاريخ يمثل رسميا العملة القيادية في العالم ، فوفقا لهذا النظام يتم تحويل الدولار الأمريكي فقط إلى الذهب بمعدل ٣٥ دولار للاونس الواحد[2] (الأوقية) من ناحية وعلى تثبيت أسعار صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار الأمريكي ومن ثم تصبح جميع العملات مرتبطة بشكل او بآخر بالذهب من خلال الدولار من ناحية أخرى . ووفقا لهذا النظام أيضا فانه يسمح لأسعار الصرف بالتقلب بحدود ١% من قيمة التعادل ، وتتم المحافظة على ذلك من خلال بيع وشراء العملات الوطنية ، ويسمح بتخفيض قيمة العملة في حالة تعرض ميزان المدفوعات لاختلال أساسي Disequilibrium A fundamental بعد اخذ موافقة صندوق النقد الدولي إذا كانت النسبة أكثر من ١٠% ، أما إذا كان الاختلال مؤقت فان الصندوق يقوم بتوفير التسهيلات اللازمة لذلك.

د- نظام التعويم المعمم Generalized Floating وأسعار الصرف الحالية:

بعد انهيار نظام بريتون وودز في آب من عام ١٩٧١ نتيجة إعلان الرئيس الأمريكي *نيكسون* وقف تحويل الدولار إلى ذهب ظهر إلى الوجود في عام ١٩٧٣ ما يعرف بنظام

1عبد المنعم السيد علي ، د. هيل الجنابي، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ١٩٩٢، ص٨٦

2 Dominick Salvatore, International. Economics , Prentice Hall International. Fifth edition , N.J., 1995 , P.704 .

التعويم المعمم والشامل أي عدم وجود وحدة حساب للنظام ككل كما هو الحال مع الذهب في نظام بريتون وودز[1].

ففي عام ١٩٧٦ اعترفت اتفاقية جامايكا رسميا بنظام التعويم وتركت لكل دولة حرية اختيار نظام الصرف الأجنبي الذي يناسبها بشرط عدم الأضرار بشركائها في التجارة أو بالاقتصاد العالمي ككل، وقد بدا تطبيق هذه الاتفاقية في عام ١٩٧٨ فعلى ضوء هذا السعر فان البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي سمح لها باختيار نظام الصرف التي ترتئيه باستثناء ربط عملتها بالذهب ، مما ترتب على ذلك بروز نظم متعددة لأسعار الصرف تقسم بصورة عامة إلى نوعين ثابتة Fixed ومرنة Flexible تتمثل الثابتة بربطة العملة المحلية بعملة واحدة Single Currency Pay كالدولار الأمريكي او الفرنك الفرنسي وغيرها او بربطها بسلة من العملاتBasket Currency Pay كحقوق السحبة الخاصة SDR أو أية سلة أخرى. في حين تتمثل المرنة بالتعويم المستقل Independent Float والتعويم المدار Controlled Float والتعويم المتفاوض عليه Negotiated Float والتعويم الزاحف Crawling . كذلك يمكن تقسم أسعار الصرف الحالية بصورة أكثر تفصيلا إلى ثلاث أقسام رئيسة هي سعر الصرف المثبت Pegged أمام أحدى العملات الرئيسة او سلة من العملات كما أسلفنا ، والثاني هو سعر الصرف ذو المرونة المحدودة Limited Flexibility الذي يسمح له بالتغير بحدود هامش بسيط كما هو الحال في منطقة اليورو خلال المرحلة الانتقالية التي سبقت التطبيق الفعلي ، والأخير هو سعر الصرف الأكثر مرونة More Flexible والمتمثل بسعر الصرف المدار managed Floating وسعر الصرف الحر Independently Floating . وهذه الأنواع الثلاث تنقسم بدورها إلى أنواع متعددة وكما موضحة بالشكل البياني (١- ٧)[2].

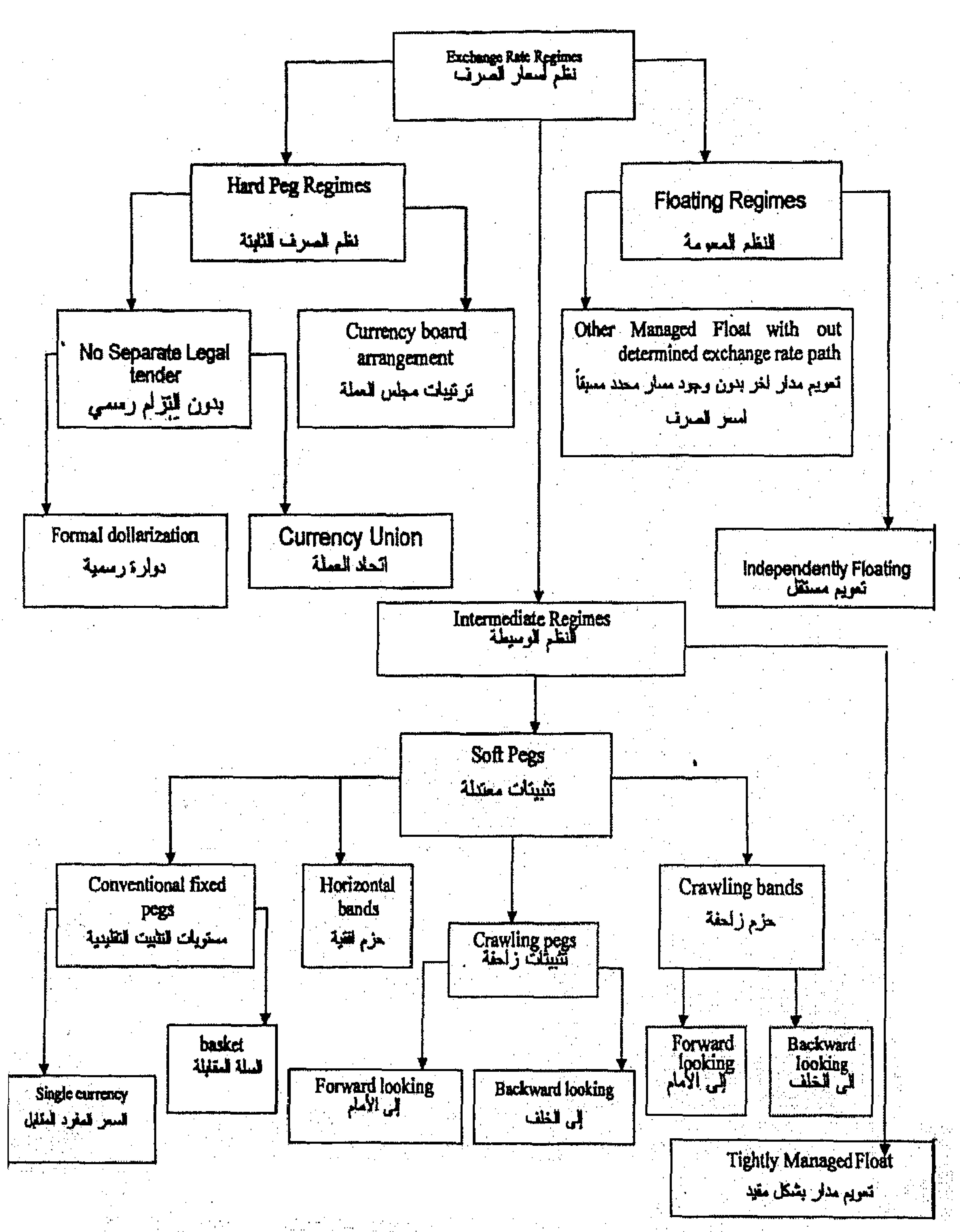
1دافيد بريتون ، مارتن ج. غلمان ، سياسة سعر الصرف وصندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٢٨ ، العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص ١٨ .

2انظر في:

– مجدي محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧ ، ص٥٤.

- Carbaugh , Robert J , International Economics , Second Edition , Wadsworth Publishing Company , New York , 1985 , P. 286 .
- IMF , Exchange Arrangements and Foreign Exchange Markets Developments and Issues , 2003 , P.6 .
- IMF, Exchange Rate Arrangements and currency convertibility Developments and Issues,1999,P.24.

شكل(١-٧) ترتيبات نظم الصرف المطبقة حاليا في العالم حسب تصنيف صندوق النقد الدولي



المصدر: -IMF, Exchange Arrangements and foreign Exchange markets Developments and Assues, Washington D.C., 2003, P. 5.

٣- العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

هنالك عدد من العوامل تؤثر على سعر الصرف سواء كان ذلك بصورة مباشـرة او غيـر مباشرة وهذه العوامل تقسم بصورة عامة إلى قسمين هما:

أ-العوامل الاقتصادية وتشمل[1]:

(١)-عرض النقد: كان الكلاسيك يرون ومن خلال النظرية الكمية للنقود بان هنالـك علاقـة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه. وقد أكدت المدرسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا انه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك.

(٢)-أسعار الفائدة: إن حركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الـدولي إنمـا تتحرك بحثا عن الفائدة فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول فان ذلـك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها، والعكس صحيح.

(٣)-معدلات التضخم: يعد التضخم inflation من العوامل المؤثرة علـى سـعر الـصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تـدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف.

(٤)- ميزان المدفوعات: يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلـد بالعـالم الخارجي. ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فان ذلك يؤدي إلى زيـادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب علـى عملتـه

---

1 انظر في:

-عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف: العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (مع إشارة خاصة للعراق) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ .

– د. عبد المنعم السيد علي ، د. عبد الرحمن حبيب ، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٧ .

– د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، مصدر سبق ذكره .

المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد ، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

(٥)-الموازنة العامة: تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى رفع سعر الصرف العملة المحلية.

ب- العوامل غير الاقتصادية:

وهي عوامل لا تقل أهمية في تأثيرها عن العوامل الاقتصادية في التأثير على سعر الصرف ويمكن إجمالها بالاتي[1]:

(١)-الأضطرابات والحروب: تلعب الأضطرابات السياسية والحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة. حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولا سيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية وبالتالي فان وضع اقتصاد البلد يكون حرج نسبيا وتتزعزع الثقة بعملة البلد جراء ارتفاع معدلات التضخم.

(٢)-الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها ، إذ أنها تعمل على رفع او خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث ان تعود قيمتها إلى وضعها الطبيعي بعد زوال اثر الإشاعة أو الخبر، وان سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.

(٣)-خبرة المتعاملين في أسواق المال وقوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة .

---

1 انظر في:

-د. فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٢٢٢ .

- رشاد العصار ، عليان الشريف ، المالية الدولية ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ ، ص٤٦ .

خامسا: سياسات المؤسسات الدولية:

تعدّ برامج التثبيت الاقتصادي Economic Stabilization Programs حسب وجهة نظر المؤسسات الدولية* التي تمثل الوجه الرسمي official face للنظام الاقتصادي الرأسمالي بمبادئه وتوجهاته المعروفة المهيمنة على الاقتصاد العالمي بعد انهيار المنظومة الاشتراكية البداية التمهيدية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بأشكالها المختلفة وتستهدف برامج التثبيت الاقتصادي بشكل أساسي إزالة الاختلالات في التوازنات الأساسية في الاقتصاد الوطني عبر حزمة من السياسات أبرزها السياسات المالية والنقدية وذلك بهدف التمهيد لتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي في المرحلة اللاحقة[1].

ويطلق على مجموعة السياسات الاقتصادية والإجراءات المالية والنقدية المصاحبة لعملية التصحيح عدة تسميات بحسب الهدف المراد تحقيقه أو النتيجة المتوقع الحصول عليها جراء تطبيق برنامج التصحيح أولا، ومقدار وحجم عناصر السياسة المالية والإجراءات المصاحبة للخطوات التنفيذية ثانيا. فتسمى بالبرمجة المالية Financial Programming عندما يكون الإصلاح المالي هو العنصر الرئيسي في علاج اختلال ميزان المدفوعات وإعادة التوازن الداخلي والخارجي ، كما تسمى ببرامج الاستقرار Stabilization Programs عندما يكون الهدف هو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في الأجل القصير من خلال استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية لتلعبان الدور الأساس في برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتسمى أيضا ببرنامج التكيف Adjustment program على أساس أن الاهتمام بتصحيح ميزان المدفوعات يتم من خلال تصحيح الاختلال الموجود في بنوده، وكذلك الاهتمام بالتطور الكلي وتعديل الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي ، وذلك لغرض الوصول إلى التوزيع الامثل لعناصر الإنتاج على أوجه الاستخدام المختلفة. كما تسمى حزمة السياسات المالية والاقتصادية والإجراءات المستخدمة ضمن عملية التصحيح بسياسات التحرير الاقتصادي Liberalization Policies .

والخلاصة أنه مهما تعددت المسميات وتنوعت إجراءات تصميم السياسات فإن عملية التصحيح المسنودة من الصندوق تتضمن نوعين من السياسات الاقتصادية تلك التي تهتم

---

* صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

١ ESCWA, op , cit , p 3.

بجانب الطلب بهدف تقليل التضخم والعجز الخارجي، بينما تستهدف سياسات الإصلاح الهيكلي معالجة جانب العرض وكفاءة استخدام الموارد، والتركيز على بعض القطاعات الحيوية كالقطاع المالي والصناعي والتجاري.

إن الأمر الذي يعنينا هو السياسات التي يتبعها صندوق النقد الدولي حيث يمكن إرجاع الأساس النظري للتصحيح الاقتصادي الذي يتبناه الصندوق إلى ثلاثة فروض أساسية هي[1]:

١- إن سبب الاختلال الخارجي في الاقتصاد هو وجود فائض في الطلب الكلي والذي لا يتناسب مع ماهو متاح فعلا من الإنتاج المحلي والاستيراد وذلك لوجود فائض في عرض النقد حيث تكون كمية النقود في الاقتصاد أكبر من كمية السلع والخدمات الحقيقية.

٢- ان عملية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات تتطلب كبح جماح الطلب المحلي، وإعادة تخصيص الموارد لغرض زيادة العرض الكلي ، ويؤدي ذلك إلى توازن عرض النقد الأجنبي مع الطلب عليه نتيجة تخفيض حجم الواردات وكذلك تلعب عملية تصحيح سعر الصرف دورا مهما في تخفيض الطلب على الواردات من خلال تعويم أسعار صرف العملات المحلية.

٣- وللوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي عند مستوى التشغيل الكامل يتم تغيير نظام الأسعار وإعادة تخصيص الموارد ، وبالتالي زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل.

ويمكن إيجاز وصفة صندوق النقد الدولي حول سياسات الاستقرار بالنقاط التالية[2]:

- ضبط نمو عرض النقد المحلي .
- تخفيض الأنفاق الحكومي.
- الرفع التدريجي للدعم الحكومي المقدم للفئات ذات الدخل المنخفض.
- تحرير الأسعار الداخلية.
- تقليل حجم القطاع العام وخصخصة مشاريعه.
- تسهيل عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي عبر تهيئة المناخ السياسي المناسب وصياغة قانون الاستثمار الأجنبي بالشكل الذي يتناغم مع رغبات المستثمرين.
- تحرير سعر الصرف وتشجيع التجارة الخارجية من خلال تخفيض قيمة العملة Devaluation بدلا من فرض الرسوم الكمركية والرقابة على التجارة الخارجية.

---

1 http://www.islamonline.net/donor/arabic/economics/2001/09/article5.shtml

2د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣١٢-٣١٣ .

الفصل الرابع
إشكاليات تطبيق سياسات الاستقرار

أولا: إشكالية التكاليف الاجتماعية للبرنامج وواقعيته:

يقصد بالتكاليف الاجتماعية الآثار السلبية التي يتحملها المجتمع جراء تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي . وهذه الآثار كانت مهملة إلى وقت قريب حيث لم تأخذ بنظر الاعتبار الا في الآونة الأخيرة سواء من قبل أصحاب القرار (الحكومة ومؤسساتها) لاسيما في البلدان النامية او من قبل المؤسسات الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) عند تقديم وصفاتهما العلاجية لتلك الدول، حيث كان الاعتقاد السائد بان تلك الآثار هي أثار بسيطة يمكن تجاهلها ، إلا ان تجارب كثيرا من الدول التي طبقت تلك السياسات أثبتت مخاطر تلك الآثار حيث تؤدي إلى نتائج عكسية تتمثل بالاختلال الاقتصادي وزيادة عدم الاستقرار.

وعموما يمكن حصر أهم الآثار الاجتماعية الناجمة جراء تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي بالنقاط التالية:

١- الآثار الاقتصادية: يمكن القول ان هنالك ثلاثة اثار سلبية رئيسة قد تحدث عند تطبيق أي برنامج للاستقرار الاقتصادي.

أ- الأثر الذي يحدث عندما تتضمن برامج الاستقرار الاقتصادي سياسات مبنية على إجراءات انكماشية تستهدف تحجيم حجم الاستثمارات العامة والخاصة بصورة مبالغ فيها، حيث تؤدي هذه السياسات إلى ظهور آثار سلبية على الناتج المحلي وبالتالي يتحمل المجتمع تكلفة اجتماعية تتمثل على شكل صورة انخفاض الناتج المحلي GNP والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدل البطالة.

ب- قد تؤدي البرامج المتبعة إلى زيادة الضغوط التضخمية وارتفاع مستويات الأسعار نتيجة رفع الدعم لسلع عديدة مما يؤثر على مستوى معيشة السكان وخاصة الطبقات الفقيرة والتي تشكل الغالبية العظمى من السكان في البلدان النامية.

ج- وقد ترتفع مستويات الأسعار المحلية أيضا جراء تزايد التفاقم في ميزان المدفوعات الذي يؤدي إلى استنزاف احتياطي العملات الأجنبية وبالتالي زيادة الضغوط على الأسعار المحلية جراء ضعف قدرة الدولة على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي.

ان احتمالية حدوث الأثريين الأخيرين يكون قويا عندما تتضمن برامج الاستقرار سياسات لا تتوافق مع ظروف البلد المعني مثل تطبيـق سياسـة تخفـيض قيمـة العملـة المحليـة Devaluation التي تعني زيادة تكلفة الواردات وارتفاع الأسعار المحلية فـي اقتـصاديات تتميز بضعف مرونة أجهزتها الإنتاجية[1].

٢-الآثار غير الاقتصادية: وهي لاتقل أهمية عن الآثار السابقة لما لها من تأثير على المجتمع سواء كان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة كآثار برامج الاستقرار على البيئـة، وكـذلك آثارها على الانفاق على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والتـي قـد تحـدث نتيجـة لانخفاض الدعم الحكومي على هذه البرامج.

ان فعالية وكفاءة أي برنامج للاستقرار الاقتصادي يعتمد على مدى قدرتـه فـي تقليـل التكاليف الاجتماعية الناتجة عن تطبيقه ، وكذلك على مدى قدرته في توزيـع عـبء هـذه التكاليف بين شرائح المجتمع كافة. وقد أثبتت التجارب السابقة للـدول التـي تبنـت بـرامج استقرارية ان اغلب التكاليف الاجتماعية الناجمة عن السياسات التي تتضمنها تلـك البـرامج تتحملها بالدرجة الأساس الطبقات ذات الدخول المنخفضة في المجتمع . في حين ان الطبقات الغنية تكون في منئى من تلك الآثار.

ان معالجة تلك الإشكالية أصبح ضرورة ملحة في الوقت الحاضـر خـصوصا إذا كانـت التكاليف الاجتماعية كبيرة وخطيرة نسبيا تهدد الاستقرار السياسي والاجتمـاعي للمجتمـع . حيث ان هنالك العديد من الإجراءات والسياسات التي تحد من تلك الآثار منها مايأتي:

١-مراعاة مبدأ الانتقائية عند تطبيق سياسات مالية أو نقدية انكماشية تستهدف تحجيم الطلـب الكلي. فعلى سبيل المثال لا الحصر إذا كان الغرض هو الحد من العجز في الموازنة العامـة للدولة عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي او زيادة الإيرادات العامة او كلاهما فـان ذلـك يجب أن لا يكون على حساب تخفيض الإنفاق الموجه لدعم الخدمات العامة التي يستفيد منهـا عامة الشعب كالإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات الضرورية الأخرى . وكذلك زيادة حجم الإيرادات يجب ان لا يكون على حساب زيادة الضرائب على الطبقات ذات الدخل المنخفض.

---

1 د. محمد الأفندي ، سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية وإشكاليات التطبيق ، مجلة التجارة ، السنة الثامنة ، العدد ٢ ، مايو ، ١٩٩٣ ، ص ٢٤ .

٢-تجنب الإفراط في الاقتراض الداخلي(من البنك المركزي والأفراد) والخارجي لتمويل الإنفاق الحكومي الا في الضرورة القصوى ، وإنما يجب ان يمول الإنفاق من خلال الإيرادات الحقيقية.

٣-اعتماد السياسات الدخلية عبر تثبيت الأسعار ومنع التلاعب بها لفترات زمنية معينة تتلاءم مع الوضع الاقتصادي للبلد وتتراوح إجراءات هذه السياسة مابين التحذير الرسمي بواسطة السلطات العامة والتنظيم القانوني لها[1].

٤-مراعاة مبدأ السياسات التعويضية عند تطبيق برامج الاستقرار من خلال تخفيض المعاناة عن ذوي الدخول المحدودة عبر إتباع السياسات والإجراءات الكفيلة بالمحافظة على دخولهم الحقيقية.

من الإشكاليات الأخرى التي تعتري عملية تطبيق سياسات الاستقرار هي إشكالية الواقعية في التطبيق ، فالبرنامج ألاستقراري قد لا يكتب له النجاح اذا كان يبغي الوصول إلى أهداف خارج حدود إمكانية ذلك البلد ، فبرنامج الاستقرار الناجح يجب أن يتميز بأمرين الأول هو ان لا يكون قالبا جاهزا قد تم تطبيقه في بلد معين وحقق نجاحا ملموسا في ذلك البلد فيكون اعتماده من قبل الحكومة او المؤسسات المخولة لغرض تحقيق النتائج نفسها التي سبق وان حققها في مكان آخر . والأمر الثاني هو إن البرنامج يجب أن يكون متناسبا مع ظروف البلد وعلاقاته مع بقية دول العالم.

ان كثير من برامج الاستقرار لم يكتب لها النجاح او ان نتائجها لم تكن بالشكل المخطط لها نتيجة عدم أخذها بنظر الاعتبار الأمرين السابقين فعدم اخذ ظروف البلد المعني بنظر الاعتبار قد يؤول إلى نتيجة مفادها فشل هذا البرنامج او تحقق نتائج تقل عن المتوقعة بنسبة كبيرة ، كما هو الحال مع تجارب العديد من البلدان النامية التي اعتمدت على برامج غيرها دون ان تكلف نفسها عناء تطويع تلك البرامج بالشكل الذي يتناسب مع ظروف البلد المحلية وعلاقاته مع الخارج . وبالتالي فان البرنامج الاستقراري إذا أريد له النجاح يجب ان يكون واقعيا وتكاليفه الاجتماعية منخفضة.

1 مايكل ايدجمان ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٧١ .

ثانيا: إشكالية تفاقم ظاهرة الفساد المقنن وجدية التطبيق:

يعرف البنك الدولي الفساد على أساس انه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخـاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول طلب أو ابتزاز او رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خـارج أطار القوانين المرعية. كما يمكن للفساد ان يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامـة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة بصورة مباشـرة[١]. كمـا ان تعريفه في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح او منافع خاصة، ويشتمل ذلك بوضوح على جميع أنواع رشاوى المسؤولين المحليين او الوطنيين او السياسيين الا انه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص[٢]. وطبقا لمسح اجري عام ١٩٩٦ وشمل ٦٩ بلدا ظهر ان الفساد مشكلة هامة وعامة، وأظهر ان هناك علاقة سلبية بين مستوى الفساد ومستوى الاستثمار القومي[٣]. وطبقا لمؤشر الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدوليـة Transparency International Secretariat TIS• والذي تتـراوح قيمتـه مـابين الصفر والعشرة حيث كلما اقترب المؤشر من العشرة كلما دل ذلك على ارتفاع درجة الشفافية لتلك الدولة، فقد جاءت نيوزلندا بالمرتبة الأولى من حيث درجة الشفافية اذ بلغ المؤشر فيهـا ٩,٤٣ ، في حين جاءت نيجيريا بالمرتبة الأخيرة بعد أن بلغ المؤشر ٠,٦٩ وكما مبين فـي الجدول (١-١) . أما بالنسبة للمسح الذي أجرته المنظمة المذكورة في عام ٢٠٠٤ والذي شمل تقريبا معظم دول العالم (١٣٦ دولة) جاءت فنلندا بالمرتبة الأولى إذ بلغ المؤشر لـديها ٩,٧ تلتها نيوزلندا ٩,٦ ، وقد جاءت الولايات المتحدة بالمرتبة السابعة عشر بعد ان بلغ المؤشـر ٧,٥ في حين كان العراق في مؤخرة دول العالم من حيث تفشي ظاهرة الفـساد حيـث بلـغ مؤشره ٢,١ ليحتل المرتبة التاسعة والعشرون بعد المئة على مستوى العالم، في حين كانت كل من هاييتي وبنغلادش أسوء دولتين في العالم في هذه الناحية بعد ان جاءتا بـالمركز الأخيـر عندما بلغ المؤشر لكل منهما ١,٥ وكما مبين في الجدول (١-٢) .

---

1 محمود عبد الفضيل، الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، المؤتمر القومي العربي التاسع: الوثائق-القرارات- البيانات، المؤتمر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٨٢

2 د. جاسم محمد الذهبي ، الفساد الإداري في العراق ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد ١٣ ، ٢٠٠٥ ، ص٦ .

3 Paolo Mauro , The Persistence of Corruption and Slow Economic Growth , IMF Staff Papers , vol. 51 , No. 1 , International Monetary Fund , 2004 , pp. 2-7 .

• هي منظمة غير حكومية تأسست عام ١٩٩٣ مقرها في برلين.

جدول (١-١)

مؤشرات الفساد للدول العشر الأعلى والأدنى (١٩٩٦)

الدول العشر الأولى		الدول العشرة الأخيرة	
نيوزلندا	٩,٤٣	اندونيسيا	٢,٦٥
الدانمارك	٩,٣٣	الهند	٢,٦٣
السويد	٩,٠٨	روسيا	٢,٥٨
فنلندا	٩,٠٥	فنزويلا	٢,٥
كندا	٨,٩٦	الكاميرون	٢,٤٦
النرويج	٨,٨٧	الصين	٢,٤٣
سنغافورة	٨,٨٠	بنغلاديش	٢,٢٩
سويسرا	٨,٧٦	كينيا	٢,٢١
هولندا	٨,٧١	باكستان	١,٠٠
استراليا	٨,٦٠	نيجيريا	٠,٦٩

المصدر : محمود عبد الفضيل، الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، المؤتمر القومي العربي التاسع: الوثائق- القرارات- البيانات، المؤتمر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٨٦.

جدول (١-٢)

مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٤ . (دول مختارة)

الترتيب	الدولة	الدرجة	الترتيب	الدولة	الدرجة
١	فنلندا	٩,٧	٧١	الصين	٣,٤
٢	نيوزلندا	٩,٦	٧٧	مصر	٣,٢
٣	الدانمارك	٩,٥	٨٧	إيران	٢,٩
١٧	الولايات المتحدة	٧,٥	١٢٢	السودان	٢,٢
٢٦	إسرائيل	٦,٤	١٢٩	العراق	٢,١
٢٩	الإمارات	٦,١	١٤٥	بنغلاديش	١,٥
٥٩	البرازيل	٣,٩	١٤٥	هايتي	١,٥

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على : جورج مودى ستاورت ، تكلفة الفساد ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد ١٣ ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٥٣-٥٤ .

أما إذا ما انتقلنا إلى مؤشر الفساد الذي أصدرته المنظمة عام ٢٠٠٦[1] والذي يعد من أهم الإصدارات كونه ضم عينة كبيرة من دول العالم بلغت ١٦٣ دولة شملتها دراسات المنظمة فنلاحظ فيه دول قد تدهور مؤشر الفساد لديها كالولايات المتحدة وإسرائيل والبرازيل وكوبا والأردن وتونس. بالمقابل هنالك دول قد تحسن مؤشر الفساد لديها كالجزائر ولبنان وتركيا وكندا. وقد جاءت كل من فنلندا وأيسلندا ونيوزيلندا بالمرتبة الأولى بعد ان بلغ المؤشر فيهما (٩,٦) درجة في حين جاءت الدانمارك بالمرتبة الرابعة بعد ان بلغ المؤشر (٩,٥) درجة أما العراق فقد جاء بالمرتبة قبل الأخيرة مع كل من غينيا وميانمار بعد ان بلغ المؤشر في كل منهما (١,٩) درجة بينما جاءت هايتي بالمرتبة الأخيرة بعد ان بلغ مؤشر الفساد لديها (١,٨) درجة وكما مبين في الجدول (١-٣).

وقد رأت المنظمة في إصدارها لعام ٢٠٠٦ ان هنالك ارتباط قوي بين الفساد والفقر مستدلا في وقوع معظم الدول الفقيرة بأسفل الترتيب، فجميع الدول المنخفضة الدخل والدول الأفريقية (باستثناء دولتين) كانت نتيجة مؤشر الفساد لديها اقل من خمسة درجات كما أشار الإصدار المذكور إلا إن معظم دول العالم تواجه تحديات تنامي الفساد المحلي.

جدول (١-٣)

مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٦ (دول مختارة)

الترتيب	الدولة	الدرجة	الترتيب	الدولة	الدرجة
١	فنلندا	٩,٦	٧٠	الصين	٣,٣
١	نيوزلندا	٩,٦	٧٠	مصر	٣,٣
١	أيسلندا	٩,٦	١٠٥	إيران	٢,٧
٤	الدانمارك	٩,٥	١٢١	روسيا	٢,٥
١٤	كندا	٨,٥	١٥٦	السودان	٢,٠
٢٠	الولايات المتحدة	٧,٣	١٦٠	العراق	١,٩
٣٤	إسرائيل	٥,٩	١٦٣	هايتي	١,٨

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- http://www.transparency.org/

1 http://www.transparency.org/

إن تفشي الفساد الإداري بين موظفي الدولة يعد من أهم الأمور التي تؤدي إلى ارتفاع متزايد في الإنفاق العام نتيجة غياب الضوابط المالية الحاكمة للعمليات المالية المرتبطة بالنفقات والإيرادات العامة[1].

إن هذه الإشكالية غالبا ما تحدث في الدول التي تتدخل في النشاط الاقتصادي بصورة مفرطة والتي تعاني أجهزتها الإدارية من تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وغياب أو ضعف أجهزة الرقابة والمحاسبة. إذ قد تتضمن برامج الاستقرار بعض السياسات التي تفتح بؤر جديدة للفساد الإداري والمالي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء باستثناء ان البلدان الأخيرة (النامية) تعد اقل مناعة من البلدان الأولى في مقاومة مرض الفساد بسبب إن الثغرات القانونية التي تلازم أي سياسة اقتصادية جديدة تقدم فرص للتحايل على هذه السياسة وتؤدي إلى تفاقم أمراض الفساد المالي.

فإذا افترضنا على سبيل المثال ان من بين أهداف برنامج الاستقرار المتبع هو تخفيض حجم الواردات الأجنبية من السلع الأجنبية فان ذلك الهدف يتم تحقيقه من خلال تطبيق إحدى السياستين التاليتين[2]:

١-رفع الرسوم الكمركية Tariffs على الواردات بصورة عامة او رفع رسوم سلع معينة كالسلع الكمالية والسلع غير الضرورية.

ان هذا الأسلوب على الرغم من انه يعد الأسلوب الامثل في هذا المضمار الا ان نجاحه لا يخلو من بعض الإشكاليات في التطبيق كالتلاعب بالإيرادات الكمركية بطرق مختلفة والتحايل على الطرق المتبعة في تصنيف قوائم السلع الضرورية وغير الضرورية أو بين الكمالية وغير الكمالية.

٢-استخدام أسلوب الحصص Quotas الذي يعد أكثر القيود التجارية أهمية بعد التعريفة الكمركية كونه يمثل قيد كمي مباشر على مقدار السلع المسموح باستيرادها، فالدولة قد تلجأ إلى تحديد قيد كمي لحجم السلع المسموح باستيرادها أو قيد مالي من خلال تحديد حجم المبالغ المسموح تخصيصها لغرض الاستيراد.

---

1 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٧ .

2 Salvatore , Dominick , International Economics , Macmillan Publishing , New York , 1983 , p209 .

ان هذا الأسلوب هو الآخر لا يسلم من بعض الإشكاليات في عملية التطبيق حيث ان عوامل المحاباة والمحسوبية والرشوة قد يكون لها دور كبير في عملية توزيع أجازات الاستيراد للسلع الخاضعة للقيود الكمية اذ قد توزع تلك الأجازات لمن لا يستحقها.

ان استخدام تلك السياستين في الحد من الواردات قد يؤدي أيضا إلى تشجيع بروز ظاهرة التجارة غير المشروعة (التهريب) لاسيما في الدول التي تعاني من ضعف السيطرة على منافذها الحدودية. ونظرا للإرباح التي تجنيها هذه التجارة كونها لا تخضع للرسوم الكمركية فإنها قد تؤدي إلى نشوء نوع من العلاقات غير الشرعية مع أطراف متعددة في الإدارات الرسمية ذات العلاقة بالأمور التجارية تكون محصلتها النهائية عمل شبكة من المصالح المتابدلة تقاوم أي تغيير في اللوائح والقوانين المعمول بها إلا في حدود ضيقة.

أما إذا افترضنا العكس من ذلك أي ان برنامج الاستقرار كان من بين أهدافه هو زيادة حجم الصادرات المحلية، فان هذا الهدف من الممكن تطبيقه عبر إحدى السياسات أو الإجراءات التالية:

١-تقديم الدعم المالي(الإعانات) المباشر وغير المباشر للمصدرين المحليين. حيث انه فضلا عن دوره في زيادة الصادرات كون المصدر يصبح في وضع يؤهله للبيع بأسعار منخفضة في الأسواق الأجنبية فانه لا يتسبب في رفع مستويات الأسعار المحلية أولا ولا يؤدي إلى اختفاء حالة المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية ثانيا[1].

ان تنفيذ هذه السياسة قد ترافقها بعض الإشكاليات في التطبيق العملي والمتمثلة في انها قد تؤدي إلى المبالغة في قيمة الصادرات للاستفادة من الدعم المقدم من قبل الدولة لتشجيع الصادرات. وأيضا قد تحدث المبالغة عند العمل بسياسة إعطاء الأولوية في أجازات الاستيراد لمن يستطيع تمويل الاستيرادات عن طريق عائد الصادرات.

ان المبالغة في قيمة الصادرات قد تفتح بؤر جديدة للفساد المالي بخاصة إذا كان نجاح تلك العملية يغري أطراف المصلحة بالاستمرار في تلك اللعبة.

1 Snider Delbert A , op , cit , p 158 .

٢-تخفيض قيمة العملة المحلية: فعلى الرغم من كون هذا الأسلوب في تشجيع الصادرات يعد اقل أثرا على تفاقم الفساد المالي والإداري إلا ان فاعليته في تحقيق الهدف المرغـوب تعـد ضعيفة في البلدان التي تتميز بضعف مرونة جهازها الإنتاجي وكذلك لا يمكن الاعتماد عليه في كل الأوقات اذ انه قرار خطير لا يعمل به الا إذا مر الاقتصاد بظروف طاحنة.

٣-استخدام نظام سعر صرف Exchange Rate system متعدد: قد تلجا الدولة لزيادة الصادرات إلى الاعتماد على أسعار صرف متعددة حيث يكون هناك مثلا سعر صرف خاص بالصادرات وآخر خاص بالاستيرادات وسعر صرف رسمي (ثابت fixed) لـبعض أنـواع التعاملات الخاصة بالحكومة فضلا عن السعر الحر المعوم Free Floating Exchange Rate[1].

ان هذه الإشكالية تعد من أصعب الإشكاليات التي ترافق برامج الاستقرار الاقتصادي، إذ ان محاربة الفساد بحد ذاته بحاجة إلى برنامج مستقل وشامل. وعموما يمكن القول هنا بـان أفضل السبل للحد من هذه الإشكالية هي: أولا: تحديد الحجم الامثل لتدخل الدولة في الحيـاة الاقتصادية وتهيئة الظروف الواقعية والملائمة لان يكون لقوى الـسوق دورا فـي إعطـاء المؤشرات السليمة للعائد على النشاطات الاقتصادية. وثانيا: عند تحديد برامج الاستقرار ينبغي على أصحاب القرار المفاضلة بين السياسات والبدائل المختلفة ليس على أساس فاعليتها فقـط بل أيضا على أساس اقتراب او ابتعاد تلك السياسات من تشجيع او عدم تشجيع نمو الفـساد. وثالثا: يجب ان تكون آلية تنفيذ تلك السياسات واضحة وشفافة مبنية على أساس وضوح تحديد الجهات المنفذة لها وبساطة طرق تنفيذها.

ويمكن هنا إضافة مسالة أخرى بمثابة إشكالية تعتري عملية تطبيق سياسات الاستقرار في أي بلد هي إشكالية الجدية في التطبيق سواء كان ذلك في البلدان النامية او المتقدمة على حـد سواء. فبخصوص البلدان النامية فعملية الوصول إلى السلطة غالبا ما تـتم بـصورة غيـر ديمقراطية فالحكومة القائمة أما ان تكون منتخبة بطريقة غير شفافة أو من خلال الانقلابـات العسكرية وبالتالي فانها غالبا ما تكون في بداية الأمر حكومات ضعيفة وهشة نتيجـة عـدم اكتمال بناء المؤسسات الأمنية الموالية لها فتلجا إلى تهدئة شعوبها من خلال إطلاق الشعارات

---

1 Dornbusch , F.,Fischer, R. Start , op , cit , p285 .

الرنانة على الأصعدة كافة ولعل أهمها الصعيد الاقتصادي فتبدأ بإطلاق الوعود المتمثلة برفع مستويات المعيشة لمواطنيها وإعادة توزيع الثروة وغيرها من الوعود التي سرعان ما تتبـــدد بمجرد ان تقف تلك الحكومات على قدميها.

أما بالنسبة للدول المتقدمة التي تصل حكوماتها إلى راس السلطة عبر أنظمة ديمقراطيـــة شفافة فان الأمر في حقيقة جوهره لا يختلف كثيرا عن النوع الأول فأثناء الحملات الانتخابية تتسابق الأطراف المتنافسة على السلطة من خلال جعل برامجها الانتخابية مليئـــة بـــالوعود والإنجازات على الأصعدة كافة أهمها الصعيد الاقتصادي كالوعود برفع نسب الدعم وتخفيض الضرائب وغيرها ، فالناخبين يتأثرون بعدد من الأمور التي على ضوئها يدلون بأصواتهم إلى الحكومة التي تمثلهم فمن الناحية الاقتصادية تفضل الحكومة التي تحقق أعظم كسب اقتصادي متوقع للناخبين[1]، من خلال الوعود المذكورة ، إلا ان هذه الوعود قد لا تلتزم الحكومـــة بهـــا بمجرد وصولها إلى دفة الحكم كما هو الحال في العديد من دول العالم المتقدم.

ثالثا: إشكالية الأهداف المتنافسة:

من الإشكاليات الأخرى التي تواجه برامج الاستقرار الاقتصادي هي التنافس بين الأهداف الاقتصادية المختلفة حيث تظهر هذه الإشكالية جراء محدودية السياسات التي يمكن تطبيقهـــا لتحقيق كل الأهداف المرغوبة من البرنامج في آن واحد ، فضلا عن تطبيق سياســـات غيـــر واقعية لا تتوفر لها الظروف الاقتصادية اللازمة لنجاحها تساهم في حدة إشكالية التصارع بين الأهداف المرغوبة[2].

ولغرض توضيح هذه الإشكالية نستعين بمناقشة بعض السياسات التي يقترحها صندوق النقد الدولي IMF . فإذا كان هدف برنامج الاستقرار هو:

١-الحد من العجز المزمن في ميزان المدفوعات.

٢-تخفيض معدلات التضخم.

---

1 جيمس جوارتيني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦٧٠-٦٧١ .

2 د. محمد الأفندي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦ .

وكذلك نفترض أيضا ان الوسيلة التي اقترحها الصندوق لتحقيق تلك الأهداف هي تخفيض قيمة العملة المحلية* . وهذه الوصفة (تخفيض قيمة العملة) قائمة على أساس الاعتقاد بان تطبيقها سيؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية وانخفاض حجم الواردات الأجنبية(حسب النظرية الكمية لتوازن ميزان المدفوعات)[1] ، وأيضا اتجاه الموارد نحو الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بالتصدير[2]، وبالتالي تخفيض العجز في ميزان المدفوعات . اي ان تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى أن تصبح السلع المحلية ارخص من ذي قبل بالنسبة للعالم الخارجي مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي تشجيع المنتجين المحليين على زيادة الإنتاج والتصدير. وفي الوقت عينه فان أسعار الواردات ستصبح مرتفعة بالنسبة للسكان المحليين مما يؤدي إلى تخفيض الطلب عليها وبالتالي انخفاض حجم الواردات.

ان هذا الاجراء (تخفيض قيمة العملة) يؤدي أيضا إلى انخفاض معدل التضخم (الذي يمثل الهدف الثاني لعملية تخفيض قيمة العملة) وذلك لان انخفاض الطلب المحلي على الواردات وفي نفس الوقت زيادة العرض المحلي من السلع يؤديان إلى تخفيض فائض الطلب. هذا من جانب ، ولكن من الجانب الآخر وعلى الرغم من ان هذه السياسة تؤدي بلا شك الى تحسن وضع ميزان المدفوعات (في الأمد الطويل) لكنها تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية في الأجل القصير ، وذلك لان تكلفة الواردات سترتفع كون الطلب على الواردات غير مرن سواء كان بالنسبة للسلع الضرورية أو للسلع الإنتاجية والوسيطة والتي تعد مدخلات للإنتاج المحلي . فارتفاع تكلفة الواردات جراء تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار المحلية.

اذن نقف هنا أمام تنافس الأهداف المرغوبة من البرنامج الاقتصادي حيث ان تطبيق السياسة السابقة سيؤول الى تحسن في وضع ميزان المدفوعات في الأجل الطويل أولا وزيادة الضغوط التضخمية على مستويات الأسعار المحلية ثانيا وبالتالي فان هذه السياسة تعجز عن تحقيق كلا الهدفين معا ، وعليه فيجب التفضيل بينهما باختيار هدف تحسين وضع ميزان

• وهي السياسة التي غالبا ما يوصي بها الصندوق حيث ان خبرائه يرون ان معظم الدول التي تعاني من تلك المشاكل (العجز المزمن في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم) يعود بالدرجة الأساس إلى المبالغة في السعر الرسمي لسعر صرف العملة المحلية وابتعاده عن قيمته الحقيقية .

1 للمزيد انظر في:

-د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٥-٦١ .

2 د. رمزي زكي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٢٤٢ .

المدفوعات او هدف تخفيف الضغوط التضخمية . فإذا تم اختيار الهدف الأول فانه يكون على حساب الهدف الثاني وبالعكس في حالة اختيار الهدف الأول.

ان حل هذه الإشكالية ليس بالأمر البسيط ولكن يمكن التخفيف منها عبر الأخذ بنظر الاعتبار الأمور التالية[1]:

١-تحديد الأوزان النسبية للمظاهر المختلفة للازمة الاقتصادية والتحديد الدقيق للمشاكل الاقتصادية القائمة، أي بمعنى أخر ترتيب عناصر ألازمة بحسب أهميتها.

٢-تحديد وحصر السياسات الاقتصادية المختلفة الممكن تطبيقها في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد المحلي.

٣-استكمالا للنقطة السابقة ينبغي التحديد الدقيق للميزة النسبية لكل سياسة اقتصادية في تحقيق الهدف المنشود منها. حيث ان هذا الإجراء يحقق أمرين مهمين هما:

أ- اختيار السياسة الأكثر فعالية في تحقيق الهدف المرغوب.

ب- تقليل التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تطبيق تلك السياسة.

ان المقصود بتحديد الميزة النسبية لكل سياسة من الممكن استخدامها في برنامج الاستقرار الاقتصادي هي تحديد ومعرفة أي سياسة معينة من بين تلك السياسات أكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق الهدف المرغوب . فعلى سبيل المثال إذا كان الهدف هو الحد من الواردات فأي سياسة من السياسات التالية تكون أكثر فاعلية في الحد من الواردات. وهذه السياسات هي سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية كما بينا سابقا وسياسة التقييد الكمي للواردات وكذلك سياسة إحلال الواردات أي إنتاج في الداخل ما كان يستورد من الخارج[٢].

٤-تكامل السياسات. أي بمعنى تطبيق توليفة مناسبة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرغوبة. أي ان أي برنامج للاستقرار يمكن ان يشتمل على حزمة من السياسات الاقتصادية كتحرير سعر الصرف مع تقييد كمي للواردات من بعض أنواع السلع وتخفيف الإنفاق الحكومي واعتماد أسلوب إحلال الواردات لبعض السلع المستوردة أي تصنيعها محليا.

---

1 د. محمد الاقندي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

2 محمد عبد الشفيع ، قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، ص ص ٣٧٤-٣٧٦ .

رابعا: إشكالية الأفق الزمني:

إن أي برنامج شامل للاستقرار الاقتصادي لابد ان يضم حزمة مترابطة من السياسات الاقتصادية، منها ما يسمى بسياسات الطلب الكلي التي تشمل كل الإجراءات التي من شانها التأثير على مستوى الطلب الكلي كاستخدام أدوات السياستين المالية والنقدية وغيرهما . ومنها أيضا ما يسمى بسياسات العرض الكلي التي تتضمن جميع السياسات الكفيلة بزيادة الناتج المحلي من السلع والخدمات المختلفة وكذلك زيادة حجم الصادرات كسياسة تشجيع الاستثمار المحلي domestic investment والأجنبي foreign investment عبر تطبيق بعض السياسات التشجيعية كالإعفاءات الضريبية وحرية التحويل الخارجي وضمان عدم تأميمها...الخ[1].

ان الأفق الزمني لأي برنامج استقراري يلعب دورا مهما في تقييم نجاحه او فشله. فسياسات الطلب الكلي غالبا ما تحتاج إلى فترة زمنية قصيرة (سياسات الأمد القصير) كي تتضح نتائجها بينما سياسات العرض الكلي تحتاج الى فترة زمنية أطول(سياسات الأمد الطويل) حتى تتجلى معالمها.

إذن نستنتج مما تقدم بان تطبيق برامج الاستقرار تعتريها إشكالية أخرى تتمثل بالبعد الزمني ، اذ يتوجب على الإدارات أن تأخذها بنظر الاعتبار . فتطبيق سياسات الطلب الكلي يفترض بنتائجها أن تكون أنية وان أي تأخير بتلك النتائج يدلل على إخفاق تلك السياسات في تحقيق أهدافها المخططة. بينما عدم ظهور نتائج سريعة للسياسات المتعلقة بجانب العرض الكلي لا يعني فشل برامج الاستقرار المتبعة وإنما هنالك بعد زمني يجب أن تأخذه قبل أن تظهر نتائجها التي يمكن الحكم من خلالها على مدى نجاحها او فشلها.

نلاحظ هنا ان إشكالية الأفق الزمني اذا لم تأخذ بالحسبان فانها تؤدي إلى احاطة نتائج السياسات المتبعة لتحقيق الأهداف المنشودة في برنامج الاستقرار الاقتصادي بالضبابية. فكما بينا سابقا بان البرامج الأستقرارية تترتب عليها تكاليف اجتماعية باهضة لاسيما في الأمد القصير ويكون أمر الحصول على ثمار سريعة هدف مشروع للمجتمع كونه الذي يقدم التضحيات التي يفرزها البرنامج سواء كان ذلك بإرادته او بدونها إلا ان تلك الثمار لا يمكن

---

1 د. علي احمد البلبل ، د. محمد مصطفى عمران ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة : التطور المالي والنمو الاقتصادي ، معهد السياسات الاقتصادية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٧-٢٠ .

قطفها قبل ان تنضج كونها تكون عديمة الفائدة إذا ما قطفت قبل أوانها. وعليه فان على المجتمع ان لا يصاب بالتذمر جراء فترة الإبطاء اللازمة لظهور فعالية برامج الاستقرار الاقتصادي.

ان المسؤولية هنا تقع على صانعي القرار الاقتصادي حيث يمكن لهم حل هذه الإشكالية او التخفيف من وطئتها عبر التحديد الدقيق للبعد الزمني اللازم لتحقيق الأهداف المرتجاة من البرنامج ألاستقراري المطبق في البلد وتوعية المجتمع على ضرورة تحمل الأعباء الحالية في سبيل الحصول على المنافع المستقبلية التي سوف تجنى جراء البرنامج الحالي وبخلاف ذلك فان المجتمع عندما ينتابه الشعور باليأس من جدوى السياسات المطبقة لاسيما إذا كانت تأخذ وقتا طويلا في التطبيق فان حالة من الاستياء الاجتماعي والاقتصادي سوف تسود في أوساط المجتمع وتضعف الثقة بسلامة السياسات المتبعة بل ربما يصل الأمر الى عدم الثقة بعموم الاقتصاد وبعدم كفاءة الحكومة الحالية الأمر الذي قد يؤدي الى سقوطها ان كان النظام القائم هو نظام منتخب كما حصل في الكثير من البلدان المتقدمة والنامية. وعليه فإننا نتفق مع المقولة التالية (ان وضوح السياسات الاقتصادية في أبعادها الزمنية وأثارها الاقتصادية وتوفر الجدية الصادقة في تطبيقها وتنفيذها يساعد على تقبل الناس لمثل تلك البرامج حتى وان كانت لها عبء طالما ان هذا العبء لن يستمر طويلا)[1].

خامسا: إشكالية تنامي ظاهرة العولمة:

ان التغيرات التي عصفت بالاقتصاد الدولي في بداية عقد التسعينيات والمتمثلة ببروز تيارات ظاهرة العولمة[2]، بإبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والثقافية والتي ترتب عليها نتائج مهمة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية بصورة عامة وسياسة الاستقرار بصورة خاصة، إذ ان هذا الوضع الدولي السائر باتجاه العولمة عبر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية WTO

---

1 د. محمد الأفندي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨ .

2 للمزيد حول ظاهرة العولمة انظر في:

-- مازن عيسى الشيخ راضي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والعولمة: مشاهد محتملة للدولة في العالم الثالث، دراسات اقتصادية (بغداد: بيت الحكمة)، العدد (٤)، السنة الثالثة، خريف٢٠٠١ .

– حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي، العين ، ٢٠٠٢.

– هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ٢٣٨ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨ .

ترتب عليه نتيجتان مهمتان[1]، الأولى تتمثل بازدياد حدة المنافسة الدولية التي تؤدي إلى حدوث ضغوطا على مستويات الدخل الذي يتولد من خلال انتاج السلع والخدمات المعدة للتصدير وللاستهلاك الداخلي وتزداد حدة هذه الضغوط مع تغير شروط التبادل التجاري ولاسيما إذا كان البلد يعتمد على سلعة وحيدة او سلع محدودة معدة للتصدير فالتغير في أسعار الصادرات يؤثر بصورة واضحة على مستوى الدخل. ويكون تأثير العولمة أيضا هنا من خلال تقويض قدرة الدولة على اختيار السياسات الاقتصادية المتناسبة مع حاجة الاقتصاد المحلي بل تكون هذه السياسات بما يستلزمه وضع الاقتصاد العالمي كونها تكون مرتبطة بمبادىء المنظمة الدولية. أما النتيجة الثانية فتتمثل بأثر الانفتاح الاقتصادي على السياسات الاقتصادية ومن بينها سياسات الاستقرار حيث يبرز لدينا مفهوم الاعتماد المتبادل Interdependence الذي شاع ظهوره في الأدبيات الاقتصادية في نهاية السبعينيات وهو عبارة عن وجود تأثير متبادل بين الطرفين أو الأطراف المتعاملة معا بحيث يكون كل منهما تابعا ومتبوعا في الوقت ذاته، حيث يفرض الاعتماد المتبادل على صانعي السياسة قيودا تحد من قدرتهم على التحكم بصورة تامة بهذا الانفتاح[2].

1 د. مازن عيسى الشيخ راضي ، حسن لطيف الزبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٠ – ٢١ .

2 سعيد النجار ، الاعتماد المتبادل والنظام الاقتصادي العالمي ، بحث في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٥–١٨ .

الفصل الخامس

الاقتصاد المصري

أولا: نظرة عامة على الاقتصاد المصري:

تصنف مصر من البلدان ذات الدخل المتوسط Lower middle income ضمن الشريحة الدنيا[1]، ومن ناحية تصدير السلع الأساسية تعد من الدول المصدرة للخدمات وعوامل الإنتاج، أما من ناحية جهة الإقراض فأنها تصنف ضمن البلدان المقترضة من مصادر رسمية.

تبلغ مساحة مصر (١٠٠٢٠٠٠) كيلوا متر مربع ووصل عدد سكانها حسب إحصاء عام ٢٠٠٤ إلى (٦٨,٦) مليون نسمة يشكل سكان الحضر ٤٣% من حجم السكان الكلي والباقي (٥٧%) هم سكان الريف، وتبلغ الكثافة السكانية ٦٧ فرد/كيلوا متر مربع•.

ويمكن القول ان الاقتصاد المصري قد تميز بمروره بأربع مراحل رئيسة تبتدأ بمرحلة التخطيط المركزي والتدخل الحكومي الكبير في الحياة الاقتصادية بعد ثورة يوليو/تموز عام ١٩٥٢ تلتها مرحلة ما يسمى بسياسة الباب المفتوح مرورا بمرحلة محاولات الإصلاح الأولى في عقد الثمانينيات وانتهاءا بالمرحلة التي شهدت برنامج الإصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي في بداية عقد التسعينيات.

١- مرحلة التدخل الحكومي والتخطيط المركزي ١٩٥٢-١٩٧٣:

على الرغم من قيام ثورة يوليو/تموز في عام ١٩٥٢ إلا أن عملية تدخل الدولة في الاقتصاد المصري لم تبدأ إلا في عام ١٩٥٦ وتحديدا عند تأميم قناة السويس، فقبل ذلك التاريخ كان الوضع يتمثل بسيطرة القطاع الخاص على الاقتصاد إذ يعمل فيه ٩٥% من العمالة ويساهم بنسبة ٨٧% من قيمة الناتج، واقتصر نشاط القطاع العام على القيام بأداء الخدمات العامة كالكهرباء والماء والدفاع[2]. ويعد عام ١٩٦١ نقطة تحول مهمة في السياسة

---

1 World Bank , List of Economies , July 2007 , P. 1 .

• النسب لعام ٢٠٠٣ .

2 World Bank , Egypt: Review of the Finances of the Decentralized Public Sector , Country Report , Washington D.C. , 1987 .

الاقتصادية المصرية إذ بدأت فيه الدولة بإتباع سياسات التأميم للمشاريع والمؤسسات المختلفة وتحويل ملكيتها للقطاع العام[1]، فبحلول عام ١٩٦٣ أصبحت معظم المؤسسات الاقتصادية والمشاريع المهمة ملكيتها تعود للحكومة المصرية فضلا عن التجارة الخارجية وجزء مهم من التجارة الداخلية، وحتى القطاعات التي لم تكن مملوكة بصورة تامة للدولة كالقطاع الزراعي والقطاع العقاري فأنها تخضع لها بصورة غير مباشرة من خلال اللوائح والقوانين التي تصدرها بين حين وآخر لتنظيم عمل هذه القطاعات بالشكل الذي ترتئيه.

وفي السنوات اللاحقة عملت الدولة على تخفيف حدة تدخلها في الاقتصاد نتيجة لعدد من الأمور أهمها عدم كفاءة أو ربحية شركات القطاع العام نظراً لخضوعها للعديد من الاعتبارات السياسية والاجتماعية والتي جعلتها متخمة بالبطالة المقنعة مما أثر على أدائها بشكل واضح أولا. وأدى دخول مصر في حرب اليمن عام ١٩٦٦ إلى استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي مما أثر على خطط التنمية اللازمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما ان قيام حرب ١٩٦٧ وما ترتب عليها من فقدان مصر لرسوم قناة السويس وعوائد الثروات المعدنية لمنطقة سيناء وأبرزها حقل سيناء النفطي كنتيجة لاحتلالها من قبل إسرائيل ثانيا. وزيادة الأنفاق العسكري بصورة كبيرة على غرار الأحداث السابقة ثالثا، والذي قدر خلال المدة ١٩٦٧-١٩٧٣ بحدود ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي[2]، وقدره آخرون بحدود ٢٠-٣٥%[3]، فضلا عن زيادة التوترات على الحدود المصرية الإسرائيلية. إضافة إلى عامل آخر مهم يتمثل بزيادة تكلفة نظام الدعم الحكومي بشكل كبير نظراً للزيادة المطردة في السكان، واستخدام الحكومة لسعر صرف رسمي غير واقعي للعملة المحلية. فقد نجم عن تلك الأمور انخفاض في حجم الاستثمار العام وكذلك انخفاض في معدل نمو الناتج، مما حدا بالدولة إلى البحث عن بديل مناسب لسد النقص في الاستثمار، فلم يكن أمامها سوى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي من خلال إصدار القانون رقم ٦٥ لعام ١٩٧١ الذي كرس لتنظيم عملية جذب المستثمرين الأجانب

---

1 Hansen, B. and G. Marzouk , *Development and Economic Policy in UAR* , North Holland Publishing company , Amsterdam , 1965.

2 د. محمود محي الدين ، احمد كجوك ، سياسة سعر الصرف في مصر ، بحث في ندوة نظم وسياسات أسعار الصرف ، معهد السياسات الاقتصادية ، تحرير د. علي توفيق الصادق ، وآخرون ، ١٦-١٧ كانون الأول/٢٠٠٢ ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣ ، ص١٦٩ .

3علي احمد البلبل ، وآخرون ، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر 1974-2002 ، أوراق صندوق النقد العربي ، العدد ٩ ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ابريل ٢٠٠٤ ، ص٩.

من خلال توفير الضمانات المناسبة كالتامين من خطر مصادرة (تأميم) ممتلكاتهم المعمول به بكثرة في البلدان النامية وتخفيف القيود على سعر الصرف ومنحهم بعض الامتيازات الضريبية وغيرها.

وخلال هذه المرحلة وقعت مصر اتفاقا مع صندوق النقد الدولي لغرض الحصول على قرض ائتماني بحدود ٢٤,٥ مليون دولار أمريكي مقابل التزام الحكومة المصرية بعدد من الالتزامات تتمثل بتطبيق عدد من الإجراءات الاقتصادية أبرزها تخفيض قيمة الجنيه وتخفيض الأنفاق العام للحد من عجز الموازنة وإتباع سياسة انكماشية ورفع أسعار الفائدة المحلية. وتلت هذه العملية إبرام اتفاق آخر مع الصندوق في عام ١٩٦٤ تم بموجبه حصول مصر على تسهيل ائتماني قدره ٤٠ مليون دولار[1].

٢- سياسة الباب المفتوح Open Door Policy ١٩٧٤-١٩٨٥:

تمخضت هذه المرحلة عن فشل آلية التخطيط المركزي في المرحلة التي سبقتها جراء عدد من الأحداث شهدتها الساحة المصرية والتي بيناها سابقا. ويمكن اعتبار عام ١٩٧٤ البداية الحقيقية لها، وقد استندت هذه المرحلة على ثلاثة دعائم رئيسة تمثلت بكل من فائض العوائد النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط والتكنولوجيا الغربية المتطورة وغزارة تحويلات العمالة المصرية، ولاسيما من بلدان الخليج[2].

إن سياسة الحكومة المصرية تركزت في هذه المرحلة على تبني استراتيجية التصنيع من اجل التصدير بدل من استراتيجية التصنيع من اجل إحلال الواردات المتبعة في المرحلة السابقة، إلا إن الوقائع أثبتت بقاء الإستراتيجية السابقة (إحلال الواردات) دون تغيرات جوهرية.

كذلك تبنت الحكومة سياسة جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي، عبر منح المستثمر الأجنبي إعفاءات ضريبية لمدة تتراوح من خمس إلى عشر

---

1 البنك الأهلي المصري ، تطور نظم أسعار الصرف في مصر ١٩٤٧-١٩٧٨ ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٣ ، العدد الأول ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص١٨-١٩ .

2 للمزيد حول هذه المرحلة انظر في:

- Mohieldin, M. and A. Kouchouk , Foreign Exchange in Egypt , mimeo , 2002.

- د. محمود محي الدين ، احمد كجوك ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٧٢-١٧٣ .

سنوات والتي شملت الشركات المحلية في وقت لاحق (تحديدا عند عام ١٩٨١) جراء بعض الضغوط التي مارستها تلك الشركات(أي المحلية) خاصة بعد صدور القانون (٣٢) لسنة ١٩٧٧ ، والحرية المطلقة في تحويل الأرباح للخارج•، والتأكيد على الضمان الذي أعطي للمستثمرين في المرحلة السابقة المتمثل بعدم تأميم استثماراتهم.

وعلى صعيد آخر شرعت الحكومة بإقامة عدد من المناطق الحرة التي تستهدف من ورائها تشجيع الشركات على استيراد المواد الخام ومكونات الإنتاج لتصنيع السلع في مصر بغرض إعادة تصديرها كمنتج نهائي. وبالطبع فإن تبسيط وتسهيل إجراءات الاستثمار التي قدمتها الحكومة أدت إلى جذب الاستثمارات الأجنبية من دول الخليج العربي والولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية، بالإضافة إلى عودة زيادة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية. والجدول التالي يوضح مدى تأثير السياسة الاقتصادية الجديدة على تنامي دور القطاع الخاص في الاستثمار المحلي.

جدول (٢-١)

الاستثمار العام والخاص خلال المدة ١٩٧٤-١٩٩٠ (سنوات مختارة)

السنوات	الاستثمار العام (مليون جنيه)	الاستثمار العام % من إجمالي الاستثمار	الاستثمار الخاص (مليون جنيه)	الاستثمار الخاص % من إجمالي الاستثمار	إجمالي الاستثمار
١٩٧٤	٦١٥	٩٠	٦٦	١٠	٦٨١
١٩٨١-١٩٨٢	٤٠٠٠	٨٠	٩٥٠	٢٠	٤٩٥٠
١٩٨٩-١٩٩٠	١١١٨٥	٦٨	٥١٣١	٣٢	١٦٣١٦

المصدر: راضي عبد المنعم ،:موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثاني ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

وكان من المتوقع أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى تمويل العديد من الأنشطة الصناعية التي تعتمد أساساً على المواد الخام المحلية بغرض تلبية الطلب الداخلي وتصدير الفائض للخارج للحصول على موارد من العملة الأجنبية، فضلا عن تشغيل العمالة وتقليل حجم البطالة. ولكن معظم هذه الأهداف لم تتحقق خلال تلك المدة لأسباب متعددة. إذ على الرغم من وصول معدل

• وفقا للقانون 43 لعام 1974 و قانون 32 لعام1977.

النمو في بداية مرحلة الانفتاح إلى حوالي ٨,٦% ، إلا أن معظم هذا النمو كان في القطاع الخارجي أو في أنشطة مرتبطة به مثل العوائد النفطية، ورسوم قناة السويس، وقطاع السياحة وتحويلات العاملين من الخارج. في حين وصل معدل النمو الحقيقي في قطاع الزراعة إلى ١,٩%[1]. إذ أن سياسة الانفتاح قد فشلت في تحقيق نمو مستمر أو في توفير فرص عمل كافية لقوة العمل الآخذة في التزايد نتيجة ارتفاع معدلات الزيادة في السكان. فعلى الرغم من أن كل من قطاعي النفط وقناة السويس يشكلان معا بحدود ١٦,٥٤% من الناتج المحلى الإجمالي إلا أن نسبة قوة العمل بهما لا تتجاوز ١% وعلى الرغم من استمرار سيطرة شركات القطاع العام على الأنشطة الإنتاجية غير الزراعية حتى بعد مرور اثنتي عشر عاماً من إتباع سياسة الانفتاح، إلا أنه من ناحية أخرى كان تأثير القطاع الخاص في سوق العمل مرتفع نسبياً إذ امتص ٥٩% من قوة العمل.

وقد عقدت خلال هذه المرحلة عدد من الاتفاقيات المتعثرة مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج للاستقرار الاقتصادي كان أبرزها الاتفاق الذي ابرم في عام ١٩٧٨ لقاء تسهيل ممتد قوامه ٦٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٧٢٠ مليون دولار) لتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي أمده ثلاث سنوات.

٣- مرحلة الإصلاح الأولى ١٩٨٦-١٩٨٩:

يمثل عام ١٩٨٦ نقطة تغير مهمة في اتجاه مسار الاقتصاد المصري حيث شهد هذا العام انخفاض مفاجئ في أسعار النفط إذ انخفض السعر إلى ١٣ دولار للبرميل الواحد بعد أن كان في العام السابق (١٩٨٥) ٢٧,٥ دولار أي ان السعر قد شكل بحدود ٤٧% من سعر العام المذكور[2]، فضلا عن الكساد العالمي الذي ترتب عليه انخفاض عائدات قناة السويس وتأثر تحويلات العاملين المصريين من الخارج. فقد بدأ الاقتصاد يواجه صعوبات خطيرة في هذا العام (١٩٨٦) إذ اخذ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بالانخفاض إلى أن وصل إلى 2.7% ، ووصل عجز الموازنة إلى 23% من الناتج المحلى الإجمالي، وباستثناء إهلاك الدين فقد زاد العجز في الميزان التجاري عن 10% من الناتج المحلى الإجمالي، وتراكم الدين الخارجي

1أ.د. محمود محي الدين ، احمد كجوك ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٣.
2 صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ .

حتى وصل إلى 119% من الناتج المحلى الإجمالي، ووصلت نسبة خدمة الدين من إجمالي الصادرات إلى أكثر من 40% ، وارتفع التضخم ليصل إلى 25% عام 1987 بعد أن كان بحدود 17% كمتوسط خلال الخمس سنوات السابقة لهذا العام.

ونتيجة للعوامل السابقة فقد اتسعت الاختلالات الاقتصادية الكلية وأصبحت الحكومة تواجه صعوبات مالية جدية، الأمر الذي اضطرها عندئذ إلى المباشرة ببرنامج إصلاح في أيار من عام ١٩٨٧ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي يتيح لمصر الحصول على ٢٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل ٣٢٧ مليون دولار للمساعدة في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي. إلا أنه تم إلغاء هذا الاتفاق بعد انقضاء ثلاثة أشهر فقط ،نتيجة لعدم تمكن الحكومة من استيفاء متطلبات الصندوق، حيث أتضح أن كلفتها السياسية كانت مرتفعة* . ولم يكن من المستغرب أن يستمر تدهور الوضع الاقتصادي للبلد.

٤- مرحلة الإصلاح الثانية:

بدأت هذه المرحلة في أيلول من عام ١٩٩٠[1]، وقبل الخوض في تفاصيلها يجدر بنا الإشارة إلى وضع الاقتصاد المصري في هذا العام حيث ان إجمالي المديونية الخارجية وصلت إلى حوالي 49 مليار دولار، وبلغت نسبة الدين الخارجي لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب من 150.% ، في حين ان عجز الموازنة وصل لما يزيد على 20% من إجمالي الناتج المحلي، أما معدل التضخم فقد كان يزيد على ٢٠% ، في حين إن معدل الفائدة الحقيقي كان سالبا بحدود ٦% ، أما قدرة الاحتياطي من النقد الأجنبي على تغطية واردات مصر كانت لثلاث أسابيع فقط[2].

وفي ظل تلك الأوضاع توصلت مصر إلى اتفاق مهم مع صندوق النقد والبنك الدوليين في أيلول من عام ١٩٩٠ بعد سلسلة من المباحثات المطولة التي بدأت منذ عام ١٩٨٩يتضمن إجراء إصلاحات واسعة للاقتصاد المصري تتضمن تقليص حجم القطاع العام من خلال تبني سياسة الخصخصة وإزالة معظم العوائق غير الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية على

---

* حسب تصريح بعض المسئولين في الحكومة المصرية.

1 Ash N , Egypt Exploits its Gulf War Bonus , Euro money , April 1993 , PP 138-141.
2Youssef S. M., Structural Reform Programmer of Egyptian State-Owned Enterprises: Current Impact and Future Prospects , Journal of Management Development , No. 15 , 1996 , PP. 88-100 .

الواردات وتهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية والعمل على رفع القيود المفروضة على الأسعار و تخفيض الدعم الحكومي عبر إلغاء بعض أشكال الدعم كرفع أسعار الوقود والكهرباء والمواصلات وجعل أسعارها تتماشى مع الأسعار الواقعية مع تخفيض حجم المعونات المقدمة لدعم السلع والخدمات الأخرى وقصرها فقط على الفئات المحتاجة وكذلك تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في جميع القطاعات بما في ذلك القطاع المالي من خلال إزالة العوائق والإجراءات الروتينية التي تعترض عملية الاستثمار.

وعشية اندلاع حرب الخليج الثانية في كانون الثاني عام ١٩٩١ كان الاقتصاد المصري في حالة تدهور كبير. وكنتيجة للحرب استفادت مصر بشكل كبير نظرا لوقوفها مع دول التحالف في مواجهة العراق، حيث حصلت على دعم مالي كبير من دول الخليج والدول الغربية على حد سواء في صورة مدنية أو عسكرية. فللمرة الأولى منذ عام ١٩٧٩ قدمت دول الخليج مساعدات مالية كبيرة لمصر فضلاً عن شطب جزء كبير من ديونها طويلة الأجل التي قدرت بـ(٧) مليارات دولار. وفي الوقت نفسه شطبت الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته٦,٧ مليار دولار ديوناً عسكرية عليها. أضف إلى ذلك ان نادي باريس بالاتفاق مع ما يقرب من١٧دولة دائنة لمصر قدم ٥٠% خصماً على ديونها الحكومية وذلك على مراحل لمدة ٣ سنوات تبعاً لمدى التزام مصر بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

وقد مكنت هذه التطورات من تخفيف نزيف العملات الصعبة وتحسين قدرة مصر على الانطلاق في برنامج إصلاحات جديد بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٩١ وقد تكوّن البرنامج من ثلاثة مراحل ركزت مرحلته الأولى على تحقيق التثبيت وتقليص التشوهات واستهدفت إتباع سياسات نقدية ومالية تقييدية وتوحيد وتحرير سعر الصرف وإزالة القيود عن الأسعار. أما المرحلة الثانية فكانت هيكلية في طبيعتها استهدفت تحرير القطاعين المالي والتجاري والخصخصة وتطوير القطاع الخاص. في حين خصصت المرحلة الثالثة لترسيخ إنجازات المرحلتين السابقتين. ومع حلول ١٩٩٨ بدأت هذه الجهود التصحيحية بإظهار نجاحها جزئياً حيث انخفض الدين الخارجي وعجز الموازنة إلى ٣٨% و ٥,٧% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، بينما هبط معدل التضخم إلى ٣,٦% واستقر سعر صرف الجنيه المصري على مستوى ٣,٤ جنيه تجاه الدولار الأمريكي، في حين فاقت

الاحتياطيات الدولية عن ١٨ مليار دولار[1]. إلا أن هذه المؤشرات تحولت إلى رمز للمعجزات التي أنجزتها إدارة السياسة الاقتصادية. ونتيجة لذلك جاءت المبالغة في إبراز النجاح المحقق في شكل جمود في السياسة اللازمة لمواصلة الإصلاحات الهيكلية الفعلية وقد تم إدراك ذلك في أواخر عام ١٩٩٧ عندما انقلبت الرياح ووجدت مصر نفسها أمام سلسلة من الصدمات الاقتصادية التي كشفت عن مدى تعرضها للظروف الخارجية، مثل الهجوم الإرهابي على الأقصر الذي اثر بصورة واضحة على قطاع السياحة وهبوط أسعار النفط وما تلا ذلك من أزمات مالية أصابت العديد من البلدان الناشئة مؤخراً كاحداث١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأخيرة في العراق.

ولغرض تسليط الضوء بشكل موجز على مدى نجاح أو فشل هذا البرنامج نستعين ببيانات الجدول (٢-٢) الذي يوضح مقارنة للمدة قبل وبعد البرنامج حيث نلاحظ انخفاض حجم الدين العام بصورة ملحوظة إذ بلغ ٢٦,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، ويشكل نسبة ٣٢,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا لا يعود إلى نجاح البرنامج بقدر ما يعود إلى إعفاء العديد من الدول الدائنة لمصر عن جزء كبير من ديونها بلغ ما يقرب من ٢٤ مليار دولار*. أما معدل الفائدة الحقيقي فقد أصبح خلال المدة المذكورة ٦,٥% بعد أن كان سالبا بـ ٦% ، وذلك يعود إلى تحرير أسعار الفائدة وإزالة القيود الرسمية على ارتفاعها. ومن ناحية أخرى تم أيضاً إزالة القيود على حدود الإقراض للقطاعين الخاص والعام في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ وعليه فإن إزالة القيود على جدول أسعار الفائدة وتركها تتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب في السوق كان أول خطوة في سبيل تضييق الفجوة بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم[2]. ومعدل التضخم انخفض إلى ٢,٥% بعد أن كان أكثر من ٢١%، وذلك نتيجة قيام الحكومة بتحجيم الطلب على السلع والخدمات من خلال امتصاص السيولة من السوق وذلك باستحداث أدوات مالية لأول مرة متمثلة في أدوات الخزانة ذات الآجال المختلفة قصيرة الأجل (٩١ ، ١٨٢ ، ٣٦٠) يوم، ابتداءا من عام ١٩٩١، ثم تبعت ذلك بسندات الخزانة (من ٥ إلى ١٠ سنوات) في عام ١٩٩٥ وقد ساعدت هذه الإجراءات على امتصاص السيولة وانخفاض معدلات

---

1 Mohieldin, M. and A. Kouchouk , op , cit , P.

* تم اعفاء مصر من الديون كالأتي:(٧) مليار دولار ديون لدول الخليج (٦,٧) ديون عسكرية للولايات المتحدة والباقي يعود لاتفاق ١٧ دولة في نادي باريس على خصم ٥٠% من ديونها وإعادة جدولة المتبقي منها.

2 Handy H. and Subramainn A. , The Egyptian Stabilization Experience , International Monetary Fund , Middle East Department , Washington , 1997.

زيادتها من ٢٧% في عام ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٨,٧% فقط في عام ١٩٩٧-١٩٩٨ . وكذلك انخفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فبعد أن كان في بداية البرنامج ١٨,٢% أصبح ٤,٥% فقط في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، وذلك نتيجة زيادة الإيرادات من جهة وتقليل النفقات من جهة أخرى، فعلى صعيد الإيرادات حدثت زيادة ملموسة في عوائد قناة السويس وصادرات البترول وكذلك عن طريق الضرائب على التجارة الدولية. كما ان استحداث الضريبة على المبيعات في عام ١٩٩١ ساهم بشكل واضح في زيادة عوائد الدولة. وعلى صعيد الجانب الآخر فقد تمكنت الحكومة من تخفيض نفقاتها بما يعادل ٧,٥% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ونجد أن التخفيض في نفقات الدولة يمكن ان يعزى أساساً لتقليص النفقات الاستثمارية والجارية بنسبة ٦٤% و ١٦% على التوالي[1].

جدول (٢-٢)

بعض المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي

المتغيرات	قبل البرنامج (١٩٩٠-١٩٩١)	بعد البرنامج (٢٠٠٠-٢٠٠١)
إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)	٤٩,٢	٢٦,١
إجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	١٥١%	٣٢,٦%
معدل الفائدة الحقيقي	-٦%	٦,٥%
معدل التضخم	٢١,٢%	٢,٥%
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	١٨,٢%	٤,٥%
معدل النمو الحقيقي	٣,٦%	٥,١%
متوسط دخل الفرد الحقيقي (بالجنيه المصري)	١٨٦٩	٢٣٣٧

المصدر:

Central Bank of Egypt , The Egyptian Cabinet Information and Decision Support Center , Various Issues , Cairo , 1992-2001 .

1 Handy and Subramanian , op , cit .

ثانيا: تحليل المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري:

يعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تقيس مدى التطور الحقيقي الذي يشهده البلد خلال مدة معينة. فقبل بداية برنامج الإصلاح كان الناتج المحلي الإجمالي(٧٦,٨) مليار جنيه بالأسعار الجارية في عام ١٩٨٩/٨٨ ارتفع في العام الذي يليه إلى (٩٦,٠٨) مليار جنيه، واستمر ارتفاعه باطراد حتى وصل في عام ٢٠٠٤/٠٣ إلى (٤٨٥) مليار جنيه.

أما بالنسبة للناتج بالأسعار الثابتة فقد كان قبل بداية البرنامج عام ١٩٩٠/٨٩ هو (٢٠٨,٥) مليار جنيه بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٧/٩٦ ووصل الناتج في العام المذكور المتمثل بسنة احتساب الأسعار إلى (٢٦٥,٩) مليار جنيه ثم إلى (٣٨٠,٤) مليار جنيه في عام ٢٠٠٤/٠٣ وكما مبين في الجدول (٢-٣). وبخصوص معدلات النمو للناتج الحقيقي قد تراوحت بين (٢)% في عام ١٩٩٢/٩١ كحد أدنى و (١٠,٧)% كحد أعلى وذلك في عام ٢٠٠٢/٠١ وكما مبين في الجدول نفسه.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد كانت في عام ١٩٩١/٩٠ (١٩,٧)% أخذت بالانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى (٢,٤)% في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم بدأت بالارتفاع حتى وصلت في عام ٢٠٠٤/٠٣ إلى (١٦)% وكمال مبين في الجدول (٢-٤). بينما معدلات البطالة كانت في عام ١٩٩١/٩٠ (٨,٦)% أخذت بالارتفاع والانخفاض حتى وصلت في عام ٠٣-٢٠٠٤ إلى (١٠,٣)% وكما مبين في الجدول نفسه.

جدول(٢-٣)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لعام ١٩٩٧/٩٦ (مليار جنيه)

السنـــــــة	الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية	معدل النمو %	الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة لعام١٩٩٧/٩٦	معدل النمو %
١٩٨٩/٨٨	٧٦,٨	-	١٩٩,٩	-
١٩٩٠/٨٩	٩٦,٠٨	٢٥,١	٢٠٨,٥	٤,٣
١٩٩١/٩٠	١١٢,٥	١٧,١	٢١٥,٣	٣,٣
١٩٩٢/٩١	١٣٩,١	٢٣,٦	٢١٩,٦	٢
١٩٩٣/٩٢	١٥٧,٣	١٣,١	٢٢٥,١	٢,٥
١٩٩٤/٩٣	١٧٥	١١,٣	٢٣٣,٩	٣,٩
١٩٩٥/٩٤	٢٠٤	١٦,٦	٢٤٤,٢	٤,٤
١٩٩٦/٩٥	٢٢٩,٤	١٢,٥	٢٥٥,٧	٤,٧
١٩٩٧/٩٦	٢٦٥,٩	١٥,٩	٢٦٥,٩	٤
١٩٩٨/٩٧	٢٨٧,٤	٨,١	٢٧٦,٦	٤
١٩٩٩-٩٨	٣٠٧,٦	٧,٠	٢٩٣,٥	٦,١
٢٠٠٠/٩٩	٣٤٠,١	١٠,٦	٣٠٩,٣	٥,٤
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٥٨,٧	٥,٥	٣٢٠,٢	٣,٥
٢٠٠٢/٠١	٣٧٨,٩	٥,٦	٣٥٤,٥	١٠,٧
٢٠٠٣/٠٢	٤١٧,٥	١٠,٢	٣٦٥,٢	٣
٢٠٠٤/٠٣	٤٨٥	١٦,٢	٣٨١	٤,٣
٢٠٠٥/٠٤	٥٢٦,٦	٨,٦	*٤٠٠	٥
٢٠٠٦/٠٥	*٥٩٣	١٢,٦	**٤٢٤,٧	٦,١

*تقديري

** مستهدف

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة البيانات القومية ، السنة الثانية ، العدد ٤ ، ٢٠٠٥ ، ص٦٣ .
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة البيانات القومية ، السنة الثانية ، العدد ٧ ، ابريل ٢٠٠٦ ، ص ص٣-٤.

-بقية البيانات:جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط ، بيانات ختامية ، نشرات متفرقة.

جدول(٢-٤)

بعض المؤشرات الاقتصادية للمدة ١٩٨٩/٨٨ - ٢٠٠٥/٠٤

الســـــــنة	معدل التضخم %	معدل البطالة%	العاملين بالقطاع الحكومي (مليون عامل)
١٩٩١/٩٠	١٩,٧	٨,٦	٣,٩٤٨
١٩٩٢/٩١	١٣,٦	٨,٨	٤,١٢٣
١٩٩٣/٩٢	١٣,١	١٠,٦	٤,٣١٣
١٩٩٤/٩٣	٨,١	١٠,٦	٤,٤٥٣
١٩٩٥/٩٤	٨,٤	١٠,٧	٤,٦٦٦
١٩٩٦/٩٥	٧,٣	٩,٠	٤,٩٢٩
١٩٩٧/٩٦	٦,٢	١٨,٢	٥,١٠٤
١٩٩٨/٩٧	٣,٨	٨,٢	٥,٥٨٤
١٩٩٩-٩٨	٣,٨	٨,١	٥,١٨٩
٢٠٠٠/٩٩	٢,٨	٩	٤,٩٥٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢,٤	٩,٢	٥,١٠٤
٢٠٠٢/٠١	٥,٦	١٠	٥,٢٣٤
٢٠٠٣/٠٢	١١,٨	١١	٥,٣٠٩
٢٠٠٤/٠٣	١٦	١٠,٣	٥,٤٣٣
٢٠٠٥/٠٤	*٦,٤		٥,٥٥١

* البيانات للربع الأول من العام

المصادر: - وزارة الدولة للتنمية الإدارية ، السكان وقوة العمل

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية و الاجتماعية في منطقة الاسكوا ١٩٩٧-١٩٩٨، نيويورك،٢٠٠٢، ص١٠.

أما بخصوص التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي فالجدول(٢-٥) يبين استحواذ القطاعات السلعية المتكونة من قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والبترول ومنتجاته والكهرباء والتشييد على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي تفوق على انفراد كل من مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية ومجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية. فقد تراوحت نسب مساهمتها بتكوين الناتج مابين ٤٨,١% في عام ١٩٩٠ و ٤٩,٩% وذلك في عام ٢٠٠٠/٩٩ ، ويأتي قطاع الصناعة والتعدين بطليعة هذه المجموعة إذ شكل

بحدود (٣٨,٧ ، ١٩,٢)% منها ومن عموم الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في عام ٢٠٠٢/٠١ يليه القطاع الزراعي بنسبة (٣٣,١ ، ١٦,٥)% ، ويليهما تباعا كل من قطاع البترول ومنتجاته و قطاع التشييد وأخيرا قطاع الكهرباء.

أما إذا انتقلنا إلى المجموعة الثانية والمتمثلة بمجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية فنلاحظ ان مساهمتها بتكوين الناتج تراوحت مابين ٣٠,٣% في عام ١٩٨٥/٨٤ و ٣٢,٦% في عامي ١٩٩٠/٨٩ و ١٩٩٥/٩٤ ، ويأتي قطاع التجارة بمقدمة هذه المجموعة من حيث مساهمته بتكوينها حيث كانت ٤٦,٧% منها في عام ٢٠٠٢/٠١ ومساهمته بتكوين الناتج المحلي قد كانت ١٤,٩% لنفس العام ، يليه قطاع النقل والاتصالات بعد ان شكل للعام المذكور ٢١,٩% من هذه المجموعة و ٧% من مجموع الناتج ، ويليه كل من قطاعات المال وقناة السويس والمطاعم والفنادق وأخيرا قطاع التامين.

وبخصوص المجموعة الثالثة والأخيرة المتمثلة بمجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية فقد تراوحت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بين ١٧,٩% و ٢٠,٨% في أعوام ٢٠٠٠/٩٩ و ١٩٨٥/٨٤ على التوالي، ويعد قطاع الخدمات الاجتماعية والحكومية والشخصية في مقدمة قطاعات هذه المجموعة من حيث مساهمته النسبية بناتجها والبالغة ٨٥,٦% ومساهمته في تكوين مجموع الناتج القطاعي والبالغة ١٥,٨% وذلك لعام٢٠٠٢/٠١ ، ويليه مباشرة قطاع الإسكان والملكية العقارية بنسبة ١٢% بالنسبة للمجموعة و ٢% للناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه، ثم يأتي بعد ذلك كل من قطاع المرافق العامة وقطاع التأمينات الاجتماعية وكما مبين في الجدول السابق.

أما بالنسبة لتوزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية المختلفة فقد جاء القطاع الزراعي بمقدمة القطاعات من حيث إستيعابه للقوى العاملة اذ يعمل فيه بحدود (٥,٤) مليون عامل ويشكلون ٢٩% من مجموع القوى العاملة لعام ٢٠٠٣ ، يليه كل من قطاع المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية بواقع (٢,٢) مليون عامل وكما مبين في الجدول (٢-٦).

جدول(٢-٥)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)

القطاعات	السنوات				
	١٩٨٥/٨٤	١٩٩٠/٨٩	١٩٩٥/٩٤	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠٢/٠١
الزراعة	٦٣٨	١٧٧٣,٥	٣٢٠٥	٥٢٨٤,٥	٥٨٣٦,٩
الصناعة والتعدين	٥٢٦,٦	١٦٢٦,٢	٣٣٣٣	٦١٢١,١	٦٨٠٨,٦
البترول ومنتجاته	٣٥٨,١	٣٩٠,٦	١٥١٢	٢٣٣٠	٢٧٢٨
الكهرباء	٣١,٦	١٠٣,٣	٣٧٥	٤٩٣,٦	٥٧٨,٩
التشييد	١٨٧,٦	٥٠٥,٤	٩٥٠	١٥١٤	١٦٥٦
مجموع القطاعات السلعية	١٧٤١,٩	٤٣٩٩	٩٣٧٥	١٥٧٤٣,٢	١٧٦٠٨,٤
نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي %	٤٨,٩	٤٨,١	٤٩,١	٤٩,٩	٤٩,٧
النقل والاتصالات	٢٤١,٢	٦١٧,٤	١٣١٦,٦	٢١٤١	٢٤٧٠,٢
قناة السويس	٦٥,٢	١٦١	٦٥٣,٤	٦٤٩,٨	٧٩٩,١
التجارة	٥٨٩	١٦٦٦,٨	٣٢٦٦,٧	٤٩٩٩	٥٢٧٥,٦
المال	١٤٥,٦	٣٣٧,٨	٦٩١	١٧٨٥,٢	٢١١٢,٢
التامين	٣,٣	٥,٨	١٢,٣	١١١,٨	١٢٣,٢
المطاعم والفنادق	٣٦,٣	١٩٥	٢٨٥	٤٩٢,٥	٥١٠,٧
مجموع قطاعات الخدمات الإنتاجية	١٠٨٠,٦	٢٩٨٣,٨	٦٢٢٥	١٠١٧٩,٣	١١٢٩١,١
نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي %	٣٠,٣	٣٢,٦	٣٢,٦	٣٢,٢	٣١,٨
الإسكان والملكية العقارية	١١٢,٩	١٩٧	٣٤٥	٦٠٠,٣	٧٥٧,٥
المرافق العامة	١٠,٩	٢٧,١	٦٩	١٣٠,٤	١٦٠
التأمينات الاجتماعية	٣,٤	٦,٨	١٢	٢٣,٦	٢٨,٩
الخدمات الاجتماعية والحكومية والشخصية	٦١٤,١	١٥٣٩,٨	٣٠٧٥	٤٨٨٩,٦	٥٦١٠,٣
مجموع قطاعات الخدمات الاجتماعية	٧٤١,٣	١٧٧٠,٧	٣٥٠١	٥٦٤٤,١	٦٥٥٦,٨
نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي %	٢٠,٨	١٩,٣	١٨,٣	١٧,٩	١٨,٥
الناتج المحلي الإجمالي	٣٥٦٣٨	٩١٥٣٥	١٩١٠١٠	٣١٥٦٦٧	٣٥٤٥٦٣

المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط ، بيانات ختامية ، نشرات متفرقة.

جدول(٢-٦)

توزيع العاملين وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٠٣

النـــــشاط	عدد العاملين (مليون عامل)	النسبة من عموم العاملين بالقطر %
الزراعة والصيد	٥,٤	٢٩,٨
المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية	٢,٢	١٢,٢
تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة الإصلاح	٢,١	١١,٦
التعـليم	٢	١١
التشييد والبناء	١,٣	٧,٢
أخرى	٥,١	٢٨,٢
الإجمالي	١٨,١	١٠٠

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة البيانات القومية ، السنة الأولى ، العدد ١ ، ٢٠٠٤ ، ص٨٥ .

شكل (٢-١)

توزيع العاملين وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي

الزراعة والصيد
المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية
تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة الإصلاح
التعليم
التشييد والبناء
أخرى

المصدر: تم عمل الشكل بالاعتماد على بيانات الجدول (٢-٦)

الفصل السادس
الاقتصاد الصيني

أولا: نظرة عامة على الاقتصاد الصيني:

تصنف الصين حسب إصدارات البنك الدولي بانها من البلدان ذات الدخل المتوسط ضمن الشريحة الدنيا Lower middle income ذات الدين الأقل Less indebted وتأتي في مقدمة دول العالم من حيث عدد السكان إذ بلغ لغاية تموز من عام ٢٠٠٥ نحو(١,٣٠٦) مليار نسمة[1]، أما من حيث المساحة فتاتي بعد كل من استراليا وكندا إذ تبلغ مساحتها (٩٥٩٨) ألف كيلوا متر مربع وبذلك فان الكثافة السكانية هي (١٣٦,١) نسمة/كيلوا متر مربع[2].

إن للتجربة الصينية أهمية كبيرة تستحق التأمل والدراسة فمقولة *نابليون* الشهيرة (*الصين مارد نائم . فدعوه نائما . لأنه إذا استيقظ هز العالم*)[3]، عادت إلى النور اليوم بعد المعجزة الصينية التي أبهرت العالم بأسره. فهذه التجربة بعد عام ١٩٧٨ وعندما انتصر التيار الإصلاحي على التيار المحافظ حاولت الصين مسك العصا من المنتصف من خلال الجمع بين المفهوم الصيني للاشتراكية والمفهوم الغربي للرأسمالية. وقد حاولت قبيل ذلك استكمال البناء الاقتصادي والاجتماعي والاستراتيجي لها من خلال ما يسمى بالتحديث الاشتراكي أو العصرنات الأربع* Four Modernizations والمتمثلة بالتطور في الصناعة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والدفاع. وحسب تقرير لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الأوربي الـ(OECD)[4]، فان الصين في طريقها لان تصبح اكبر مصدر في العالم ورابع اكبر اقتصاد على الصعيد الدولي بحلول عام ٢٠١٠ إذ ان التحول الاقتصادي في هذا البلد جعل الاقتصاد ينمو بمعدل (٩,٥) في المائة على مدى السنوات العشرين الماضية، كما ان القطاع الخاص أضحى مسؤولاً عن إنتاج (٥٧-٦٥) في المائة من الناتج غير الزراعي. ومنذ عام ١٩٩٥

---

1 http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/docs/notesanddefs.html
2 World Bank , List of Economies , April 2004 , P. 2 .

3 ووين ، الصينيون المعاصرون ، الجزء الأول ، ترجمة د. عبد العزيز حمدي ، مراجعة د. لي تشين تشونغ ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ٢١٠ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يونيو ١٩٩٦ ، ص٨ .

* اقترح رئيس الوزراء الصيني الأسبق في عام ١٩٦٤ هذه العصرنات ، ثم تقدم زعيم الصين دينغ شياو بالفكرة نفسها في عام ١٩٧٣ ، ثم جاء شوان لاي بعد عامين بإحياء هذه الفكرة، واستمر العمل بهذه السياسة لغاية ١٩٧٨ .

4 انظر في الموقعان:

-http://www.al-vefagh.com/1384/840628/html/eghtesad.htm
- http://www.inciraq.com/Arabic/INC/inc_ar.html

تراجعت الشركات التي تتحكم بها الدولة من (٣٠٠) ألف شركة إلى نحو (١٥٠) ألف شركة. كما انه منذ عام ١٩٩٨ استغنى القطاع العام عن خدمات نحو (١٦) مليون عامل إضافة إلى ان الاقتصاد الصيني لا يزال ينمو بقوة دون أن تبدو عليه علامات التباطؤ، وبالتالي يمكن القول ان التجربة الاقتصادية الصينية تمثل واحدة من أسرع عمليات التحول في العصر الحديث.

ان الصين شهدت نموا اقتصاديا سريعا منذ قيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، وبشكل خاص بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج عام ١٩٧٨، حيث ظل الاقتصاد الصيني ينمو بصورة مستقرة وسليمة، إذ بلغ معدل نموه السنوي أكثر من ٩%. وفي عام ٢٠٠٣ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بحدود (١,٤) تريليون دولار أمريكي محتلا بذلك المركز السادس في العالم بعد كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا. وقد تجاوز نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للبلاد الـ(١٠٠٠) دولار أمريكي.

أما حجم التجارة الخارجية الصينية للسنة نفسها فقد وصل إلى أكثر من (٨٥٠) مليار دولار أمريكي محتلا المرتبة الرابعة بعد كل من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وقبل بريطانيا وفرنسا. وفي نهاية عام ٢٠٠٤، وصل الاحتياطي الصيني من العملات الأجنبية بحدود (٦٠٩) مليار دولار أمريكي محتلا المركز الثاني بعد اليابان مباشرة.

ثانيا: مدخل تاريخي:

تعد مملكة *شيا* أول مملكة في التاريخ الصيني، وترجع إلى ما بين القرنين الـ(٢١) والـ(١٦) قبل الميلاد تقريبا، واستمرت حوالي ٥٠٠ سنة. وتقع المناطق الرئيسة الخاضعة لسيطرتها في جنوب مقاطعة *شانشي* وغرب مقاطعة *خنان*. ثم تلتها كل من أسرة *شانغ* وأسرة *تشو الغربية* التي أصبح خلالهما النظام العبودي في أوج قوته. ثم تلا ذلك ظهور عهد الممالك المتحاربة وتحديدا عند ظهور أسرة *تشو الغربية*[1].

وتعد مملكة *تشين* أول مملكة إقطاعية مركزية السلطة في الصين التي أسست في عام (٢٢١) قبل الميلاد على أنقاض المجتمع العبودي الذي استمر بحدود ٢٠٠٠ سنة. وكانت المدة ما بين عامي (٢٥٥) و(٢٢٢) قبل الميلاد متزامنة مع عصر الممالك المتحاربة وأيضا

1 http://ar.chinabroadcast.cn/chinaabc/

المرحلة الأخيرة من المجتمع العبودي. وظهرت خلال تلك المرحلة ممالك صغيرة مستقلة كثيرة تتحارب مع بعضها بعضا ولم تبقَ في نهاية الأمر إلا سبعة ممالك كبيرة وهي *تشين* *وتشي وتشو ووي ويان وهان وتشاو*. وكانت مملكة *تشين* قد سبقت الممالك الأخرى الى أجراء الإصلاحات الزراعية والعسكرية وزادت قوتها بسرعة.

وعلى الرغم من التعاقب المستمر للأسر الحاكمة في الصين إلا ان المجتمع الصيني بقي محافظا على طابعه الإقطاعي لمدة زمنية طويلة وتعد المدة الزمنية الممتدة مابين أسرة *هان* وأسرة *تانغ Tang* من أفضل المراحل التي شهدها النظام الإقطاعي من حيث القوة التي تتمتع بها الأسرة الحاكمة أو من حيث التطور الاقتصادي إذ حصل تطور كبير في الزراعة والحرف اليدوية وكذلك التطور الذي شهدته العديد من الصناعات كصناعة الغزل والنسيج وصناعة بناء السفن[1].

وفي عام ١٦٣٦م وتحديدا عند عهد أسرة *تشينغ* شهدت الصين تطورا مهما في المجال الاقتصادي فصناعة المعادن تطورت بشكل بارز ولاسيما في مجال تعدين المعادن النفيسة (الذهب والفضة) وانتشرت المناجم التي عملت على امتصاص قسم كبير من الأيدي العاملة فضلا عن استمرار تطور العديد من الصناعات الأخرى كصناعة الغزل والنسيج. وقد أقامة الصين خلال هذه الحقبة علاقات تجارية منتظمة مع روسيا وكذلك إقامة علاقات مماثلة بدرجة اقل مع كل من البرتغال وأسبانيا وهولندا وإنكلترا.

ويرى البعض إن حرب الأفيون* (١٨٤٠-١٨٤٢) تعد نقطة تحول مهمة في تاريخ الصين إذ انها حولت الصين ذات المساحة الشاسعة والحجم السكاني الكبير إلى بلاد شبه مستعمرة وهدفا للبلدان الرأسمالية لتصريف منتجاتها، وكذلك فان المعاهدة التي أبرمت عقب انتهاء الحرب المذكورة ألزمت الأسرة الحاكمة (*أسرة تشينغ*) بدفع تعويضات كبيرة اضطرتها لرفع الضرائب على الشعب واستحداث ضرائب جديدة[2].

---

1 Rodzinski Witod , A History of China , Vol. 1 , Bergman Press , London , 1973 , P. 20 .

* حرب الافيون (١٨٤٠-١٨٤٢) انفجرت بين الصين وبريطانيا، بعدما منعت الحكومة الصينية شركة الهند الشرقية من توريد الأفيون الى الصين. وانتهت الحرب بمعاهدة نانكين التي أمنت لبريطانيا امتيازات كبيرة تتضمن فتح خمسة موانئ وجزيرة هونغ كونغ أمام السفن البريطانية والسماح بقدوم البعثات التبشيرية إلى الصين.

2 د. سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة الثامر ، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ص٢٢-٢٤ .

وفي أول أكتوبر من عام ١٩٤٩، ارتقى *ماوتسي تونج* مؤسس الصين الجديدة بوابة ميدان *تيان آن من* في وسط العاصمة بكين معلنا قيام جمهورية الصين الشعبية بعد مرحلة شاقة للحزب الشيوعي الصيني استمرت زهاء (٢٨) عام. وقد انقسمت هذه المرحلة إلى أربع مراحل الأولى ما تسمى بحرب الحملة الشمالية (١٩٢٤ ـ١٩٢٧) ، والثانية حرب الثورة الزراعية(١٩٢٧ ـ١٩٣٧) والثالثة حرب المقاومة ضد اليابان(١٩٣٧ ـ١٩٤٥) ، أما الرابعة والأخيرة فهي كما تسمى بحرب التحرير الوطني(١٩٤٥ـ١٩٤٩)، حيث في هذه الحرب تمت الإطاحة بحكم الكومينتانج الذي كان يرأسه *تشيانج كاي شيك*[١].

ثالثا: الاقتصاد الصيني قبل عام ١٩٧٨:

يمكن عد المدة (١٩٤٩-١٩٧٨) بأنها قد تميزت بإتباع الصين سياسة العزلة معتمدةً على مواردها الذاتية وعلى التخطيط المركزي في بناء اقتصادها، إذ انها على الرغم من ذلك فقد استطاعت منع حدوث مجاعة جماعية من خلال توفير الغذاء لسكانها الذي يشكل خمس سكان العالم. إلا انها بقيت على مسافة بعيدة عن مصاف الدول المتقدمة[٢].

اهتمت الصين في هذه المرحلة التي استمرت حوالي ثلاثون عاما بالصناعة والزراعة على نحو متوازن تقريبا فقد اهتمت بتنمية فروع الصناعة الثقيلة دون إهمال الفروع الأخرى، فقد اهتمت بتطوير فنون الإنتاج والاعتماد على التقنية العالية[٣]، والاعتماد على سياسة الاكتفاء الذاتي من الحبوب Grain التي بلغت (٩٨,٣)% خلال المدة ١٩٦٩-١٩٧١[٤]، والاهتمام بالتصنيع الريفي[٥]. وفي عام ١٩٥٠ نفذت الصين قانون الإصلاح الزراعي الذي ألغى الملكية الإقطاعية ليحل محلها نظام الملكية الصغيرة وبموجبه يتم إعطاء ارض زراعية للفلاحين الذين لا يمتلكونها. وفي عام ١٩٥٢ تم توزيع (١٨٨) مليون دونم من الأراضي الزراعية

---

1 http://www.ahram.org.eg/Archive/1999/9/29/REPO2.HTM

2 د. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (١٤) ، العدد (١٤) ، كانون الأول ٢٠٠٤ ، جامعة البصرة ، ص٣٩ .

3 د. محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٣ .

4 الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، مطبعة جامعة أكسفورد ، نيويورك ، ١٩٩٢ ، ص١٥٢ .

5 د. محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٨ .

على ما يقارب (٤٢٠) مليون مزارع. ثم تبعه تطبيق نظام التعاونيات والكومونات الشعبية في عام ١٩٥٦ واستمر العمل بها لغاية ١٩٧٨ وقد أدت إلى تدهور الإنتاج الزراعي بشكل واضح حيث لم يزد سوى (٢,٢)% خلال المدة ١٩٥٦-١٩٧٨[1].

إن سياسة التصنيع المتبعة في هذه المرحلة التي سبقت الإصلاح الاقتصادي هي سياسة التصنيع لإحلال الواردات حيث نجحت هذه السياسة في تطوير الصناعة المحلية بشكل واضح إذ ارتفعت نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من (٣٥)% عام ١٩٦٥ إلى (٤٧)% في عام ١٩٧٩ وكما مبين في الجدول التالي.

جدول(٢-٧)

مساهمة بعض القطاعات الرئيسة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الصيني (نسب مئوية)

السنة	القطاعات		
	الزراعة	الصناعة	الخدمات
١٩٦٥	٣٨	٣٥	٢٧
١٩٧٩	٣١	٤٧	٢٢

المصدر: د. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (١٤) ، العدد (١٤) ، كانون الأول ٢٠٠٤ ، جامعة البصرة ، ص٣٩ .

ومن جانب آخر قامت الحكومة الصينية بتأميم التجارة الخارجية لتصبح تحت سيطرتها بصورة كلية وإتباع سياسة صارمة اتجاه الأسعار المحلية بعموم البلاد من خلال تثبيتها مركزيا وتحديد الحدود الدنيا للأجور وربطها بأسعار محصول الرز كونه يشكل المادة الغذائية الرئيسة في البلاد، والاعتماد على نظام التقنين (البطاقة التموينية) في استهلاك السلع الأساسية وذلك لغرض السيطرة على مشكلة التضخم التي واجهة الحكومة الصينية ابان تلك المدة[2].

1 د. عدنان مناتي ، النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية: التجربة الصينية أنموذجا ، دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد، ٢٠٠٠ ، ص٧٩ .

2 د. سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة الثامر ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣ .

وقد اعتمدت الحكومة الصينية كما أسلفنا على نظام التخطيط المركزي لتسيير عجلة الاقتصاد، فقد صدرت أول خطة خمسية للمدة (١٩٥٣-١٩٥٧) متأثرة بشكل واضح بالخطة الاقتصادية الأولى للاتحاد السوفيتي السابق[1]. بحيث كانت بمثابة برنامج عمل متكامل يستهدف تحويل الصين من بلد زراعي متخلف إلى دولة صناعية اشتراكية متقدمة من خلال خلق قاعدة صناعية للبلاد متسقة مع التوجه الاشتراكي، وإنشاء التعاونيات الجماعية في القطاع الزراعي* التي تنعدم فيها الملكية الخاصة وتحسين وضع المزارعين عبر زيادة القدرة الشرائية لهم، والتأكيد على زيادة الإنتاجية والنمو المناسب لأجور العاملين[2].

أما الخطة الخمسية الثانية للمدة (١٩٥٨-١٩٦٢) فقد تزامنت مع الاختلاف الصيني الروسي الذي حدث بنهاية الخمسينيات مما حدا بالحكومة الصينية أن تعتمد أسلوب الاستقلال والابتعاد عن النموذج السوفيتي الذي يركز بشكل كبير على الصناعات الثقيلة وإهماله بقية الصناعات. وتضمنت الخطة كذلك طموح الصين في التغلب على التخلف الاقتصادي بوقت قصير نسبيا عبر تطبيق سياسة ما يسمى بالقفزة الكبرى باتجاه الأمام Great Leap for Ward المستمدة من أفكار *ماوتسي تونغ* والتجارب المستقاة من الخطة السابقة. وأيضا تم خلال هذه الخطة تطبيق نظام الكومينات الشعبية* The People Communes في الريف التي تعد أحدى خطوات التحول الاشتراكي وقد تجاوز عددها الـ(٣٠) ألف ضمت بحدود (٩٨)% من سكان الريف[3]. وعلى الرغم من ان هذه الكومينات الشعبية قد عملت بشكل واضح على الحد من مشكلة البطالة إلا انها بعد مدة قليلة أفرزت عدد من النتائج السلبية تمثلت بتدني مستوى معيشة المزارعين نتيجة انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي ولاسيما إنتاج الحبوب الذي وصل لمستويات منخفضة لم يسبق له الوصول إليها، وكذلك عملت هذه الكومينات على اضمحلال القرية في الريف الصيني.

---

1 طاهر فاضل حسون ، البناء الاشتراكي في الصين ، مجلة الاقتصادي ، العدد (٣) ، تشرين الأول ١٩٧٩ ، ص٣٠ .

* تتكون كل تعاونية من (١٢٠٠) أسرة فلاحية.

2 برانتلي ووماك ، جيمس أر تاونسند ، السياسة في الصين ، بحث في كتاب السياسات المقارنة في الوقت الحاضر ، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية للنشر ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص٧٠٦ .

*تتكون الكومينات من دمج الجمعيات التعاونية (تتألف الواحدة من ٣٠ جمعية تعاونية) بغية الاستفادة من وفورات الحجم واستصلاح الأراضي الزراعية غير المستغلة.

3 نزيرة الأفندي ، القفزة الاقتصادية للصين في عهد ماو ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٤٧) ، ١٩٧٧ ، ص٢٤٦ .

وقد تزامن تطبيق الخطتين الاقتصاديتين الثالثة والرابعة مع الثورة الثقافية The Cultural Revolution التي استهدفت تحقيق إصلاحات واسعة تتمثل بتحقيق المساواة بين الريف والمدينة والعمال والمزارعين، وكذلك المساواة بين العمل اليدوي والذهني لغرض بناء المجتمع وتهيئته للوصول الكامل إلى الاشتراكية[1].

إن حجم الناتج المحلي الإجمالي كان في عام ١٩٥٢ يبلغ (٧٩,٩٣) مليار يوان بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨ واخذ في التذبذب بين الصعود والهبوط حتى وصل في عام ١٩٧٨ إلى (٣٦٢,٤) مليار يوان وكما مبين في الجدول (٢-٨)، وقد كان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٦٠-١٩٧٨ هو (٥,٣)% .

وقد أدركت الصين أخطاء السياسة الماوية[*]، إذ ان ارتفاع معدل الاستثمار بالأصول غير المنتجة (الدفاعية) أدى إلى تدني الكفاءة الاستثمارية، وتفشي ظاهرة الفساد، والاهتمام الكبير بالصناعات الرأسمالية على حساب إهمال الصناعات الاستهلاكية مما أدى إلى اختلال الهيكل الصناعي فضلا عن فشل الحكومة في تقليص الفوارق بين الريف والمدن الصينية وانخفاض الفائض الزراعي نتيجة العمل بنظام الكومينات الشعبية[2]. ورأت الصين انه من الضروري أن تنتهج أسلوب إصلاحي يختلف جذريا عن سياسة *ماو* الاقتصادية لغرض استكمال البناء الاقتصادي والاجتماعي والاستراتيجي لها من خلال ما يسمى بالتحديث الاشتراكي أو العصرنات الأربع كما ذكرنا سابقا.

---

1 د. عبد الوهاب الأمين ، النظم الاقتصادية: دراسة مقارنة ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص٢٣١ .

* نسبة إلى الزعيم الصيني ماوتسي سونغ.

2 د. نادر فرجاني ، من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر ، عرض تجربة الصين التنموية في: ندوة التنمية المستقلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ص ٣٠٣-٣٠٤ .

جدول(٢-٨)

بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الصيني خلال المدة ١٩٥٢-١٩٧٨

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨ (١٠٠ مليون يوان)	معدل التغير %	قوة العمل (١٠٠ مليون عامل)	الأصول الرأسمالية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨ (١٠٠ مليون يوان)
١٩٥٢	٧٩٩,٣٢	–	٢,٠٧٢٩	٢٢١٢,٩٩٣
١٩٥٣	٩١١,٢٢	١٤	٢,١٣٦٤	٢٣٨٠,٩٩٣
١٩٥٤	٩٦٣,٩٨	٥,٨	٢,١٨٣٢	٢٥٧٥,٩٩٣
١٩٥٥	١٠٢٥,٥٢	٦,٤	٢,٢٣٢٨	٢٧٦٠,٩٩٣
١٩٥٦	١١٧٠,٢	١٤,١	٢,٣٠١٨	٢٩٧٧,٩٩٣
١٩٥٧	١٢٢٢,٩٥	٤,٥	٢,٣٧٧١	٣٢١٠,٩٩٣
١٩٥٨	١٤٩٢,٣٢	٢٢	٢,٦٦٠٠	٣٥٨٩,٩٩٣
١٩٥٩	١٦١٤,٦٢	٨,٢	٢,٦١٧٣	٤١٤٧,٩٩٣
١٩٦٠	١٥٩١,٤٤	(١,٥)	٢,٥٨٨٠	٤٦٤٨,٩٩٣
١٩٦١	١١١٩,٠٤	٤٢,٢	٢,٥٥٩٠	٤٨٤٣,٩٩٣
١٩٦٢	١٠٤٦,٣١	١٠,٧	٢,٥٩١٠	٤٩٤٢,٩٩٣
١٩٦٣	١١٥٨,٢١	١٦,٥	٢,٦٦٤٠	٥١٢٥,٩٩٣
١٩٦٤	١٣٤٩,٢٥	١٦,٩	٢,٧٧٣٦	٥٣٨٥,٩٩٣
١٩٦٥	١٥٧٧,٨٥	١٧	٢,٨٦٧	٥٧٥٣,٩٩٣
١٩٦٦	١٨٤٦,٤٢	(٧,٨)	٢,٩٨٠٥	٦٢٢٣,٩٩٣
١٩٦٧	١٧١٢,٩٣	(٧,٠)	٣,٠٨١٤	٦٥٢٧,٩٩٣
١٩٦٨	١٦٠١,٠٣	١٩,٣	٣,١٩١٥	٦٨٢٥,٩٩٣
١٩٦٩	١٩١٠,٣٧	٢٣,٣	٣,٣٢٢٥	٧١٨٢,٩٩٣
١٩٧٠	٢٣٥٤,٧٩	٧	٣,٤٤٣٢	٧٨٠٠,٩٩٣
١٩٧١	٢٥٢٠,٢٤	٢,٩	٣,٥٦٢٠	٨٤٨٤,٩٩٣
١٩٧٢	٢٥٩٢,١٨	٨,٣	٣,٥٨٥٤	٩١٣٢,٩٩٣
١٩٧٣	٢٨٠٧,٢	١,١	٣,٦٦٥٢	٩٨٧٣,٩٩٣
١٩٧٤	٢٨٣٩,١٧	٨,٣	٣,٧٣٦٩	١٠٦١٤,٩٩٣
١٩٧٥	٣٠٧٤,٩٧	(٢,٧)	٣,٨١٦٨	١١٤٤٤,٩٩٣
١٩٧٦	٢٩٩٣,٤٤	(٧,٨)	٣,٨٨٣٤	١٢١٩٢,٩٩٣
١٩٧٧	٣٢٢٦,٨٤	١٢,٣	٣,٩٣٧٧	١٣٠٢٤,٩٩٣
١٩٧٨	٣٦٢٤,١	٧,٦	٤,٠١٥٢	١٤١١١,٩٩٣

- الأرقام بين الأقواس سالبة.

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

-Kui-Wai Li , china's Capital and Productivity Measurement using Financial Resources , Economic growth center , February 2003 , P.7 .

وعلى الرغم من التقدم الاقتصادي الذي شهدته الصين في هذه المرحلة التي سميت بمرحلة الإصلاح الأولى فقد كان الناتج المحلي الصيني في عام ١٩٧٦ يبلغ(٢٩٩,٣٤) مليار يوان بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨ ارتفع في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ إلى (٣٢٢,٦٨، ٣٦٢,٤١) مليار يوان على التوالي، كذلك فان الأصول الرأسمالية هي الأخرى قد ارتفعت من (١٢١٩,٣) مليار يوان بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨ في عام ١٩٧٦ إلى (١٤١١,٢) مليار يوان وذلك في عام ١٩٧٨[1]. إلا ان الزمن قد اثبت فشل هذا الأسلوب كونه ناجم عن خطة غير واقعية ركزت على زيادة الدخل القومي عبر زيادة الاستثمار في الصناعة الحديثة ولاسيما الصناعات الاستهلاكية وإهماله للزراعة وإيقائه على الأفكار والنظريات التي نجمت عن الثورة الثقافية، مما أدى إلى بروز معارضين حتى من داخل الحزب الشيوعي الصيني[2].

رابعا: الاقتصاد الصيني بعد عام ١٩٧٨:

شرعت الصين بعد هذا العام القيام بعملية إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق جاءت نتيجة لرحيل الزعيم الصيني *ماوتسي سونغ* في عام ١٩٧٦ وانتهاء العمل بسياسة العصرنات الأربع. وتميزت هذه المرحلة بامرين مهمين هما:

١-استخدام شعار (فوض السلطة وتنازل عن العائدات) مما ترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية مهمة تبلورت بمرور السنوات كونه يسمح بتأثر اتخاذ القرارات الاقتصادية باليات السوق، فقد اخضع المنتجين ومدراء الوحدات المحلية لقدر اكبر من انضباط اقتصاد السوق.

٢-تركز جزء مهم من العائدات في أيدي المنتجين ومدراء الوحدات المحلية، بحيث يمكن استخدام هذه العائدات في مجالات استثمارية متعددة بعيدا عن التدخل المباشر للدولة والذي يكون دورها التحكم في النشاط الاقتصادي من خلال ضبط السوق لا بالتحكم المباشر في وحدات الإنتاج المختلفة.

وبخصوص القطاع الزراعي الصيني فانه يساهم بأكثر من (٣٠)% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه بحدود ثلثي القوى العاملة الصينية، وعلى الرغم من ان الصين تمتلك اقل

1 Kui-Wai Li , China's Capital and Productivity Measurement Using Financial Resources , Economic Growth Center , February 2003 , P.7 .

2 برانتلي ووماك ، جيمس أر تاونسند ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٧١٢-٧١٣ .

من (٨)% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم الا انها توفر الغذاء إلى مايقارب من (٢٢)% من سكان العالم نتيجة تطور شبكة الري والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.

وقد شرعت الحكومة الصينية ابتداءا من عام ١٩٨٠ بالسعي لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تمتد لعام ٢٠٥٠ تتم خلالها تقسيمها لثلاث مراحل رئيسة المرحلة الأولى تستمر لمدة عشر سنوات تبدأ بعام ١٩٨١ وتنتهي في عام ١٩٩٠ ، أما المرحلة الثانية فتبدأ من عام ١٩٩١ ولغاية عام ٢٠٠٠ ، في حين تكون المرحلة الثالثة أطول من المراحل السابقة إذ انها تبدأ في عام ٢٠٠١ وتستمر لغاية ٢٠٥٠ .وفيما يلي توضيح موجز لكل مرحلة[1].

١- المرحلة الأولى ١٩٨١-١٩٩٠:

الهدف الاستراتيجي لهذه المرحلة حسب تقرير اللجنة المركزية الثالثة عشرة للحزب الشيوعي الصيني هو مضاعفة الناتج القومي الصيني لعام ١٩٨٠ بالأسعار الثابتة ، وكذلك العمل على حل مشكلة نقص الغذاء التي يعاني منها الاقتصاد بالإضافة إلى مشكلة الملبس[2].

إن معاينة الجدول (٢-٩) توضح لنا بجلاء التطور الاقتصادي الكبير الذي شهده الاقتصاد الصيني بعد عام ١٩٧٩ ، فبعد أن كان الناتج المحلي الإجمالي عند عام ١٩٨٠ هو (٤٢٠,٤) مليار يوان بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨ استمر بالارتفاع التدريجي ليصل في عام ١٩٩٠ إلى (١٠٢٠,٩) مليار يوان أي انه ارتفع بحدود (١٤٣)% عن مستوى الناتج في عام ١٩٨٠ ، وبذلك فان الصين استطاعت الوصول بمستوى الناتج فوق المستهدف بحدود (٤٣)%. أما الأصول الرأسمالية فهي لا تختلف من حيث الجوهر عن الناتج المحلي من حيث الزيادة المستمرة بعد عام ١٩٧٩ فبعد أن كانت في عام ١٩٨٠ (١٥٧٣,٥) مليار يوان بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٩ وصلت في عام ١٩٩٠ إلى (٣٦٨٠,٦) مليار يوان أي انها زادت بحدود (١٣٤)% وكما مبين في الجدول المذكور.

1 http://arabic.peopledaily.com.cn/200107/04/ara20010704_47509.html
2 http://arabic.peopledaily.com.cn/Business.html

جدول(٢-٩)

بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الصيني خلال المدة ١٩٧٩-١٩٩٠

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨ (مليار يوان)	معدل التغير %	قوة العمل (١٠٠ مليون عامل)	الأصول الرأسمالية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨ (مليار يوان)
١٩٧٩	390.0	-	4.1024	1488.2
١٩٨٠	420.4	٧,٨	4.2361	1573.5
١٩٨١	442.5	٥,٣	4.3725	1656.9
١٩٨٢	482.4	٩	4.5295	1765.3
١٩٨٣	534.9	١٠,٨	4.6436	1899.2
١٩٨٤	616.1	١٥,٢	4.8197	2062.8
١٩٨٥	699.1	١٣,٥	4.9873	2259.8
١٩٨٦	761.1	٨,٩	5.1282	2487.7
١٩٨٧	849.1	١١,٦	5.2783	2741.4
١٩٨٨	944.8	١١,٣	5.4334	3052.5
١٩٨٩	983.2	٤,١	5.5329	3377.3
١٩٩٠	1020.9	٣,٨	6.3909	3680.6

- الأرقام بين الأقواس سالبة.

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- Kui-Wai Li , China's Capital and Productivity Measurement Using Financial Resources , Economic Growth Center , February 2003 , P.7 .

٢- المرحلة الثانية ١٩٩١-٢٠٠٠:

إن الهدف من هذه المرحلة التي امتدت لعشرة سنوات أيضا هو وصول الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى أربعة أضعاف عام ١٩٨٠ والعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين الصينين ووصولهم إلى مستويات تفوق بصورة كبيرة المستويات التي سبق الوصول إليها في المرحلة السابقة[1].

إن الناتج المحلي الإجمالي كان في بداية هذه المدة هو (١١١٤,٨) مليار يوان بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨ استمر بالارتفاع طيلة هذه المدة فقد وصل إلى (١٧٩٩,٤) مليار يوان في عام ١٩٩٥ ثم أصبح في نهاية هذه المدة (عام ٢٠٠٠) هو (٢٦٧٥,٣) مليار يوان أي بزيادة مقدارها(١٤٠)% عن مستوى الناتج في عام ١٩٩١، وبذلك فان الصين استطاعت الوصول بمستوى الناتج فوق المستهدف بحدود (٤٠)%. أما بالنسبة للأصول الرأسمالية فانها هي الأخرى استمرت بالزيادة، فبعد أن كانت في عام ١٩٩١ (٤٠١١,٥٤) مليار يوان بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨ ارتفعت بصورة كبيرة لتصل في عام ١٩٩٨ إلى (8776.4) مليار يوان وكما مبين في الجدول (٢-١٠) .

جدول(٢-١٠)

بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الصيني خلال المدة ١٩٩١-٢٠٠٠

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨ (مليار يوان)	معدل التغير %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(مليار يوان)	قوة العمل (١٠٠ مليون عامل)	الأصول الرأسمالية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨ (مليار يوان)
١٩٩١	1114.8	-	2128	6.4799	4011.5
١٩٩٢	1273.5	١٤,٢	2586	6.5554	4413.2
١٩٩٣	1445.3	١٣,٥	3450	6.6373	5010.5
١٩٩٤	1628.3	١٢,٧	4669	6.7199	5673.3
١٩٩٥	1799.4	١٠,٥	5851	6.7947	6401.4
١٩٩٦	1971.9	٩,٦	6833	6.8850	7170.1
1997	2145.5	٨,٨	7490	6.9600	7954.2
1998	2312.9	٧,٨	7985	6.9957	8776.4
1999	2477.1	7.1	8205		
2000	2675.3	8	8940		

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- Kui-Wai Li , China's Capital and Productivity Measurement Using Financial Resources , Economic Growth Center , February 2003 , P.7 .

1 http://arabic.peopledaily.com.cn/200107/04/ara20010704_47509.html

٣- المرحلة الثالثة ٢٠٠١-٢٠٥٠:

أما المرحلة الثالثة فتتمثل بالمدة الزمنية التي تستغرق نصف قرن من ٢٠٠١ إلى ٢٠٥٠ والهدف الأساسي منها هو رفع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى المستوى المتوسط لنصيب الفرد في الدول المتقدمة[1].

فبخصوص الناتج المحلي الإجمالي كان في بداية هذه المرحلة هو (٢٨٧٠,٦) مليار يوان بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨ استمر بالارتفاع بشكل كبير إذ وصل في عام ٢٠٠٥ إلى (٤٠٧٣) مليار يوان وكما مبين في الجدول (٢-١٢). أما معدل النمو الحقيقي فقد استمر بالارتفاع التدريجي فبينما كان في بداية المدة (٧,٣)% ارتفع في العام الذي يليه إلى (٨)% ثم إلى (٩,١)% في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

أما الناتج الصناعي فقد كان في بداية المدة (٢٦٩٥) مليار يوان ارتفع إلى (٣١٤٨,٢) مليار يوان في عام ٢٠٠٢ قبل أن يصل إلى (٥٤٨٠,٥) مليار يوان في عام ٢٠٠٤ .

جدول(٢-١١)
بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الصيني خلال المدة ١٩٩٣-٢٠٠٠

السنة	عرض النقد (مليار يوان)		الناتج الصناعي (مليار يوان)	المخفض الضمني للناتج
	M1	M2		
١٩٩٣	١٦٢٨,٠		١٤١٤,٤	٢٣٩,٦٤
١٩٩٤	٢٠٥٤,١		١٩٣٦,٠	٢٨٧,١٧
١٩٩٥	٢٣٩٨,٧		٢٤٧١,٨	٣٢٤,٩٩
١٩٩٦	٢٨٥١,٥		٢٩٠٨,٢	٣٤٤,٢٦
١٩٩٧	٣٤٨٢,٦		٣١٧٥,٢	٣٤٧,٠٧
١٩٩٨	٣٨٩٥,٤		٣٣٥٤,١	٣٤٣,٢٧
١٩٩٩	٤٥٨٣,٧	١٢١٣٦,٦	٣٥٣٥,٧	
٢٠٠٠	٥٣١٧,١	١٣٨٣٥,٧	٢٣٦٨,٥	

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على :.

- Kui-Wai Li , China's Capital and Productivity Measurement Using Financial Resources , Economic Growth Center , February 2003 , P.7 .

1 http://arabic.peopledaily.com.cn/Business.html

جدول(٢-١٢)

ض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الصيني خلال المدة ٢٠٠١-٢٠٠٥

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٨ (مليار يوان)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار يوان)	الناتج الصناعي (مليار يوان)	معدل النمو%	عرض النقد (مليار يوان)	
					M1	M2
٢٠٠١	٢٨٧٠,٦	٩٧٣١,٤٨	٢٦٩٥,٠	٧,٣	٥٩٨٧,٢	١٥٨٣٠,٢
٢٠٠٢	٣١٠٠,٢	١٠٥١٠,٠	٣١٤٨,٢	٨	٦٩٩٣,٠	١٨٤٨٩,٧
٢٠٠٣	٣٣٨٢,٤	١١٧٢٥,٢	٤١٠٤,٥	٩,١	٨٤٠٠,٠	٢٢١٠٠,٠
٢٠٠٤	٣٦٩٠,٢	١٣٦٥١,٥	٥٤٨٠,٥	٩,١	٩٦٠٠,٠	٢٥٣٠٠,٠
٢٠٠٥*	٤٠٧٣,٠		٤٤٠٩,١	٩,٤	٩٩٤٠,٠	٢٨١٣٠

*البيانات لغاية الشهر الثامن

المصدر:الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- Kui-Wai Li , China's Capital and Productivity Measurement Using Financial Resources , Economic Growth Center , February 2003 , P.7

الفصل السابع
الاقتصاد الأمريكي

أولا: مدخل تاريخي:

يعود الفضل في اكتشاف قارة أمريكا الشمالية* في عام ١٤٩٨ إلى البحار الإيطالي كريستوفر كولومبس *Christopher Columbus (١٤٥١ – ١٥٠٦)* الذي كان يعمل في خدمة الملك الأسباني حيث أراد الوصول إلى قارة آسيا عن طريق الغرب كون طريق الشرق كان تحت سيطرة الدولة العثمانية، فوصل إلى قارة أمريكا الشمالية معتقدا بأنها قارة آسيا وبقي حتى وفاته لا يعلم بأنه قد اكتشف ما يعرف بالعالم الجديد. وقد جرى أول استيطان دائم في الولايات المتحدة الأمريكية في سانت أوغسطين في ولاية فلوريدا عام ١٥٦٥، إذ بنى الأسبان قلعة كبيرة للدفاع ضد هجمات الهنود الحمر[١].

وقد عرفت الولايات المتحدة كدولة مستقلة بعد خلافها مع الدولة ألام بريطانيا عام ١٧٧٦ ،وقد سبق ذلك الخلاف عدداً من القضايا لعل أبرزها قضية إجازة البرلمان البريطاني اخذ الضرائب من المستعمرات من خلال إجبارها على شراء نوع معين من الطوابع يتعلق بالمطبوعات كالصحف والكراريس والمستندات القانونية حيث أثارت هذه الضريبة ردود فعل غاضبة لدى المستعمرين الذين عارضوها بشدة ورددوا شعار (فرض الضرائب دون تمثيل يعد طغياناً) وقد نجح هذا الاحتجاج من خلال إلغاء البرلمان البريطاني قانون ذلك الطابع في عام ١٧٦٦[٢]. ولم يستمر الوفاق بين الأمريكيين والبريطانيين بعد ذلك طويلاً فقد صدرت قوانين بريطانية جديدة تثير الغضب والاستياء لدى الأمريكيين إلى درجة أن بريطانيا أرسلت قواتها إلى كل من بوسطن ونيويورك فقتلوا بعض المواطنين فيما سُمي بمذبحة بوسطن التي رد عليها الأمريكيون بالاحتجاج المعروف (ببوسطن تي بارتي)، فعاقبت بريطانيا المتمردين بإغلاق ميناء بوسطن وزيادة سلطة الحاكم البريطاني، وإجبار المستعمرين على إيواء وإطعام

• أخذت اسمها من امريكو فيسبوشي " Amerigo Vespucci " (١٤٥٤ ــ ١٥١٢) البحار الإيطالي الذي اكتشف ساحل البرازيل عام ١٥٠١ والذي كتب العديد من المؤلفات حول سفراته حتى فاقت شهرته كولومبس، وهكذا عندما كان واضعو الخرائط يبحثون عن اسم يطلقونه على العالم الجديد فقد شاءوا أن يكرموا فيسبوشي نظرا لأهمية ما حققه.

1 جواد كاظم البكري ، دورات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٥ ، ص٨٧ .

2 http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title

البريطانيين. ورد المستعمرون بتشكيل المجلس القاري الأول بفيلادلفيا الذي يضم (١٢) مستعمرة وقد أجبر بريطانيا على سحب القوانين القسرية. وفي يوليو من عام ١٧٧٦ أعلن المجلس القاري الرابع الاستقلال عن بريطانيا مكوناً الولايات المتحدة الأمريكية واستمرت بعد ذلك الحرب الطاحنة بين أمريكا وبريطانيا حتى انتصر الأمريكان عام ١٧٨١ في معركة يوركتاون بفرجينيا. ثم وقّع الطرفان معاهدة فرساي في عام ١٧٨٣ وكانت بمثابة إعلان بنهاية الثورة الأمريكية. وفي عام ١٧٨٧ وقع المندوبون من جميع الولايات المتحدة على اتفاقية دستور البلاد التي تم التصديق عليها في سنة ١٧٨٨[١].

ويمكن القول إن القوة الحقيقية للولايات المتحدة قد بدأت منذ نهاية القرن التاسع عشر وتحديدا عند عام ١٨٩٨ عندما انتصرت على الإمبراطورية الأسبانية في منطقة الهادي. وقد تجسد هذا الانتصار بتوقيع معاهدة باريس في السنة ذاتها التي بموجبها تم تخلي أسبانيا عن مستعمراتها في القارة الأمريكية كبورتوريكو وكوبا وكذلك الفلبين في قارة آسيا لصالح الولايات المتحدة، وخلال القرنيين التاسع عشر والعشرين أخذت الولايات المتحدة تتوسع شيئا فشيئاً باتجاه حدودها الشمالية (كندا) والجنوبية (المكسيك) منتهيةً من غزو إقليمها الداخلي وإخضاعه سياسيا واقتصاديا فقد تم إضافة (٣٧) ولاية إلى الولايات الثلاثة عشر الأصلية لتصبح متكونة من (٥٠) ولاية إذ في عام ١٩٥٩ أصبحت ولاية ألاسكا Alaska الولاية الـ(٤٩) وولاية هاواي Hawaii الولاية الـ(٥٠)[٢].

إن أهم تحدي واجه الولايات المتحدة الأمريكية هو نشوب الحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٥) بين الولايات الشمالية والولايات المتحدة التي استمرت زهاء أربع سنوات قتل خلالها ما يقارب (٣٦٠) ألف شخص فضلا عن الخسائر المادية التي قدرت بمليارات الدولارات. وقد بدأت الحرب بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٨٦٠ حيث إن فوز مرشح الشمال الأمريكي عن الحزب الجمهوري (ابراهام لنكولن ١٨٠٩-١٨٦٥)* في الانتخابات ضد مرشح الجنوب الأمريكي عن الحزب الديمقراطي (ستيفن دوغلاس) نتج عنه انسحاب ولاية كارولينا الجنوبية Carolina South من الاتحاد الأمريكي ثم تبع ذلك انسحاب ولايات جنوبية أخرى ثم اجتمعت هذه الولايات بمونتغمري ونصبت جيفرسون *ديفيز* رئيسا لها. وقد قامت الولايات

---

1 http://ar.wikipedia.org/wiki/
2 http://usinfo.state.gov/ar/map_of_the_US.html

- إن ابراهام لنكولن هو الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية والذي قادها أثناء مدة الحرب الأهلية.

الشمالية بمحاولات عديدة لإغراء الولايات الجنوبية بالعودة إلى الاتحاد إلا ان محاولتها لم يكتب لها النجاح مما أدى ذلك إلى قيام الولايات الشمالية بشن الحرب عليها بقيادة جورج *واشنطن* George Washington ١٧٣٢-١٧٩٩*.

إن الاستراتيجية الأمريكية منذ بداية القرن التاسع عشر كانت مبنية على أساس إقامة مناطق نفوذ تابعة لها لإرساء قواعد التوغل الاقتصادي والتجاري في الأسواق العالمية. فالإعلان الصادر عن السياسي المعروف *مونرو* في عام ١٨٢٣ والذي بات يعرف (بمبدأ مونرو) القاضي بجعل القارة الأمريكية أمريكية النفوذ ماهو إلا البداية الواضحة لرغبة الولايات المتحدة لبسط نفوذها الاقتصادي على القارة الأمريكية ومن ثم على العالم[1].

ثانيا: نظرة عامة على الاقتصاد الأمريكي:

يرى بعض المحللين الأمريكيين أمثال *زيكرمان* Zuckerman بأنه كما كان القرن السابع عشر فرنسيا والقرن التاسع عشر بريطانيا فان القرن العشرين أمريكيا وكذلك القرن الحادي والعشرون سيكون أمريكيا أيضا[2]. كما ان الأمريكيين نظروا إلى دولتهم من وقت بعيد على انها ستؤول لتصبح قائدة العالم عبر رسالة كتبها *جورج واشنطن* في عام ١٧٥٨ إلى الجنرال *لافييت* الفرنسي الجنسية الذي اشترك في حرب الاستقلال الأمريكية ذكر فيها ان أمريكا أصبحت من الآن وصاعدا القوة العظمى الوحيدة في العالم[3].

ان انتهاء الحرب العالمية الثانية بانتصار دول الحلفاء يشكل نقطة انعطاف مهمة في التاريخ الأمريكي حيث برزت كقوة عسكرية واقتصادية عظمى بعد أن دمرت الحرب معظم دول القارة الأوربية وأفلَ نجم بريطانيا العظمى بعد أن كانت الشمس لا تغيب عن مستعمراتها، فقد كلفت الحرب ألمانيا ما يزيد عن سبعة ملايين ونصف قتيل نصفهم تقريبا من

---

*ولد جورج واشنطن عام ١٧٣٢ في ولاية فرجينيا لأسرة تمتهن الزراعة كغالبية الشعب الأمريكي في تلك الحقبة. وبعد انتهائه من تعليمه التحق عام ١٧٥٤ بجيش القارة الذي قاد ثورة التحرير، ثم اختير عام ١٧٧٥ قائداً لهذا الجيش ليخوض به حروبا عنيفة انتهت بعد ست سنوات. كما شارك فيما يعرف بالحرب الفرنسية الهندية. وقد حكم أمريكا لفترتين متتاليتين من ١٧٨٩ إلى ١٧٩٧ . وعمل واشنطن على تحييد أميركا وعدم إقحامها في الصراع الدائر بين بريطانيا وفرنسا، ورفض الأخذ بآراء العديد من مستشاريه في الانحياز لإحدى الدولتين. وقبل أن تنتهي السنة الثالثة من ولايته الثانية أصيب بمرض توفي على إثره في ١٧٩٩/٩/١٤.

1 دكستر بركنس ، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية ، ترجمة حسين عمر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص٥٥

2 Mortimer B. Zuckerman , A second American Century , Foreign Affairs , Volume 77 , No. 3 , 1999 , PP. 18-31.

3 http://www.albayan.co.ae/albayan/1999/05/28/eqt

المدنيين بينما كانت خسائر الاتحاد السوفيتي السابق سبعة عشر مليونا منهم عشرة ملايين من المدنيين أما في إنكلترا وفرنسا فقد تجاوزت خسائرهما المليون قتيل، فضلا عن تدمير البنية التحتية للقارة وشل اقتصادها بصورة شبه تامة، بينما كانت خسائر الولايات المتحدة (٢٨٠) ألف جندي أما بنيتها التحتية فهي لم تتأثر بالحرب كون إن المعارك قد جرت خارج حدود القارة الأمريكية فضلا عن ازدهار صناعتها نتيجة زيادة الطلب عليها بشكل كبير جراء تأثر الإنتاج الصناعي الأوربي بتلك الحرب[1]. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الأول من عام ١٩٩١ أضحت الولايات المتحدة القوة الاقتصادية والعسكرية العظمى الوحيدة في العالم. ومع تنامي الاتجاه نحو العولمة وتطور وسائل النقل الاتصال وتبادل المعلومات والتوسع في استخدام شبكة الانترنت بات من الصعب تحديد الحد الذي يتلاشى عنده النفوذ الأمريكي كون الولايات المتحدة تعد بمثابة المركز لذلك التطور.

وخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات واجه الاقتصاد الأمريكي صعوبات كبيرة نتيجة بروز مشكلة الركود التضخمي Stagflation وظهور العجز في الميزان التجاري لأول مرة في عام ١٩٧١ وكذلك في العام ذاته تنامى عجز الميزانية الأمريكية إذ وصل إلى (٢٣) مليار دولار بعد أن كان في العام السابق (٢,٨) مليار دولار، أما معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي لعام ١٩٧٠ فقد كان سالبا بـ(٠,٣)%. وعلى غرار تلك المشاكل توقع العديد من الباحثين والمفكرين* (بما فيهم الأمريكيون) حتمية انهيار الاقتصاد الأمريكي حيث شبهوا الولايات المتحدة بالإمبراطورية الرومانية في سنواتها الأخيرة إذ استنزفت التزاماتها العسكرية الواسعة اقتصادها وحيويتها. إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع نمو الاقتصاد الياباني وتحول اقتصادها إلى اقتصاد خدماتي ومعلوماتي مرن على نحو عجزت الدول المنافسة عن اقتفاء خطاه خيب تلك التوقعات إذ خرجت الولايات المتحدة من أزمتها ودخلت القرن الحالي بوزن نسبي يأهلها البقاء في قيادة الاقتصاد العالمي لعقود عديدة. فهي تتحكم بحوالي (٧٣)% من الصادرات الصناعية المعلوماتية العالمية، وحوالي (٧٥)% من مبيعات الصناعات الفضائية والطيران المدني والعسكري، وكذلك التحكم بحوالي (٨٠)% من الصور المبثوثة في العالم.

1http://www.iraq4all.dk/Book/Garoody/03.htm

* أمثال *بول كيندي* في كتابه صعود وهبوط القوى العظمى، *وولتر راسل* ميد في كتابه الأبهة الفانية، وغيرهم. انظر في:

-بول سالم ، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين ، بحث في العرب والعولمة ، تحرير أسامة أمين الخولي ، الطبعة الثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ص٢٠٩-٢١٠ .

وتمثل الأفلام الأمريكية حوالي (٧٥)% مما يُقدم في دور العرض الأوربية، بينما تُهيمن على حوالي (٥٣)% من المواد المقدمة في قنوات التلفزيونية الأوربية. كما تمتـد هيمنتهـا علـى الأخبار والمعلومات المتداولة، فالمؤسسة الصحفية الأولى في العالم وهي مؤسسة الاسوشـيتد برس الامريكية تزود بالأنباء والصور ما يناهز (١٦٠٠) صحيفة يوميـة و(٥٩٠٠) محطـة للراديو والتلفزيون في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى هيمنتها علـى ٩٠% مـن مواقـع الانترنت.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان بعد كل مـن الصين والهند، إذ بلغ تعداد سكانها في عام ٢٠٠٥ (٢٩٥,٧) مليون نـسمة[١]، وهـو يـشكل (٤,٦)% من حجم سكان العالم، ومساحتها (٩٦٣١٤١) كيلومتر مربـع تـشكل مـا نـسبته (١,٩)% من مساحة الكرة الأرضية وبـذلك تكـون الكثافـة الـسكانية لهـا هـي (٣٠,٧) نسمة/كيلومتر مربع. والولايات المتحدة تتميز بتجدد شـبابها سـنويا مـن خـلال اسـتقبال المهاجرين حيث تستقبل بحدود (٥٥) ألف شخص سنويا من مختلف دول العالم[٢]، مما يعنـي الحفاظ على نسبة معقولة من الشباب في تشكيلة تركيبها العمري للسكان، هذا في الوقت الذي تعاني فيه الدول المتقدمة كأوروبا الغربية واليابان من ارتفاع نسبة كبار السن وانخفاض نسبة الشباب (بسبب انخفاض معدل الولادات) مما يهدد بعض الدول بانخفاض عدد سكانها. فعلـى سبيل المثال تتوقع بعض الدراسات ان عدد سكان دول الاتحاد الأوروبـي مـن المتوقـع ان ينخفض في نهاية العقد الأول من القرن الحالي بنحو مليوني نسمة في الوقت الذي من المتوقع ان يزيد فيه عدد السكان في أمريكا بنحو (٢٩) مليون نسمة[٣].

والولايات المتحدة أو كما تسمى أحيانا بالإمبراطورية السادسة تعد اليوم أضخم قـوة اقتصادية في العالم فهي تصنف ضمن البلدان المرتفعة الدخل، وتأتي بمقدمة دول العالم مـن حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ ١٢٧٧٠ مليار دولار في عـام ٢٠٠٥ بالأسـعار الجارية وهو يشكل (٢٩)% من الناتج المحلي العالمي[٤] وكما مبين في الجدول (٢-١٣) ، أما حجم إنتاجها من البترول فقد كان للعام المذكور (٧,٦١) مليون برميل يوميـا الـذي يـشكل

1 http://www.census.gov/cgi-bin/popclock
2 http://www.usafis.org/privacy.asp
3 http://www.albayan.co.ae/albayan/1999/05/28/eqt
4 http://www.bea.doc.gov

(١٠,٩)% من الإنتاج العالمي البالغ (٦٩,٦٥) مليون برميل يوميا، في حين إنهـا تـستهلك (٢٠,٠٣) مليون برميل يوميا وبذلك فهي تستورد بحدود (١٢,٤٢) مليون برميل يوميـا أي إنها تستورد (٦٢)% من احتياجاتها الفعلية وهذه النسبة مرشحة للزيادة بمرور الزمن نتيجـة زيادة الاستهلاك الأمريكي من جانب وانخفاض الناتج المحلي من الجانب الآخـر[1]. وخـلال العقود السابقة حاول بصورة جدية سبعة من الرؤساء الأمريكيين تخفيض اعتماد بلادهم على واردات النفط، إلا ان محاولاتهم جميعا لم تكلل بالنجاح على الرغم من اتفاقهم على الأهميـة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الناجمة عن تخفيض هذه الواردات[2]. أما إجمـالي حجـم تجارتها الخارجية لعام ٢٠٠٤ كانت (٢٩٤٩,٨) مليار دولار بواقع (١١٧٠,٢) مليـار دولار للصادرات و (١٧٧٩,٦) مليار للواردات[3].

---

1 The world fact Book , op , cit , various Pages
2 http://www.syrianobles.com/website/arabic/Classes/print.php?more=126
3 Council of Economic Advisers Economic Indictor , Government Printing Office , Washington , 2005 , P.3 .

جدول (٢-١٣)

موقع الاقتصاد الأمريكي بين اقتصاديات دول مختارة لعام ٢٠٠٥

الدولة	GDP (مليار دولار)	معدل النمو الحقيقى للناتج %	عدد السكان (ألف نسمة)	معدل نمو السكان %	العمر المتوقع عند الولادة	المساحة (كيلومتر مربع)	معدل دخل الفرد (دولار)
العالم	٤٣٩٢٠	٤,٣	٦٤٤٦١٣١	١,١٤	٦٤,٣٣	٥١٠٠٧٢٠٠٠	٩٣٠٠
الولايات المتحدة	١٢٧٧٠	٣,٥	٢٩٥٧٣٤	٠,٩٢	٧٧,٧١	٩٦٣١٤١٨	٤١٨٠٠
الاتحاد الأوربي	١٢٣١٠	١,٧	٤٥٦٩٥٣	٠,١٥	٧٨,٣	٣٩٧٦٣٧٢	٢٨١٠٠
اليابان	٣٥٨٢	٢,٧	١٢٧٣٣٣	٠,٠٨	٨١,٠٤	٣٧٧٨٣٥	٢٨٢٠٠
كندا	١٠٤٧	٢,٨	٣٢٨٠٥	٠,٩	٨٠,١	٩٩٨٤٦٧٠	٣٢٨٠٠
فرنسا	٢١١٨	١,٥	٦٠٦٥٦	٠,٣٧	٧٩,٦	٥٤٧٠٣٠	٢٩٩٠٠
روسيا	٧٤٠,٧	٥,٩	١٤٣٤٢٠	٠,٣٧) (	٦٧,١	١٧٠٧٥٢٠٠	١٠٧٠٠
ألمانيا	٢٨٣٠	٠,٨	٨٢٤٣١	٠,٠	٧٨,٥٤	٣٥٧٠٢١	٢٩٧٠٠
ايطاليا	١٧٣٣	٠,٠	٥٨١٠٣	٠,٠٧	٧٩,٦٨	٣٠١٢٣٠	٢٨٣٠٠
المملكة المتحدة	٢٢٧٥	١,٨	٦٠٤٤١	٠,٢٨	٧٨,٣٨	٢٤٤٨٢٠	٣٠٩٠٠
إسرائيل	١٢٣,٧	٤,٣	٦٢٧٧	١,٢	٧٩,٣٢	٢٠٧٧٠	٢٢٢٠٠
الصين	١٨٣٣	٩,٢	١٣٠٦٣١٤	٠,٥٨	٧٢,٢٧	٩٥٩٦٩٦٠	٦٢٠٠
الهند	٧٣٥,٦	٧,١	١٠٨٠٢٦٤	١,٤	٦٤,٣٥	٣٢٨٧٥٩٠	٣٤٠٠
البرازيل	٦٠٥,٦	٢,٦	١٨٦١١٣	١,٠٦	٧١,٦٩	٨٥١١٩٦٥	٨٥٠٠
كوريا الجنوبية	٧٢٦,٥	٣,٧	٤٨٤٢٣	٠,٣٨	٧٦,٨٥	٩٨٤٨٠	٢٠٣٠٠
تركيا	٣٤٤,٨	٥,١	٦٩٦٦١	١,٠٩	٧٢,٣٦	٧٨٠٥٨٠	٧٩٠٠
إيران	١٨٢,٥	٤,٨	٦٨٠١٨	٠,٨٦	٦٩,٩٦	١٦٨٤٠٠٠	٨١٠٠
العربية السعودية	٢٨١,٢	٦,٤	٢٦٤١٨	٢,٣١	٧٥,٤٦	١٩٦٠٥٨٢	١٢٩٠٠
اليمن	١٤,٠١	٢,٥	٢٠٧٢٧	٣,٤٥	٦١,٧٥	٥٢٧٩٧٠	٨٠٠
الكويت	٥٦,٦٢	٤,٥	٢٣٣٦	٣,٤٤	٧٧,٠٣	١٧٨٢٠	٢٢١٠٠
العراق	٤٦,٥	٢,٤	٢٦٠٧٥	٢,٧	٦٨,٧	٤٣٧٠٧٢	٣٤٠٠

-الأرقام بين قوسين تعني سالبة

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

-The world fact Book , Central Intelligence Agency , U.S.A , 2005 , various Pages .

وتتوزع نسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بواقع (٧٨,٣)% بالنسبة لقطاع الخدمات بعد ان كان في عام ١٩٩٧ يشكل (٧٣)% و (٢٠,٧)% لقطاع الصناعة بعد ان كانت نسبة مساهمته لعام ١٩٩٧ هي (٢٤)%. أما الباقي والبالغ (١,٠)% فهو يمثل نسبة مشاركة القطاع الزراعي التي كانت في عام ١٩٩٧ تشكل (٢)%[1]، وكما مبين في الجدول (٢-١٤).

جدول (٢-١٤)

مساهمة القاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الأمريكي (نسب مئوية)

القطاع / السنة	١٩٩٧	٢٠٠٤	٢٠٠٥
قطاع الخدمات	٧٣	٨٠	٧٨,٣
القطاع الصناعي	٢٤	١٨	٢٠,٧
القطاع الزراعي	٣	٢	١

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- بول سالم ، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين ، بحث في العرب والعولمة، تحرير أسامة أمين الخولي ، الطبعة الثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص٢٤٣.
- The world fact Book , Central Intelligence Agency , U.S.A , Various Years.

ثالثاً: تحديات الاقتصاد الأمريكي:

إن المتتبع لتاريخ كل الإمبراطوريات السابقة يرى انها بعد وصولها إلى نقطة معينة تمثل قمة الهرم من حيث التقدم والثراء والتوسع تبدأ بعدها بالهبوط الحتمي نحو الأسفل نتيجة زيادة الأعباء الملقاة على عاتقها الناجمة عن توسع حدودها وتدخلها في شؤون دول العالم. وما حالة بريطانيا العظمى عن ذلك ببعيدة عن أذهاننا حيث أصبحت الآن دولة أسوة ببقية دول الاتحاد الأوربي بعد أن كانت لا تغيب الشمس عن مستعمراتها.

1 http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/docs/notesanddefs.html

إن الولايات المتحدة بالتأكيد لا تختلف عن بقية الإمبراطوريات السابقة اذ انه لابد لها من المرور بهذه الحتمية التاريخية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل ان الولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت فعلا إلى قمة الهرم؟ وبالتالي فهي الآن قد بدأت او سوف تبدأ بالنزول. إن هذا السؤال ليس من السهولة الإجابة عنه بنعم او لا كون المسالة في غاية الصعوبة والتعقيد، إلا ان الشيء المهم هنا هو التركيز على التحديات الحقيقية التي تواجه الاقتصاد الأمريكي والمتمثلة بتفاقم المشكلات الاقتصادية المختلفة وتنامي أعباء الهيمنة وتعاظم الإنفاق العسكري وبروز دول وتجمعات منافسة للولايات المتحدة. وفيما يلي استعراض سريع لتلك التحديات:

١- تفاقم المشاكل الاقتصادية:

برزت مشكلات الاقتصاد الأمريكي على السطح منذ بداية عقد السبعينيات حيث تعرضت الدول الرأسمالية برمتها لمشكلة الركود التضخمي Stagflation الذي تترافق عنده المستويات المرتفعة لكل من البطالة والتضخم بعد فشل آلية عمل منحنى *فيليبس* في تخفيض احد هذه المعدلات على حساب زيادة المعدل الآخر، وكذلك ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣. وقد اتسم نمو الاقتصاد الأمريكي بالتذبذب مابين الصعود والهبوط منذ ذلك الوقت ولحد الآن. وفيما يلي عرض سريع لهذه المشاكل:

أ- البطالة والتضخم:

إن تحقيق معدلات مقبولة من التضخم والبطالة يعد مؤشر مهم لسلامة الأداء الاقتصادي، وبخلاف ذلك فان الاقتصاد يعاني من مشاكل يتعين على أصحاب القرار إيجاد الحلول لها. وقد اعتادت البلدان الرأسمالية على تحقيق موازنة بينها من خلال الاعتماد على آلية منحنى *فيليبس*. إلا ان ظهور مشكلة التضخم الركودي Stagflation في عقد السبعينيات من خلال ارتفاع معدلات التضخم والبطالة في آن واحد على نحو لم تشهده هذه البلدان في وقت سابق أدى إلى عقم منحنى *فيلبس*. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من طليعة البلدان الرأسمالية التي تعرضت لهذه المشكلة.

بعد ارتفاع أسعار الطاقة في عام ١٩٧٣ بدأت معدلات التضخم بالارتفاع في الاقتصاد الأمريكي بصورة واضحة فبعد ان كان المعدل في العام المذكور (٢,٦)% ارتفع في العام الذي يليه إلى (٤,٩)% أي بزيادة قدرها (١٨٨)%، ثم استمر المعدل بالتأرجح بين الارتفاع والانخفاض إلى عام ١٩٨٠ حيث وصل المعدل إلى أقصى ارتفاع له إذ بلغ (٩,٨)%. أما في عقد التسعينيات فقد تراوحت معدلات التضخم بين (٢,٥)% في عام ١٩٩٨ و(٦,٧)% في عام ١٩٩٠. وفي العقد الحالي فان معدلات التضخم تراوحت مابين (٢,٨)% في عام ٢٠٠٢ نتيجة الركود الذي شهده الاقتصاد الأمريكي جراء أحداث سبتمبر و(٥,٦)% في عام ٢٠٠٠ [1].

إن هذه النسب من التضخم تعد مرتفعة إذا ما قورنت ببقية الدول الصناعية كاليابان ودول الاتحاد الأوربي. فلو أخذنا هذه المعدلات للعقد الحالي فإننا نلاحظ انها في اليابان كانت في عام ٢٠٠٠ (-٠,٢)% وفي عام ٢٠٠٢ كان المعدل أيضا سالب (-٠,٩)%.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة فهي لا تختلف عن معدلات التضخم من حيث تسجيلها معدلات تفوق مثيلتها في البلدان المتقدمة. فخلال عقد السبعينيات تراوحت معدلات البطالة مابين (٤,٩)% في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٣ و(٨,٥)% في عام ١٩٧٥ حيث ان المعدل الأخير يعد مرتفع جدا وناجم عن مشاكل حقيقية تعصف بالاقتصاد الأمريكي[2]. وفي عقد الثمانينيات شهدت معدلات البطالة تسجيل أرقام عالية هددت بشكل واضح الاستقرار الاقتصادي فقد تراوحت مابين (٥,٣)% في عام ١٩٨٩ و (٩,٧)% في عام ١٩٨٢ والمعدل الأخير يمثل أعلى معدل شهده الاقتصاد الأمريكي منذ أزمة الكساد الكبير في عام ١٩٢٩. وفي عقد التسعينيات فان المعدل قد تراوح مابين (٤,٢)% كحد أدنى في عام ١٩٩٩ و(٧,٤)% كحد أعلى في عام ١٩٩٢. في حين بالعقد الحالي قد تراوح المعدل مابين (٤,٠)% في عام ٢٠٠٠ أي قبل أحداث سبتمبر و(٦,٠)% في عام ٢٠٠٣[3]، وكما مبين في الجدول (٢-١٥).

لقد ترتب على المعدلات المرتفعة لكل من التضخم والبطالة تسجيل معدلات عالية من التضخم الركودي*، فقد كان في عام ١٩٧٤ (١٠,٥)% ارتفع في عام ١٩٧٥ إلى (١٣)% ثم

1 Economic Report of the President, Transmitted to the Congress, February 2005, P. 330.
2 M. L. Walden, Economic Outlook, A review of 2004, USA, 2005, P. 8.
3 Economic Report of the President, Transmitted to the Congress, February 2005, P. 330

* التضخم الركودي= معدل التضخم + معدل البطالة انظر في:

-د. عبد القادر محمد عبد القادر ، د. رمضان محمد احمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص٢٦٧ .

بدا بالانخفاض في الأعوام اللاحقة قبل ان يعاود للارتفاع في عام ١٩٧٩ إلى (١٣,٢)%، وقد وصل لأعلى مستوى له في عام ١٩٨٠ عندما بلغ (١٦,٩)% وكما مبين فـــي الجـــدول (٢-١٥).

جدول (٢-١٥)
معدلات التضخم والبطالة الاقتصاد الأمريكي خلال المدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

السنة	معدل البطالة%	معدل التضخم%*	التضخم الركودي**
١٩٧٠	٤,٩	٢,١	٧,٠
١٩٧١	٥,٩	١,٧	٧,٦
١٩٧٢	٥,٦	١,٣	٦,٩
١٩٧٣	٤,٩	٢,٦	٧,٥
١٩٧٤	٥,٦	٤,٩	١٠,٥
١٩٧٥	٨,٥	٤,٥	١٣
١٩٧٦	٧,٧	٣,١	١٠,٨
١٩٧٧	٧,١	٣,٧	١٠,٨
١٩٧٨	٦,١	٤,٨	١٠,٩
١٩٧٩	٥,٨	٧,٤	١٣,٢
١٩٨٠	٧,١	٩,٨	١٦,٩
١٩٨١	٧,٦	٨,٥	١٦,١
١٩٨٢	٩,٧	٥,٦	١٥,٣
١٩٨٣	٩,٦	٣,١	١٢,٧
١٩٨٤	٧,٥	٤,٣	١١,٨
١٩٨٥	٧,٢	٣,٧	١٠,٩
١٩٨٦	٧,٠	٢,٠	٩,٠
١٩٨٧	٦,٢	٤,٠	١٠,٢
١٩٨٨	٥,٥	٤,٧	١٠,٢
١٩٨٩	٥,٣	٥,٧	١١,٠
١٩٩٠	٥,٥	٦,٧	١٢,٢
١٩٩١	٦,٧	٥,٥	١٢,٢
١٩٩٢	٧,٤	٤,١	١١,٥
١٩٩٣	٦,٨	٤,٢	١١,٠
١٩٩٤	٦,١	٣,٧	٩,٨
١٩٩٥	٥,٦	٤,٢	٩,٨
١٩٩٦	٥,٤	٤,٥	٩,٩
١٩٩٧	٤,٩	٣,٦	٨,٥
١٩٩٨	٤,٥	٢,٥	٧,٠
١٩٩٩	٤,٢	٣,٦	٧,٨
٢٠٠٠	٤,٠	٥,٦	٩,٦
٢٠٠١	٤,٧	٤,٩	٩,٦
٢٠٠٢	٥,٨	٢,٨	٨,٦
٢٠٠٣	٦,٠	٤,١	١٠,١
٢٠٠٤	٥,٤	٤,٩	١٠,٣
٢٠٠٥	٥,١	٦,٤	٩,٥

*احتسب على أساس أسعار المستهلك Consumer Price Index

** التضخم الركودي= معدل التضخم + معدل البطالة

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

1-M. L. Walden , Economic Outlook , A review of 2004 , USA , 2005 , P. 8 .

2- Economic Report of the President, Transmitted to the Congress, February 1995, P. 395 and P. 400.
3- Economic Report of the President, Transmitted to the Congress, February 200٦, P. ٣٥١.

ب- ارتفاع العجز الثالوثي في الميزان التجاري والموازنة والحساب الجاري:

من المشاكل الاقتصادية الأخرى والتي تواجه تحديا حقيقيا للاقتصاد الأمريكي هي تلك المتمثلة بتنامي مستوى العجز في كل من الميزان التجاري والموازنة الفيدرالية والحساب الجاري.

فبخصوص العجز التجاري فان الولايات المتحدة لم تعرفه إلا عند عام ١٩٧١ حيث سجل ميزانها عجزا قدره (١,٣) مليار دولار ثم اخذ في التأرجح بين الصعود والهبوط إلى أن وصل في عام ١٩٧٥ إلى (١٢,٤) مليار دولار واخذ يرتفع شيئا فشيئا إلى ان وصل إلى (٧٩٩,٥) مليار دولار في عام ٢٠٠٥ اذ لم تسعفه المحاولات التي قام بها الرئيس الأمريكي الحالي *جورج بوش* لغرض الحد منه وذلك عبر تقديمه لميزانية صارمة إلا إن الحرب في العراق من جهة وارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى حال دون ذلك[1].

أما إذا انتقلنا إلى الشق الثاني والمتمثل بعجز الموازنة الفيدرالية فإننا نلاحظ استمرار التفوق الدائم لجانب الإنفاق العام على الإيرادات العامة وبالتالي فان تسجيل العجز في الموازنة الأمريكية يعد أمرا مألوفا منذ العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، ولاسيما بعد عام ١٩٨٢ حيث بدا العجز بارتفاع مستمر اذ انه عبر المئة مليار دولار سنويا باستثناء عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ حيث عندهما كان مقدار العجز (٢٢,٠ و ٦٩,٢) مليار دولار على التوالي. وخلال القرن المنصرم استطاعت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق *كلينتون* من تخفيض هذا العجز بصورة كبيرة عبر عدد من الإجراءات إلا انها لم تنجح في إلغاءه وتحويله إلى فائض[2]. أما إدارة الرئيس الحالي *جورج بوش* قد حاولت هي الأخرى الحد من هذه العجز السنوي المتكرر إلا ان تلك الجهود لم يكتب لها النجاح.

---

1 http://news8.thdo.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_4114000/4114121.stm

2 محمود خالد المسافر ، الإدارات الأمريكية المتعاقبة وفائض الميزانية الفدرالية ، مجلة الحكمة ، (بغداد: بيت الحكمة) ، السنة الثالثة ، العدد (١٤) ٢٠٠٠ ، ص٣٢ .

جدول(٢-١٦)

الميزان التجاري وعجز الموازنة الحكومية الأمريكية للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٥ (مليار دولار)

السنة	الميزان التجاري (الفائض أو العجز)	عجز الموازنة الحكومية	العجز في الحساب الجاري
١٩٧٠	٢,٣	-٢,٨	٢,٣
١٩٧١	- ١,٣	-٢٣,٠	-١,٤
١٩٧٢	- ٥,٤	-٢٣,٤	-٥,٨
١٩٧٣	- ١,٩	-١٤,٩	٧,١
١٩٧٤	-٤,٣	-٦,١	١,٩
١٩٧٥	-١٢,٤	-٥٣,٢	١٨,١
١٩٧٦	-٦,١	-٧٣,٧	٤,٣
١٩٧٧	-٢٧,٢	-٥٣,٧	-١٤,٣
١٩٧٨	-٢٩,٨	-٥٩,٢	-١٥,١
١٩٧٩	-٢٤,٦	-٤٠,٧	-٢٨٥
١٩٨٠	-١٩,٤	-٧٣,٨	٢,٣
١٩٨١	-١٦,٢	-٧٩,٠	٥,٠
١٩٨٢	-٢٤,٢	-١٢٨,٠	-٥,٥
١٩٨٣	-٥٧,٨	-٢٠٧,٨	-٣٨,٧
١٩٨٤	-١٠٩,١	-١٨٥,٤	-٩٤,٣
١٩٨٥	-١٢١,٩	-٢١٢,٣	-١١٨,٢
١٩٨٦	-١٣٨,٥	-٢٢١,٢	-١٤٧,٣
١٩٨٧	-١٥١,٧	-١٤٩,٨	-١٦٠,٧
١٩٨٨	-١١٤,٦	-١٥٥,٢	-١٢١,٢
١٩٨٩	-٩٣,١	-١٥٢,٥	-٩٩,٥
١٩٩٠	-٨٠,٩	-٢٢١,٢	-٧٨,٩
١٩٩١	- ٣١,١	-٢٦٩,٤	٣,٨
١٩٩٢	-٣٦,٥	-٢٩٠,٤	-٤٨,٥
١٩٩٣	-٦٨,٨	-٢٥٥,١	-٨٢,٥
١٩٩٤	-٩٦,٧	-٢٠٣,٣	-١١٨,٢
١٩٩٥	-٩٦,٤	-١٨٤,٠	-١٠٩,٩
١٩٩٦	-١٠١,٨	-١٠٧,٥	-١٢٠,٩
١٩٩٧	-١٠٧,٨	-٢٢,٠	-١٣٩,٨
١٩٩٨	-١٦٦,٨	-٦٩,٢	-٢١٧,٥
١٩٩٩	-٢٦١,٨	-١٢٥,٥	-٣٢٤,٤
٢٠٠٠	-٣٧٥,٧	-٢٣٦,٤	-٤٤٤,٧
٢٠٠١	-٣٥٧,٨	-١٢٧,١	-٣٩٣,٤
٢٠٠٢	-٤١٨,٠	-١٠٦,٢	-٤٨٠,٩
٢٠٠٣	-٤٩٦,٥	-٩١,٨	-٥٣٠,٧
٢٠٠٤	-٦١٧,٦	-٨٦,٨	-٦٤١,١
٢٠٠٥	-٧٩٩,٥	-٣٤٧,٠	-٨٢٩,١

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

1- Economic Report of the President, Transmitted to the Congress, February 1995, different pages.

2- Economic Report of the President, Transmitted to the Congress, February 2005, different pages

3- http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/fields/2056.html.

أما بخصوص العجز في الحساب الجاري Current Account فانه على الرغم من عــدم وصوله إلى أرقام كبيرة في القرن الماضي إلا ان الإدارة الأمريكية حاولت مرارا وتكــرارا الحد منه عبر وسائل متعددة إلا انه حدث العكس من ذلك فقد شهد زيادات مخيفة في القــرن الحالي ولاسيما في عام ٢٠٠٥ إذ بلغ (٨٢٩,١) مليار دولار بعد أن كان فــي عــام ٢٠٠٠ (٤٤٤,٧) مليار دولار أي بزيادة قدرها (٨٦,٤)% وكما مبين في الجدول السابق.

ج- بروز عملات منافسة للدولار في الاحتياطيات الدولية:

سبق وان بينا بان الدولار يعد احد المرتكزات الرئيسة للاقتصاد الأمريكي فهــو أعطــى للاقتصاد الأمريكي ميزة مهمة تتمثل بتحمل كل بلدان العالم أية مشكلة كبيرة قد تعصف بــه كون الدولار الأمريكي العملة العالمية الأولى التي تسعر بها اغلب السلع الستراتيجية وعملــة الاحتياط الأولى وان البنك الفدرالي الأمريكي يعد بمثابة البنك المركزي لكافة دول العالم حيث ان أية عملة جديدة يتم إصدارها فانها تلقى القبول من كافة دول العالم[1].

ان هذه الميزة معرضة للضعف بمرور الزمن ولاسيما بعد الأداء الضعيف الــذي ســجله الدولار في السنوات الأخيرة أمام العملات الرئيسة في العالم كالين الياباني واليوان الــصيني والجنيه الإسترليني واليورو. وتجدر الإشارة هنا إلى ان ضعف الدولار الأمريكي يعد سياسة اقتصادية جديدة تحكم من خلالها الولايات المتحدة قبضتها على دول العالم إذ ان هذا الضعف يحد كثيرا من العجز التجاري الذي تعاني منه منذ عقود عديدة٢.

ويعد اليورو من أهم العملات المنافسة للدولار نتيجة الحجم الاقتصادي الكبيــر للاتحــاد الأوربي فحجم ناتجه المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥ كان (١٣٣١٠) مليار دولار أي انه يفوق الناتج المحلي الأمريكي بـــ(٥٤٠) مليار دولار، إلا ان هذا الرقم معرض للانخفاض المستمر نتيجة معدلات النمو المنخفضة لدول الاتحاد الأوربي.

لقد أضحت منطقة اليورو تشكل تحديا كبيرا للدولار الأمريكي. حيث تضم المنطقة المؤسسات الأوروبية التي كانت تنقل أموالها إلى الولايات المتحدة في السابق، وحولت بعض الممتلكات بالدولار الأمريكي إلى ممتلكات باليورو. وتوسعت سوق السندات المالية الأوروبية، فبلغت (٩,٤) ترليون دولار عام ٢٠٠٢، أي نصف حجم السوق الأمريكية. وستزيد نسبة المناطق التي تصفى حساباتها باليورو أكثر مع توسع منطقة اليورو بعد انضمام العديد من

---

1 http://www.us.moheet.com/asp/show_f2.asp?do=1446375
2 http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=46516

الدول اليها. وعلى الرغم من قصر المدة التي برز بها اليورو كعملة رئيسة لدول الاتحاد الأوربي إلا انه استطاع ان يشغل مكانة مهمة من بين عملات العالم إذ كانت نسبة مساهمته بالتجارة الدولية تشكل (٣٥)% ومساهمته في الودائع المصرفية (٢٥)% بينما كانت مساهمته في الاحتياطيات الدولية تشكل (٢٠)% وكما مبين في الجدول (٢-١٧).

جدول(٢-١٧)
دور اليورو في التعاملات الدولية

البيـــــــــــان	النسبة إلى العالم %
المساهمة في التجارة الدولية	٣٥
المساهمة في الودائع المصرفية	٢٥
المساهمة في الاحتياطيات الدولية	٢٠

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:
تقرير IFS الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠١ .

د- ارتفاع أسعار الطاقة:

من التحديات الأخرى التي تؤثر باستمرار على معدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي هي ارتفاع أسعار الطاقة ولاسيما ارتفاع أسعار النفط حيث إن ارتفاع أسعار الأخير يؤثر باستمرار على النمو الاقتصادي للولايات المتحدة[1]. وقد كان انفاق الولايات المتحدة على الطاقة في عام ٢٠٠٤ بلغ (٨٧٠) مليار دولار مشكلا نسبة (٧,٤) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما قدر انفاقها في عام ٢٠٠٥ بحدود (١,١) ترليون دولار مشكلا (٨,٦)% من الناتج المحلي الإجمالي[2]، وإنتاج أمريكا من الطاقة منذ عام ١٩٧٩ لم يرتفع سوى (٧)% بينما استهلاكها ارتفع (٢٣)% أي انه قد تضاعف لأكثر من ثلاث مرات مما ينذر بمشكلة حقيقية متمثلة بعجز الإنتاج الأمريكي عن تلبية الحاجة الفعلية لها. فطبقا لتقديرات وكالة معلومات الطاقة Energy Information Administration (EIA) فان استهلاكها للطاقة سوف يزداد في عام ٢٠٢٥ بحدود (٣٦)%[3].

1 http://news8.thdo.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_4496000/4496139.stm
2 Economic Report of the President ,Transmitted to the Congress , February , 2006 , P. 231 .
3 http://www.yourenergyfuture.org

ويبين الجدول (٢-١٨) مصادر عرض الطاقة في الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٣ إذ يشكل الوقود الاحفوري Fossil Fuels نسبة (٣٥,٤)% من إجمالي مصادر الطاقة، بينما لايشكل الوقود النووي Nuclear سوى (٥,٠)% والمصادر المتجددة (٣,٩)% مما يكشف بجلاء اعتمادها على المصادر غير المتجددة وكما مبين في الجدول المذكور[1].

جدول(٢-١٨)

مصادر عرض الطاقة المحلية في الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٣

نوع المصدر	نسبته إلى إجمالي مصادر الطاقة%
الوقود الاحفوري	٣٥,٤
الوقود النووي	٥,٠
المصادر المتجددة	٣,٩
بقية المصادر	٥٥,٧
المجموع	١٠٠,٠

المصدر:

- Gilbert E. Metcalf , Energy Conservation in the United States , Tufts University , USA , 2006 , P.4 .

إن الولايات المتحدة ومنذ مدة ولاية الرئيس الأمريكي *ريتشارد نيكسون* حاولت تخفيض وارداتها من النفط بعد ارتفاع أسعاره في عام ١٩٧٣ من قبل منظمة أوبك إلا ان الذي حصل هو ازديادها. فالإنتاج الأمريكي بتناقص مستمر إذ وصل في عام ٢٠٠٥ إلى (٧,٦١) مليون برميل يوميا بعد ان كانت تتصدر دول العالم بحجم الإنتاج لعقود عديدة. بينما الاستهلاك يزداد باستمرار حتى وصل في العام المذكور إلى (٢٠,٠٣) مليون برميل يوميا ولعل المدة الوحيدة التي انخفض فيها الاستهلاك هي كانت خلال الأعوام (١٩٧٩-١٩٨٢) حيث مر الاقتصاد الأمريكي خلال تلك المدة بكساد تم خلالها تخفيض الطلب على النفط. وقد ترتب على اتساع

1 Gilbert E. Metcalf , Energy Conservation in the United States , Tufts University , USA , 2006 , PP.4-6 .

هذه الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ازدياد الاستيرادات إذ وصلت إلى (١٢,٤٢) مليون برميل يوميا وكما مبين في الجدول (٢-١٩)[1].

ان المواطن الأمريكي يشعر بوطأة ارتفاع أسعار النفط بسرعة كبيرة كون ان السيارات والشاحنات الأمريكية تستهلك وحدها قرابة نصف ما تستهلكه الولايات المتحدة من النفط. كما ان انخفاض الضرائب على النفط في الولايات المتحدة مقارنة بأوروبا واليابان يشجع الأمريكيين على الاعتماد أكثر على السيارات في حركة النقل، الأمر الذي يعني ان ارتفاع أسعاره تولد ضغوطا سياسية واجتماعية كبيرة على أية إدارة أمريكية.

وقد حاولت إدارة *بوش الابن* إتباع أساليب متعددة فيما يتعلق بسياستها النفطية لعل أبرزها[2]:

(١)- نظرا لامتلاك منطقة الشرق الأوسط لحوالي ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط الخام لذا فان السياسة الأمريكية أعطت اهتماما متزايدا لها عبر التدخل المستمر في الشؤون الداخلية لبلدان هذه المنطقة وتكثيف الوجود العسكري فيها وتقليل بؤر التوتر وتضييق الخناق على البلدان التي تتقاطع سياستها مع المصالح الأمريكية في المنطقة، دون استبعاد احتمال الاحتلال المباشر (وان كان غير معلن) للآبار النفطية وحسب مقتضيات المصلحة الامريكية.

(٢)- زيادة الضرائب على وقود السيارات على غرار ما قامت به كل من أوروبا واليابان. لكن هذا يعني خلق حالة من الغضب والسخط بين المواطنين الأمريكيين الذين اعتادوا لسنوات طويلة على أسعار وقود منخفضة بالقياس إلى بقية الدول الصناعية، كما يعني أيضا زيادة تكاليف الإنتاج في وقت يواجه فيه الاقتصاد الأمريكي حالة عامة من التراجع.

(٣)- هنالك بديل كان ولا يزال، مرفوضا من قبل كل من تعاقبوا على الحكم في البيت الأبيض. وهذا البديل يتمثل باستخراج النفط من المنطقة المحمية الطبيعية في ألاسكا Alaska التي تحتوي على احتياطيات معقولة من النفط. إلا ان تكلفة استخراجه مرتفعة، كما ان جماعات حماية البيئة تقاتل بعنف لمنع تدمير الحياة البرية الفريدة في ألاسكا Alaska لاستخراج النفط.

وعلى العموم فان جميع الرؤساء الأمريكيين قد فضلوا الابتعاد عن نفط ألاسكا Alaska، باستثناء الرئيس الحالي جورج *بوش الابن* الذي يحاول إقناع الرأي العام بمحاولة البحث عن

---

1 The world fact Book , op , cit , various Pages.

2 http://www.syrianobles.com/website/arabic/Classes/print.php?more=126

صيغة تحمي الحياة البرية وتمكن من استخراج النفط في الوقت ذاته، إلا ان محاولته هذه لم تبدأ بالتنفيذ الفعلي لحد الآن.

(٤)- تشجيع أبحاث إنتاج الطاقة الهيدروجينية بهدف تقليل الاعتماد على النفط والغاز. وقد خصص جورج *بوش الابن* مبلغ (١,٧) مليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة للأبحاث الخاصة بإنتاج سيارات وشاحنات تسير بالطاقة الهيدروجينية. الا ان التحول للطاقة الهيدروجينية يتطلب تخفيض تكلفتها التي تبلغ أربعة أضعاف تكلفة الطاقة المولدة من النفط، كما يتطلب تحويل محطات الوقود التقليدية إلى محطات للطاقة الهيدروجينية، وهي عملية ستكلف مبالغ طائلة، هذا بفرض ان العلماء الأمريكيين سينجحون في تخفيض تكلفة الطاقة الهيدروجينية.

(٥)- تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط عبر تزايد الاعتماد على النفط الروسي حيث تحتل روسيا المركز الثاني في قائمة الدول المصدرة للنفط بعد المملكة العربية السعودية، ولديها احتياطيات كبيرة من النفط في سيبيريا. وقد بحث الجانبان الروسي والأمريكي إمكانية إقامة مشروع لمد خط أنابيب من حقول استخراج النفط في سيبيريا إلى ميناء مورمانسك الروسي ليصدر منه إلى الولايات المتحدة. وقد كان المسؤولون الأمريكيون يرفضون من قبل فكرة الاعتماد على نفط روسيا خشية وصول شيوعيون او قوميون متشددون إلى الحكم في موسكو، الأمر الذي قد يعرض المصالح الأمريكية للخطر. ولا زال بعض السياسيين الأمريكيين لا يرحبون كثيرا بفكرة الاعتماد على النفط الروسي، ويفضلون ان يتم هذا في حدود ضيقة.

وعلاوة على روسيا، تولي واشنطن اهتماما خاصا للنفط الإفريقي، اذ تستورد في الوقت الحالي كميات كبيرة من النفط من انجولا ونيجيريا، كما تستعد لبدء الحصول على النفط من تشاد عبر خط أنابيب أنشأته شركة اكسون موبيل الأمريكية لربط حقول النفط التشادية بموانئ التصدير في الكاميرون. وهنالك أيضا نفط بحر قزوين الذي يعد خليجا ثانيا بما يحمله من ثروات نفطية، لكن المشكلة ارتباطه بأوضاع بالغة التعقيد في منطقة وسط آسيا، ويتطلب الحصول عليه مد خطوط أنابيب جنوبا عبر إيران او باكستان او أفغانستان، او غربا عبر تركيا وروسيا، الأمر الذي يضع ضغوطا أمنية واستراتيجية كبيرة على الإدارة الأمريكية، ويزيد من اعتمادها على مناطق قريبة من نفوذ روسيا.

وعلى الرغم من كل ذلك فانه تبقى حقائق هامة مرتبطة بنظرة أية إدارة أمريكية إلى ملف النفط. تتمثل الحقيقة الأولى ان نفط روسيا وأفريقيا ووسط آسيا لن يغني واشنطن عن نفط منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك ثلثي احتياطيات العالم من النفط. أما الحقيقة الثانية فتتمثل في ان نفط الشرق الأوسط هو الأرخص سعرا والأسهل استخراجا، وبالتالي فهو الأقدر على المنافسة[1].

جدول(٢-١٩)

إنتاج واحتياطي الولايات المتحدة من النفط والغاز الطبيعي لعام ٢٠٠٥

	النفط(مليون برميل يوميا)	الغاز الطبيعي(مليار متر مكعب)
معدل الإنتاج	٧,٦١	٥٤٨,١
معدل الاستهلاك	٢٠,٠٣	٦٤٠,٩
الاستيراد	١٢,٤٢	١١٤,١
التصدير	٠,٠	١١,١٦
الاحتياطي	٢٢٤٥٠	٥١٩٥

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- The world fact Book , Central Intelligence Agency , U.S.A , 2005 , various Pages.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى التأثير المباشر لارتفاع أسعار النفط على النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، إذ ان ارتفاع الأسعار بواقع ١٠ دولار للبرميل الواحد يؤدي إلى تخفيض نمو الناتج الحقيقي بحدود (٠,٤)%. فعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٤ ارتفعت أسعار النفط بواقع ٩ دولار للبرميل عن العام السابق وقد أدت إلى انخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بحدود (٠,٣ إلى ٠,٤)%[2].

هـ- تطور حجم المديونية:

من المشاكل الأخرى التي تهدد استقرار الاقتصاد الأمريكي هي تلك المتعلقة بتنامي حجم الدين الأمريكي فقد أصبحت الولايات المتحدة اكبر دولة مدينة في العالم منذ عام ١٩٨٦

1 http://www.syrianobles.com/website/arabic/Classes/print.php?more=126

2Economic Report of the President , Transmitted to the Congress , February 2005 , P.30 .

واستمرت على هذا الحال لحد الوقت الحالي فقد شكل الـــدين الفيـــدرالي الإجمـــالي Gross Federal Debt• (٦٤,٧)% من الناتج المحلي الإجمالي[1]، حسب تقـــديرات كتـــاب الحقيقـــة الصادر عن وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA . أما بالنـــسبة لتقـــديرات وزارة الخزانـــة الأمريكية فان حجم الدين الفدرالي الإجمالي كان في عام ١٩٨٨ (٢,٦) تريليون دولار ارتفع بصورة مستمرة كأرقام مطلقة فقد وصل في عام ١٩٩٥ إلى (٤,٩) تريليون دولار ثـــم إلـــى (٥,٦) تريليون دولار في عام ٢٠٠٠ قبل أن يصل في عام ٢٠٠٥ إلى أكثـــر مـــن ثمـــان تريليون دولار وكما مبين في الجدول (٢-٢٠)[2].

أما إذا انتقلنا إلى حجم الدين الفيدرالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فانه قد شكل فـــي عام ١٩٨٨ (٥٠,٩)% ارتفع في عام ١٩٩٠ إلى (٥٥,٣)% ثم ارتفع كذلك في عـــام ١٩٩٥ إلى (٦٦,٩)% ثم بعد ذلك انخفض في عام ٢٠٠٠ إلى (٥٧)% قبل أن يرتفع مجددا في عام ٢٠٠٥ ليصل إلى (٦١,٩)%.

وعلى الرغم من إن الدين الأمريكي يتميز عن غيره من ديون بقية دول العالم كون معظم حقوقه تعود إلى الأفراد والمؤسسات الأمريكية إلا ان نـــسبة مهمـــة منـــه تعـــود إلـــى دول ومؤسسات خارجية كدول الاتحاد الأوربي واليابان والمملكة العربية السعودية[3].

• الدين الفدرالي الإجمالي Gross Federal Debt يختلف عن الدين الفدرالي Federal Debt فهو يشمل الدين المستحق للوكالات الحكومية Held by Government accounts والذي يعد دين تدين به الحكومة لنفسها مع الدين المستحق للجمهور المحلي Held by the public. ويستبعد الدين المستحق لنظام الاحتياطي الفدرالي Federal Reserve System الذي يعد بمثابة غطاء للإصدار النقدي لأنه لا يكلف الحكومة اية فائدة إذ ان النقد المحتفظ به في الصندوق لا يحصل على فائدة، كذلك يستبعد الأنواع الأخرى من الديون .

1 The world fact Book , op , cit .
2 Budget of the United States Government, Fiscal year 2006 , Issued 7 February 2005 .

3 هاري فيجي و جيرالد سوانسون ، الإفلاس: الانهيار القادم لأميركا ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمـــان ، الأردن ، ١٩٩٥ ص٨٣.

جدول (٢-٢٠)

تطور حجم الدين الفدرالي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)

السنة	الدين الفدرالي الإجمالي	دين النظام الاحتياطي الفدرالي	بقية الديون	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين الفدرالي الإجمالي إلى الناتج%
١٩٨٨	٢٦٠١,١	–	–	٥١٠٦,٣	٥٠,٩
١٩٩٠	٣٢٠٦,٣	٢٣٤,٤	٢١٧٦,٣	٥٨٠٣,٢	٥٥,٣
١٩٩٥	٤٩٢٠,٦	٣٧٤,١	٣٢٢٩,٣	٧٤٠٠,٥	٦٦,٥
٢٠٠٠	٥٦٢٨,٧	٥١١,٤	٢٨٩٨,٤	٩٨٧٢,٩	٥٧,٠
٢٠٠١	٥٧٦٩,٩	٥٣٤,١	٢٧٨٥,٥	١٠١٢٧,٩	٥٧,٠
٢٠٠٢	٦١٩٨,٤	٦٠٤,١	٢٩٣٦,٢	١٠٤٨٦,٩	٥٩,١
٢٠٠٣	٦٧٦٠,٠	٦٥٦,١	٣٢٥٧,٣	١١٠٠٤	٦١,٤
٢٠٠٤	٧٣٥٤,٧	٧٠٠,٣	٣٥٩٥,٢	١١٦٤٨,٤	٦٣,١
٢٠٠٥	٧٩٠٥,٣	٧٣٦,٤	٣٨٥٥,٩	١٢٧٧٠,٠*	٦١,٩

* حسب تقديرات كتاب الحقيقة

(–) الرقم غير معروف

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

–التقديرات الشهرية لوزارة الخزانة الأمريكية

- Economic Report of the President , Transmitted to the Congress , February 200٦ , P.378 .
- Economic Report of the President , Transmitted to the Congress , February 1990, different pages.

٣- أعباء الهيمنة وتعاظم الإنفاق العسكري:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برزت الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السياسة الدولية، ولتصبح احد قطبي القوة العسكرية في العالم، بعد ان بدأت مسيرتها بالاعتماد على الاقتصاد الحربي منذ عام ١٩٤١. وهذا ما تطلب منها لاحقاً استمرار خلق الأزمات والتوترات الدولية واستخدام القوة العسكرية لضمان استمرار نمو اقتصادها الحربي. ومع توسع المد الشيوعي في دول أوربا الشرقية وانقسام القارة إلى معسكرين غربي موالي للولايات المتحدة الأمريكية وشرقي موالي للاتحاد السوفيتي السابق. وكذلك هو الحال بالنسبة

لبقية دول العالم باستثناء بعض الدول التي فضلت العزلة والحياد السياسي من خلال الابتعاد قدر الامكان عن المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي أخذت على عاتقها الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لحلفائها ابتداءا من مشروع *مارشال* ومرورا بالمساعدات السنوية التي تقدمها لحلفائها لضمان بقائها ضمن المعسكر الرأسمالي ووقف المد الشيوعي في أوربا واسيا كفتح أسواقها الضخمة أمام سلع حلفائها أو تقديم قروض ميسرة أو مساعدات مالية مباشرة وغير مباشرة مما ترتب عليها التزام مالي ليس من السهولة العزوف عنه كونه أصبح احد ابرز أركان السياسة الأمريكية[1].

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية كانون الأول من عام ١٩٩٠ أصبحت قيادة العالم أحادية الجانب فقامت بتزيين سياساتها الخارجية ضد الدول المعارضة أو غير المتفقة معها من خلال نعتها بانتهاك حقوق الإنسان أو لغرض نشر الديمقراطية فيها او منعها من استخدام أسلحة دمار شامل وغيرها وبالتالي فهي تعد نفسها الآن بمثابة الوصي على جميع دول العالم معتمدة على سياسة الترغيب والترهيب في تحقيق طموحها الإمبراطوري.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر في عام ٢٠٠١ أخذت السياسة الأمريكية منحى جديد متمثل بما يسمى الحرب على الإرهاب التي تبناها الرئيس الأمريكي الحالي *جورج بوش* فهي حرب حسب وصفه طويلة الأمد وغير محددة بزمان أو مكان، وقسم خلالها العالم إلى قسمان. القسم الذي يقف إلى جانب الولايات المتحدة فهو صديقا لها والقسم الآخر الذي لا يقف معها هو ليس محايد بل عدو لها في حربها ضد الإرهاب. وان هذه الحرب قد رفعت الإنفاق العسكري الأمريكي بشكل كبير فبعد أن كان إلى وقت قريب حوالي (٢٧٠) مليار دولار مشكلا (٣٠)% من إجمالي الإنفاق العسكري في العالم، وصل في عام ٢٠٠٤ إلى (٣٨٧,٣) مليار دولار ويشكل نسبة (٣,٣)% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة[2]، ويشكل بحدود (٥٠)% من الإنفاق العسكري في العالم وكذلك هو يمثل عشرة أمثال الميزانية العسكرية الروسية والى ما يوازي الإنفاق العسكري للدول الخمس عشرة الأولى في العالم مجتمعة. وتعد الولايات المتحدة الدولة الأولى من حيث عدد الرؤوس النووية إذ تمتلك حوالي ١٥ ألف رأس نووي، كما إنها تمتلك اكبر عدد من الغواصات النووية في العالم والبالغة ٧٠٠ غواصة. وكذلك امتلاكها القاذفات الإستراتيجية البعيدة المدى والتي تقدر بأكثر من ٥٠٠ قاذفة، كما انها تعد

---

1 سمير أمين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٩١) ، بيروت ، أيار ٢٠٠٣ ، ص ص ٤-٦ .

2 http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/fields/2034.html

الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر للولايات المتحدة، دون غيرها من دول العالم حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج والذي أطلقه الرئيس الأسبق ريغن وأنجز إبان الحرب الباردة قبل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

إن هذه الالتزامات والترسانة العسكرية الضخمة والإنفاق العسكري المتزايد قد ترتب عليها أعباء اقتصادية ضخمة قد تحد من الزعامة والهيمنة الأمريكية على العالم نتيجة نمو الفجوة بين قدراتها الاقتصادية والعسكرية لصالح الأخيرة من جهة، ومن جهة أخرى استمرار اتساع عدم استقرار النظام الدولي وما يرتبه من أعباء عسكرية واقتصادية متزايدة على الولايات المتحدة. وهذا ما يؤيد الاستنتاج القائل ان بؤر الصراعات وتزايد التدخلات الأمريكية ربما تدفع هذه الدولة إلى حالة من التفكك مشابهة لما حصل للاتحاد السوفيتي او على الأقل تفاقم المشاكل الاقتصادية والتي أصلا يعاني منها الاقتصاد الأمريكي منذ عقود عديدة.

٣- بروز دول وتجمعات منافسة:

إن الهيمنة الأمريكية كما كان لها بداية فبالتأكيد سيكون لها نهاية كما هو الحال في كل الإمبراطوريات التي تعاقبت على حكم العالم على مر التاريخ البشري. فبخصوص الولايات المتحدة فان اقتصادها يواجه تحديات متعددة سبق وان تطرقنا إليها. ومن التحديات الأخرى التي تواجه الاقتصاد الأمريكي هي التهديد بتقويض القطبية التي يتمتع بها جراء بروز دول وتجمعات إقليمية تشكل منافس مهم له في الأمد القريب أو المتوسط على ابعد تقدير. وابرز هذه الدول والتجمعات هي الاتحاد الأوربي ودول شرق آسيا والصين والهند. وفيما يلي إيجاز لهذه الدول والتجمعات.

أ- الاتحاد الأوربي:

إن تطور الاتحاد الأوربي European Union وتحوله من تجمع إقليمي يضم ستة دول أوربية متجاورة* في عام ١٩٥١ إلى تنظيم ضخم يتكون من (٢٥) دولة بعد انضمام عشرة دول أوربية في عام ٢٠٠٤ مشكلا ظاهرة لم يسبق لها مثيل لاسيما بعد طرحه العملة الموحدة

---

*يتكون الاتحاد الأوربي من خمسة عشر دولة هي (النمسا - بلجيكا - الدانمارك - فنلندا - فرنسا -ألمانيا - اليونان ايرلندا - ايطاليا - لكسمبورغ - هولندا - البرتغال - أسبانيا - السويد -بريطانيا) ثم انضمت اليه في عام ٢٠٠٤ عشرة دول، ومع بداية عام ٢٠٠٧ أصبح يتكون من (٢٧) دولة بعد انضمام كل من رومانيا وبلغاريا.

والمتمثلة باليورو إلى التداول[1]. وكذلك الالتحاق المبرمج لكل من بلغاريا ورومانيا في عام ٢٠٠٧. وكذلك فان تركيا قد وقعت اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوربية سنة ١٩٦٣ ومنذ أن وضعت ترشيحها والقمم الأوربية المتوالية تلوح بعلامات الترحيب وتغذي الأمل التركي في الانخراط بعد استيفاء عدد من الشروط والإصلاحات السياسية والاقتصادية[2].

يعد الاتحاد الأوربي منافس حقيقي ومهم للولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من اتفاق الطرفين على العديد من المسائل التي تتعلق بتسيير بلدان العالم وفقا للمقاسات المشتركة بينهما. إذ تعود العلاقة الإستراتيجية بينهما إلى أيام الحرب الباردة إذ تكفلت الولايات المتحدة بردع أي هجوم غير تقليدي (نووي) على دول أوربا الغربية من قبل الاتحاد السوفيتي السابق من خلال أحاطتها بمظلة دفاعية تمتد على طول حدود دول أوربا الشرقية. وقد استمرت العلاقة الإستراتيجية بينهما بصورة عامة بنوع من الوفاق باستثناء بعض الحوادث والأمور التي حدثت والتي تعد بمثابة وضع يشذ عن القاعدة المتمثلة بالوفاق النسبي المستمر.

إن مطالعة بيانات الجدول (٢-٢١) تعكس لنا بوضوح حجم التحدي الحقيقي الذي يواجه الاقتصاد الأمريكي إزاء اقتصاد دول أوربا مجتمعة فعدد سكان أوربا يبلغ (٤٥٧) مليون نسمة وهو يفوق عدد سكان الولايات المتحدة بكثير. والناتج المحلي للاتحاد الأوربي يبلغ (١٣,٣) تريليون دولار وهو يفوق أيضا الناتج الأمريكي، إلا ان هذا الفارق بين الناتجين مرشح للتقليص المستمر لصالح الولايات المتحدة كون الأخيرة تحقق معدلات نمو حقيقي تفوق المعدلات المتحققة في الاتحاد الأوربي فمعدل النمو في الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٥ بلغ (٣,٥)% بينما في دول الاتحاد بلغ (١,٧)%. أما حجم الصادرات والواردات الأوربية فهي تفوق مثيلاتها في الولايات المتحدة إذ انها بلغت (١٣١٨ و ١٤٠٢) مليار دولار للصادرات والواردات على التوالي وبذلك يكون العجز التجاري (٨٤) مليار دولار فقط بينما الصادرات والواردات الأمريكية كانت (٩٢٧,٥ و ١٧٢٧) مليار دولار على التوالي وبذلك فان العجز التجاري يكون (٧٩٩,٥) مليار دولار ليفوق العجز الأوربي بحوالي (٩,٥) ضعفا. أما بالنسبة للبطالة فهي في الاتحاد تبلغ (٩,٤)% وهو يعد معدل مرتفع نسبيا بينما في الولايات المتحدة يبلغ (٥,١)% وهو يعد معدلاً مقبولاً اقتصاديا. في حين إن معدل التضخم في الاتحاد الأوربي بلغ (٢,٢)% بينما في الولايات المتحدة بلغ المعدل (٣,٢)% وكما مبين في الجدول[3].

1 http://ar.wikipedia.org/wik
2 http://www.marocainsdumonde.gov.ma/documents/Turquie_UE_Maroc.doc
3 The world fact Book , op , cit , various Pages.

جدول (٢-٢١)

بعض المؤشرات الاقتصادية للولايات المتحدة والاتحاد الأوربي لعام ٢٠٠٥

المؤشر	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوربي
عدد السكان (مليون نسمة)	٢٩٥,٧	٤٥٧,٠
المساحة(كيلوا متر/ مربع)	٩٦٣١٤١٨	٣٩٧٦٣٧٢
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)	١٢٧٧٠	١٣٣١٠
معدل النمو الحقيقي%	٣,٥	١,٧
الصادرات (مليار دولار)	٩٢٧,٥	١٣١٨
الواردات (مليار دولار)	١٧٢٧	١٤٠٢
نمو الناتج الصناعي%	٣,٢	١,٣
قوة العمل (مليون شخص)	١٤٩,٣	٢١٨,٥
معدل البطالة%	٥,١	٩,٤
معدل التضخم%	٣,٢	٢,٢
مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج%*	٢٠,٧	٢٧,٣
مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج%*	٧٨,٣	٧٠,٥
مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج%*	١,٠	٢,٢

*البيانات لعام ٢٠٠٤

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- The world fact Book , Central Intelligence Agency , U.S.A , 2005 , various Pages.

ب- دول جنوب وجنوب شرق آسيا:

شكلت ظاهرة النمو السريع لدول جنوب شرق آسيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين حالة أبهرت العالم بأسره بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية فقد اهتمت بهذه الدول التي باتت تعرف بنمور آسيا معظم البلدان والمؤسسات الدولية إذ حققت معدلات نمو للعقود الثلاث الأخيرة التي سبقت عام ١٩٩٧ بحدود (٨-٩)% وهي تعد من أعلى المعدلات في العالم باستثناء المعدلات التي حققتها الصين.

وعلى الرغم من الأزمة التي عصف بها في صيف عام ١٩٩٧ والتي كادت أن تقضي على مابات يعرف بالمعجزة الآسيوية[1]، إلا انها سرعان ما استعادت عافيتها لتعود من جديد إلى تحقيق معدلات النمو وان لم تكن بالمستويات السابقة.

من خلال الجدول (٢-٢٢) نلاحظ ان هونك كونك* قد حققت معدل نمو قدره (٧,٠)% في عام ٢٠٠٥ تليها ماليزيا بمعدل (٥,١)% بينما تأتي كوريا بالمرتبة الأخيرة بمعدل (٣,٧)% للعام نفسه. أما إذا انتقلنا إلى الهند فنلاحظ انها قد حققت معدل يفوق ما حققته هونك كونك إذ حققت معدل نمو قدره (٧,١) وكما مبين في الجدول. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار النفط إلا ان المحللين يتوقعون ان تحافظ هذه البلدان على المعدلات التي حققتها في عام ٢٠٠٥[2].

إن التحدي الذي تشكله هذه البلدان على الاقتصاد الأمريكي يتمثل بجانبين، الأول يتمثل بالاستقرار الاقتصادي الذي تعيشه حيث ليس لديها مشاكل اقتصادية كبيرة تعمل على كبح عجلة تقدمها الاقتصادي فمعدلات البطالة والتضخم منخفضة نسبيا فيها وكذلك الدين الحكومي لا يعد كبيراً نسبيا (باستثناء سنغافورة والهند) وكذلك هو الحال بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الأخرى. أما الجانب الثاني فيتمثل بالسلع الرخيصة المنتجة في هذه البلدان والتي تشكل عبء حقيقي للاقتصاد الأمريكي كون السلع الأمريكية لا تستطيع المنافسة مع السلع الآسيوية رخيصة الثمن مما يعني تفاقم العجز التجاري الأمريكي فالعمالة الرخيصة وتوفر مصادر الطاقة والانفتاح الاقتصادي دفع بالعديد من الشركات العملاقة في العالم على فتح فروع لها في هذه البلدان وبالتالي المساهمة في زيادة الصادرات الصناعية ولاسيما السلع الالكترونية وأشباه الموصلات وغيرها. وكذلك التدفق المستمر لراس المال الأجنبي إليها. وعند إضافة الصين (حول الصين انظر الفصل السابق) لهذه البلدان فان الأمر يزداد وضوحا كون السلع الصناعية الصينية تعد من ارخص السلع في العالم. وقد توقع بعض الاقتصاديين إلى ان

---

1 للمزيد انظر في:

-د. محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٩٧-٢٠٥ .

* وقعت هونك كونك تحت الاحتلال البريطاني عام ١٨٤١ وقد تنازلت عن بعض الأراضي إلى الصين في نهاية القرن التاسع عشر. ووقعت الصين اتفاقية مع بريطانيا في ١٩ كانون الأول من عام ١٩٨٤ تصبح بموجبها هونك كونك تابعة إداريا الى الصين ابتداءا من الأول من تموز من عام ١٩٩٧ تعهدت الصين في هذه الاتفاقية على عدم فرض النظام الاقتصادي الصيني عليها وإعطائها درجة عالية من الحكم الذاتي باستثناء ما يتعلق بإدارة الشؤون الخارجية والدفاع.

2 http://www.menafn.com/arabic/qn_calendar.asp

ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية إلى جانب تدني أسعار صرف العملات الآسيوية سيسهم في تفاقم مشكلة العجز في الميزان التجاري والموازنة الأمريكية مما يدفع بالحكومة الأمريكية إلى الضغط المستمر على شركائها التجاريين في الاستمرار بشراء سندات الخزانة لتغطية العجز المتزايد في الميزان التجاري ولتغطية الدين الحكومي[١].

جدول(٢-٢٢)

بعض المؤشرات الاقتصادية لبلدان جنوب شرق آسيا والهند لعام ٢٠٠٥

البلد	السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل النمو الحقيقي %	مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج%	عدد السكان تحت خط الفقر%	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي%	معدل البطالة%	معدل التضخم %
كوريا الجنوبية	٤٨,٤	٧٢٦,٥	٣,٧	٤١,٤	**٤,٠	٢٠,٥	٣,٧	٢,٨
ماليزيا	****٢٣,٦	*٢٠٧,٨	٥,١	٣٣,٣	***٨,٠	٤٨,٣	*٣,٦	*١,١
سنغافورة	****٤,٤	*١٠٩,٤	٤,٥	٣٣,٦	–	١٠٢,٠	*٤,٨	*٠,٥
تايلاند	****٦٤,٩	*٤٧٧,٥	٤,٦	٤٥,١	*****١٠,٠	٣٥,٩	*٢,٢	*١,٨
هونك كونك	٦,٩	١٨١,٦	٧,٠	١٠,٠	–	١,٨	٥,٨	٠,٩
الهند	١٠٨٠,٣	٧٣٥,٦	٧,١	٢٨,١	٢٥,٠	٨٢,٠	٩,٠	٤,٤

*الأرقام لعام ٢٠٠٣

**الأرقام لعام ٢٠٠١

***الأرقام لعام ١٩٩٨

**** تقديرات ٢٠٠٤

*****الأرقام لعام ٢٠٠٢

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- The world fact Book , Central Intelligence Agency , U.S.A , 2005 , various Pages.
- http://www.menafn.com/arabic/qn_calendar.asp

1 دول أوبك طوق الإنقاذ لاقتصاد الولايات المتحدة ، مجلة المستقبل الاقتصادي ، العدد (٢٢) ، ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٤ ، ص٨.

الفصل الثامن

سياسات الاستقرار في مصر

أولا: مرتكزات برنامج الاستقرار:

إن تحليل سياسات الاستقرار التي اتبعت في الاقتصاد المصري يسير ضمن سياسة المؤسسات الدولية والمتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وبالتالي فان برنامج الحكومة الاستقراري مقيد بالاتفاقيات التي تمت مع هذه المؤسسات ولاسيما صندوق النقد الدولي. وعليه فانه يرتكز على عملية الخصخصة والاستثمار الأجنبي والإصلاح المالي والنقدي.

١- الخصخصة:

إن الخصخصة Privatization أو كما تسمى بـ(الخوصصة ، الأهلنة ، التفريد ، التخاصية ، التفويت ، التمليك ، المخاصة ، المخاصصة)[١] كمصطلح ظهر لأول مرة في الأدبيات الاقتصادية عام ١٩٨٣ بقاموس (ويبستر) وقد لفت الانتباه بعد البرنامج الواسع الذي قامت به حكومة المحافظين في عهد رئيسة الوزراء السابقة *مارغريت تاتشر* في عقد الثمانينيات. والخصخصة تعرف من قبل بعضهم على انها التحول إلى الملكية الخاصة عن طريق بيع مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص[٢]. بينما يرى آخرون انها تعني تصفية وبيع أصول المشروعات الفاشلة، ويرى غيرهم بانها تعني السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في المشروعات المشتركة[٣]. وقد عرف الخصخصة كل من *ويلسون* Wilson و *كلاجي* Callagg على انها تعني تقديم سوق اكبر يتسم بدرجة عالية من الرشد الاقتصادي والمنافسة في مجال الأنشطة الاقتصادية[٤]. وعموما يمكن القول بان الخصخصة تعني السماح للقطاع

---

1 باسم عبد الهادي حسن ، الخصخصة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الثانية ، العدد الرابع ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص٨ .

2 د. سعيد إسماعيل علي ، التعليم والخصخصة: كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٠٥ ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص١٦ .

3 د. عبده محمد فاضل الربيعي ، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٢١- ١٢٣ .

4القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر ، مركز البحوث السياسية ، تحرير د. أماني قنديل ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص١٢ .

الخاص بالمشاركة بصورة تامة أو جزئية بامتلاك جزئي أو تام للمشاريع التي تعد من اختصاص القطاع العام.

إن القيام بعملية بيع واسعة لمنشآت القطاع العام ليس بالأمر السهل حتى في بلد نامي كمصر، لذا فانه لابد من توفير البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لها من خلال تعبئة الرأي العام للقبول بعملية الخصخصة، فضلا عن إزالة أهم المعوقات التي تقف بوجه هذه العملية والمتمثلة بتطوير سوق الأوراق المالية وتوحيد أسعار صرف الجنيه المصري، وتطبيق ضريبة المبيعات، والتخفيض التدريجي للدعم المقدم لبعض السلع والخدمات، وتحفيز الاستثمار، وكذلك الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في هذا المضمار[1].

وبالمقابل فقد عملت الحكومة المصرية على إصلاح القطاع العام من خلال تحديد حجم هذا القطاع وفصل الملكية عن الإدارة وتشجيع القطاع الخاص[2]. وقد استهدف برنامج الخصخصة في مصر تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج والحد من استنزاف الموارد وتوسيع القطاع الخاص وتقليل البطالة وتنشيط السوق المالية وزيادة المنافسة مع الخارج، فضلا عن الحصول على موارد مالية تستخدم للمساهمة في الحد من المديونية الخارجية[3].

وقد بدا برنامج الخصخصة عند صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إذ خول مجالس إدارة الشركات بالتصرف في بيع الأصول التابعة لها، وقد تم إنشاء مكتب فني تابع لوزارة قطاع الأعمال ليتولى عملية تنفيذ برنامج الخصخصة الذي أشتمل على بيع ٨٥ شركة للقطاع الخاص على مدى خمس سنوات (٩١/١٩٩٢ – ٩٦/١٩٩٧) من اصل ٣٩٩ شركة تابعة لقطاع الأعمال[4].

أ- طرق وأساليب الخصخصة:

لجأت الحكومة المصرية لتنفيذ برنامج الخصخصة إلى الطرق والأساليب الآتية:

---

1 د. عبد العزيز سالم بن حبتور ، إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي ، جامعة عدن ، ١٩٩٧ ، ص٤٢ .

2 ريهام عبد المعطى ، الخصخصة والتحولات الاقتصادية في مصر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٤٦ .

3 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا ، ١٩٩٩ ، ص ص٥٣–٥٤ .

4 Abdel-Rahman , Helmy , Abu Ali Sultan , Role of the Public and Private Sectors with Special Reference to Privatization: The Case of Egypt , Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries , P. 156.

١-طرح أسهم الشركات في بورصة الأوراق المالية. واستخدمت هذه الطريقة لبيع الشركات التي تحقق أرباحا صافية ومستقرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي سبقت خصخصتها، وقد بلغ عددها (٥١) شركة عامة حيث ان هذه الطريقة على الرغم من ضالة عدد الشركات التي تم بيع أسهمها، إلا انها عملت على زيادة المعروض من الأوراق المالية وبالتالي ساهمت بصورة واضحة في تطوير سوق المالية المصري[1].

٢-البيع المباشر لمنتسبي الشركات المراد خصخصتها. إذ ان بعض الشركات الصغيرة الحجم لها طبيعة خاصة تتمثل باعتمادها بصورة كبيرة على عنصر العمل، فيتم بيعها على اتحاد العاملين الذي أسس على ضوء قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فقد تم بيع (١٥) شركة بصورة جزئية على وفق هذا الأسلوب[2].

٣-البيع لمستثمر رئيسي. حيث ان الشركات التي تحقق خسائر أو أرباح طفيفة تطرح للبيع عبر التفاوض المباشر مع الراغبين في الشراء والذين يتوقعون لهذه الشركات أن تحقق أرباحا بعد إعادة هيكلتها، من خلال التفاوض المباشر معهم أو عبر بورصة الأوراق المالية. وقد تم بيع ثلاث شركات بصورة كاملة وفق هذا الأسلوب[3].

٤- التصفية القانونية للشركة وبيع مكوناتها منفصلة أو كأصول منتجة. إذ استخدم هذا الأسلوب مع الشركات التي تحقق خسائر ويصعب إصلاحها، فقد تم بيع ٢١ شركة وفق هذه الطريقة من خلال تعويض جزء من العاملين بها وإعادة تأهيل وتحويل الجزء الباقي إلى شركات أخرى.

٥-تأجير الوحدات والأصول. تعد هذه الطريقة احد أساليب تطوير الإدارة من خلال عقود التأجير لاستغلال الأصول أو من خلال عقود الإدارة إذ تبقى الملكية للدولة في حين تترك الإدارة للقطاع الخاص. واستخدمت هذه الطريقة في حالتين الأولى في الشركات الخاسرة التي يعزف المستثمرون عن شرائها، والثانية للشركات المتكونة من وحدات إنتاجية متناثرة جغرافيا يصعب على الإدارة السيطرة عليها.

---

1 د. عبده محمد فاضل الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٣٢٠-٣٢٣ .

2 د. محمود سالم ، برنامج الإصلاح الاقتصادي ودور المصارف العربية: التجربة المصرية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٨٦ .

3 وزارة الاقتصاد المصرية ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٩٤ .

٦-نظام بوت B.O.T الخاص بالمرافق العامة. المتمثل بالبناء Build والتشغيل Operate ثم نقل الملكية Transfer إلى الحكومة، حيث تسمح هذه الطريقة للقطاع الخاص بالحصول على حقوق الامتياز في تشغيل المرافق العامة بعد بنائها والانتفاع بعائدها لمدة معينة تعود بعـدها الملكية للدولة[1]. وبموجب هذه الطريقة تم عقد اتفاقين في عام ١٩٩٨ لإنشاء المطارات فـي الساحل الشمالي على شاطئ البحر الأحمر[2].

ب- مراحل برنامج الخصخصة:

إن برنامج الخصخصة في مصر الذي كانت ملامحه الأولى بدأت في عام ١٩٩١ تحديدا عند صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ مر بثلاث مراحل رئيسة هي[3]:

١-المرحلة الأولى: يمكن القول ان هذه المرحلة تعد من أهم المراحل كونها جـسدت البدايـة الحقيقية لعملية الخصخصة وما يترتب عليها من نتائج، وقد بدأت في عام ١٩٩٣ واسـتمرت لغاية عام ١٩٩٥ تم خلالها بيع ثلاث شركات بصورة كاملة، وكذلك بيع شرائح لـ ١٦ شركة تتراوح بين ١٠% و ٢٥% من أصولها.

٢-المرحلة الثانية:بعد اجتياز المرحلة الأولى بنجاح أصبح برنامج الخصخصة يتمتـع بقـوة وثقة في السير قدما جراء التحسن في قدرة سوق الأوراق المالية على استيعاب المعروض من أسهم الشركات التابعة لقطاع الأعمال. وخلال هذه المرحلة تم خصخصة ١١٨ شركة بصورة تامة أو جزئية وكما مبين في الجدول(٣-١).

٣-المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة في عام ١٩٩٩اتجهت الحكومة المصرية خلالها إلـى تنفيذ برنامج الخصخصة لمرحلته الثالثة مطلقة عليها اسم مرحلة التعامل على نطاق واسع مع الشركات ذات الربحية المنخفضة والخاسرة وذلك من خلال بيعها لمستثمرين قـادرين علـى تطويرها فنيا وإداريا وتسويقيا[4].

---

1 د. أمل نجاح البشيشي ، نظام البناء-التشغيل-التحويل BOT هل هناك حاجة لبديل؟ ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة ١١ ، العدد ٢٨ ، القاهرة ، صيف/٢٠٠٢ ، ص٨٤ .

2 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٦ .

3 د. مختار عبد المنعم خطاب ، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية) ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٢٦-٣٣ .

4 د. عبده محمد فاضل الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢٤ .

وعند مطالعة بيانات الجدول (٣-٢) نلاحظ ان عدد الشركات التي تم خصخصتها جزئيا أو كليا خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٤ هو (٢٠٧) شركة.

جدول (٣-١)

عمليات الخصخصة خلال المرحلة الثانية للمدة ١٩٩٦-١٩٩٨

الشركات المباعة لغاية ١٩٩٨/١٢/٣١	بيع جزئي	بيع تام
شركات بيعت أغلبية أسهمها من خلال بورصة الأوراق المالية	٣٦	
شركات بيعت لمستثمر رئيسي	١٠	
شركات بيعت لاتحاد العاملين	٢٦	
إجمالي عدد الشركات التي تحولت إلى القطاع الخاص		٧٢
شركات بيعت أصولها الى القطاع الخاص	٢٧	
إجمالي عدد الشركات التي خرجت من تحت مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١		٩٩
عدد الشركات التي بيعت شرائح من رأسمالها اقل من ٥٠%	١٩	
إجمالي عدد الشركات التي تم التعامل فيها في إطار برنامج الخصخصة	١١٨	

المصدر: د. مختار عبد المنعم خطاب، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة: التجربة المصرية ، ١٩٩٩ ، ص٢٧.

جدول (٣-٢)

عدد الشركات التي تم خصخصتها كليا او جزئيا خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٤

السنة	الشركات المباعة جزئيا أو كليا (البيانات تراكمية)	معدل التغير %
١٩٩٩	١٣٠	-
٢٠٠٠	١٣٩	٦,٩
٢٠٠١	١٥٠	٧,٩
٢٠٠٢	١٥٤	٢,٦
٢٠٠٣	١٩٧	٢٧,٩
٢٠٠٤	٢٠٧	٥,١
٢٠٠٥	٢٢٨	*١٠,١

* البيانات لغاية ٣٠-٦-٢٠٠٥

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

١-بيانات عام ١٩٩٩: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة البيانات القومية ، السنة الثانية ، العدد ٣ ، ابريل ٢٠٠٥ ، ص٧٨ .

٢-بقية البيانات:

-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة البيانات القومية ، السنة الثانية ، العدد ٤ ، يوليو ٢٠٠٥ ، ص٧٥ .

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة البيانات القومية ، السنة الثانية ، العدد ٧ ، ابريل ٢٠٠٦ ، ص٧٣.

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI) شكل إقامة شركة أو مشروع معين أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء كانت هذه الشركة تمثل فروعا للإنتاج أم للتسويق أو لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي موزعة أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية[1]. وترى بعض المؤسسات والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والمنظمة المشتركة للتنمية الاقتصادية انه لكي يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا يجب ان يسيطر المستثمر الأجنبي على نسبة لا تقل عن ٢٥% من أسهم المشروع، أما الآن فيعد استثمارا أجنبيا إذا كانت النسبة لا تقل عن ١٠% من أسهم المشروع، في حين هنالك كثيراً من الشركات لا تقدم على الاستثمار في الخارج مالم تضمن تملكها ٥١% من أسهم المشروع[2].

ويقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أقسام هي[3]:

١-استثمار أجنبي مباشر، ويمثل الاستثمار في مشاريع وطاقات إنتاجية طويلة الأجل.

٢-الاستثمارات المحفظية والاستثمارات المتعلقة بالأوراق المالية.

٣- استثمارات أجنبية في أدوات غير قابلة للاتجار مثل القروض والودائع والتسهيلات الائتمانية للتجارة والمدفوعات المستحقة على الديون.

بعد تحرير الاقتصاد العالمي وزيادة الإنتاج العالمي والتجارة فان الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة مستمرة إلا ان نصيب الدول النامية منه ما زال ضعيفا كما انه صار دافعا قويا للإسراع في خطى العولمة. ان مبيعات وأصول الشركات متعدية الجنسيات النشطة في مجالات الاستثمار الأجنبي نمت بمعدلات أكثر من نمو الإنتاج العالمي والصادرات. واعتمادا على بعض الإحصائيات التي نشرتها بعض المؤسسات الدولية في منتصف التسعينيات فانه نتيجة للنمو الاقتصادي وزيادة العائدات من الاستثمار فان إعادة الاستثمارات شكلت ١٠ بالمائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما ان معظم دول العالم أصبحت مستضافة ومضيفة في الوقت عينه للاستثمار الأجنبي المباشر. بينما ظلت دول أخرى كدول العالم

---

1 هيل عجمي جميل ، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية ، الطبعة الأولى ، العدد ٣٢ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ١٩٩٩ ، ص١٠ .

2 جيل برتان ، الاستثمار الدولي ، ترجمة علي مقلد ، الطبعة الثانية ، منشورا عويدات ، ١٩٨٢ ، ص١١ .

3 http://www.kuwaitse.com/service/fInvestora.aspx

النامي لا تزال في الهامش. فتقارير الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن هذه المنظمات أوضحت ان من جملة مجموع أصول الاستثمار الأجنبي المباشر في منتصف التسعينيات والبالغ قدرها ٣,٥ تريليون دولار أمريكي فان الدول النامية لم تستثمر سوى ٥١ مليار دولار كما استقبلت ١٢٩ مليار دولار فقط[1].

تسعى معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية الاستفادة من المزايا التي يوفرها لتلك البلدان من خلال مساهمتها بدفع عملية النمو والتقدم الاقتصادي، إذ يعول عليه في ردم الفجوة ما بين المدخرات المحلية والاستثمار بدلا من الاستدانة فضلا عن اختلافه عن الإقراض بتوفيره التكنولوجيا المتقدمة والفنون الإدارية المتطورة ويساهم في الوصول إلى الأسواق العالمية، وكذلك قد يعزز من المنافسة في الأسواق المحلية[2]. وتعد مصر في مقدمة البلدان التي تسعى إلى تشجيع حركة الاستثمار الأجنبي باتجاهها ولاسيما في قطاع البترول[3].

وفي هذا المجال قامت مصر بالعمل على تهيئة المناخ المناسب والكفيل بجذب المزيد من الاستثمارات نحوها، فقد سنت العديد من القوانين التي تدعم هذه العملية ابتداءا بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ والذي عدل بالقانون (٣٢) لعام ١٩٧٧ الذي شجع الاستثمار في المناطق الحرة والقانون (٥٤) لسنة ١٩٧٩ الذي أشتمل على بعض الإعفاءات الضريبية والسماح للمستثمرين الأجانب باستيراد احتياجاتهم المختلفة[4]، ومرورا بالقانون (٨) لعام ١٩٩٧ وانتهاءا بالقانون (١٤) لعام ٢٠٠٤ الخاص بتعديل ضمانات وحوافز الاستثمار. اذ كان لتلك القوانين الدور الواضح في تدفق الاستثمارات الأجنبية لمصر. فبعد ان كانت قيمة الاستثمارات الأجنبية لمصر (١٢,٤) مليار جنيه في عام ١٩٩٩/٩٨ ارتفعت بشكل واضح في عام ٢٠٠٣/٠٢ لتصبح (١٥,٣) مليار جنيه. تركزت في قطاع البترول الذي استحوذ على (٧) و (١١) مليار جنيه ولنفس المدة أي بنسبة ٥٦,٥% و ٧١,٩% وكما مبين في الجدول (٣-٣). ان هذه النسبة المرتفعة لقطاع البترول تعكس اختلالا هيكليا للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في مصر، حيث ان في الدول النامية التي قطعت شوطا من التقدم لم تتعدى نسبة الاستثمار في

---

1 http://www.ociped.com

2 البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩ ، ص٤ .

3 مركز المعلومات وبوابة دعم القرار ، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٤ ، ص٤ .

4 د. محمود صبري ، مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية ، دار النهضة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص١٩-٢٧ .

القطاعات الأولية ومنها قطاعات البترول ٦,٦% من إجمالي الاستثمار في حين في الدول المتقدمة بلغت النسبة ٥,٨% لعام ٢٠٠١ وكما مبين في الجدول (٣-٤) .

جدول(٣-٣)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال المدة ٩٨-٢٠٠٤ ونصيب قطاع البترول منها

(مليار جنيه)

السنوات	إجمالي قيمة تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر	تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاع البترول	نصيب قطاع البترول من الاستثمار الأجنبى المباشر %
٩٨-١٩٩٩	١٢,٤	٧	٥٦,٥
٩٩-٢٠٠٠	٩,٧	٥,٥	٥٦,٧
٢٠٠٠-٢٠٠١	٩,٥	٦,٧	٧٠,٥
٢٠٠١-٢٠٠٢	١٢,٣	٩,٣	٧٥,٦
٢٠٠٢-٢٠٠٣	١٥,٣	١١	٧١,٩
متوسط المدة ٩٨-٢٠٠٤	١١,٨	٧,٩	٦٦,٢

المصدر: الهيئة العامة (المصرية) للاستثمار ، التقرير السنوي ، ٢٠٠٢-٢٠٠٣ .

* هذه الأرقام للمشروعات الموافق عليها ولا تتضمن المشروعات التي بدأت الإنتاج، كما انها لراس المال المصدر وليس المدفوع.

وإذا استبعدنا قطاع البترول فان القطاع الصناعي يأتي بالمرتبة الأولى من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية حيث يبلغ نصيبه منها ٣٢%، ويأتي بعده كل من القطاعات الخدمية والتمويلية بعد ان استحوذت على ٢٣% ، في حين جاءت المناطق الحرة بالمرتبة الثالثة بنسبة ٢٠% ، أما قطاع السياحة فقد جاء رابعا بعد استحواذه على ١٦% من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد جاء قطاع الزراعة بالمرتبة الأخيرة بنسبة ٢% فقط[1].

1 الهيئة العامة للاستثمار ، التقرير السنوي ، ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، ص٩٤ .

جدول(٣-٤)

التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والنامية

(نسب مئوية %)

القطاع	١٩٩٠			٢٠٠١		
	الدول المتقدمة	الدول النامية	العالم	الدول المتقدمة	الدول النامية	العالم
القطاعات الأولية*	١٠	٧,٢	٩,٥	٥,٧	٦,٦	٦
الصناعة	٤٠,٦	٤٨,٥	٤١,٥	٣٢,٨	٣٩	٣٤,٨
الخدمات	٤٨,٨	٤٣,٢	٤٧,٩	٦٠,٧	٥٠,٤	٥٧,٤
أخرى	٠,٦	١,١	١,١	٠,٨	٤	١,٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

*يضمنها قطاع البترول

المصدر: مركز المعلومات وبوابة دعم القرار ، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٤ ، ص٤٤ .

أما بخصوص أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر فان السعودية تأتي في المقدمة حيث انها استحوذت على حوالي ١٥,٣% من رصيد الاستثمار تليها بريطانيا بنسبة ١٠,٧% ، ثم الكويت ثالثا بنسبة ١٠,٦% وكما مبين في الجدول (٣-٥).

جدول (٣-٥)

أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

الدولة	نصيب الدولة لأجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر %
المملكة العربية السعودية	١٥,٣
المملكة المتحدة	١٠,٧
الكويت	١٠,٦
هولندا	٥,٤
ليبيا	٥,٣
الولايات المتحدة	٥,٢
بنما	٤,٩
الأمارات	٣,٧
ايطاليا	٣,١
سويسرا	٣,٠
أخرى	٣٢,٨
إجمالي	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة (المصرية) للاستثمار ، التقرير السنوي ، ٢٠٠٢-٢٠٠٣

وطبقا لبيانات الاونكتاد* UNCTAD فان حصة مصر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على الدول النامية وشمال أفريقيا تميل إلى الانخفاض بصورة مستمرة فبعد أن كانت في عام ١٩٩٠ بحدود (٧٣٤) مليون دولار أي ما يمثل ٢,١٨% من إجمالي الاستثمارات المتدفقة للبلدان النامية و ٦٣% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال أفريقيا. انخفضت في عام ٢٠٠٢ إلى (٦٤٧) مليون دولار وتشكل نسبة ٠,٤% و ١٨,٣% من مجموع الاستثمارات الموجه للبلدان النامية وبلدان شمال أفريقيا على الترتيب[1]، وكما مبين في الجدول التالي.

جدول (٣-٦)

تطور نصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودول شمال أفريقيا

السنة	مصر(مليار دولار)	الدول النامية(مليار دولار)	شمال أفريقيا (مليار دولار)	نسبة مصر إلى الدول النامية %	نسبة مصر إلى دول شمال أفريقيا %
١٩٩٠	٠,٧٣	٣٣,٧	١,٢	٢,١٨	٦٣
١٩٩٥	٠,٦	١٠٥,٥	١,٣	٠,٥٧	٤٧,٤
٢٠٠٠	١,٢	٢٤٦,١	٣,١	٠,٥	٣٩,٥
٢٠٠٢	٠,٦٤	١٦٢,١	٣,٥	٠,٤	١٨,٣

المصدر:

UNCTAD, World Investment Report, Various Issues.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد التطرق إلى ترتيب مصر في المؤشرات التي تطلقها منظمة الاونكتاد UNCTAD ، إذ ان هذه المنظمة تطلق مؤشرين مرتبطين بموضوعة الاستثمار الأجنبي المباشر الأول هو ما يسمى بمؤشر الأداء حيث يقوم بترتيب الدول وفقا لما تتلقى من استثمار أجنبي مباشر نسبة إلى إجمالي حجمها الاقتصادي، أي انه حساب نسبة حصة الدولة من التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حصتها في الناتج المحلي

* بيانات الاونكتاد لا تتضمن الاستثمارات بقطاع البترول.

1 UNCTAD , World Investment Report , 2003 , P. 249 .

العالمي ويكون احتساب هذا المؤشر لثلاث سنوات لتلافي عملية التقلبات التي تحدث بين سنة وأخرى. ووفقا لهذا المؤشر فقد احتلت مصر المرتبة (١٤) على صعيد العالم خلال المدة ١٩٨٨-١٩٩٠ إلا إنها تراجعت بصورة كبيرة للمدة ١٩٩٩-٢٠٠١ لتستقر بالمركز (١١٠) من اصل (١٤٠) دولة مشمولة بمسح المنظمة[1].

أما المؤشر الثاني فهو مؤشر الامكانات الذي يقوم بترتيب الدول وفقا للعوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر ويتركب هذا المؤشر من (١٣) متغير أبرزها معدل نمو الناتج المحلي ونصيب الفرد منه ونسبة الصادرات إليه ونسبة الأنفاق على البحث والتطوير منه وغيرها*، ويؤثر كل من هذه العوامل على جاذبية الاقتصاد بالنسبة للمستثمرين الأجانب. وقد احتلت مصر المرتبة (٦٧) في هذا المؤشر للمدة ١٩٨٨-١٩٩٠ ، في حين تراجعت ثلاث مراكز خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠١ لتحتل المركز السبعون[2].

وعلى ضوء تلك المؤشرات فان منظمة الاونكتاد تصنف الدول من حيث أدائها وإمكانياتها في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أربعة مجموعات رئيسة هي[3]:

١-مجموعة الطليعة: وهي تضم الدول التي لديها إمكانيات كبيرة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتحصل على نصيب من الاستثمار يتناسب مع هذه الإمكانيات.

٢-مجموعة ما فوق الإمكانيات: وهي تضم الدول التي تمتلك إمكانيات ضئيلة في جذب الاستثمار إليها، إلا انها تجذب تدفقات اكبر من إمكانياتها. وقسم مهم من الاستثمار لايتاتى لأسباب اقتصادية بقدر ما يعود لأسباب أخرى كان تكون سياسية او اجتماعية وغيرها.

٣-مجموعة مادون الإمكانيات: وهي الدول التي تمتلك إمكانيات كبيرة في جذب الاستثمار إليها، ولكنها تجذب تدفقات اقل من إمكانياتها.

٤-مجموعة مادون الأداء: وهي الدول التي لديها إمكانية ضئيلة في جذب الاستثمار وتتمثل بالدول الفقيرة اقتصاديا، وتحصل على نصيب ضئيل من الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

1 Ibid , P.193 .

* تتراوح قيمته بين الصفر والواحد .

2 Ibid , P. 200 .

3 مركز المعلومات وبوابة دعم القرار ، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

وتصنف مصر حسب تقرير المنظمة للمدة ١٩٩٩-٢٠٠١ ضمن المجموعة الثالثة التي تضم الدول التي تجتذب استثمارات غير متناسبة مع إمكانياتها أي ان لديها امكانية اكبر في جذب الاستثمارات لم تستغل بصورة تامة. في حين كانت تصنف ضمن المجموعة الثانية للمدة ١٩٨٨-١٩٩٠[1].

ثانيا: سياسات الاستقرار الاقتصادي:

سبق وان بينا في الفصل السابق بان سياسات الاستقرار في مصر تحتل أهمية خاصة كونها قد حددت بالالتزامات التي قطعتها الحكومة المصرية للمؤسسات الدولية وبالأخص لصندوق النقد الدولي بعد اتفاقها حول برنامج الاستقرار الاقتصادي إذ خضعت مجمل السياسات الاقتصادية الكلية إلى المبادئ والأسس التي يتبناها الصندوق والرامية بمجملها الى التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق. وقد كشفت البعثة الأخيرة لخبراء صندوق النقد برئاسة *كلاوس اندريس* خلال المدة ٣-١٦ نيسان ٢٠٠٦ مدى تأثر السياسات الاقتصادية الكلية بأدبيات الصندوق. فقد أشار البيان الذي صدر عن الصندوق على ضوء البعثة المذكورة ان النمو الاقتصادي في مصر يسير بمعدلات متزايدة وأن مصر تتمتع بميزان قوي للمدفوعات واحتياطيات آمنة من النقد الأجنبي الذي أدى إلى تزايد الثقة بالاقتصاد والسياسات الاقتصادية. كما أوضح البيان بأن تفعيل نظام السوق المرن للنقد الأجنبي يعد مصدراً أساسياً لتحقيق الثقة بالسوق. كما ان إصلاح القطاع المصرفي وخصخصة البنوك يسيران بصورة تفوق التوقعات. وقد شهد المجال المالي تقدماً كبيراً في دعم الأنظمة الضريبية والجمركية وتحقيق المزيد من الشفافية والكفاءة في أنشطة الميزانية. كما أشار البيان أيضا إلى أن تخفيض معدلات البطالة عبر توفير المزيد من فرص العمل يعد التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة المصرية. كما أوضح ان الإصلاحات المستمرة تهدف إلى وضع أسس الاستثمار والنمو المستدام للقطاع الخاص. وتحتاج المرحلة القادمة للإصلاح إلى تقليل القيود المفروضة على نشاط القطاع الخاص والناتجة عن ضعف الوساطة المالية واستحواذ البنوك الحكومية على النصيب الأكبر من المدخرات القومية والعوائق البيروقراطية لتطوير المشروعات. إن تطبيق هذه الإصلاحات يحتاج إلى إجماع سياسي واجتماعي قوي. كما أشار إلى أهمية عامل الوقت في ظل مجموعة

1 المصدر السابق نفسه ، ص١٤ .

المميزات الاقتصادية الفريدة وجهود الإصلاح القوية ونمو ثقة المستثمرين بالاقتصاد المصري[1].

وقبل التطرق إلى أهم السياسات الاقتصادية الداعمة للاستقرار والمتمثلة بالسياستين النقدية والمالية فضلا عن سياسة سعر الصرف. فإننا نلجأ إلى تقييم استقرار الاقتصاد المصري بصورة عامة من خلال الاعتماد على مؤشر تقييم الأداء الاقتصادي الذي تصدره منظمة Business Monitor والذي هو عبارة عن مؤشر مهم من مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي للأجل القصير يعتمد في احتسابه على أربعة متغيرات هي معدل نمو الناتج ومعدل التضخم والعجز المالي والدين الخارجي وتتراوح قيمته مابين الصفر والمائة فكلما كانت قيمته عالية كلما دل ذلك على حسن الأداء الاقتصادي لتلك الدولة[2].

وبخصوص الاقتصاد المصري فان قيمة المؤشر قد كانت للربع الثالث من عام ٢٠٠٤ هي(٦٢) نقطة محتلا المركز (٥٢) من بين الدول التي شملها التقييم والبالغة (١٢٣) دولة وقد جاءت الكويت بالمرتبة السابعة بعد أن بلغ المؤشر (٨٢) نقطة في حين جاءت إسرائيل بالمرتبة (٥٧) بعد أن بلغت قيمة المؤشر لأداء اقتصادها (٦٦) نقطة وكما مبين في الجدول (٣-٧).

ويمكن تطوير المؤشر ليصبح قادرا على قياس الأداء الاقتصادي للأجل الطويل عبر إضافة عدد آخر من المتغيرات إلى المتغيرات الأربعة الداخلة في قياسه في الأجل القصير. حيث يتم إضافة متغيرات كل من معدل البطالة وسعر الفائدة الحقيقي وسعر صرف العملة المحلية فضلا عن مدى الاعتماد على القطاعات الأولية في تكوين الناتج ومدى الاعتماد أيضا على الخارج (الواردات) في تكوين الناتج. وعند تطبيق المؤشر على الأداء الاقتصادي لمصر نلاحظ انخفاض قيمته بشكل ملحوظ إذ بلغ (٥٤,٨) نقطة مما يعني هبوط مصر من حيث الأداء الاقتصادي إلى المركز الواحد والستين من بين الـ(١٢٣) دولة التي شملت بالدراسة من قبل منظمة Business Monitor. وعلى الرغم من انها قد سبقت دول عديدة في المنطقة من حيث الأداء الاقتصادي كإيران وتركيا إلا أنها قد تخلفت عن دول كثيرة كإسرائيل وعمان وحتى لبنان[3].

1 http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr0674.htm.
2 http://www.businessmonitor.com
3 Business Monitor International , The Egypt Business Forecast Report , Q3 2004 , 2004.

جدول(٣-٧)

مؤشر تقييم الأداء الاقتصادي للربع الثالث من عام ٢٠٠٤ (دول مختارة)

الدولة	قيمة المؤشر	مركز الدولة عالميا
الكويت	٨٢	٧
السعودية	٧٧	١٦
البحرين	٧٧	١٦
عمان	٧٤	٢٥
مصر	٦٢	٥٢
إيران	٥٩	٦٠
إسرائيل	٥٧	٦٦
تركيا	٤٦	٩٨
لبنان	٣١	١١٧

المصدر:

مجلس الوزراء المصري ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تقرير أداء الاقتصاد المصري للربع الثالث من عام ٢٠٠٤ ، العدد الثالث ، مارس ٢٠٠٥ ، ص٢١ .

أ- السياسة النقدية:

يمكن القول ان السياسة النقدية التي ينادي بها الصندوق ترتكز على عامل أساسي يتمثل بضبط عرض النقد Money Supply وعدم الإفراط في ضخ السيولة في الاقتصاد عبر وضع حدود عليا للائتمان تتناسب مع الحاجة الفعلية له كون هذه العملية تعد السبب الرئيس من وراء ارتفاع معدلات التضخم، وكذلك تحرير أسعار الفائدة وتركها تتحدد وفقا لقوى السوق، وإعادة هيكلة البنوك بعد ان تتم عملية خصخصتها[1].

تميزت السياسة النقدية المصرية بالتناغم المطلق مع توجهات الصندوق خلال برنامج الاستقرار الاقتصادي المصري فقد طلب الصندوق تحرير أسعار الفائدة وجعلها تتحدد وفقا لقوى السوق وتقييد الائتمان المحلي وجعله يتماشى مع الحاجة الفعلية للاقتصاد وكذلك تنمية السوق المالية وإصدار المشتقات المالية المختلفة بالشكل الذي يؤهلها للمساهمة في امتصاص

---

[1]نبيل حشاد ، الإصلاح النقدي في الدول العربية ، المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، تحرير مهدي الحافظ ، ١٩٩٩ ، ص ص٣٥-٣٦ .

السيولة المحلية، وكذلك إزالة القيود على المدفوعات والتحويلات للمعاملات الدولية، فضلا عن إعادة هيكلة البنوك التجارية وخصخصتها ورفع كفاءة النظام المصرفي وتطويره.

إن سمات وخصائص تخلف البلدان النامية تلقي بظلالها على السياسات الاقتصادية المختلفة ومن بين هذه السياسات السياسة النقدية التي تؤثر على القطاع المالي وأجهزته المصرفية ويتضح ذلك جليا في صورة تتمثل بضيق وتخبط عموم النظام النقدي الذي تعمل فيه المؤسسات المالية الوسيطة أي السوق المالية والنقدية التي تفتقر إلى الإطار القانوني الذي تعمل فيه، وان وجدت السوق فانها تتعامل بالسندات الطويلة الأجل مما ينجم عن عجز هذه السوق عن توفير أو امتصاص السيولة المحلية[1]. وهنا يجب التنبيه إلى ان مصر على الرغم من كونها أحدى البلدان النامية إلا ان لديها سوق مالية ونقدية متطورة نسبيا إذا ما قورنت ببقية البلدان النامية. حيث يتضح ذلك من خلال السندات والاذونات التي تصدرها أسواقها والتي تعود لآجال مختلفة وكما بينا سابقا ولا سيما بعد بدا عملية الخصخصة على نطاق واسع.

وإذا نظرنا إلى عرض النقد الذي يمثل استقراره استقراراً لعمل السياسة النقدية نلاحظ ازدياد المعروض النقدي بالمعنى الواسع Broader measure of money (M2) الذي يضم الودائع غير الجارية إلى جانب الودائع الجارية والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي ، أي انه يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق narrow definition of money (m1) مضافا إليه الودائع غير الجارية (أشباه النقود) كالودائع الادخارية[2]، بصورة مستمرة وبمعدل متذبذب بين سنة وأخرى وكما مبين في الجدول (٣-٨) فبعد أن كان في عام ١٩٩٦/٩٥ (١٦٨) مليار جنيه مصري استمر في الارتفاع التدريجي من سنة لأخرى حتى وصل في عام ٢٠٠٥/٠٤ إلى (٤٩٣,٩) مليار جنيه. ولا يختلف الأمر عن عرض النقد بالمعنى الضيق M1 الذي يقصد به العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي فضلا عن نقود الودائع[3]، فقد كان في عام ١٩٩٦/٩٥ (٣٥,١) مليار جنيه اخذ بالارتفاع التدريجي إلى أن وصل في

---

1 د. كامل علاوي كاظم ، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (٢) ، السنة الأولى ، شتاء ٢٠٠٥ ، ص ص ١٣-١٤ .

2 Michael B Charles , Macroeconomics , second edition , Oxford university press Inc , New York , 1998.

3 د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٧-١٠٨ .

عام ٢٠٠٥/٠٤ إلى (٨٩,٧) مليار جنيه حسب بيانات البنك المركزي المصري. أي انه نمـا بحدود (٢٥٥,٦)% خلال المدة ١٩٩٦/٩٥- ٢٠٠٥/٠٤.

جدول(٣-٨)

تطور عرض النقد بالمعنى الضيق M1 والواسع M2

السنـــــة	عرض النقد M2 (مليار جنيه)	معدل التغير %	عرض النقد M1 (مليار جنيه)	معدل التغير %
١٩٩٦/٩٥	١٦٨	-	٣٥,١	-
١٩٩٧/٩٦	١٩٣,٩	١٥,٤	٣٩,١	١١,٤
١٩٩٨/٩٧	٢١٠,٥	٨,٦	٤٣,٦	١١,٥
١٩٩٩-٩٨	٢٣٤,٦	١١,٤	٤٨,٨	١١,٩
٢٠٠٠/٩٩	٢٥٥,٣	٨,٨	٤٩,٧	١,٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٨٤,٩	١١,٦	٥٣,٤	٧,٤
٢٠٠٢/٠١	٣٢٨,٧	١٥,٤	٥٩,٨	١٢
٢٠٠٣/٠٢	٣٨٤,٣	١٦,٩	٦٧,٢	١٢,٤
٢٠٠٤/٠٣	٤٣٤,٩	١٣,٢	٧٧,٦	١٥,٥
٢٠٠٥/٠٤	٥٢٢,٣	٢٠,١	٨٩,٧	١٥,٦
٢٠٠٦/٠٥	*٥٣٤,٤	٢,٣	-	-

* لغاية ٢٠٠٦/٢/٢٨

(-) الأرقام غير معروفة

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

-جمهورية مصر العربية ، البنك المركزي ، نشرات متفرقة.

٢- السياسة المالية:

أعطى صندوق النقد الدولي للسياسة المالية اهتماما خاصا في الاتفاقيات التـي يـصدرها ويبرمها كنتيجة لقناعته بخطورة العجز الذي يحدث في الميزانية الحكومية وما ينجم عنه من آثار مختلفة على مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني من جهة وعلى مستوى معيشة الفرد مـن جهة أخرى. فالصندوق بالنسبة إلى جانب النفقات العامة يعمل على تخفيض الأنفاق الحكومي

إلى حده الأدنى عبر تقليص حجم القطاع العام ورفع الدعم الحكومي المقدم لبعض السلع الأساسية كالمواد الغذائية الرئيسة والطاقة والصحة ووقف الزيادة في الأجور والمرتبات كونها تؤدي إلى زيادة الطلب الذي يؤول بدوره إلى التضخم[١]. بينما في الجانب الآخر (الإيرادات العامة) يركز الصندوق على إيجاد الوسائل والطرق المناسبة التي تعمل على زيادة إيرادات الدولة من خلال إصلاح الجهاز الضريبي ورفع نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والاستفادة من مزايا التجارة الدولية عبر زيادة الصادرات المحلية وخصخصة مشاريع القطاع العام وغيرها[٢].

إن تلك العملية تترتب عليها آثار مهمة في الأجل القصير تتحمل عبئها الطبقات ذات الدخل المنخفض والتي تشكل نسبة كبيرة من السكان، والصندوق يقر بذلك مبيننا ان سياساته تتطلب التضحية في الأجل القصير كي يتم جني الفوائد في الأجل البعيد.

إن اتفاقيات السلطات المصرية مع الصندوق تطلب منها إجراء حزمة من السياسات المالية، فخلال المرحلة الأولى من البرنامج طلب من الحكومة تخفيض معدل التضخم إلى ٢,٥% بحلول عام ١٩٩٦/٩٥ بعد أن كان في عام ٩٠-١٩٩١ بحدود ٢٥% ، وكذلك كان لزاما عليها ان ترفع نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي بدرجة اكبر من تخفيض نسبة النفقات العامة إلى الناتج وذلك من خلال عدد من الإجراءات أبرزها الرفع التدريجي لأسعار الطاقة وجعلها تتماشى مع الأسعار العالمية، وفرض ضريبة على المبيعات مقدارها ١٠%، ورفع رسوم الخدمات الحكومية، وإصلاح الجهاز الضريبي وزيادة وتنويع الإيرادات الضريبية، وتخفيض وإلغاء الدعم المقدم لبعض السلع الغذائية والمدخلات الزراعية كالأسمدة والمبيدات ورفع أسعار القطن، وتخفيض حجم الإعانات لتصل إلى حدود ١% من الناتج المحلي الإجمالي[٣]، فضلا عن تخفيض الأنفاق الاستثماري الحكومي بحيث لا يتجاوز ١١% من الناتج المحلي الإجمالي.

1عبد الستار عبد الحميد ، تقييم صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر ، الطبعة الأولى ، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص٨٧-٩٥ .

2 د. رمضان صديق ، سياسة تخفيض الأنفاق العام وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٦٧ .

3 جودة عبد الخالق ، سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي في مصر ، بحث ضمن أعمال المؤتمر العلمي الرابع الموسوم تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي للأقطار العربية ، تحرير مهدي الحافظ ، الجمعية العربية للبحوث الإحصائية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ص٣٢١-٣٢٥ .

وكون مصر بلدا ناميا فان إنفاقها الحكومي بازدياد مستمر نتيجة للأعباء الملقاة على عاتقها والتي يقف بمقدمتها تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة[1]، حيث ان القطاع العام يكون متضخم تشكل فيه نسب الأجور والرواتب الجزء الأكبر من موازنة الدولة على الرغم من تطبيقها لبرنامج استقرار يتضمن الحد من هذه الأعباء فعند مطالعة بيانات الجدول (٣-٩) نلاحظ إن الإنفاق الحكومي عند بداية تنفيذ برنامج الاستقرار في عام ١٩٩١/٩٠ هو (٤١,٢٥) مليار جنيه اخذ في الارتفاع الواضح شيئاً فشيئاً حتى وصل في عام ٢٠٠٣/٠٢ إلى (١٤١,٦٥) مليار جنيه ثم إلى (١٧٦,٤) مليار جنيه وذلك في عام ٢٠٠٥/٠٤. وعلى الرغم من ذلك فقد انخفض العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بصورة واضحة إذ وصل إلى ٢,٤% فقط خلال عامي ١٩٩٦/٩٥ والعام الذي يليه قبل ان يعاود إلى الارتفاع على الرغم من الزيادة الواضحة في الإيرادات العامة إذ وصل في عام ٢٠٠٤/٠٣ إلى (٨,٩)% ثم في عام ٢٠٠٥/٠٤ إلى (٩)%. وعلى مستوى الأرقام المطلقة كان عجز الموازنة في عام ١٩٩١/٩٠ هو ٨,٧٣ مليار جنيه اخذ في التذبذب بين الصعود والهبوط إلى أن وصل في عام ٢٠٠٣/٠٢ إلى (٣٠,١٨) مليار جنيه ثم ارتفع إلى (٥٨,٩) مليار جنيه وذلك في عام ٢٠٠٥/٠٤.

---

1 يونس احمد البطريق ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ص١٧٤-١٧٥ .

جدول(٣-٩)

الموازنة العامة للدولة خلال المدة ١٩٩١/٢٠٠٥ (مليار جنيه)

السنة	النفقات العامة	الإيرادات العامة	العجز	نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٩١/٩٠	٤١,٢٥	٣٢,٥٢	٨,٧٣	٧,٨
١٩٩٢/٩١	٥٤,٤٣	٤٥,٠٨	٩,٣٥	٦,٧
١٩٩٣/٩٢	٦٢,٥٣	٥٣,٣٩	٩,١٤	٥,٨
١٩٩٤/٩٣	٦٥,٣١	٥٦,٣٣	٨,٩٨	٥,١
١٩٩٥/٩٤	٧٠,٨٣	٦١,٢٠	٩,٦٣	٤,٧
١٩٩٦/٩٥	٧١,٦٨	٦٦,٢٠	٥,٤٨	٢,٤
١٩٩٧/٩٦	٧٧,٤٥	٧١,١٥	٦,٣٠	٢,٤
١٩٩٨/٩٧	٨٣,٥٢	٧٦,٤٠	٧,١٢	٢,٥
١٩٩٩-٩٨	٩١,٥٣	٨٣,٢١	٨,٣٢	٢,٧
٢٠٠٠/٩٩	١٠٠,٣٠	٩١,٤٤	٨,٨٦	٢,٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	١١٢,٦١	٩٧,٩٤	١٤,٦٧	٤,١
٢٠٠٢/٠١	١٢٦,٨٥	١٠٦,١٠	٢٠,٧٥	٥,٥
٢٠٠٣/٠٢	١٤١,٦٥	١١١,٤٧	٣٠,١٨	٧,٢
٢٠٠٤/٠٣	١٦٤,٨	١٠٩,٥	٥٥,٣*	٨,٩
٢٠٠٥/٠٤	١٧٦,٤	١١٧,٥	٥٨,٩**	٩

*بيانات أولية

** أرقام تقديرية

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

-جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية ، نشرات متفرقة

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة البيانات القومية ، السنة الثانية ، العدد ٧ ، ابريل ٢٠٠٦ ، ص٥٢ و ص٥٤ .

٣- سياسة سعر الصرف:

إن سياسة الصندوق إزاء عملية إدارة سعر الصرف تتلخص بعدم المغالاة بقيمته وجعلها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب من خلال تحريره. وقد طلب الصندوق قبل ذلك من مصر تخفيض قيمة الجنيه وعدم المغالاة به.

اتبعت مصر قبل عام ١٩٨٧ نظام تعدد أسعار الصرف[1]، وذلك تحديدا عند عام ١٩٦٩ لغرض تحقيق هدفين الأول تعزيز قدرة الدولة على المنافسة مع العالم الخارجي، والثاني يتعلق بتحويلات العمالة المصرية للعملة الأجنبية كمصدر مهم للنقد الأجنبي. ومع نهاية عام ١٩٧٦ كان سوق النقد الأجنبي قد قسم إلى ثلاثة مجمعات هي مجمع البنك المركزي الذي يختص بالتعاملات الحكومية، ومجمع البنوك التجارية الذي تتمثل حصيلته بتحويل العاملين المصريين من الخارج وعوائد كل من السياحة والصادرات، والسوق الحرة التي كانت مباحة رسميا على الرغم من عدم قانونيتها التي تمثل تعاملات القطاع الخاص. ونتيجة للاختلاف الكبير بين أقيام أسعار الصرف المتعددة لجأت الدولة في عام ١٩٨٧ إلى تحديد مبدئي لسعر الصرف قدره ٢,١٦٥ جنيه/دولار أمريكي على ان يعدل من قبل لجنة معينة ليكون قريبا من سعر السوق الموازي. وضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في فبراير من عام ١٩٩١ تم إلغاء نظام تعدد أسعار الصرف ثم تحديد سعر صرف موحد في شهر أكتوبر من العام نفسه.

وقد شهد سعر الصرف الاسمي للجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي تقلبات كبيرة خلال المدة الماضية ولاسيما بعد تحريره في ٢٩ يناير من عام ٢٠٠٣[2]. فقد كان قبل البرنامج في عام ١٩٨٩/٨٨ هو (٢,٥) جنيه للدولار الأمريكي الواحد اخذ في الارتفاع التدريجي حتى استقر خلال عام ١٩٩٤/٩٣ والأعوام الأربعة التي تليه عند (٣,٣٩) جنيه للدولار الواحد ثم عاود الارتفاع التدريجي إلى أن وصل في عام ٢٠٠٢/٠١ إلى (٤,٥) جنيه/دولار ثم إلى (٦,١٥) جنيه/دولار في عام ٢٠٠٤/٠٣ قبل أن يصل في عام ٢٠٠٥/٠٤ إلى (٥,٨) جنيه للدولار الواحد وكما مبين في الجدول (٣-١٠).

---

1 د. محمود محي الدين ، احمد كجوك ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٢ .

2 مركز المعلومات وبوابة دعم القرار: قطاع المتابعة الخارجية ، اثر التغير في سعر صرف الجنيه المصري على أسعار أهم السلع الغذائية الأساسية في مصر ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٥ ، ص٩ .

إن من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري إزاء الدولار الأمريكي هي زيادة المعروض النقدي الذي يعني ارتفاع عدد الوحدات النقدية المحلية المقابلة للعملة الأجنبية(الدولار الأمريكي).

جدول(٣-١٠)
سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري إزاء الدولار الأمريكي

السنة	سعر الصرف الاسمي جنيه/دولار	معدل التغير %
١٩٨٩/٨٨	٢,٥	-
١٩٩٠/٨٩	٢,٧	٨
١٩٩١/٩٠	٣,٢٥	٢٠,٤
١٩٩٢/٩١	٣,٣٢	٢,٢
١٩٩٣/٩٢	٣,٣٥	١,٢
١٩٩٤/٩٣	٣,٣٩	٠,٠
١٩٩٥/٩٤	٣,٣٩	٠,٠
١٩٩٦/٩٥	٣,٣٩	٠,٠
١٩٩٧/٩٦	٣,٣٩	٠,٠
١٩٩٨/٩٧	٣,٣٩	٠,٠
١٩٩٩-٩٨	٣,٤	٠,٣
٢٠٠٠/٩٩	٣,٤٥	١,٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣,٨٥	١١,٦
٢٠٠٢/٠١	٤,٥	١٦,٩
٢٠٠٣/٠٢	٦,٠٣	٣٤
٢٠٠٤/٠٣	٦,١٥	٢
٢٠٠٥/٠٤	٥,٧٨*	(٦,٠)

- السعر لغاية ٢٠٠٥/٦/٣٠

( ) الأرقام بين قوسين هي سالبة

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي ، مؤشرات اقتصادية ، جداول مختلفة .
- جمهورية مصر العربية ، البنك المركزي . نشرات متفرقة.

ثالثا: الدولة بين التخطيط المركزي واليات السوق:

سبق ومر معنا ان سياسات المؤسسات الدولية بصورة عامة ومن بينها سياسة صندوق النقد الدولي على وجه خاص تستهدف التحول التدريجي للدول التي تخضع لبرامجها باتجاه اقتصاد السوق عبر تقليل الدور الاقتصادي للدولة وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص من خلال حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية تستهدف بمجملها التحول من اقتصاد حمائي إلى اقتصاد تنافسي.

إن تلك السياسات المطبقة في الاقتصاد المصري جوهر عملها هو تخفيض مستوى الطلب الكلي، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية من القطاعات المنتجة للسلع والخدمات غير الداخلة في التبادل الدولي إلى القطاعات المنتجة للسلع والخدمات الداخلة في التبادل الدولي، وكذلك من الاستهلاك إلى الاستثمار. حيث يتطلب نجاح هذه العملية تمتع الموارد الاقتصادية المحلية بمرونة كافية. إذ يتوجب على السلطات المختصة تحرير الأسعار من جهة والعمل على إلغاء القيود المختلفة التي تحول دون ذلك من جهة أخرى، فضلا عن العمل المستمر ببناء القواعد الإنتاجية وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها أفضل استخدام ممكن، وتطبيق السياسات الكفيلة بتحفيز الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، وكذلك تحفيز النشاط الاقتصادي والعمل على زيادة الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد الوطني بصورة عامة وفي القطاعات القائدة لعملية نمو الناتج القومي بصورة خاصة، مع العمل على إيجاد بيئة اقتصادية مناسبة تساعد على تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة بغية امتصاص المعدلات المرتفعة للبطالة والحد من الضغوط التضخمية وتحسين المستوى المعاشي للفرد وزيادة حجم الصادرات وخلق مجالات جديدة للاستثمار فضلا عن الدعم اللازم للصناعة المحلية[1].

لقد قامت الحكومة المصرية بسلسلة من الإجراءات لغرض تحقيق الأهداف السابقة حيث من ابرز هذه الإجراءات هي تحرير التجارة، والحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وإصلاح الأسواق المالية، وتنظيم عملية التعامل في أسواق النقد الأجنبية، وإصلاح هيكل الأسعار وغيرها.

1عبد الفتاح الجبالي ، الآليات الدستورية للإصلاح الاقتصادي: نظام السوق الديمقراطي طريق نهضة مصر ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد(١٦) ، ٢٠٠٦ ، ص١٧ .

ان تلك السياسات والإجراءات هي بلاشك حققت إنجازات مهمة لايمكن للباحث تجاهلهـــا. كالنمو المستمر في الناتج المحلي وتحسن مؤشرات التنمية البشرية كما بينا في الفصل الثاني وغيرها. إلا ان الاقتصاد المصري لا يزال يعاني من مشاكل عديدة كارتفاع معدلات البطالة والارتفاع المستمر لمستويات الأسعار وغيرها وهي أمور دون أدنى شك تثقل كاهل المواطن وتعمل على تخفيض مستوى معيشته. فضلاً عن المشاكل الاقتصادية يمكن إضافة ما يعانيـــه المجتمع المصري من مشاكل اجتماعية وسياسية وأمنية التي تلقي بضلالها هي الأخرى على الوضع القائم والتي تؤدي بلا شك بصورة او بأخرى الى زعزعة الاســتقرار الاقتــصادي. فالوضع السياسي غير المستقر ووقوع بعض العمليات الإرهابية في بعض المنـــاطق أثــرت بشكل واضح على وضع الاقتصاد المصري.

رابعا: اثر برنامج الاستقرار على مؤشرات التنمية البشرية:

يرى اغلب الباحثين ان الانصياع وراء الوصفات التي تصدر عن المؤسسات الدولية تؤول إلى نتائج خطيرة تعصف بالطبقات الدنيا والمتوسطة ولاسيما في بداية تطبيقها، وحتى خبراء هذه المؤسسات يرون بان تلك البرامج تولد تكلفة اجتماعية تتحملها الطبقات الاجتماعية الدنيا وأصحاب الدخول المنخفضة، وحتى يأخذ البرنامج مساره المحدد لابد لتلك الفئـــات مـــن أن تتحمل ذلك الضرر مؤقتا كي يكون وضع البلد أفضل في الأمدين المتوسط والطويل[1]. وغالبية المؤشرات الاجتماعية تتأثر بتلك البرامج لأنها تؤدي إلى زيادة الفقر، وازدياد عملية التفاوت في توزيع الدخل القومي، وارتفاع معدلات البطالة جراء عملية الخصخصة التي تـــؤدي فـــي النهاية إلى هبوط الدخل الحقيقي للإفراد بالإضافة إلى تدهور مؤشرات التنمية البشرية. إلا أن الملاحظ هنا في حالة مصر حدوث العكس تماما فقد أثبتت مقاييس التنمية البشرية الخاصـــة بمصر والمبينة بالجدول التالي تحسن ملحوظ في معظم تلك المؤشرات ومنذ بدايـــة تطبيـــق البرنامج.

فلو أمعنا النظر بالجدول (٣-١١) نرى ان مؤشر العمر المتوقع عند الولادة يوضح التحسن المستمر به بالنسبة للذكور والإناث على حدا سواء، فبعد أن كان العمر المتوقع قبيل تطبيـــق

---

1 رمزي زكي ، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، بحث ضمن ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٥ ، ص ص٢٢٣-٢٢٤ .

البرنامج وتحديدا عند عام ١٩٩٠/٨٩ بالنسبة للذكور هـو (٦٠,٣) سـنة قفـز فـي عـام ٢٠٠٠/٩٩ إلى (٦٦,٧) سنة ثم إلى (٦٨,٤) سنة وذلك في عام ٢٠٠٤/٠٣ وكما مبين فـي الجدول. والأمر كذلك بالنسبة للإناث حيث ان العمر المتوقع ارتفع هو الأخر بشكل واضـح ليصل في عام ٢٠٠٤/٠٣ إلى (٧٢,٨) سنة.

وإذا ما انتقلنا إلى مؤشر آخر والمتمثل بمؤشر وفيات الأطفال الرضع فقد كان قبل تنفيـذ البرنامج (٦١) وفاة لكل ألف مولود حي تحسن بصورة ملحوظة ليصل إلى (٢٢,٤) وفاة لكل ألف طفل حي وذلك في عام ٢٠٠٤/٠٣ . أما بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة فقد شهد تحسن ملحوظ أيضا إذ كان (٦٥ ، ٢٨,٦) وفاة لكل ألف طفل للأعوام السابقة .

وليس بعيدا عن هذه المؤشرات فان الإنفاق على الصحة شهد تطورا كبيرا سواء من حيث المبالغ المنفقة أو من حيث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن كان حجم هذا الإنفـاق في عام ١٩٩٠/٨٩ بحدود (١,١) مليار جنيه وصل في عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى (٣,١) مليـار جنيه ثم تضاعف إلى ما يناهز الثلاث مرات ليصل إلى (٩) مليار جنيه في عام ٢٠٠٥/٠٤ . أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت في عام ١٩٩٠/٨٩ تشكل (١%) ارتفعت إلى (١,٩ ، ٢,٢)% في أعوام ٢٠٠١/٢٠٠٠ و ٢٠٠٤/٠٣ على التوالي.

جدول (٣-١١) بعض مؤشرات التنمية البشرية قبل وأثناء تطبيق برنامج الاستقرار في مصر لأعوام متفرقة

السنة	العمر المتوقع عند الولادة		معدل وفيات الأطفال الرضع لكل (1000) مولود حي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود	الإنفاق على التعليم		الإنفاق على الصحة %		إجمالي الفقراء كنسبة من حجم السكان	الإنفاق على البحث العلمي كنسبة من إجمالي الإنفاق
	ذكور	إناث			مليار جنيه	كنسبة من الناتج المحلي %	مليار جنيه	كنسبة من الناتج المحلي %		
١٩٩٠/٨٩	٦٠,٣		٦١	٦٥	٤,٢	*٣,٨	١,١	١	*٣٥,١	
١٩٩٥/٩٤									٢٢,٩	
٢٠٠٠/٩٩	٦٦,٧	٧١	٢٦,٤	٣٣,٨	١٩,١	٦	٣,١	٠,٩٨	١٦,٧	٠,٢٩
٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٧,١	٧١,٥	٢٥,٥	٣٢,٥	٢٠,٤	٥,٦	٣,٩	١,٩		٠,٢٧
٢٠٠٢/٠١	٦٧,٥	٧١,٩	٢٤,٥	٣١,٤	٢٣,٣	٥,٩	٣,٦	١,٨	١٦,٤	٠,٣٠
٢٠٠٣/٠٢	٦٧,٩	٧٢,٣	٢٣,٧	٣٠,٢	٢٥,٢	٥,٣	٥,٤	٢٠		٠,٣٠
٢٠٠٤/٠٣	٦٨,٤	٧٢,٨	٢٢,٤	٢٨,٦	٢٦,٢	٤,٨	٧,٣	٢,٢		٠,٢٧
٢٠٠٥/٠٤	٦٨,٨	٧٣,٥	٢٠,٥	٢٦,٢	٢٦,٢	٥,٢	٩,١	١,٧	٢٠,٢	٠,٢٦

* البيان لعام ١٩٩١ المصادر: ١- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة البيانات القومية ، السنة الأولى ، العدد ١ ، ٢٠٠٤ ، صفحات متفرقة .

٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة البيانات القومية ، السنة الثانية ، العدد ٤ ، يوليو ٢٠٠٥ ، صفحات متفرقة .

٣- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة البيانات القومية ، السنة الثانية ، العدد ٧ ، ابريل ٢٠٠٦ ، صفحات متفرقة .

٤- الأمم المتحدة ، تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٤ ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، ٢٠٠٥ ، صفحات متفرقة.

وبخصوص الإنفاق على التعليم فقد كان في عام ٨٩/١٩٩٠ (٤,٢) مليار جنيه يشكل (٣,٨)% من الناتج المحلي ارتفع بعام ٩٩/٢٠٠٠ إلى (١٩,١) مليار جنيه ويشكل نسبة (٦)% من الناتج واستمر في الارتفاع ليصل في عام ٠٣/٢٠٠٤ إلى (٢٦,٢) مليار جنيه وبحدود (٤,٨)% .

أما مؤشر الإنفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد اتسمت بالتذبذب الخفيف فقد تراوح مابين (٠,٢٦)% من الناتج في عام ٠٤/٢٠٠٥ و (٠,٣)% من الناتج في كل من عامي ٠١/٢٠٠٢ و ٠١/٢٠٠٣.

ولو انتقلنا إلى نسبة السكان الذين يصنفون ضمن فئة الفقراء كونهم يقعون تحت خط الفقر العالمي والبالغ اقل من دولار للفرد الواحد ، فعند عام ٨٩/١٩٩٠ كان (٣٥,١)% من سكان مصر يصنفون ضمن الفقراء ، إلا ان هذه النسبة تناقصت بشكل واضح لتصبح في عام ٠٤/٢٠٠٥ (٢٠,٢)% وكما مبين في الجدول السابق.

الفصل التاسع
سياسات الاستقرار الاقتصادي في الصين

أولا: مرتكزات الاستقرار في الاقتصاد الصيني:

هنالك عدد من المرتكزات الأساسية تميز الاقتصاد الصيني وتضفي إليه خصوصية يكاد ينفرد بها عن بقية الدول، إذ كان لهذه المرتكزات دورا مهما وأساسيا في الاستقرار والازدهار الاقتصادي له. ومن أهم هذه المرتكزات هي حجم السكان والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي المتسارع والادخار المرتفع.

١- حجم السكان:

تشغل مسالة حجم السكان الحكومة الصينية بشكل كبير فقد كان عدد سكان الصين عند تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ (٥٤١,٦٧) مليون نسمة، وبسبب الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتحسن مؤشرات التنمية البشرية فضلا عن ارتفاع الدخل الشخصي لعموم السكان ارتفع عدد السكان بسرعة فبلغ (٨٠٦,٧١) مليون نسمة في عام ١٩٦٩ ، ثم إلى (١١٤٣,٣) مليون نسمة في عام ١٩٩٠ ثم وصل في عام ٢٠٠٣ إلى (١,٢٩٢) مليار نسمة. أما توزيع السكان في الصين فهو غير متوازن حيث يزداد في شرقها ويقل في غربها، ويتجاوز معدل كثافة السكان في المناطق الشرقية الساحلية ٤٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع في حين لم يتجاوز معدل كثافة السكان في مناطق وسط الصين ٢٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع، أما في مناطق الهضاب غرب الصين فيقل معدل كثافة سكانها عن ١٠ أفراد لكل كيلومتر مربع. وفي الوقت الحالي وصل معدل العمر المتوقع للصينيين إلى (٧١,٤٠) سنة (٦٩,٦٣ سنة للرجال و٧٣,٣٣ سنة للنساء) وهو أعلى من معدل أعمار سكان العالم بخمس سنوات وأعلى من معدل أعمار سكان الدول النامية بسبع سنوات وأدنى من معدل أعمار سكان الدول المتقدمة بحوالي خمس سنوات. وبالنسبة لتوزيع السكان مابين الريف والحضر فبحسب تعداد عام ٢٠٠٢ كان سكان الصين (١٢٨٤,٥٣) مليون نسمة كان سكان المناطق الحضرية (٥٠٢,١٢) مليون نسمة مشكلا (٣٩,١)% من إجمالي السكان، أما سكان المناطق الريفية فقد كان (٧٨٢,٤١) مليون نسمة مشكلا نسبة (٦٠,٩)% من السكان. وقد بلغ عدد الذكور (٦٦١,١٥) مليون نسمة مستحوذا على نسبة قدرها (٥١,٤٧)% من عموم السكان

في حين كان عدد الإناث هو (٦٢٣,٣٨) مليون نسمة يشكل نسبة (٤٨,٥٣)%. وبلغت نـسبة من هم تحت سن (١٤) سنة (٢٢,٤)% من اجمالي السكان ، ومن هم في سن العمل أي بـين سن (١٥ – ٦٤) سنة بلغت نسبتهم (٧٠,٣)%، في حين كانت نسبة الأكثر من (٦٥) سنة هي (٧,٣)% من اجمالي حجم السكان. وعدد المواليد الجدد للعـام نفـسه (عـام ٢٠٠٢) هـو (١٦,٤٧) مليون مولود، وبذلك فان معدل الولادة هو (١٢,٨٦) مولود في الإلف، فـي حـين كان عدد الوفيات (٨,٢١) مليون نسمة وعليه فان معدل الوفاة هو (٦,٤١) في الألف، وبلـغ صافي الزيادة السكانية (٨,٢٦) مليون نسمة ونسبة الزيادة الطبيعية هي (٦,٤٥) في الألف[1].

ولمواجهة مشكلة الزيادة السكانية الخطيرة طبقت الصين سياسة تنظيم الأسرة منذ سبعينيات القرن العشرين وضبطت معدل نمو السكان مما جعل معدل الولادة ينخفض سنة بعد أخـرى حتى وصل إلى (١,٢٩)% عام ٢٠٠٢. وقد حدد برنامج الخطة الخمسية العاشـرة للتنميـة الاجتماعية والاقتصادية الذي تمت مصادقته في مارس عام ٢٠٠١ بأن لا يزيد معدل الزيادة الطبيعية السنوية للسكان (٠,٩)% خلال الخطة المذكورة بحيث لا يزيد تعداد الـسكان عـن (١,٣٣) مليار نسمة عام ٢٠٠٥ وعن (١,٤) مليار نسمة عام ٢٠١٠[2].

وتشمل سياسة تنظيم الأسرة في الصين حاليا الدعوة إلى تأخر كل من الزواج والـولادة وتقليل عدد المواليد وتحسين نوعيتهم وإنجاب كل زوجين مولودا واحدا فقط. وفي الأريـاف يسمح للأزواج والزوجات المعانين من صعوبات شديدة بإنجاب طفل ثان بعد سـنوات مـن ولادة الطفل الأول. وفي المناطق المأهولة بالأقليات القومية تم وضع لوائح مختلفـة حـسب رغبة الأقليات القومية وواقعها المتمثل في السكان والموارد والاقتصاد والثقافة والعادات حيث يسمح عادة بولادة طفلين وثلاثة أطفال في بعض المناطق ولا يحدد عدد الأطفـال للأقليـات القومية ذات العدد القليل جدا.

ومن المتوقع أن يصل تعداد الصين إلى (١٥٥٧) مليون نسمة في عام ٢٠٤٣ ، وعنـدها سيكون معدل النمو السكاني مقاربا للصفر كما تخطط إليه الحكومة الصينية. ومن أهم المشاكل الجدية التي تواجه الصين هي مشكلتا التفاوت بين نسبة الجنسين في المواليد الجدد، وارتفـاع نسبة كبار السن. فالنسبة بين نوعي المواليد الجدد في الصين (الإناث إلى الذكور)، هي (١٠٠

1 http://ar.chinabroadcast.cn/chinaabc/
2 http://ar.chinabroadcast.cn/index.htm

: ١٠٧) وفقا للتعداد الوطني الصيني الخامس، وأن عدد الذكور تحت تسعة أعوام فاق عدد الإناث بحدود (١٢,٧٧) مليون نسمة مما ينذر بمشاكل اجتماعية متعددة.

أما بالنسبة لكبار السن (٦٥ سنة فأكثر) فانها سوف تصل إلى (١١,٨) في المائة من إجمالي السكان في عام ٢٠٢٠ ، وسوف ترتفع إلى (٢٥) في المائة في منتصف القرن الحادي والعشرين مما يعني تميز الهرم السكاني بارتفاع معدل الإعالة Dependency Ratio ، وأن هذه الزيادة سوف تسفر عن ضغط كبير وتأثير واضح على موارد البلاد والبيئة في العقود القادمة، لاسيما وان عدد سكان البلاد يقترب من الحدود القصوى لطاقة مواردها المحلية كما أكدت العديد من الدراسات[1].

وعلى الرغم من المزايا التي يوفرها هذا الحجم السكاني الكبير كتوفير الأيدي العاملة الرخيصة جراء زيادة عرض العمل الذي يرتبط بعلاقة طردية بحجم السكان وكذلك ارتفاع مستويات الطلب المحلي نتيجة زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات المختلفة، إلا انه من جهة معاكسة يترتب على الحجم السكاني المرتفع مشكلة توفير فرص العمل الكافية للعمالة المحلية لاسيما وان عملية إعادة الهيكلة الجارية حاليا في الصين تعمل على الاستغناء من نسبة مهمة من حجم العمالة لديها.

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تلجأ إليها الشركات لتأسيس فرع لها في الخارج أو للسيطرة على إحدى الشركات الأجنبية من خلال استملاك ١٠ في المائة على الأقل من رأسمالها. وقد كان إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في كل العالم(٦٦) مليار دولار في عام ١٩٦٠ ارتفع في عام ١٩٧٣ إلى (١٢٣) مليار دولار ثم إلى ما يقارب من (٦٠٠) مليار دولار في عام ١٩٨٣[2]. وعند منتصف الثمانينات شهد التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر تسارعا ملحوظا بحيث ارتفعت نسبة هذا الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي من (٥)% عام ١٩٨٠ إلى (٢٠)% في عام ٢٠٠٠[3]، وذلك نتيجة لعمليات الدمج الواسعة بين الشركات متعدية الجنسية TNCs وعمليات البيع والشراء التي حدثت فيما بين

1 http://www.rezgar.com/m.asp?i=349

2 د. محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ١٠٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ص١٤ .

3http://www.mafhoum.com/press5/atlas27.htm

الشركات والمؤسسات المختلفة في البلدان المتقدمة ولاسيما بعد عام ١٩٩٣ فتعميق عملية التقسيم الدولي للعمل المرتكزة على الاستفادة من البلدان النامية كمصدر رئيس للعمالة الرخيصة واستكمالا لعملية إعادة نشر الصناعة جنوبا والزراعة شمالا وإبقاء البلدان النامية محتفظة بدورها الأصيل المتمثل بكونها مورد للخامات الطبيعية والمواد الأولية غير المصنعة والمواد الزراعية[1].

إن حوالي (٤٨) في المائة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو قطاع الخدمات و(٤٢) في المائة تتجه نحو الصناعات الإنتاجية، في حين إن (٤) في المائة هي حصة القطاع ألاستخراجي بما فيه النفط. وخلال تسعينيات القرن الماضي حظيت قطاعات توزيع المياه والكهرباء والنقل والاتصالات بالنسبة الأهم من مجموع الاستثمارات الموجهه لقطاع الخدمات.

وينبغي التذكير هنا بان البلدان المتقدمة هي المصدر والمستقبل الرئيس للاستثمارات الأجنبية المباشرة. فدول الاتحاد الأوربي (إضافة إلى النرويج وسويسرا) تعد المصدر الرئيس لذلك إذ انها تستحوذ على (٦٢)% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بين ١٩٩٠ و ٢٠٠١ بينما اقتصرت حصة الولايات المتحدة على ١٨ في المائة فقط في حين المتبقي والبالغ (٢٠)% يعود لبقية دول العالم. أما على الصعيد الدولي فان الولايات المتحدة تأتي في مقدمة دول العالم المصدرة للاستثمارات للمدة المذكورة (١٩٩٠-٢٠٠١) تليها كل من بريطانيا بعد استحواذها على (١٤)% وفرنسا (١٠,٥)%، أما حصة اليابان التي هي في تناقص فقد كانت (٥)% في حين كانت تشكل (١٨)% من حجم الاستثمارات العالمية خلال المدة (١٩٨٢-١٩٨٩) . وعلى العكس تماما فان حصة دول شرق آسيا في تزايد مستمر إذ إنها تفوق اليابان وان نصف استثمارات هذه المنطقة مصدرها هونك كونك وهي موجهة في الغالب إلى الصين.

أما من ناحية البلدان المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فإن الولايات المتحدة تحتل موقعا متقدما إذ انها تهيمن على نسبة ٢١ في المائة للمدة نفسها (١٩٩٠ و٢٠٠١) ، أما التدفقات باتجاه اليابان فإنها كذلك تعد ضعيفة بالقياس إلى حجم الاقتصاد الياباني ودوره في الاقتصاد العالمي، وقد كانت حصة الصين منها (٦)%، أما بالنسبة لدول شرق وجنوب شرق

---

1 د. فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٣-٣٠٩ .

آسيا فإنها استحوذت على (٧,٥)%، أما دول منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية فقد نالت ما يقارب (١٠)% من تلك الاستثمارات، وعلى العكس من ذلك تماما استمرت معاناة بلدان آسيا الوسطى وأفريقيا من حالة التهميش التي تلازمها من الحصول على الاستثمارات الأجنبية لأسباب متعددة[1].

وتعد الصين إحدى أكثر الدول الجاذبة للاستثمارات في العالم. فحتى في ظل ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض الاستثمارات الدولية بصورة كبيرة، حققت الصين إنجازات ومكاسب كبيرة من خلال استفادتها من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يعود بصورة رئيسة إلى إصدارها للعديد من القوانين وإتباعها للسياسات المختلفة والمتعلقة بالاستثمار.

فمنذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، خصصت الصين كثيراً من الموارد المالية والبشرية لتأسيس البنية التحتية الملائمة والمناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات، الأمر الذي هيأ بيئة مناسبة لرجال الأعمال الأجانب لتوظيف أموالهم واستثمارها في الصين. وفي الوقت عينه أصدرت الحكومة الصينية أكثر من خمسمائة قانون ولائحة خاصة بالتعاملات الاقتصادية الخارجية، وقدمت بذلك أساسا وضمانا قانونياً لاستثمار رجال الأعمال الأجانب. وفي نهاية عام ١٩٩٧ قامت الحكومة بتعديل وإصدار ما يسمى بدليل القطاعات لاستثمار رجال الأعمال الأجانب فيها لغرض تشجيع ودعم استثمارهم في تنمية الزراعة الشاملة والطاقة والمواصلات والمواد الخام الهامة والتكنولوجيا المتقدمة والجديدة واستغلال الموارد بشكل كامل وحماية البيئة. وحسب قواعد منظمة التجارة العالمية وتعهدات الصين الخارجية فانها قامت بمراجعة ألفين وثلاثمائة وثيقة قانونية، فألغت ثمانمائة وثلاثين منها وعدلت ثلاثمائة وخمسا وعشرين منها، الأمر الذي أكمل بصورة أساسية النظام القانوني الخاص باستثمار رجال الأعمال الأجانب في الصين المبني على أساس قانون المؤسسات المشتركة للاستثمار الصيني والأجنبي وقانون المؤسسات التعاونية الصينية الأجنبية وقانون المؤسسات الاستثمارية الأجنبية. وحتى نهاية عام ٢٠٠٣ استثمر في الصين رجال أعمال أجانب يعودون إلى أكثر من ١٧٠ دولة ومنطقة في العالم، وتجاوز عدد المؤسسات الاستثمارية الأجنبية داخل الصين ٤٠٠ ألف مؤسسة. وفضلا عن ذلك فقد أعربت الكثير من المؤسسات الدولية والشركات المتعدية الجنسية عن ثقتها في أسواق الصين، فجاءت إلى الصين معظم هذه

1 http://www.mafhoum.com/press5/atlas27.htm

المؤسسات ومن ضمنها الشركات المتعدية الجنسية الخمسمائة الكبرى في العالم. إذ يرى كثير من المختصين من إن بيئة الصين تعد من أفضل الدول من حيث البيئة الاستثمارية[1].

ونتيجة للإصلاحات الصينية السابقة ولاسيما بعد عام ١٩٧٨ فضلا عن الاستمرار في تعديل وزيادة وإلغاء بعض بنود قانون الاستثمار الأجنبي واللوائح المعنية على نحو تخطيط وتعزيز الجهود المبذولة في حماية حقوق الملكيات الفكرية[2]، كان لها الأثر الواضح في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر FDI لها فبعد أن كان(٦٣٦) مليون دولار في عام ١٩٨٣ ارتفع بشكل متواصل ليصل إلى في عام ١٩٩٣ إلى (٢٧,٥) مليار دولار ثم إلى (٥٢,٢) في عام ٢٠٠٢[3] وارتفع إلى (٦٤) مليار دولار وذلك في عام ٢٠٠٤[4] وكما مبين في الجدول (٣-١٢) . بينما كانت الاستثمارات الصادرة من الصين نحو الخارج هي (٢,٥ و ١,٨) مليار دولار لأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على التوالي[5].

أما بخصوص الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر FDI للصين فان هونك كوك تأتي بمقدمتها إذ إنها استحوذت على (٤٢,٩)% من مجموع ما تلقته الصين من هذه الاستثمارات خلال المدة ١٩٧٩-٢٠٠٤ أي ما يعادل (٢٤١,٦) مليار دولار، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بواقع (٨,٥)% أي (٤٨) مليار دولار، في حين جاءت اليابان ثالثا بعد أن كان حجم استثماراتها في الصين خلال المدة المذكورة (٤٦,٨) مليار دولار وتشكل (٨,٣)% من مجموع الاستثمارات، أما تايوان فقد جاءت رابعا بنسبة (٧)% أي ما يعادل (٣٩,٦) مليار دولار وكما مبين في الجدول (٣-١٣).

1 http://ar.chinabroadcast.cn/chinaabc/
2 http://arabic1.peopledaily.com.
3 Wayne M. Morrison , China's Economic Conditions , U.S.A , may 2003 , P. 6 .
4 Wayne M. Morrison , China's Economic Conditions , U.S.A , July 2005 , P. 7 .
5 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد) ، تقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠٠٤.

جدول(٣-١٢)

تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر FDI إلى الصين (مليار دولار)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر FDI
١٩٨٣	٠,٦٣٦	١٩٩٦	٤١,٧
١٩٨٦	٢,٢	١٩٩٧	٤٥,٣
١٩٨٧	٢,٣	١٩٩٨	٤٥,٥
١٩٨٨	٣,٢	١٩٩٩	٤٠,٣
١٩٨٩	٣,٤	٢٠٠٠	٤٠,٧
١٩٩٠	٣,٥	٢٠٠١	٤٦,٩
١٩٩١	٤,٤	٢٠٠٢	٥٢,٢
١٩٩٢	١١	٢٠٠٣	٥٣,٥
١٩٩٣	٢٧,٥	٢٠٠٤	٦٤
١٩٩٤	٣٣,٨	٢٠٠٥	*٦٠,٣
١٩٩٥	٣٧,٥		

*تقديري

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

-Steven Barnett , China's Macroeconomic Performance and Outlook , IMF Resident Representative , January 2005 , P.13 .

- Brazilian Development Bank , Global Overview , No. 05 , February 2006 , P.39 .

جدول(٣-١٣)

أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر FDI إلى الصين خلال المدة ١٩٧٩-٢٠٠٤

البلد	مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI خلال المدة ١٩٧٩-٢٠٠٤		الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٤	
	مليار دولار	نسبته للمجموع الكلي %	مليار دولار	نسبته للمجموع الكلي %
هونك كوك	٢٤١,٦	٤٢,٩	١٩,٠	٢٩,٧
الولايات المتحدة	٤٨	٨,٥	٣,٩	٦,١
اليابان	٤٦,٨	٨,٣	٥,٥	٨,٦
تايوان	٣٩,٦	٧,٠	٣,١	٤,٨
جزر فيرجن virgin Islands	٣٦,٩	٦,٥	٦,٧	١٠,٥
كوريا الجنوبية	٢٥,٩	٤,٦	٦,٢	٩,٧
بقية الدول	١٢٥	٢٢,٢	١٩,٦	٣٠,٦
مجموع الاستثمار	٥٦٣,٨	١٠٠	٦٤,٠	١٠٠

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

-Wayne M. Morrison , China's Economic Conditions , U.S.A , July 2005 , P. 8 .

٣- معدل النمو المتسارع والادخار المرتفع:

يعد الاقتصاد الصيني واحد من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم ولاسيما بعد عام ١٩٧٨ حيث الإصلاحات الواسعة التي شهدها الاقتصاد الصيني، فخلال المدة (١٩٧٩-2005) كان متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي هو (9.7)%، بينما كان خلال المدة (١٩٦٠-١٩٧٨) والتي سبقت الإصلاح هو (٥,٣)% وكما مبين في الجدول (٣-١٥). فباستثناء عام ١٩٩٠ الذي شهد تسجيل أدنى معدل نمو وهو (٣,٨)% فان الاقتصاد الصيني استمر بتحقيق معدلات نمو مرتفعة تراوحت مابين (٧,١)% في عام ١٩٩٩ و (١٤,٢)% في عام ١٩٩٢ .

ويعود النمو المرتفع للاقتصاد الصيني إلى عاملين رئيسين الأول هو الاستثمار الرأسمالي الواسع النطاق في القطاعات الاقتصادية المختلفة الممول من قبل الادخار المحلي والاستثمار

الأجنبي. والثاني يعود إلى النمو السريع في الإنتاجية rapid productivity growth حيث يتداخل هذان العاملان مع الإصلاحات الاقتصادية الواسعة التي عملت على رفع كفاءة الاقتصاد وزادت الناتج عبر خلق مصادر إضافية للاستثمار في الاقتصاد ولاسيما الإصلاحات المالية وسياسة سعر الصرف المتبعة فضلا عن السوق المحلية الضخمة التي تحفز الطلب باستمرار وكذلك التوسع الكبير لحجم المبادلات الدولية. وهناك عوامل أخرى تمثلت بزيادة الكفاءة الاقتصادية في استخدام مدخلات الإنتاج وإعادة تخصيص الموارد بشكل عقلاني بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ولاسيما القطاعات التي تحت قبضة الحكومة المركزية كقطاعات الزراعة والتجارة والخدمات من خلال انتقالها إلى القطاعات ذات الربحية الأعلى ولاسيما القطاع الصناعي. ودور تكنولوجيا المعلومات (IT) Information Technology في ارتفاع معدل النمو في الاقتصاد الصيني والمتمثلة بصناعة الحواسب وأجهزة الاتصال والتوسع في استخدام شبكة الانترنت فضلاً عن كل ما يتعلق بصناعة الأجهزة الرقمية والأمور التقنية. فهذا النوع من الصناعة يساهم بنسبة (٤,٢)% في الناتج في عام ٢٠٠١ ارتفعت إلى ما يقارب (٧)% في عام ٢٠٠٥ لذا فانه يتوقع ان يكون لها دوراً مهماً في القرن الحالي[١].

إن نمو الاقتصاد الصيني بمعدل سنوي يبلغ (٧,١)% يعني مضاعفة حجم ناتجه الإجمالي بغضون عشرة سنوات أي بحلول عام ٢٠١٥ لاسيما وان التوقعات تشير إلى إمكانية حدوث معدل النمو المذكور. وهذا النمو الهائل سوف يزيد من استهلاك الصين للنفط ، فاستهلاكها لعام ٢٠٠٤ حوالي (٦,٤) مليون برميل يوميا، إذ إنها تأتي بعد الولايات المتحدة، بينما يبلغ إنتاجها للعام نفسه (٣,٥) مليون برميل يوميا[٢]..ومن المحتمل (كما أشارت بعض الدراسات) أن يصل استهلاكها إلى حوالي (١٣,٤) مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٥[٣].

إن الاستثمار المحلي بعد الإصلاحات التي بدأت عام ١٩٧٩ أصبح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي GNP بحدود (٣٢)%، وقد وصلت هذه النسبة إلى (٤٢)% في عام ٢٠٠٢ وبذلك يكون هذا المعدل واحدا من أعلى المعدلات في العالم. حيث ان تخفيف الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي والاعتماد على اللامركزية في مجالات متعددة أدى إلى ارتفاع الادخار العائلي household savings الذي يشكل (٥٠)% من الادخار المحلي. وهذا الادخار لا يسمح له بالخروج عن البلاد بحثا عن الربحية الأعلى نتيجة الرقابة الحكومية المشددة على الحسابات المصرفية وانحصار معظم أسواق الأسهم الداخلية للشركات المملوكة من قبل لدولة[٤].

1 Chee Kong Wong , Information Technology Productivity and Economic Growth in China , Annual Conference of the Association for Chinese Economics Studies 19-20 July 2004 , Australia , 2004 , P. 2.
2 http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/docs/notesanddefs.html
3 Global Insight, Global Petroleum Outlook Forecast Tables (Long-Term), January 2005.

4 جيمس ايه دورن ، قضية راس المال ، مصباح الحرية ، معهد كيتو ، أيلول ٢٠٠٦ ، ص٢ .

جدول (٣-١٤)

الاستثمار والادخار الإجماليين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي GDP في بلدان مختارة

الدولة	إجمالي الاستثمار المحلي		إجمالي الادخار المحلي		فجوة الموارد*	
	١٩٦٥	٢٠٠٢	١٩٦٥	٢٠٠٢	١٩٦٥	٢٠٠٢
الصين	٢٥	٤٠	٢٥	٤٣	٠	-٣
الهند	١٨	٢٢	١٤	٢١	٤	١
اليابان	٣٢	٢٥	٣٣	٢٦	-١	-١
كوريا الجنوبية	١٥	٢٩	٧	٣٠	٨	-١
ماليزيا	٢٠	٢٣	٢٤	٤١	-٤	-٨
البرازيل	٢٥	٢١	٢٧	٢٠	-٢	١
الأرجنتين	١٩	١٤	٢٣	١٦	-٤	-٢
المملكة المتحدة	٢٠	١٧	١٩	١٥	١	٢
ألمانيا	٢٨	٢٠	٢٩	٢٢	-١	-٢
الولايات المتحدة	٢٠	١٥	٢١	١٩	-١	-٤

*فجوة الموارد هي الفرق بين الاستثمار والادخار

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

-The Emergence of China: Opportunities and Challenges for Latin America and the Caribbean , Inter-American Development Bank , March 2005 , P. 40.

ان الصين تمتلك أعلى معدل ادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم فطبقا لبيانات عام ٢٠٠٢ نلاحظ ان معدل ادخارها بلغ ٤٣% من الناتج المحلي الإجمالي أما معدل استثمارها الإجمالي فقد كان ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي وبذلك فان فجوة الموارد لديها سالبة بـ(٣)% وكما مبين في الجدول (٣-١٤)، بينما نجد ان معدل الادخار في الولايات المتحدة الأمريكية للعام نفسه كان ١٩% من الناتج المحلي الإجمالي أما معدل اجمالي الاستثمار فقد كان ١٥% من الناتج وفجوة الموارد كانت -٤% ، ويعد معدل الادخار في كوريا الجنوبية والبالغ ٣٠% المعدل الأقرب للصين في العام المذكور[1].

1 The Emergence of China: Opportunities and Challenges for Latin America and the Caribbean , Inter-American Development , Bank , March 2005 , PP. 40-41.

جدول (٣-١٥)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي خلال المدة ١٩٦٠-٢٠٠٥

السنوات	معدل النمو الحقيقي%	معدل التغير
١٩٦٠-١٩٧٨	٥,٣	
١٩٧٩-2005	9.7	
١٩٩٠	٣,٨	–
١٩٩١	٩,٣	٢,٤٥
١٩٩٢	١٤,٢	١,٥٣
١٩٩٣	14.0	0.99
١٩٩٤	13.1	0.94
١٩٩٥	10.9	0.83
١٩٩٦	10.0	0.92
١٩٩٧	9.3	0.93
١٩٩٨	٧,٨	0.84
١٩٩٩	7.6	0.97
٢٠٠٠	8.4	1.11
٢٠٠١	8.3	0.99
٢٠٠٢	9.1	١,١
١٩٧٩-٢٠٠٢	٧,٦	–
٢٠٠٣	10.0	1.1
٢٠٠٤	10.1	1.01
٢٠٠٥	9.8*	0.97
٢٠٠٦	٨,٠**	0.82

*تقديرات أولية.

**متوقع

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, U.S.A, July 2006, P.3.
- http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/docs/notesanddefs.html

٤- ضخامة الميزان التجاري والارتفاع المستمر للاحتياطيات الأجنبية:

يمكن القول ان الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الصين في عام ١٩٧٩ قد جعلت من اقتصادها واحداً من اكبر الاقتصاديات التجارية في العالم حيث تأتي بالمرتبة الثالثة من حيث حجم الميزان التجاري Trade Balance بعد كل من الولايات المتحدة وألمانيا وبذلك فهي الآن تفوق اليابان من حيث حجم التبادل التجاري. فبعد أن كان حجم الصادرات (١٣,٧) مليار دولار في عام ١٩٧٨ ارتفع في عام ١٩٨٩ إلى (٥٢,٩) مليار دولار ثم إلى (٧٦٢) مليار دولار وذلك في عام ٢٠٠٥ أي انه تضاعف أكثر من ٥٥ مرة بين عامي ١٩٧٩ و ٢٠٠٥[1]، إذ جاء نتيجة تميز السلع الصينية برخص ثمنها وتمتعها بميزة نسبية أهلتها لمنافسة معظم الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان مما كانت وراء تأجج العديد من الخلافات التجارية بينهما، إذ ان (٧٠)% من صادراتها لهذه الدول تتميز بكونها سلع كثيفة العمل، بينما (٨٠)% من وارداتها من الدول ذاتها تكون كثيفة راس المال وذات طبيعة تكنولوجية معقدة.

أما إذا انتقلنا إلى الجانب الآخر من الميزان التجاري والمتمثل بجانب الواردات فإنها هي الأخرى شهدت زيادات كبيرة خلال المدة المذكورة فعند بداية الإصلاح الاقتصادي كان حجم الواردات (١٥,٧) مليار دولار ارتفع إلى (٥٩,١) مليار دولار ثم إلى (٦٦٠,١) مليار دولار وذلك في عامي ١٩٨٩ و ٢٠٠٥ على التوالي أي تضاعف لما يقارب ٤٢ مرة بين بداية الإصلاح ونهاية عام ٢٠٠٥.

وبخصوص الميزان التجاري فانه قد تذبذب بين تحقيق الفائض Surpluses والعجز Deficits لغاية عام ١٩٩٤ فقد حقق عجزا في بداية الإصلاح مقداره (٢) مليار دولار، ثم حقق فائضا مقداره (٥,٢) مليار دولار في عام ١٩٩٤ ليستمر بتحقيق الفائض طوال الاثنا عشر سنة الأخيرة ليستقر في عام ٢٠٠٥ عند (١٠١,٩) مليار دولار.

لقد ترتب على هذا الفائض المستمر في الميزان التجاري مع التدفق المستمر للاستثمار الأجنبي المباشر أن تأتي الصين بعد اليابان مباشرة من حيث احتياطيات العملة الأجنبية إذ كان حجم احتياطياتها في عام ١٩٩٠ (٢٩,٦) مليار دولار، ارتفعت إلى (١٦٨,٣) مليار دولار في عام ٢٠٠٠ قبل أن تصل إلى (٦٠٩,٩) مليار دولار وذلك في عام ٢٠٠٤ وكما مبين في الجدول (٣-١٧).

---

1 International Monetary Fund , Direction of Trade Statistics .

جدول(٣-١٦)

الميزان التجاري الصيني خلال المدة (١٩٧٩-٢٠٠٥) (مليار دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	الفائض أو العجز
١٩٧٩	١٣,٧	١٥,٧	(٢)
١٩٨٠	١٨,١	١٩,٥	(١,٤)
١٩٨١	٢١,٥	٢١,٦	(٠,١)
١٩٨٢	٢١,٩	١٨,٩	٢,٩
١٩٨٣	٢٢,١	٢١,٣	٠,٨
١٩٨٤	٢٤,٨	٢٦	(١,١)
١٩٨٥	٢٧,٣	٤٢,٥	(١٥,٣)
١٩٨٦	٣١,٤	٤٣,٢	(١١,٩)
١٩٨٧	٣٩,٤	٤٣,٢	(٣,٨)
١٩٨٨	٤٧,٦	٥٥,٣	(٧,٧)
١٩٨٩	٥٢,٩	٥٩,١	(٦,٢)
١٩٩٠	٦٢,٩	٥٣,٩	٩
١٩٩١	٧١,٩	٦٣,٩	٨,١
١٩٩٢	٨٥,٥	٨١,٨	٣,٦
١٩٩٣	٩١,٦	١٠٣,٦	(١١,٩)
١٩٩٤	١٢٠,٨	١١٥,٦	٥,٢
١٩٩٥	١٤٨,٨	١٣٢,١	١٦,٧
١٩٩٦	١٥١,١	١٣٨,٨	١٢,٣
١٩٩٧	١٨٢,٧	١٤٢,٢	٤٠,٥
١٩٩٨	١٨٣,٨	١٤٠,٢	٤٣,٦
١٩٩٩	١٩٤,٩	١٦٥,٨	٢٩,١
٢٠٠٠	٢٤٩,٢	٢٢٥,١	٢٤,١
٢٠٠١	٢٦٦,٢	٢٤٣,٦	٢٢,٦
٢٠٠٢	٣٢٥,٦	٢٩٥,٢	٣٠,٤
٢٠٠٣	٤٣٨,٤	٤١٢,٨	٢٥,٦
٢٠٠٤	٥٩٣,٤	٥٦١,٤	٣٢
٢٠٠٥	٧٦٢,٠	٦٦٠,١	١٠١,٩

- الأرقام بين الأقواس تعني سالبة.

المصدر: صندوق النقد الدولي ، إحصاءات التجارة الخارجية ، أعداد متفرقة.

جدول(٣-١٧)

تطور احتياطيات العملة الأجنبية للصين خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٥) (مليار دولار)

السنة	احتياطي العملة الأجنبية	السنة	احتياطي العملة الأجنبية
١٩٩٠	٢٩,٧	١٩٩٨	١٤٩,٢
١٩٩١	٣٤,٧	١٩٩٩	١٥٧,٧
١٩٩٢	٢٠,٦	٢٠٠٠	١٦٨,٣
١٩٩٣	٢٢,٤	٢٠٠١	٢١٥,٦
١٩٩٤	٣٢,٩	٢٠٠٢	٢٩١,١
١٩٩٥	٧٦,٤	٢٠٠٣	٤٠٨,٢
١٩٩٦	١٠٧	٢٠٠٤	٦٠٩,٩
١٩٩٧	١٣٢,٨	٢٠٠٥	٧٦٩

المصدر:

- Wayne M. Morrison , China's Economic Conditions , U.S.A., July 2005 , P. 10 .

أما أهم شركاء الصين التجاريين حسب البيانات الرسمية الصينية لعام ٢٠٠٤ فان الاتحاد الأوربي يأتي بمقدمتهم حيث يبلغ إجمالي تجارته مع الصين (١٧٧,٣) مليار دولار بواقع (٩٥,٩) مليار دولار كصادرات للصين و(٦٣,٤) مليار دولار كواردات منها ويكون إجمالي هذه العملية تحقيقها لفائض تجاري معه يبلغ (٣٢,٥) مليار دولار. تليه الولايات المتحدة بإجمالي (الصادرات مع الواردات) (١٦٩,٧) مليار دولار وبفائض لصالح الصين أيضا بـ(٨٠,٣) مليار دولار، ثم تأتي كل من اليابان وهونك كونك وآسيان ASEAN* بحجم تجاري يبلغ (١٦٧,٩ ، ١١٢,٧ ، ١٠٥,٩) مليار دولار على التوالي وكما مبين في الجدول التالي.

* تضم الدول العشرة التالية: اندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين، سنغافورة ، تايلاند ، بروني Brunei، كمبوديا ، لاوس ، مينامار Myanmar ، وفيتنام.

جدول(٣-١٨)

أهم الشركاء التجاريين للصين لعام ٢٠٠٤ (مليار دولار)

البلد أو المنطقة	مجموع التجارة	صادرات الصين لها	واردات الصين منها	الفائض أو العجز
الاتحاد الأوربي	١٧٧,٣	٩٥,٩	٦٣,٤	٣٢,٥
الولايات المتحدة	١٦٩,٧	١٢٥	٤٤,٧	٨٠,٣
اليابان	١٦٧,٩	٧٣,٥	٩٤,٤	(٢٠,٩)
هونك كونك	١١٢,٧	١٠٠,٩	١١,٨	٨٩,١
آسيان	١٠٥,٩	٤٢,٩	٦٣	(٢٠,١)
كوريا الجنوبية**	٣٤,١	١٥,٥	٢٨,٦	(١٣,١)

**البيانات لعام ٢٠٠٢ .

- الأرقام بين الأقواس تعني ان القيمة سالبة (عجز).

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على البيانات الرسمية الصينية للتجارة الخارجيـة ، إصـدار ٢٠٠٥ ، صفحات متفرقة.

٥- عوامل أخرى:

هنالك عوامل أخرى ربما لا تقل أهمية عن العوامل المارة الذكر في نجاح التجربة الصينية واهم هذه العوامل هي:

أ- دور الدولة:

لعبت الدولة دورا مهما في وصول الاقتصاد الصيني إلى ماهو عليه اليـوم مـن تطـور اقتصادي كبير، وتميز هذا الدور بمرونته الكبيرة في التكيف مع التطورات الاقتصادية العالمية من جهة ومع تطور الاقتصاد الصيني وظروف المرحلة التي يمر بها من جهة أخرى.

فعند بداية قيام جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩ كان نظامها الاقتصادي هو النظام المخطط اعتمدت من خلاله الدولة أسلوب الخطة المركزية الخمسية متأثرة بصورة مباشـرة بالاتحاد السوفيتي السابق وكما بينا سابقا[1]، فكانت الخطـة الأولـى للمـدة (١٩٥٣-١٩٥٧) تضمنت تدخل الحكومة بكل مرافق الحياة، تلتها الخطة الثانية للمـدة (١٩٥٨-١٩٦٢) التـي

1 http://www.investchina.com.cn/arabic/119.htm

تميزت باستقلاليتها النسبية نتيجة الخلاف الصيني-الروسي. ثم استمرت على هذا المنوال في إتباع التخطيط المركزي لغاية الخطة العاشرة للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٥)[1].

ومنذ عام ١٩٩٢ اعتمدت الحكومة الصينية ما يعرف بنموذج اشتراكية السوق[2]، الذي طبقه *دنغ اكسياوبنغ Deng Xiaoping* والذي يعتمد أسلوب التخطيط الشامل مع إعطاء حرية واسعة نسبيا لآليات السوق في ممارسة دورها بالإنتاج الصناعي والزراعي وممارسة النشاط التجاري والاستثماري والخدمي، إذ أعطت الدولة اهتماما متزايدا للقطاع الخاص راسمة الدور الذي ترغب بأن يضطلع به في عملية التنمية الاقتصادية[3].

كذلك كان دور الدولة يتركز في مجال تطوير التعليم والصحة والبحث العلمي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية وتوفير المأكل والملبس. وعلى الرغم من هامش الحرية الذي أعطته الحكومة الصينية للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي إلا إنها لازالت تتحكم بمعظم مقدرات الاقتصاد الصيني، فلا زالت تمتلك معظم المشروعات الصناعية الضخمة وعلى الكثير من الشركات العملاقة فضلا عن سيطرتها على القطاعات والصناعات الرئيسة كمشاريع الطاقة الكهربائية وصناعات الحديد والصلب والصناعات الكيمياوية وغيرها[4].

وفي أكتوبر من عام ٢٠٠٣ أكدت الصين بشكل واضح أهداف تحسين نظام اقتصاد السوق الاشتراكي ومهماته والتي تتمثل بتطوير دور السوق في توزيع الموارد الاقتصادية على أوجه الاستخدام المختلفة، وزيادة حيوية المؤسسات وتعزيز قدرتها التنافسية، وتحسين أداء الحكومة في الإدارة والخدمات العامة، وتوفير الضمان التنظيمي الفعال في بناء مجتمع الرفاهية بصورة شاملة بناء على مبدأ التنمية المتوازنة بين الريف والمدينة فضلا عن توافقها (التنمية) مع متطلبات الانفتاح على العالم الخارجي.

وبناء على هذه الخطط المقررة فانه ستتم إقامة نظام اقتصاد السوق الاشتراكي المتكامل نسبيا في الصين في عام ٢٠١٠. ويتحسن هذا النظام تدريجيا حتى يصبح متكاملا في عام ٢٠٢٠.

---

1 http://arabic1.peopledaily.com.cn/200106/25/ara20010625_47432.html

2 http://ar.chinabroadcast.cn/chinaabc/

3 انظر في:

– د. إبراهيم العيسوي ، نحو نظرة واقعية الى التخطيط واقتصاد السوق ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٨١ .

– هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠ .

4 هاري ج. برومان ، الدولة الصينية كعامل مهم في الشركات ، مجلة التمويل والتنمية ، واشنطن ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص٤٦ .

ب- مصادر الطاقة:

تلعب الطاقة دورا مهما وحيويا في التأثير على العديد من الصناعات ولاسيما الصناعات التي تحتاج إلى كميات كبيرة منها كالصناعات الكيمياوية وصناعة الحديد والصلب وغيرها إذ انها تشكل جزء مهم من الكلفة لذا فان هذه الأنواع من الصناعات تتوطن في الدول التي تضمن لها الحصول على الطاقة بأسعار منخفضة نسبيا.

والصين تعد من البلدان الغنية بالمصادر المتنوعة للطاقة فهي تأتي بمقدمة دول العالم من حيث إنتاجها للفحم. أما إنتاجها من النفط الخام فهو (٣,٤٠٦) مليون برميل يوميا لعام ٢٠٠٢[1] ويشكل أكثر من (٥)% من الإنتاج العالمي أما احتياطياتها فقد كانت(٢٤) مليار برميل في عام ٢٠٠١ انخفضت في عام ٢٠٠٢ إلى (١٨,٢٥) مليار برميل وتشكل اقل من(٢)% من الاحتياطي العالمي، وقد كانت طاقة التكرير الصينية بحدود (٢٥٠) مليون طن سنويا في عام ٢٠٠٥[2]. أما بالنسبة لإنتاجها من الغاز الطبيعي لعام ٢٠٠١ هو (٣٠٣٠٠) مليون متر مكعب سنويا ويشكل (٠,٩)% من الإنتاج العالمي واحتياطياتها لنفس العام كانت (١٣٦٨) مليار متر مكعب مشكلا اقل من (١)% من الاحتياطي العالمي[3].

جدول (٣-١٩)

إنتاج واحتياطي النفط والغاز الطبيعي لعام ٢٠٠٢ في دول مختارة

الدولة	النفط				الغاز الطبيعي*			
	الإنتاج (مليون برميل يوميا)	نسبته من العالم %	الاحتياطي(مليار برميل عند نهاية السنة)	نسبته من العالم %	الإنتاج (مليون متر مكعب سنويا)	نسبته من العالم %	الاحتياطي (مليار متر مكعب)	نسبته من العالم %
الصين	٣,٤٠٦	٥,٢	١٨,٢٥	١,٧	٣٠٣٠٠	٠,٩	١٣٦٨	٠,٨
الولايات المتحدة	٥,٧٤٦	٨,٨	٢٢,٤٥	٢,١	٦٩٩٥٠٠	٢٢,٣	٥١٩٥	٣,٠
العراق	٢,١٢٧	٣,٢	١١٥,٠	١٠,٨	٣٩٥٠	٠,١	٣١٠٩	١,٨
العالم	٦٥٦١٣,٩	١٠٠	١٠٦٧,٥٢	١٠٠	٣١٣٦٤٢٤	١٠٠	١٧١٩٧٦	١٠٠

* البيانات لعام ٢٠٠١ .

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على البيانات الرسمية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك).

---

1 البيانات الرسمية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) .

2 http://arabic1.peopledaily.com.cn/200106/25/ara20010625_47432.html

3 البيانات الرسمية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) .

ثانيا: سياسات الاستقرار الاقتصادي:

إن متوسط معدل النمو للاقتصاد الصيني كان بحدود (٩,٥)% خلال العقدين الماضـيين، وهو معدل لم تصل إليه أية دولة في العالم خلال القرن الماضي، فالولايات المتحدة على سبيل المثال قد حققت معدل نمو بحدود (٣)% خلال مئة سنة[١]، أما في اليابان فان معدل النمو خلال المدة ١٩٧١-١٩٩١ كان (٣,٨٥)%، وحتى بلدان المعجزة الآسيوية (النمـور) لـم تـصل معدلات نموها إلى مستوى معدل نمو الاقتصاد الصيني، فعلى سبيل المثال حققت بلدان كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا معـدلات نمـو خـلال المـدة ١٩٧١-٢٠٠٣ (٧,٠٦ ، ٧,٣٥ ، ٦,٥٣)% على التوالي[٢].

وتشير معظم التقديرات لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ إلى ارتفاع في معدل نمو الاقتصاد العالمي بقيادة كل من الولايات المتحدة والصين، في حين يكون النمو محدودا وبسيطا في كل من دول الاتحاد الأوربي واليابان[٣]. وقد حاولت الصين أن تحد من معدل نموهـا المرتفـع إذ كانـت تستهدف معدل نمو سنوي قدره (٧)% إلا إن الذي حصل هـو تخطـي اقتـصادها للمعـدل المستهدف. وقد كان لهذا المستوى المرتفع من النمو الأثر الواضح فـي ارتفـاع مـستويات المعيشة وتخفيض معدلات الفقر، فقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر حسب تقديرات عام ٢٠٠١ هي (١٠)%[٤].

وبعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية WTO في عام ٢٠٠١ بعـد سلـسلة مـن المفاوضات الطويلة أصبح اقتصادها مندمجا بالاقتصاد العالمي تاركا اعتماده على التخطـيط المركزي الصارم عبر انتقاله التدريجي لاقتصاد السوق اللامركزي. وقد ترتب على انضمامها للمنظمة أمور مهمة تتمثل بتخفيض الضريبة الجمركية على الـسيارات مـن (٩٠)% إلـى (٢٥)% وانحسار تجارة الدولة بسلع الحبوب والتبغ والمعادن فضلا عن مصادر الطاقة كالنفط والغاز والفحم، بينما تكون تجارة باقي السلع بيد القطاع الخاص، وكذلك تخفيض الرسوم على السلع الصناعية من (٢٤,٦) إلى (٩,٤) ابتداءا من عام ٢٠٠٤ . أما بالنسبة للرسوم المفروضة على المنتجات الزراعية فانها كذلك تخفض من (٣١,٥)% إلى (١٤,٥)% للعام نفسه[٥].

إن الحكومة الصينية لعبت دوراً مهماً في وصول الاقتصاد الصيني إلى ما هو عليـه الآن من استقرار اقتصادي كبير فقد قامت بتبني عملية إصلاح اقتصادي واسعة منذ عـام ١٩٧٨

---

1 Chumpeter Joseph A. , Capitalism, Socialism, and Democracy , New York , 1950. , P. 72.

2Mathew Shane and Fred Gale , China: A Study of Dynamic Growth , Electronic Outlook Report from the Economic Research Service , United States Department of Agriculture (USDA) , USA , October 2004 , P.2 .

3 Brazilian Development Bank , op , cit , P.1 .

4 http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/docs/notesanddefs.html

5 Jeffrey D. Sachs , China's Economic Growth After WTO Membership , Earth Institute, Columbia University , New York , 2002 , P. 25 .

فأعطت خلالها للقطاع الخاص دوراً كبيراً في العملية الاقتصادية إذ أصبح للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء دوراً واضحا في عمليات الإنتاج والاستثمار والتجارة من والى الصين. ففي عام ١٩٨٤ قامت الحكومة بخطوة مهمة تمثلت بإنشاء مؤسسة المشاريع الصناعية غير الحكومية في المناطق الريفية، وعملت كذلك على خلق بيئة استثمارية مستقرة عبر إصدارها وتعديلها للعديد من اللوائح والقوانين، فقد غيرت لأجل ذلك العديد من فقرات الدستور ولاسيما في عام ٢٠٠٤. فالقطاع الخاص أصبح الآن يساهم بأكثر من نصف الإنتاج الصيني فضلا عن دوره الكبير في التجارة الدولية للصين ولاسيما الصادرات الصينية. كما إن الوظائف التي تخلقها الشركات غير الحكومية هي أكثر من الوظائف التي تخلقها المؤسسات والشركات الحكومية، فالعمال والموظفون الذين فقدوا وظائفهم نتيجة للاصلاحات الاقتصادية وعملية إعادة الهيكلة التي شهدتها البلاد استطاع القطاع الخاص امتصاص نسبة كبيرة منهم. فعند بداية عملية الإصلاح في عام ١٩٧٨ كانت نسبة العاملين في القطاع الحكومي تشكل (١٨,٦)% من مجموع القوى العاملة بدأت بالانخفاض التدريجي حتى وصلت في عام ١٩٩٨ إلى (١٢,٦)%. وكذلك فان الإنتاج الصناعي الحكومي شكل (٧٧,٦)% من مجموع الإنتاج الصناعي للصين في عام ١٩٧٨ انخفضت هذه النسبة بشكل كبير حتى وصلت في عام ١٩٩٨ إلى (٢٨,٢)% وكما مبين في الجدول (٣-٢٠).

جدول(٣-٢٠)

نسبة العاملين في القطاع الحكومي والناتج الصناعي للمنشات الحكومية (نسبة مئوية)

السنة	نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى مجموع العاملين%	نسبة الإنتاج الصناعي للمنشات الحكومية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي%
١٩٧٨	١٨,٦	٧٧,٦
١٩٨٠	١٨,٩	٧٦,٠
١٩٨٢	١٩,١	٧٤,٤
١٩٨٤	١٧,٩	٦٩,١
١٩٨٦	١٨,٢	٦٢,٣
١٩٨٨	١٨,٤	٥٦,٨
١٩٩٠	١٦,٢	٥٤,٦
١٩٩٢	١٦,٦	٥١,٥
١٩٩٤	١٦,٢	٣٧,٣
١٩٩٦	١٥,٩	٣٦,٣
١٩٩٨	١٢,٦	٢٨,٢

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

Jeffrey D. Sachs , China's Economic Growth After WTO Membership , Earth Institute, Columbia University , New York , 2002 , P.45 .

وكذلك أعطت الصين اهتماما خاصا لحقوق الملكية الفكرية Intellectual Property Rights كبراءات الاختراع وحقوق النشر والتأليف لما لها من دور كبير في التطور التكنولوجي والعلمي للبلد.

١- السياسة النقدية:

يمكن القول بان الصين قد حاولت قدر الامكان الاعتماد على سياسة نقدية مناسبة تستطيع أن تحافظ من خلالها على معدل مقبول من التضخم، أما بالنسبة لأسعار الفائدة والمعروض النقدي فان السلطات النقدية حاولت العمل على جعلهما متلائمان مع الحاجة الفعلية للاقتصاد[١].

وقد عملت السلطات المختصة على تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال أدوات السياسة النقدية لغرض خروجه من ظاهرة فخ السيولة liquidity trap التي تعرض لها عبر سلسلة من التخفيضات لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة بغية تحفيز الطلب على الائتمان المحلي. فقد تم تخفيض سعر الفائدة لثمان مرات مابين عام ١٩٩٧ والنصف الأول لعام ٢٠٠١ إذ كان آخر تخفيض للمدة المذكورة في ٢١ شباط من عام ٢٠٠١ فقد كان معدل الفائدة للودائع المودعة في البنوك لمدة عام هو (١,٩٨)% بينما يكون معدل الفائدة للقروض الممنوحة للمدة نفسها هو (٥,٣١)%. إلا ان ذلك لم يسعف الاقتصاد للخروج من الأزمة التي يعاني منها على الرغم من ان كثيراً من المختصين لم يتطرقوا إلى هذه الأزمة نتيجة معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها الصين منذ عقود عديدة والتي غطت على المشاكل الأخرى التي شهدها الاقتصاد، حيث لم تتم الإشارة إلى تأثره بالأزمة التي عصفت ببلدان شرق آسيا، إلا ان الحقيقة هي تأثره بهذه الأزمة بشكل أو بآخر. لذا فان السلطات الحكومية عندما أيقنت بعجز السياسة النقدية عن تحفيز الطلب المحلي استمرت بإتباع سياسة مالية توسعية لغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي[٢]. وحاليا تتبع السلطات المختصة سياسة الرفع المستمر لأسعار الفائدة لغرض تخفيض معدل النمو وجعله بحدود (٧)%. فمعدل الفائدة حاليا للودائع لمدة عام هو (٢,٥٢)% في حين معدل الفائدة على القروض هو (٦,١٢)%[٣].

وعلى الرغم من ان الحكومة الصينية قد حاولت ضبط المعروض النقدي بالمعنى الضيق M1 وعدم الإفراط بمعدلات زيادته إلا انه قد ارتفع بصورة كبيرة إذ ازداد خلال المدة ١٩٩٤-٢٠٠٣ بحدود (١٧,٨٨)% سنويا مما يعكس التوسع الكبير في السياسة النقدية، لاسيما وان المعدل السنوي لنمو المؤشر نفسه وللمدة ذاتها في الولايات المتحدة هو (٤,١٦)%[٤].

---

1 Economic Survey of China, 2005 , Policy brief , OECD , September 2005 , PP.1-2.
2 Ibid , P.27 .
3Erik Nilsson , Global Economic Research: Asia/Oceania , Weekly Outlook , 25 August 2005 .
4 Ronald McKinnon , Exchange Rates, Wages, and International Adjustment: Japan and China versus the United States , Stanford University , 2005 , P.10 .

٢- السياسة المالية:

دأبت السلطات المختصة على اعتماد سياسة مالية تضمن مواكبة التطورات الاقتصادية لغرض كبح أية أزمة محتملة قد تعصف بالاقتصاد[1].

وقد تعرضت الصين لانكماش اقتصادي Deflation في النصف الثاني من عــام ١٩٩٧ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠ وكذلك في النصف الثاني من عام ٢٠٠١ وذلك استنادا إلى بيانـــات معدلات النمو السالبة لأسعار المبيعات producer price index PPI وكما مبين في الــشكل (٣-١) مما حدى بالسلطات المختصة إلى إتباع سياسة نقدية ومالية توسعية للمحافظة علـــى معدلات النمو المرتفعة للاقتصاد الصيني. ويوضح الجدول (٣-٢١) التوســع الكبيــر فـــي السياسة المالية، ففي عام ١٩٩٧ كان الإنفاق الحكومي (٩٢٣,٤) مليار يوان بينما كان حجــم الإيرادات الحكومية للعام نفسه (٨٦٥,١) مليار يوان مما يعنـــي ان العجــز الحكـــومي هـــو (٥٨,٣) مليار يوان والذي يشكل (٠,٧)% من الناتج المحلي الإجمالي. وقــد اخــذ العجــز بالارتفاع التدريجي جراء السياسة المالية التوسعية للدولة حتى وصل في عــام ٢٠٠١ إلـــى (٢٤٧,٣) مليار يوان مشكلا (٢,٧)% من الناتج المحلي[2].

جدول(٣-٢١)

السياسة المالية التوسعية للمدة (١٩٩٧-٢٠٠١)

(مليار يوان)

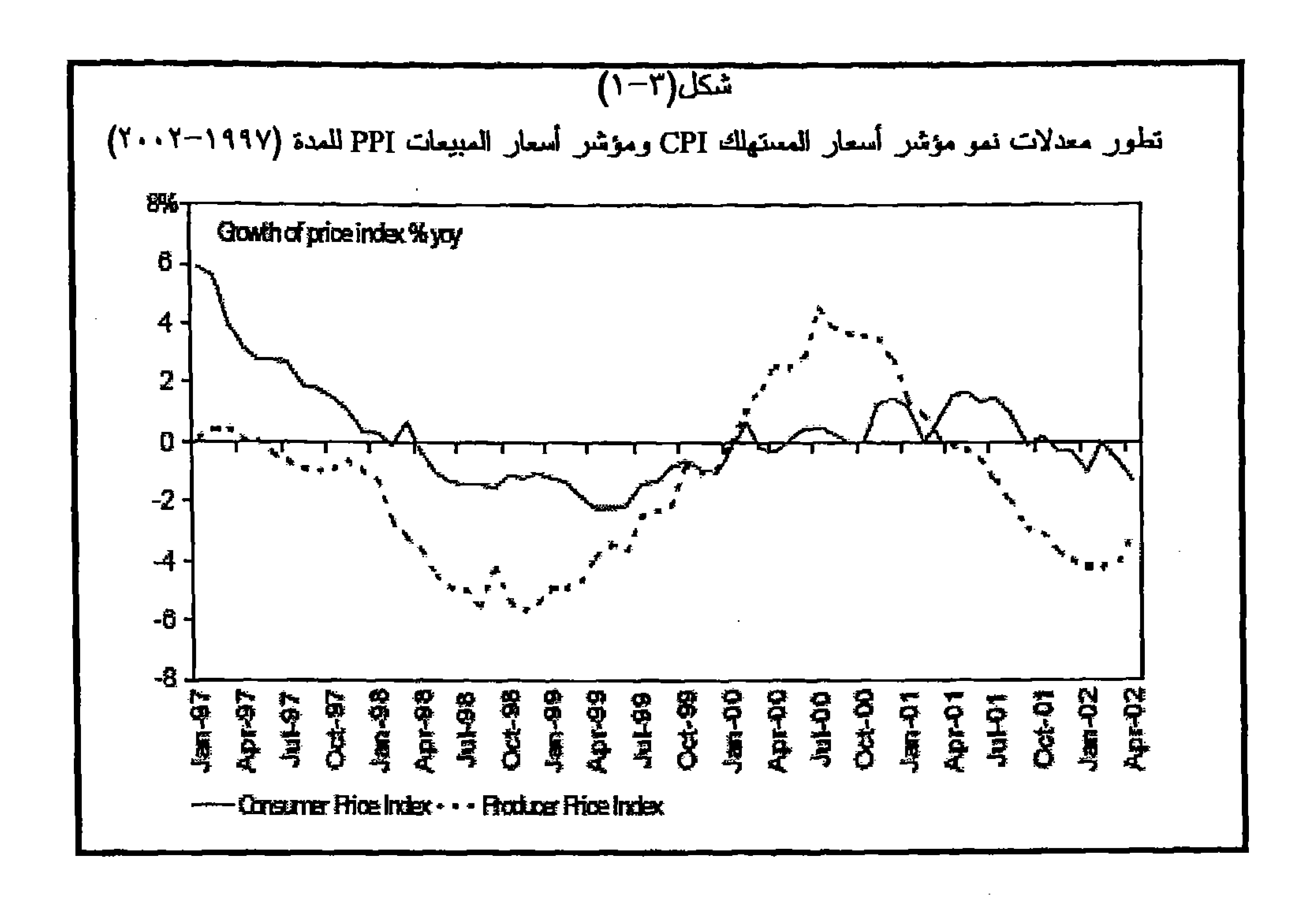
السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز أو الفائض	نسبته إلى GNP%
١٩٩٧	٨٦٥,١	٩٢٣,٤	(٥٨,٣)	٠,٧
١٩٩٨	٩٨٧,٦	١٠٧٩,٨	(٩٢,٢)	١,١
١٩٩٩	١١٤٤,٤	١٣١٨,٨	(١٧٤,٤)	١,٩
٢٠٠٠	١٣٣٩,٥	١٥٨٨,٧	(٢٤٩,٢)	٢,٥
٢٠٠١	١٦٣٧,١	١٨٨٤,٤	(٢٤٧,٣)	٢,٧

- الأرقام بين الأقواس تعني سالبة.

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

-Jeffrey D. Sachs , China's Economic Growth After WTO Membership , Earth Institute, Columbia University , New York , 2002 , P. 48 .

1 Economic Survey of China, 2005 , Policy brief , OECD , September 2005 , PP.1-2.
2 Jeffrey D. Sachs , op , cit , P. 26.



شكل(٣-١)

تطور معدلات نمو مؤشر أسعار المستهلك CPI ومؤشر أسعار المبيعات PPI للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٢)

٣- سياسة سعر الصرف:

قامت السلطات المختصة في الصين بالاعتماد على سعر صرف مرن يضمن دعم الاستقرار الاقتصادي، فمنذ عام ١٩٩٥ ثبت سعر الصرف كنسبة ثابتة إزاء الدولار الأمريكي وبواقع (٨,٢٨) يوان للدولار مع السماح له بالتأرجح بين الصعود والهبوط بنسبة لا تتجاوز الـ(٣)%[1]، وقد عملت الصين على المحافظة على هذا السعر حتى أثناء الأزمة الآسيوية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ من خلال السياسة النقدية والمالية. وانسجاما مع عمليات الإصلاح الاقتصادي الواسعة التي شهدتها البلاد فقد أنهت السلطات النقدية بصورة رسمية العمل بنظام أسعار الصرف الثابتة fixed currency regime في ٢١ تموز من عام ٢٠٠٥ لتتحول إلى نظام التعويم المدار Managed Floating إذ أعيد تقييم سعر الصرف بنسبة (٢,١)% إلى الدولار الأمريكي وإعلان قيمته بـ(٨,١١) ين/دولار بدلا من (٨,٢٨) ين/دولار مع ربطه

1 Marvin Goodfriend and Eswar Prasad , A Framework for Independent Monetary Policy in China , IMF Working Paper , May 2006 , P.25 .

بسلة من العملات الأجنبية بدلا من عملة واحدة متمثلة بالدولار الأمريكي مع السماح له بالتذبذب اليومي بحدود (٠,٣)% وفقا لقوى العرض والطلب.

وعلى الرغم من ذلك فقد بقي اليوان الصيني يقاس بصورة أساسية على الدولار وعلى الرغم من ربطه رسميا بسلة من العملات الأجنبية، وكذلك فان تدخل البنك المركزي الصيني في المحافظة على سعر الصرف بعد تعويمه لم ينخفض كثيرا كما كان متوقعا، فخلال شهري آب وأيلول كان حجم تدخل البنك المركزي كبائع ومشتري للعملة المحلية بحدود (١٨) مليار دولار شهريا، بانخفاض مليار دولار فقط عن النصف الأول من عام ٢٠٠٥ إذ كان حجم التدخل في تلك المدة بواقع (١٩) مليار دولار شهريا[1].

وتواجه الصين حاليا ضغوط كبيرة من قبل الولايات المتحدة وبقية الدول الصناعية لغرض الحد من عجزها التجاري تشابه إلى حد كبير الضغوط التي تعرضت لها اليابان منذ عام ١٩٧١ بعد انهيار نظام بريتون وودز Bretton Woods وحتى عام ١٩٩٥ حيث ترى أمريكا بان اليابان خلال تلك المدة لم تحسن في وضع سعر صرف مناسب للين إذ بالغت في تحديد القيمة المتوقعة له وبالتالي فان هذه العملية أدت إلى زعزعة استقرار النظام المالي، وعليه فان الصين بتحولها من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن فانها قد تتعرض إلى مخاطر تشبه إلى حد كبير المخاطر التي تعرضت لها اليابان[2].

ان الدول الصناعية السبع ترى بان أسعار الصرف يجب أن تعكس الوضع الاقتصادي للبلد، وان أسواق الدول الناشئة التي تتمتع بفوائض ضخمة ومتنامية في الحساب الجاري ولاسيما الصين يفترض بها ان تكون أسعار صرف عملتها أكثر مرونة وواقعية، وقد وعدت الصين هذه الدول بأنها ستتبنا نظام صرف أكثر مرونة وسوف توسع حدود تعويم اليوان الصيني خلال السنوات القليلة القادمة.

ويشير معظم المختصين في الشؤون الاقتصادية إلى ان اليوان الصيني سيواصل ارتفاعه إزاء الدولار الأمريكي جراء الارتفاع المستمر للفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة، إلا ان هذا التوقع بحد ذاته قد يكون ذو تأثير سلبي على الاقتصاد الصيني قبل حدوثه على ارض الواقع.

---

1 انظر في:
- Blanchard, Olivier and Francesco Giavazzi , Rebalancing Growth in China: A Three-Handed Approach , unpublished manuscript , MIT and Bocconi Universities , November 2005 .
- Morris Goldstein and Nicholas Lardy , China's Exchange Rate Policy Dilemma , Institute for International Economics , 2006 , PP.1-3.

2 Ronald McKinnon , China's Exchange Rate Trap: Japan Redux , Stanford Institute for Economic Policy Research , Stanford University , 2006 , P.2.

ثالثا: تحديات الاستقرار في الصين:

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه الحكومة الصينية هي إيجاد فرص عمل مناسبة لاستيعاب الملايين من القوى العاملة. علما ان هناك فروق شاسعة في معدلات البطالة بين الريف والمدينة، فعلى الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة حول معدلات البطالة الحقيقية في كل من الريف والمدينة. إلا ان هناك بعض الدراسات أشارت إلى نسبة البطالة في المدن في عام ٢٠٠٢ تتراوح مابين (٤-٥)% فقط[1]، بينما في الريف فان هنالك ما يقارب (٣٣٢) مليون عامل زراعي منهم (١٥٠) مليون عامل فائضون عن الحاجة الفعلية للزراعة، فالعامل الزراعي الواحد تقابله فقط (١,٦) دونم من الأراضي الصالحة للزراعة، إلا ان المعدل للعامل الزراعي الواحد يرتفع إلى (٤) دونم في المناطق الريفية البعيدة والتي شهدت هجرة واسعة باتجاه المدن[2]. أما بالنسبة لمعدلات البطالة بصورة عامة فانها كما موضحة في الجدول (٣-٢٢) إذ أنها تعد منخفضة ومستقرة نسبيا إذا ما قيست بمثيلاتها في البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة واليابان، فقد تراوحت مابين (١,٨)% في عام ١٩٨٥[3] و (٤,٢)% في عام ٢٠٠٤[4].

أما إذا انتقلنا إلى معدلات التضخم فانها تعد معدلات غير مستقرة نهائيا حيث تتأرجح مابين الصعود والهبوط الكبير مما كانت تنذر بزعزعة الاستقرار الاقتصادي بشكل كبير إذا ما بقيت على هذا المنوال ولم يتم استدراكها. فعند بداية الإصلاح الاقتصادي كان معدل التضخم السنوي المحسوب على أساس أسعار المستهلك CPI (٠,٧)% فقط ثم ارتفع بشكل كبير في عام ١٩٨٥ ليصل إلى (١١,٥)% ثم ليصل إلى أعلى مستوى له وذلك في عام ١٩٩٤ إذ بلغ (٢٤,٢)% وهو بلا شك معدل مرتفع جدا، ثم انخفض إلى مادون الصفر في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ إذ بلغ (٠,٨ و ١,٤)% على التوالي. وقد شهدت السنوات الأخيرة استقراراً نسبياً على هذا المعدل عندما تراوح مابين (١,٢)% في عام ٢٠٠٣ و(٣,٩)% في العام الذي يليه[5].

ومن المشاكل الأخرى التي تهدد تقدم واستقرار الاقتصاد الصيني هي الفوارق الكبيرة بين الريف والمدينة إذ عملت هذه الفوارق على خلق حركة من الهجرة باتجاه المدن الكبيرة مما ولد ضغوطا على تلك المدن والتي تعاني أصلا من الكثافة السكانية. على الرغم من الجهود الكبيرة التي قامت بها الحكومة للتغلب على هذه المشكلة إلا انها تبقى مشكلة قائمة لا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال. وقد ترتب على ذلك مع بعض العوامل الاقتصادية الأخرى ونتيجة لسياسات الإصلاح الواسعة التي اتبعتها الحكومة الصينية وتحديثها للسوق

---

1 http://www.msu.edu/~gilesj/gpz2.pdf.
2 Mathew Shane and Fred Gale , op , cit , P.15 .
3 G.S. Gupta , Economic Fluctuations and Stabilization Policies , Indian Institute of Management, Ahmedabad , 2002 , P.8 .
4 Steven Barnett , op , cit , January 2005 , P.8 .
5G.S. Gupta , op , cit , P.9 .

والاستياء الناجم عن ظاهرة تفشي الفساد الإداري وبعض أشكال الفوضـــى المتعلقـــة بعمـــل الشركات ازدياد حالات الاضطراب الاجتماعي Social unrest فـــي الـــصين، فقـــد بينـــت الإحصاءات الصادرة عن الشرطة الصينية ان حوادث الاحتجـــاج فـــي عـــام ١٩٩٣ بلغـــت (٨٧٠٠) حالة ارتفعت في عام ١٩٩٤ إلى (١٠٠٠٠) حالة واستمر العدد بالارتفـــاع حتـــى وصل في عام ٢٠٠٣ إلى (٥٨٠٠٠) حالة متضمنة بحدود ثلاثة ملايين محتج وكما مبين في الجدول (٣-٢٣) [1].

جدول(٣-٢٢)

معدلات البطالة والتضخم في الصين خلال المدة ١٩٧٨-٢٠٠٥ (نسبة مئوية)

السنة	معدل البطالة	معدل التضخم CPI
١٩٧٨	–	٠,٧
١٩٨٥	١,٨	١١,٥
١٩٨٦	٢,٠	٦,٠
١٩٨٧	٢,٠	٧,٢
١٩٨٨	٢,٠	١٨,٧
١٩٨٩	٢,٦	١٨,٣
١٩٩٠	٢,٥	٣,١
١٩٩١	٢,٣	٣,٥
١٩٩٢	٢,٣	٦,٣
١٩٩٣	٢,٦	١٤,٦
١٩٩٤	٢,٨	٢٤,٢
١٩٩٥	٢,٩	١٦,٩
١٩٩٦	٣,٠	٨,٣
١٩٩٧	٣,٠	٢,٨
١٩٩٨	٣,١	(٠,٨)
١٩٩٩	–	(١,٤)
٢٠٠٠	–	٠,٣
٢٠٠١	–	٠,٧
٢٠٠٢	–	(٠,٨)
٢٠٠٣	–	١,٢
٢٠٠٤	٤,٢	٣,٩
٢٠٠٥	–	٣,٠

-الأرقام بين الأقواس سالبة:

*أرقام تقديرية

(–) أرقام غير معروفة

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

-G.S. Gupta , Economic Fluctuations and Stabilization Policies , Indian Institute of Management, Ahmedabad , 2002 , PP.13-14.

-Steven Barnett , op , cit , PP.8-9 .

-http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/docs/notesanddefs.html

1 Albert Keidel , The Economic Basis for Social Unrest in China , George Washington University , USA , 2005 , P.1 .

ومن الأمور التي قد تهدد الاستقرار الاقتصادي للصين هي احتمال توسع مرض أنفلونزا الطيور Avian Flu بعد ظهور العديد من الحالات المرضية في مناطق متفرقة مـن الـبلاد، وكذلك في عدد من البلدان الآسيوية، ووفاة العديد من الأشخاص لاسيما ولحد هذا الوقت لم يتم تحديد علاج مناسب للقضاء على الفيروس أو للحد من انتشاره. وكذلك من الأمور التي تهدد استقرار الصين هي احتمال حصول نزاع عسكري مع تايوان كما تهدد الصين دائما باستخدام القوة العسكرية في حالة إعلانها الانفصال. وكذلك مشكلة الأسلحة النووية في كوريا الشمالية واحتمال فشل اتفاق تفكيك برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات الاقتصادية قد يـؤدي إلـى حصول مواجهة عسكرية بينها وبين والولايات المتحدة قد تأثر بشكل أو بآخر علـى البلـدان الآسيوية ومن بينها الصين.

جدول(٣-٢٣)

تطور أحداث الاضطراب الاجتماعي في الصين

السنة	عدد حالات الاحتجاج
١٩٩٣	٨٧٠٠
١٩٩٤	١٠٠٠٠
١٩٩٥	١١٥٠٠
١٩٩٦	١٢٥٠٠
١٩٩٧	١٥٠٠٠
١٩٩٨	٢٤٥٠٠
١٩٩٩	٣٢٥٠٠
٢٠٠٠	٤٠٠٠٠
٢٠٠٢	٥٠٤٠٠
٢٠٠٣	٥٨٠٠٠

المصدر:

-Albert Keidel , The Economic Basis for Social Unrest in China , George Washington University , USA , 2005 , P.1

الفصل العاشر
سياسات الاستقرار الاقتصادي في أمريكا

أولا: مرتكزات قوة واستقرار الاقتصاد الأمريكي:

هنالك عدد من المرتكزات الأساسية يستند عليها الاقتصاد الأمريكي بوصفه قائد الاقتصاد العالمي بصورة عامة والمنظومة الرأسمالية بصورة خاصة، وهذه المرتكزات تتمثل بالـدور الذي يلعبه الدولار الأمريكي بوصفه عملة الاحتياط الأولى في العالم وكذلك ضخامة الاقتصاد الأمريكي فضلا عن التفوق التكنولوجي والعسكري. وفيما يلي إيجاز لهذه المرتكزات.

١- الدولار الأمريكي:

قبل إصدار عملة الدولار كان التعامل داخل الولايات المتحدة يتم مـن خـلال العمـلات الفرنسية والبريطانية والأسبانية مما ولد إرباكا واضحا في التعامل النقدي. وفي عام ١٧٨٥ تم فرض الدولار كعملة اتحادية موحدة للولايات المتحدة. أما في عام ١٧٩٢ فقـد تـم تأسـيس النظام النقدي الذي باشر بعد عام من تأسيسه (١٧٩٣) بسك العملة المعدنية في ولاية فيلادلفيا. ان العملة الأمريكية استخدمت كبنكنوت بعد إصدار الدستور الأمريكي عام ١٧٨٩ حيث يـتم إصدارها من خلال مصرفين حكوميين في الولايات المتحدة واللذين تم اغلاقهما تباعـا فـي عامي ١٨١١ و ١٨٣٦ لتتولى المصارف الأهلية بعد ذلك تلك المهمـة بموجـب تـراخيص خاصة من قبل السلطات النقدية. وفي عام ١٨٦٤ أعطي للمـصارف الحكوميـة التفـويض بإصدار النقد واستمر هذا الحال حتى عام ١٩٣٥ إذ عند هذا العـام بـدأت وزارة الخزانـة الأمريكية بإصدار العملة الرئيسة*. حيث تولت المصارف الفيدرالية الاثنتا عشر فـي اثنتـي عشر ولاية أمريكية إصدار العملة الاحتياطية بفئات مختلفة إضافة إلى عملة الخزانـة التـي كانت تصدرها[1].

---

* توجد ثلاث أنواع متداولة من العملة الورقية الأمريكية الأولى هي العملة الاحتياطية الفيدرالية وتشكل بحدود (٩٩)% من مجموع العملات المتداولة، وتتميز هذه العملة بوجود ختمين بوجه الورقة المالية لكل فئة نقدية الأول اخضر اللون يقع بالجهة اليمنى ويعرف بختم الخزانة والثاني عادة يكون اسود اللون ويقع يسار منتصف الورقة. والنوع الثاني من العملة الأمريكية تصدره وزارة الخزانة عند الحاجة إليه ويتميز بوجود ختم الخزانة فقط يطبع بحبر احمر ويقع على يمين منتصف الورقة. أما النوع الثالث والأخير فهو الآخر تصدره وزارة الخزانة الأمريكية ويكون مختوم باللون الأزرق، إلا ان الولايات المتحدة قد توقفت عن إصدار هذا النوع من العملة بالرغم من ان التعامل بها لازال ساريا حتى الآن.

1 http://www.hatemabo6.com/dollar.htm

إن الدولار الأمريكي يمثل أهمية كبيرة في الأسواق العالمية حيث انه يمثل العملة الوطنية لأكبر اقتصاد في العالم ويعد من أهم العملات الرئيسة المتداولة في التجارة الخارجية حيث ان معظم السلع الإستراتيجية في العالم كالنفط والغاز والذهب تسعر به، فضلا عن ان العديد من الدول قد ربطت أسعار صرف عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي أو بسلة من العملات يكون الدولار إحداها، وفي الوقت عينه فان الدولار يقوم بدور النقد الاحتياطي العالمي إذ تحتفظ معظم البنوك المركزية في العالم باحتياطيات نقدية كبيرة من الدولار إلى جانب الذهب والعملات الرئيسة الأخرى لتلبية متطلبات السياسة النقدية لها[1]. وكذلك ترجع قوة الدولار الأمريكي إلى الحجم الضخم لتدفق الاستثمارات والأموال الأجنبية إلى الأسواق الأمريكية فقد تمكنت الولايات المتحدة على سبيل المثال في عام ١٩٩٩ من استقطاب (٢٨٨) مليار دولار أي ما يقارب من (٦٤)% من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال العالمية وذلك طبقا لإحصاءات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٠. والجدول (٣-٢٤) يعكس بجلاء دور الدولار في الاقتصاد العالمي. وقد لعبت سياسة الدولار القوي التي انتهجها الرئيس الأمريكي السابق كلينتون إلى جذب رؤوس أموال ضخمة إلى الولايات المتحدة بلغت(٢,٣) تريليون دولار خلال المدة ١٩٩١-٢٠٠٠ حصة أوربا منها (٧٠)%. إلا انه بعد عام ٢٠٠١ انعكست الصورة تماما حيث انخفض تدفق رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة وتحول باتجاه أوربا واليابان نتيجة أحداث أيلول وما تبعها من ركود اقتصادي في الولايات المتحدة وكذلك جراء انخفاض قيمة الدولار إزاء العملات الأخرى. فقد انخفضت هذه التدفقات الرأسمالية من (١٣٠,٨) مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى (٣٠,١) مليار دولار[2].

جدول (٣-٢٤)

دور الدولار في التعاملات الدولية

البيان	النسبة إلى العالم %
المساهمة في التجارة الدولية	٥٠
المساهمة في الودائع المصرفية	٧٥
المساهمة في الاحتياطيات الدولية	٦٠

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

تقرير IFS الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠١ .

1 http://www.us.moheet.com/asp/show_f2.asp?do=1446375
2 http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=46516

إن القوة التي يمنحها الدولار للاقتصاد الأمريكي تختلف عن كل قوة ممكن ان تعطيها عملة معينة لاقتصاد ما كون الدولار الأمريكي يجعل من البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفدرالي) بمثابة بنك مركزي للبنوك المركزية في العالم لان الدولار يكاد يكون العملة الوحيدة المقبولة في كل دول العالم وبالتالي فان أية أزمة خانقة قد تعصف بالاقتصاد الأمريكي فان حلها يكون على حساب كل دول العالم إذا كان السيناريو المطروح أمام الساسة الأمريكيين هو إصدار مزيد من الدولارات وتصدير التضخم الناتج عن ذلك إلى بقية دول العالم.

٢- ضخامة حجم الاقتصاد:

سبق وان بينا بان الاقتصاد الأمريكي يعد الاقتصاد الأول في العالم حيث وضح الجدول (٢-١٣) بجلاء ضخامة الاقتصاد الأمريكي فالناتج المحلي الأمريكي كما في الجدول يشكل (٢٩)% من الناتج العالمي بينما لا يشكل سكانها سوى (٤,٦)% من إجمالي سكان العالم.

إن الولايات المتحدة تأكد باستمرار على ان مسؤولية انتعاش اقتصادها يجب ان تتحملها جميع دول العالم ولاسيما الدول الصناعية المتقدمة وذلك لان انتعاش الاقتصاد الأمريكي سيؤدي حتما إلى انتعاش الاقتصاد العالمي برمته، وبالتالي فعلى ضوء هذا المنطلق فانه يتوجب على الدول المذكورة مساندة الإجراءات والسياسات التي تتخذها الولايات المتحدة في سبيل تحقيق الرفاه العالمي[1].

٣- التفوق العلمي والتكنولوجي:

تثير موضوعة العلم والتكنولوجيا اهتماما متزايدا ومتعاظما لدى الأوساط السياسية والعلمية على حد سواء، ولاسيما في ظروف التنمية الاقتصادية باعتبارها القوى المحركة للتقدم الاقتصادي والتطور الحضاري في خضم التطورات العلمية والتكنولوجية. وقد تعددت المفاهيم والتعاريف المعطاة للتكنولوجيا حيث تركزت حول وجهة النظر التقنية (الفنية) والاقتصادية، فمن الناحية الفنية نجد أن مفهوم التكنولوجيا هو عبارة عن التطبيق العلمي للاكتشافات والاختراعات العلمية المختلفة التي يتم التوصل إليها من خلال البحث العلمي، ومن الوجهة الاقتصادية فان مفهوم التكنولوجيا هو عبارة عن تطوير العملية الإنتاجية والأساليب المستخدمة فيها بما يحقق خفض تكاليف الإنتاج أو تطوير الأسلوب. ولعل من أكثر

1 د. مروان عطون ، أسعار صرف العملات: أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية ، دار الهدى عين مليلة ، الجزائر ، ١٩٩٢ ، ص١٦.

التعاريف شيوعاً هو التعريف الذي يرى بأن التكنولوجيا هي معرفة الوسيلة في حين أن العلم يتمثل بمعرفة العلة[1].

ويلعب التطور التكنولوجي دورا مهما في التأثير على التقدم الاقتصادي لأي بلد سواء كان ناميا أو متقدما. وتتميز البلدان المتقدمة عن غيرها من بقية بلدان العالم باهتمامها المتزايد بالجوانب المتعلقة في التطوير والبحث العلمي إذ انها تخصص له نسبة مهمة من إجمالي الانفاق تختلف من دولة لأخرى حيث أنها تتراوح على الأغلب ما بين (٢ إلى ٣,٥)%. ويلعب التقدم التكنولوجي دورا مهما في التأثير على الإنتاجية ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن التقدم التكنولوجي يساهم في زيادة إنتاجية العمل بنسبة تتراوح ما بين ٨٠ إلى ٩٠%[2].

أما التعليم فيعد واحدا من العوامل الرئيسة المحددة للنمو الاقتصادي، فالاهتمام براس المال البشري من خلال تطوير مستويات التعليم والمهارات يعد احد عوامل الإنتاج الممكن تراكمها مع مرور الزمن إذ افترضت النماذج التي تضمنتها العديد من الدراسات الاقتصادية إن إنتاج السلع والخدمات دالة متزايدة ليس مع مستوى راس المال المادي والأيدي العاملة فقط بل كذلك مع متوسط مهارات ومستوى تعليم القوى العاملة[3].

وقد بينت الكثير من الدراسات العلاقة غير المباشرة بين التعليم والنمو الاقتصادي من خلال اعتمادها على العلاقة بين تنمية راس المال البشري والزيادات المتحققة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وتشمل هذه الإنتاجية الكلية الكفاءة التي تستخدم بها عوامل الإنتاج فالتحسينات في الفنون التكنولوجية المستخدمة تزيد إنتاجية كافة عوامل الإنتاج وبالتالي تزيد الإنتاج الكلي. وتنشا العلاقة غير المباشرة بين نمو راس المال البشري والنمو الاقتصادي إذا ارتبط مستوى راس المال البشري ارتباطا ايجابيا بمستوى التكنولوجيا المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية[4].

---

1 محمد ادم ، التكنولوجيا والاقتصاد في خدمة الإنسان والتنمية ، مجلة النبأ ، العدد (٤٤) ، نيسان ٢٠٠٠

2 http://www.annabaa.org/index.htm

3 Lucas, Robert E. J , On the Mechanics of Economic Development , Journal of Monetary Economics , Vol. 22 , July , PP. 3-42 .

4 محمد العريان ، وآخرون ، التعليم وتنمية راس المال البشري والنمو في الدول العربية ، بحث في: تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية ، تحرير طاهر حمدي كنعان ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، ١٩٩٨ ، ص ص ٣٦-٣٨ .

كذلك يمكن استكشاف أسس العلاقة بين التعليم وعوائد راس المال البشري من خلال الأدبيات الحديثة لنظرية النمو الاقتصادي من أهمية الدور الذي يلعبه التعليم في تفسير التفاوت في متوسط دخل الفرد بين مختلف بلدان العالم، ومن ثم التفسير التاريخي لسجل الأداء الاقتصادي لبلدان العالم المختلفة[1].

فمن الناحية التاريخية تعد الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بمثابة دولة الصين قبل أكثر من خمسة قرون تعيش داخل سورها العظيم إلا أن السور الأمريكي يختلف عن السور الصيني كون الأول يتكون من خمسة دعائم أساسية[2]. أولى هذه الدعائم تتمثل بالسوق الأمريكية الضخمة التي قدرت عام ١٩٥٠ بتفوقها بما يقارب تسع مرات عن اقرب سوق منافسة لها وهي السوق البريطانية. والثانية هي ان التفوق التكنولوجي كان يميل لصالح الولايات المتحدة حيث ان الحرب العالمية الثانية قد دمرت المقومات العلمية في البلدان التي كانت مسرحا للعمليات العسكرية وكذلك إعطاء أوربا للولايات المتحدة أروع علمائها *كالبرت اينشتاين* و *انريكوفيرمي* وغيرهم. وثالث هذه الدعائم تتمثل بمهارة العمالة الأمريكية وتفوقها على العمالة العالمية، حيث ابتدع الأمريكيون التعليم الإلزامي العام الأساسي والثانوي. وكذلك عندما تمت إضافة ما يعرف بقانون GI الخاص بتوحيد المنهاج إلى نظام لاند جرانت للجامعات كانت أمريكا أول دولة بها تعليم عالي يضم أعداد كبيرة من الطلاب وهناك نسبة مهمة من سكانها لديهم تعليم جامعي، وبالتالي فان هؤلاء المتعلمين لديهم القدرة على اكتساب مهارات تفوق نظرائهم في بقية بلدان العالم[3]. ورابع تلك الدعائم هي إن الولايات المتحدة تعد أغنى دولة في العالم فناتجها القومي الإجمالي في عام ١٩٥٠ كان يفوق مثيله في كندا بحدود (٥٠)% وثلاثة أمثال ناتج بريطانيا وأربعة أضعاف ناتج ألمانيا الغربية وأكثر من ناتج اليابان بحدود خمس عشرة مرة[4]. أما الميزة الخامسة والأخيرة فهي تتمثل بان المدراء الأمريكيين يعدون من أفضل المدراء في العالم حيث كان لدى أمريكا كادر متعلم تعليماً متوسط وعالي، إذ ان أكثر الأمريكيين موهبة قبل الحرب العالمية الثانية يتجهون إلى الإدارة باعتبارها

---

1 علي عبد القادر علي ، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، أكتوبر ٢٠٠١ ، ص٣ .

2 لستر ثرو ، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان ، ترجمة احمد فؤاد بليغ ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ٢٠٤ ، الكويت ، ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ص ١٨٤-١٨٧ .

3 المصدر السابق نفسه ، ص١٨٥ .

4 IMF , International Financial Statistics , July 1952 , P. 20 and P. 161 .

الطريق إلى القمة، بينما كانت العسكرية هي الطريق إلى القمة في كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا واليابان[1].

إن اجتماع العوامل الخمسة مع إضافة عامل سادس يتمثل بالدمار الذي حل ببقية الدول الصناعية نتيجة الحرب العالمية الثانية فستكون النتيجة مملكة عظيمة تشبه إلى حدا بعيد المملكة الوسطى* قبل أكثر من (٥٠٠) سنة.

وبصورة عامة فان الطلبة الأمريكيين يأتون في مقدمة دول العالم المتقدمة من حيث اختبارات الذكاء التي تجريها بعض المنظمات المتخصصة. ففي اختبار العلوم الذي أجرته أحدى المنظمات الدولية في عام ٢٠٠٣ والذي شاركت فيه معظم الدول المتقدمة والنامية جاء الطلبة الأمريكيون من هم في سن (٩) سنوات بالمرتبة الثالثة بعد كل من طلبة اليابان وهونك كوك ،في حين تراجعوا إلى المرتبة الرابعة في اختبارات الذكاء لسن (١٣) سنة، ثم إلى المرتبة العاشرة لاختبارات سن الـ(١٥) سنة وكما مبين في الجدول.

جدول(٣-٢٥)

ترتيب نتائج اختبارات الذكاء لطلبة دول العالم في مادة العلوم لعام ٢٠٠٣ لأعمار مختلفة

عمر ٩ سنوات	عمر ١٣ سنة	عمر ١٥ سنة	طلبة المرحلة الأخيرة(السنة الثانية عشر) من المرحلة الثانوية*
اليابان	اليابان	اليابان	السويد
هونك كونك	هونك كونك	هونك كونك	هولندا
الولايات المتحدة	هولندا	استراليا	النرويج
	الولايات المتحدة	هولندا	كندا
		نيوزلندا	نيوزلندا
		كندا	استراليا
		فرنسا	ألمانيا
		السويد	فرنسا
		ألمانيا	الولايات المتحدة
		الولايات المتحدة	ايطاليا
		ايطاليا	
		النرويج	

*البيانات لعام ١٩٩٥

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- Economic Report of the President ,Transmitted to the Congress , February 2006 , P.55 .

1 لستر ثرو ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٦ .

• إن هذا الاسم كانت تطلقه الإمبراطورية الصينية على نفسها قبل أكثر من (٥٠٠) سنة على اعتبار إن موقعها يقع في وسط العالم.

٤- التفوق العسكري:

اتبعت الولايات المتحدة سياسة خارجية مشابهة لسياستين أوربيتين هما السياسة الألمانية التي اتبعها *بسمارك* عام ١٨٧١، والسياسة الاستعمارية البريطانية. فبخصوص السياسة الأولى كانت استراتيجية بسمارك تستهدف المحافظة على قوة ألمانيا من خلال إقامة تعاون وثيق بجميع القوى الكبيرة (باستثناء فرنسا) آنذاك في قارة أوربا بحيث يكون للقوى الأخرى نفع من استمرار علاقتها مع ألمانيا يفوق ما يمكنها الحصول عليه من قطع تلك الصداقة والانضمام في تحالف معاد لها. وقد سعى بسمارك عبر هذه الاستراتيجية إلى نسج شبكة من المصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية يكون مركزها برلين بحيث تكون مصالح البلدان الأخرى مرتبطة مركزيا بحسن علاقتها ببرلين، وبالتالي فان مجرد التفكير بالابتعاد عن هذا النسيج سيكون ذو تكلفة باهضة الثمن[1].

أما بخصوص السياسة الثانية التي اتبعتها الولايات المتحدة فهي تتمثل بالسياسة التي اتبعتها بريطانيا في القارة الأوربية في القرنيين السابع عشر والثامن عشر التي تمثلت بمنع أي قوة تنافس قوة بريطانيا العظمى عبر تأليف وتأييد تحالفات إقليمية ضد تلك القوة وتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لخصوم تلك القوة الناشئة، حيث ان هذه السياسة كانت تتناسب مع بريطانيا كونها تتكون من جزر متباعدة إلا إنها كانت تمتلك أسطولا ضخما أهلها للعب دور الموازن Role Balancer ليس في قارة أوربا فقط بل تمكنت من إدارة توازنات إقليمية في عموم قارات العالم[2].

اتبعت الولايات المتحدة سياسة مماثلة لبريطانيا عبر تأييدها التحالفات المعادية لألمانيا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وكذلك دعمها لحلف شمال الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي السابق وتأييدها اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية ضد الصين والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة ودعمها لإسرائيل ضد الدول العربية والإسلامية. والولايات المتحدة تشبه بريطانيا حيث تحميها المحيطات التي تحيط بها إذ انها ركزت على السيطرة على تلك المحيطات وكذلك السيطرة على الجو والفضاء وهي مستعدة لاستخدام الضربات الجوية أو للتدخل العسكري المباشر (البري) لحماية مصالحها المختلفة أي ما يسمى بالحرب الاستباقية

---

1 بول سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٢ .

2 المصدر السابق نفسه ، ص٢١١ .

ولاسيما بعد أحداث أيلول كما حدث في العديد من الحروب التي خاضتها في العقد الحالي والعقد الأخير من القرن الماضي كالحرب في الصومال وأفغانستان والعراق.

ونستنتج مما ذكر أعلاه ان الاقتصاد الأمريكي يعتمد في معاييره، على محورين أساسيين ضاغطين هما: المحور الدبلوماسي والمحور العسكري. فكلاهما سلاح ضاغط يعمل بالشكل الذي يؤهله لدعم نمو الاقتصاد الأمريكي، فأيهما اخفق في تحقيق هدفه فيتم اللجوء إلى السلاح الآخر، أو اللجوء إلى كلاهما في آن واحد.

والولايات المتحدة تعد الدولة الوحيدة التي لديها مجمع عسكري- صناعي متكامل يوفر جميع فرص التقدم والكسب المرتفع، حيث يعمل فيه بحدود (٣٠)% من مهندسيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة[1].

وتتألف القوات العسكرية الأمريكية من ثلاثة فروع أساسية هي الجيش والبحرية والطيران وأعداد هذه الفروع متساوية تقريبا إضافة إلى خفر السواحل الذي تكون مهمته المحافظة على الأمن في الداخل، إلا انه أثناء الحروب ينضم إلى فرع البحرية، فضلا عن الجنود الاحتياط حيث منذ بداية الحروب في أفغانستان والعراق تم استدعاء (٤٦٣) ألف جندي من الجنود الاحتياط والحرس الوطني لأداء الخدمة العسكرية. وتمتد فترة الخدمة إلي عشرين شهراً في اغلب الأحيان. وقد بلغ الإنفاق العسكري الأمريكي لعام ٢٠٠٣ بحدود (٣٧٠,٧) مليار دولار[2]، أما في عام ٢٠٠٤ فقد كان الإنفاق العسكري بحدود (٣٨٧,٣) مليار دولار ويشكل نسبة (٣,٣)% من الناتج المحلي الإجمالي[3]. وقدرت مجمل تكاليف القوات الأمريكية في العراق بحدود (٥,٦) مليار دولار شهريا بينما هناك من يقدرها بـ(٨) مليار شهريا وهي تعد أكثر من تكاليف حرب فيتنام* التي استمرت ثمان سنوات حيث كانت تكلفتها بحدود (٥,١) مليار دولار شهريا بعد اخذ معدل التضخم بنظر الاعتبار[4].

ويتوزع الإنفاق العسكري الأمريكي بواقع (٣٧)% للإدارة ولإدارة العمليات و (٢٩)% للمنشات العسكرية والباقي يتوزع لشراء المعدات الخاصة بالاستخدام العسكري ولتمويل

---

1 لستر ثرو ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٣ .

2 http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/fields/2067.html

3 http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/fields/2034.html

● كانت تكاليف حرب فيتنام تشكل (١٢)% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. بينما تكاليف حرب العراق تشكل (٢)% من الناتج. إلا ان الفرق بين الحربين يعود إلى ان تكاليف حرب العراق تمول عن طريق الاستدانة والتي ستزيد من العجز المالي الذي تعاني منه الموازنة الفيدرالية.

4 http://www.alwatan.com.sa/daily/2005-09-01/economy.htm

الأبحاث والتجارب العسكرية وغيرها وكما مبين في الجدول(٣-٢٦). ويوجد حاليا أكثر من (٧٥٠) قاعدة أمريكية موزعة بأنحاء العالم[1]، وهو رقم مرشح للزيادة في حالة إضافة القواعد الأمريكية في العراق.

جدول (٣-٢٦)

بنود الموازنة العسكرية الأمريكية

البند	النسبة
إدارة وعمليات	٣٧
منشات عسكرية	٢٩
شراء معدات	١٦
أبحاث وتجارب	١٤
بنود الإنفاق الأخرى	٤

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

بول سالم ، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين ، بحث في العرب والعولمة ، تحرير أسامة أمين الخولي ، الطبعة الثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص٢٣٣ .

1 http://www.kefaya.org/Translations/0308Kissinger.htm

ثانيا: سياسات الاستقرار الاقتصادي:

تعرض الاقتصاد الأمريكي إلى اختبار حقيقي في مطلع القرن الحالي متمثلا بهجمات ١١ أيلول من عام ٢٠٠١ وماتلتها من أحداث في السنوات اللاحقة كارتفاع أسعار الطاقة والحرب في أفغانستان والعراق فضلا عن إعصار كاترينا وسلسلة الافلاسات التي أعلنتها آلاف الشركات الأمريكية جراء نشرها لبيانات تتضمن أرباح غير حقيقية وتنامي المشاكل الاقتصادية وغيرها[1]، ليمر الاقتصاد بحالة مشابهة إلى حد ما إلى ما كان عليه في نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات. إلا انه تخطى تلك المرحلة الصعبة عبر تحوله إلى اقتصاد معلوماتي عجزت بقية البلدان المتقدمة عن اللحاق به، فقد دخل القرن الحالي وهو الاقتصاد الأقوى بلا منازع. وهذه الأحداث وما سببته من مشاكل اقتصادية مختلفة استطاع الاقتصاد اجتياز العديد منها كانخفاض معدلات البطالة وارتفاع نمو الناتج المحلي وغيرها وذلك من خلال المؤشرات والبيانات الاقتصادية سواء كانت تلك الصادرة عن الحكومة الأمريكية أو من خلال المؤسسات المحلية والدولية المختلفة، مع بقاء بعضاً من هذه المشاكل تزداد سوءا باستمرار كتنامي العجز في الميزان التجاري وارتفاع حجم المديونية وغيرها.

وعلى الرغم من ان الاقتصاد الأمريكي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات قد حقق إنجازات ومكاسب اقتصادية واجتماعية مهمة، فمستوى دخل الفرد قد ارتفع بشكل كبير، وكذلك حصل تطور ايجابي واضح في مؤشرات التنمية البشرية وتحقيق معدلات نمو ايجابية فضلا عن معدلات مقبولة من التضخم والبطالة فقد تم خلق (٣٥) مليون وظيفة خلال العقدين المذكورين. إلا ان ملامح التباطؤ قد بدأت واضحة في مطلع العقد الحالي فقد انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من (٤,٥)% في عام ١٩٩٩ إلى (٣,٧)% في عام ٢٠٠٠ وقد كان المعدل للنصف الثاني من العام المذكور (١,٦)%، انخفض في النصف الأول من عام ٢٠٠١ إلى (٠,٨)%، أي ان تباطؤ الاقتصاد قد بدا قبل الهجمات على برجي التجارة بنيويورك، ثم تلى هذا التباطؤ هجمات ١١ أيلول لينخفض معدل النمو إلى (٠,٨)% في عام ٢٠٠١[2]. أما بالنسبة للانفاق الاستهلاكي الشخصي Personal Consumption Expenditures فقد ارتفع إلى (٥,٢)% عام ١٩٩٩ ثم انخفض هذا المعدل إلى (٤,٧)% في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ ثم إلى (٣,٧)% في النصف الثاني من العام نفسه ومن ثم إلى

---

1 http://www.mondiploar.com/aout03/articles/schiller.zip

1 Bureau of Economic Analysis , Department of Commerce.

(٢,٨)% في النصف الأول من عام ٢٠٠١. أما بالنسبة لإجمالي الاستثمار المحلي الخاص Gross Private Domestic Investment فقد كان في عام ١٩٩٩ (٧,٠)% ارتفع إلى (٩,٠)% في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ قبل ان يهبط بصورة حادة ليكون سالبا بـ(٢,٦)% في النصف الثاني للعام المذكور، وقد استمر بالهبوط في عام ٢٠٠١ إذ كان في النصف الأول منه سالبا كذلك بـ(١٢,٢)% وكما مبين في الجدول (٣-٢٧). أما الإنفاق الفيدرالي Federal Spending فقد كان سالبا بـ(١,٤)% في عام ٢٠٠٠ علما انه لم ينمو سوى (٠,١)% خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٠ بالمقابل فان نفقات الدفاع الوطني National Defense Expenditure قد ارتفعت (٤,٤)% خلال الثلاث أرباع الأولى لعام ٢٠٠١ إذ تركزت معظم الزيادة على نفقات البحث والتطوير وزيادة أجور العاملين في القطاعات ذات الصلة بالدفاع والأمن الوطني. في حين ان الإنفاق المحلي الحكومي Local Government Spending قد ارتفع إلى (٣,٨)% خلال الثلاث أرباع الأولى للعام المذكور، علما انه قد زاد بصورة منتظمة خلال العقد الماضي بمعدل (٢,٨)%[1].

جدول(٣-٢٧)

الانفاق الاستهلاكي الخاص واجمالي الاستثمار المحلي الخاص للمدة ١٩٩٩-٢٠٠١ (نسب مئوية)

السنة	الإنفاق الاستهلاكي الخاص	إجمالي الاستثمار المحلي الخاص
١٩٩٩	٥,٢	٧,٠
النصف الأول لعام ٢٠٠٠	٤,٧	٩,٠
النصف الثاني لعام ٢٠٠٠	٣,٧	(٢,٦)
النصف الأول لعام ٢٠٠١	٢,٨	(١٢,٢)
الربع الثالث لعام ٢٠٠١	١,٠	(١٠,٥)

-الأرقام بين الأقواس سالبة

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- Economic Report of the President , Transmitted to the Congress , February 2002 , PP.27-29 .

1 Economic Report of the President , Transmitted to the Congress , February 2002 , PP.27-30 .

ويرى الساسة الأمريكيون بان اقتصادهم قد اجتاز الأزمة تماما على الرغم من استمرار بعض المشاكل الاقتصادية ولاسيما العجز التجاري إذ يرون بان معدل النمو الحقيقي للنـــاتج سوف يكون بواقع (٣,٣)% لغاية عام ٢٠١٢ ، بينما معدل البطالة ينخفض إلى (٥,١)% في عام ٢٠١٠ ثم إلى (٤,٩) في عام ٢٠١٢ وكما مبين في الجدول التالي[1].

نلاحظ من خلال الجدول أيضا اتجاه الإدارة الأمريكية إلى الرفع التدريجي لأسعار الفائدة لغرض جذب المزيد من العملة إليها باستثناء عام ٢٠٠٥ الذي شهد ارتفاعــاً كبيــراً نــسبيا لأسعار الفائدة على الودائع وكما سنبين لاحقا عند حديثنا عن السياسة المالية.

جدول(٣-٢٨)

المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الأمريكي حتى عام ٢٠١٢ حسب توقعات الإدارة الأمريكية (نسب مئوية)

السنة	معدل نمو الناتج الاسمي	معدل نمو الناتج الحقيقي GDP	مؤشر أسعار المستهلك CPI	معدل البطالة	معدل الفائدة لمدة (٩١) يوما	معدل الفائدة لمدة عشر سنوات
٢٠٠٠*	٥,٣	٢,٨	٣,٤	٤,٠	٥,٨	٦,٠
٢٠٠٣*	٦,٢	٤,٤	١,٩	٦,٠	١,٠	٤,٠
٢٠٠٤	٦,٣	٣,٩	٣,٤	٥,٥	١,٤	٤,٣
٢٠٠٥	٥,٥	٣,٥	٢,٠	٥,٣	٢,٧	٤,٦
٢٠٠٦	٥,٦	٣,٤	٢,٣	٥,٢	٣,٥	٥,٢
٢٠٠٧	٥,٤	٣,٢	٢,٤	٥,١	٣,٨	٥,٤
٢٠٠٨	٥,٤	٣,٢	٢,٤	٥,١	٤,٠	٥,٥
٢٠٠٩	٥,٣	٣,١	٢,٤	٥,١	٤,١	٥,٦
٢٠١٠	٥,٣	٣,١	٢,٤	٥,١	٤,٢	٥,٧
٢٠١١	٥,٠	٣,١	٢,٣	٤,٩	٤,٣	٥,٣
٢٠١٢	٥,٠	٣,١	٢,٣	٤,٩	٤,٣	٥,٣

*أرقام فعلية

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

-Economic Report of the President , Transmitted to the Congress , February 2005 , P.43 .

- Economic Report of the President , Transmitted to the Congress , February 2002 , P.53 .

1Economic Report of the President , Transmitted to the Congress , February 2005 , P.41 .

أ- السياسة المالية:

لعبت أحداث ١١ أيلول دورا مهما في التأثير على مجمل السياسات الاقتصادية ومن بينها السياسة المالية، فميزانية عام ٢٠٠٢ حددت الخطوط العامة والمبادرات الرئيسة الخاصة بالأمن الوطني الأمريكي، فضلا عن اهتمامها الخاص بالتخفيض الضريبي للقطاع العائلي وتطوير التعليم وتحسين قطاع الصحة فضلا عن إعطاء اهتمام متزايد لمسالة الضمان الاجتماعي، وذلك يرجع إلى قناعة الإدارة الأمريكية بدور هذه الأمور في تعزيز الأمن الوطني وترسيخ إيمانهم بقضية أمريكا والمتمثلة بالحرب التي أعلنها جورج *بوش الابن* على الإرهاب[1].

إن الأهداف التي حددتها السلطات المالية جعلت الموارد المخصصة لها تعد غير كافية كونها تجاوزت أهدافها المحددة قبل أحداث أيلول، وقد دار جدل طويل بين إدارة *بوش الابن* والكونكرس Congress حول حدود الانفاق المالي إلى ان تمت مصادقة كلاهما على حدود الانفاق البالغة (٦٨٦) مليار دولار عدا الانفاق المخصص للطوارئ[2].

في مجال السياسة المالية ركزت إدارة *بوش الابن* على ثلاثة برامج أو قوانين أساسية، الغاية منها الاستفادة من أدوات السياسة المالية في تحفيز نمو الاقتصاد لغرض الخروج من حالة الانكماش التي وقع بها قبيل وبعد أحداث ١١ أيلول. البرنامج الأول يتعلق بالنمو الاقتصادي وإصلاح الإعفاء الضريبي (EGTRRA)• الذي بدا العمل به في حزيران من عام ٢٠٠١. والثاني يتعلق بخلق فرص العمل ومساعدة العاملين (JCWAA)•• والذي شرع في آذار من عام ٢٠٠٢. بينما البرنامج الأخير يخص الأعمال وتطور إصلاح الإعفاء الضريبي (JGTRRA)••• وبدا في أيار عام ٢٠٠٣. وقد أعقب هذه البرامج الثلاث برنامج رابع شرع في تشرين الأول من عام ٢٠٠٤ (WFTRA)•••• يتعلق بالعمل العائلي والتخفيض الضريبي أيضا.

---

1 http://usinfo.state.gov/journals/itgic/0902/ijga/ijga0902.htm
2 Economic Report of the President , Transmitted to the Congress , February 2002 , P. 43 .
• Economic Growth and Tax Relief Reconciliation Act.
•• Job Creation and Worker Assistance Act.
••• Jobs and Growth Tax Relief Reconciliation Act
•••• Working Families Tax Relief Act

إن تلك البرامج استهدفت بمجملها رفع كل من الطلب الكلي والعرض الكلي. فعملية تخفيض الضرائب على الدخول الشخصية تعمل على زيادة الدخل القابل للتصرف Disposable Income مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخاص، وكذلك تعمل الضرائب المنخفضة على تشجيع الاستثمار الخاص، وبالتالي فان هذه الزيادة بالاستثمارات ستعمل على زيادة الطلب الكلي في الأجل القصير ومن ثم زيادة العرض الكلي في كل من الأجلين المتوسط والطويل. أما بالنسبة للإنفاق الحكومي Government spending (الاستهلاكي والاستثماري) فهو يميل عادة إلى الارتفاع بمعدلات تفوق المعدلات المعهودة أثناء اقتراب الاقتصاد من الدخول في مرحلة الركود Recession وتستمر هذه الزيادة في الانفاق حتى اقتراب الاقتصاد من مرحلة التوسع Expansion كما حصل في بداية عقد التسعينيات وبداية العقد الحالي. وتعمل هذه الزيادة على زيادة كل من العرض الكلي والطلب الكلي كما هو الحال مع الزيادة في كل من الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص، مع الاختلاف بينهما بان هناك نسبة مهمة من الانفاق الحكومي تتوجه نحو الدفاع والأمن الوطني defense and homeland security.

إن مسالة تخفيض الضرائب على الدخول الشخصية Individual income taxes تعد من المسائل التي أعطيت اهتماما خاصا من قبل كل الإدارات التي تعاقبت على الدخول إلى البيت الأبيض، كون ان مسالة تخفيضها لا ينظر إليها فقط من خلال الناحية الاقتصادية وإنما ينظر إليها كذلك من ناحية تأثيرها على صوت الناخب الأمريكي ولاسيما أثناء الحملات الانتخابية. وان تخفيضها بأية نسبة بسيطة تؤدي الى تخفيض الإيرادات الحكومية كونها تشكل نسبة مهمة من إجمالي الإيرادات الضريبية فقد قدرت إيراداتها لعام ٢٠٠٥ بحدود (٨٩٤) مليار دولار مشكلةً (٤٣,٥)% من إجمالي الضرائب وبحدود (٧,٣) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت إيرادات ضرائب مداخيل الشركات Corporation income taxes (٢٢٧) مليار دولار للعام ذاته مشكلةً (١١)% من إجمالي الضرائب و(١,٩) من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام[1].

1 Office of Management and Budget, Budget of the United States Government, Fiscal Year 2006. USA , 2006.

جدول(٣-٢٩)

مصادر الإيرادات الضريبية للولايات المتحدة لعام ٢٠٠٥

الضريبة	الإيراد (مليار دولار)	نسبته إلى مجموع الإيراد الضريبي%	نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي
ضريبة الدخل الشخصي	٨٩٤	٤٣,٥	٧,٣
ضريبة دخول الشركات	٢٢٧	١١,٠	١,٩
استقطاعات التامين الاجتماعي	٧٧٤	٣٧,٧	٦,٣
ضرائب الهبة والعقارات	٢٤	١,٢	٠,٢
الرسوم الكمركية	٢٥	١,٢	٠,٢
بقية أنواع الضرائب	١٠٩	٥,٤	٠,٩
المجموع	٢٠٥٣	١٠٠,٠	١٦,٨

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- Office of Management and Budget, Budget of the United States Government, Fiscal Year 2006. USA, 2006.

إن التحدي الأبرز التي يواجه الإدارة الأمريكية في تخفيض الضرائب هو تخبيط قدرتها على تخفيض عجز الموازنة budget deficit الذي وعدت به الحكومة، إلا ان الواقع أكد فشلها في ذلك. فعملية التخفيض الضريبي تعني تخفيض الإيرادات الحكومية بالتزامن مع استمرار تغطية التكاليف الباهضة للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان وارتفاع أسعار الطاقة والأعاصير التي تعرضت لها أمريكا في العام الماضي كلها أمور تعزز عجز الموازنة بدلا من تخفيضها[1].

٢- السياسة النقدية:

شهد عام ٢٠٠٥ ارتفاعا كبيرا نسبيا لأسعار الفائدة، إذ وصلت للودائع التي لأكثر من ثلاثة اشهر إلى (٣,٨٩)% في شهر كانون الأول للعام المذكور بعد أن كانت في عام ٢٠٠٣ (١,٠)%، علما انها كانت في عام ٢٠٠٠* (٥,٩)%، و(٤,١٩)% للودائع لمدة ستة اشهر للعام نفسه (٢٠٠٥) بعد أن كانت (١,٠٦)% لعام ٢٠٠٣. والجدول (٣-٣٠) يبين أسعار الفائدة المختلفة على الودائع للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٥.

1 Economic Report of the President, Transmitted to the Congress, February 2006, P. 19.

• قبل أحداث سبتمبر(أيلول).

جدول(٣-٣٠)

أسعار الفائدة على الودائع المختلفة للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٥ (نسب مئوية)

السنة	معدل الفائدة لمدة (٩١) يوما	معدل الفائدة لمدة ستة أشهر	معدل الفائدة لمدة ثلاث سنوات	معدل الفائدة لمدة عشرة سنوات	معدل الفائدة لمدة ثلاثون سنة
١٩٧٠	٦,٥	٦,٦	٧,٣	٧,٤	–
١٩٧٥	٥,٨	٦,١	٧,٥	٨,٠	–
١٩٨٠	١١,٥	١١,٤	١١,٦	١١,٥	١١,٣
١٩٨٥	٧,٥	٧,٧	٩,٦	١٠,٦	١٠,٨
١٩٩٠	٧,٥	٧,٥	٨,٣	٨,٦	٨,٦
١٩٩٥	٥,٥	٥,٦	٦,٣	٦,٦	٦,٩
٢٠٠٠	٥,٩	٥,٩	٦,٢	٦,٠	٥,٩
٢٠٠١	٣,٥	٣,٤	٤,١	٥,٠	٥,٥
٢٠٠٢	١,٦	١,٧	٣,١	٤,٦	–
٢٠٠٣	١,٠٢	١,٠٦	٢,١	٤,٠١	–
٢٠٠٤	١,٣٨	١,٥٨	٢,٧٨	٤,٢٧	–
٢٠٠٥	٣,٨٩	٤,١٩	٤,٣٩	٤,٤٧	–
٢٠٠٦	٥,٣٦		—	٤,٧٨	–

(-) أرقام غير معروفة

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- Economic Report of the President , Transmitted to the Congress , February 2005 , P29٦ .
- Economic Report of the President , Transmitted to the Congress , February 2006 , P39٦ .
- الموجز الاقتصادي الأسبوعي ، إدارة التخطيط-قسم الاقتصاد ، بنك الرياض ، إصدار ٢٠ يناير ٢٠٠٧ ،ص٢.

استخدم الاحتياطي الفدرالي Federal Reserve أداة سعر الفائدة في التـأثير علـى النشاط الاقتصادي أثناء الدورة الاقتصادية أو عند الأزمات المختلفة، فعند تعرض الاقتـصاد الأمريكي إلى حالة من الركود الاقتصادي فانه يلجا إلى تخفيض أسعار الفائدة لمرات عديـدة لغرض تحفيز الاقتصاد كما حصل في عام ٢٠٠١ عندما تم تخفيضها لاحدى عـشرة مـرة. فالمعدلات المنخفضة لأسعار الفائدة تعمل على زيادة الاستهلاك الخـاص ولاسـيما للـسلع المعمرة durables، وكذلك تعمل على زيادة الاستثمار نتيجة تخفيض تكلفـة راس المـال، وزيادة استثمار القطاع الخاص في مجال الإسكان residential investment، فضلا عـن ذلك تعمل الأسعار المنخفضة للفائدة على تخفيض قيمة الدولار الأمريكي وبالتالي تؤدي هـذه العملية إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات مما يعني الحد من عجز الميـزان التجـاري الأمريكي[1].

1 Economic Report of the President , Transmitted to the Congress , February 2003 , P.49 .

أما بالنسبة لعرض النقد فقد شهد بصورة عامة زيادات واضحة، فبخصوص عرض النقد بالمعنى الضيق M1 كان في عام ١٩٧٠ يبلغ (٢١٤,٤) مليار دولار ارتفع في عـــام ١٩٧٥ إلى (٢٨٧,١) مليار دولار واستمر في الارتفاع ليبلغ في عام ٢٠٠٤ (١٣٧٢,١) مليار دولار قبل أن ينخفض بصورة طفيفة في عام ٢٠٠٥ ليصل إلى (١٣٦٨,٩) مليار دولار وكما مبين في الجدول. ولا يختلف الأمر من حيث الزيادة المستمرة للمعروض النقدي بالمعنى الواســـع M2 والمعنى الأوسع M3 فقد وصلا في عام ٢٠٠٥ إلى (٦٦٨٠,٥ و ١٠١٦٩,٣) مليـــار دولار على التوالي[1].

جدول(٣-٣١)

تطور عرض النقد خلال المدة ١٩٧٠-٢٠٠٥ (مليار دولار)

السنة	عرض النقد بالمعنى الضيق M1	عرض النقد بالمعنى الواسع M2	عرض النقد بالمعنى الأوسع M3
١٩٧٠	٢١٤,٤	٦٢٦,٥	٦٧٧,١
١٩٧٥	٢٨٧,١	١٠١٦,٢	١١٧٠,٢
١٩٨٠	٤٠٨,٥	١٥٩٩,٨	١٩٩٥,٥
١٩٨٥	٦١٩,٨	٢٤٩٥,٧	٣٢٠٨,١
١٩٩٠	٨٢٤,٧	٣٢٧٨,٨	٤١٥٤,٧
١٩٩٥	١١٢٦,٨	٣٦٤٠,٦	٤٦٣٦,٣
٢٠٠٠	١٠٨٧,٦	٤٩٣١,٣	٧١١٧,٦
٢٠٠١	١١٨٢,١	٥٤٥٠,٣	٨٠٣٥,٠
٢٠٠٢	١٢١٩,٢	٥٨٠٠,٣	٨٥٦٩,٢
٢٠٠٣	١٣٠٤,٢	٦٠٧٩,٤	٨٨٧٤,٠
٢٠٠٤	١٣٧٢,١	٦٤٢٢,١	٩٤٣٥,٨
٢٠٠٥	١٣٦٨,٩	٦٦٨٠,٥	١٠١٦٩,٣

المصدر: تم عمل الجدول بالاعتماد على:

- Economic Report of the President ,Transmitted to the Congress , February 2006 , P.363 .

1 Economic Report of the President , Transmitted to the Congress , February 2006 , P.363 .

٣- سياسة سعر الصرف:

يشير كثير من الباحثين إلى ان قيمة الدولار الأمريكي تتجه نحو الهبوط التدريجي بحدود (٢)% سنويا، بل يرى بعضهم انه على وشك الانهيار، فالميزان التجاري الأمريكي مستمر في تسجيل عجز سنوي وصل في عام ٢٠٠٦ إلى ما يقارب (٨٠٠) مليار دولار مشكلا (٦,٥)% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ارتفاع حجم المديونية الأمريكية وارتفاع تكاليف الحرب في العراق وأفغانستان فضلا عن العديد من المشاكل الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى ان سياسة إدارة *بوش الابن* الحالية التي زادت من حجم الإنفاق المحلي وخفضت الضرائب، بينما يفترض ان يحدث العكس أثناء الحروب أي تخفيض حجم الإنفاق المحلي ورفع معدلات الضرائب، تعد سياسة تبغي الوصول إلى أهداف سياسية وليست اقتصادية. فبمجرد وصول جورج *بوش الابن* إلى البيت الأبيض بدا باستنفاذ الفائض المالي الذي تحقق في عهد الرئيس *كيلنتون* والبالغ (٢٥٦) مليار دولار ليتحول إلى عجز مالي في غضون ثلاث سنوات جراء تطبيقه سياسات تعزيز التسلح والدفاع الوطني.

انتهج الرئيس الأمريكي *كيلنتون* في تسعينيات القرن الماضي سياسة الدولار القوي فتوجهاته في سياسة إدارة سعر الصرف وأسعار الفائدة أدت إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية باتجاه الولايات المتحدة بلغت خلال المدة ١٩٩١-٢٠٠٠ (٢,٣) ترليون دولار حصت أوربا منها كانت (٧٠)%. إلا انه بعد عام ٢٠٠١ انعكست الصورة تماما إذ انخفضت حركة رؤوس الأموال الدولية باتجاه أمريكا فقد كانت في عام ٢٠٠٢ (٣٠,١) مليار دولار بانخفاض قدره (٣٣٥)% عن العام السابق بالمقابل أخذت رؤوس الأموال الدولية تتجه خارج الولايات المتحدة إذ استعادة الدول الأوربية (٩٩)% من أموالها المستثمرة داخل أمريكا مما ولد ضغوطا كبيرة أدت إلى انخفاض قيمته أمام اليورو.

إن سياسة الدولار الضعيف التي تنتهجها الإدارة الأمريكية تعد سلاح ذو حدين تستفيد منها الولايات المتحدة وتدفع ثمنها في الوقت نفسه، فمن جهة تصب في مصلحة الولايات المتحدة كونها تؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات الأمريكية مما يعني تخفيف عجزها التجاري وكذلك تؤدي هذه السياسة إلى تقليل معدلات البطالة وتوسيع حجم الأسواق المالية وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي، وبالتالي يمكن عد هذه السياسة أسلوبا من أساليب هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي كون الدولار عملة مقبولة عالميا ضمنت الحكومة حمايته من

التزوير. إلا انه من جهة ثانية تعمل هذه السياسة على تخفيض التدفقات الرأسمالية نحوها واتجاه رأسمالها إلى الخارج بحثا عن الربحية المرتفعة واهتزاز ثقة العالم باقتصادها الكبير، وبالتالي فانها لن تسمح بانخفاض قيمة الدولار إلى ما لانهاية وإنما تعمل ذلك وفقا لما تمليه مصالحها السياسية والاقتصادية. فعدم استقرار سعر صرف الدولار يعني عدم الاستقرار لأسعار صرف السوق الدولية لكون الدولار المتداول خارج أمريكا يزيد بحدود(٧٠)% عن العملة الأمريكية.

والجدول (٣-٣٢) يعكس قيمة الدولار إزاء العملات الرئيسة الأخرى، فبخصوص قيمته مقابل الين الياباني فانها انخفضت بشكل كبير فبعد ان كان الدولار يساوي في عام ١٩٧٠ (٣٥٨,١٦) ين انخفض في عام ١٩٩٥ إلى (٩٣,٩٦) ين ثم ارتفع إلى (١١٩,٠) ين وذلك في عام ٢٠٠٦. أما بالنسبة لقيمته إزاء بعض العملات الأوربية الرئيسة فانها غير مستقرة إذ تراوحت مابين الارتفاع والانخفاض وكما مبينة بشكل واضح في الجدول. وبعد اعتماد اليورو كعملة موحدة لمعظم دول الاتحاد الأوربي في عام ١٩٩٩ كانت قيمته للعام المذكور (١,٠٦٥) دولار/يورو انخفضت في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ إلى (٠,٩٢٣ و ٠,٨٩٥) دولار/يورو على التوالي، إلا انه بعد عام ٢٠٠٢ أخذت قيمة العملة الأوربية الموحدة مقابل الدولار بالارتفاع التدريجي حتى وصلت في عام ٢٠٠٦ إلى (١,٣٢) دولار يورو وكما مبين في الجدول[1].

---

1 Economic Report of the President ,Transmitted to the Congress , Washington , February 2006 , P.408.

جدول (٣-٣٢)

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بعض العملات الأخرى للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

السنة	اليورو*	الين الياباني	الجنيه الإسترليني	الفرنك الفرنسي	المارك الألماني
١٩٧٠	+	٣٥٨,١٦	-	٥,٥٣	٣,٦٥
١٩٧٥	+	٢٩٦,٧٨	**١,٧٤	٤,٢٩	٢,٧٦
١٩٨٠	+	٢٢٦,٦٣	٢,٣٢	٤,٢٣	١,٨٢
١٩٨٥	+	٢٣٨,٤٧	١,٣	٨,٩٨	٢,٩٤
١٩٩٠	+	١٤٥,٠	١,٧٨	٥,٤٥	١,٦٢
١٩٩٥	+	٩٣,٩٦	١,٥٨	٤,٩٩	١,٤٣
١٩٩٩	١,٠٦٥	١١٣,٧٣	١,٦٢	+	+
٢٠٠٠	٠,٩٢٣	١٠٧,٨	١,٥٢	+	+
٢٠٠١	٠,٨٩٥	١٢١,٥٧	١,٤٤	+	+
٢٠٠٢	٠,٩٤٥	١٢٥,٢٢	١,٥	+	+
٢٠٠٣	١,١٣٢	١١٥,٩٤	١,٦٣	+	+
٢٠٠٤	١,٢٤٤	١٠٨,١٥	١,٨٣	+	+
٢٠٠٥	١,٢٥	١١٠,١١	١,٨٢	+	+
***٢٠٠٦	١,٣٢	١١٩,٠	١,٩٦	+	+

(-) الرقم غير معروف

(+) الأرقام غير موجودة بسبب عدم وجود اليورو قبل عام ١٩٩٩ ونتيجة توحيد العملة الأوربية عند العام المذكور.

*السعر محسوب على أساس دولار/يورو

** الرقم لعام ١٩٧٧

*** الأرقام لنهاية عام ٢٠٠٦

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- Economic Report of the President ,Transmitted to the Congress , Washington , February 1995 , P.402 .
- Economic Report of the President ,Transmitted to the Congress , Washington , February 1999 , P.452.
- Economic Report of the President ,Transmitted to the Congress , Washington , February 2006 , P.408 .

-الموجز الاقتصادي الأسبوعي ، إدارة التخطيط-قسم الاقتصاد ، بنك الرياض ، إصدار ٢٠ يناير ٢٠٠٧ ،ص٢.

٤- السياسة الدخلية:

إن ملامح هذه السياسة قد بدأت في عهد الرئيسين الأمريكيين *كينيدي* و *جونسون* على شكل خطط إرشادية حاولت من خلالهما الإدارة الأمريكية التأثير على مستويات الأجور والأسعار خلال المدة ١٩٦٢-١٩٦٦. إلا ان البداية الحقيقية لاستخدام هذه السياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كانت في عام ١٩٧١ وبالتحديد عند قيام الرئيس الأمريكي *نيكسون* في الخامس عشر من أغسطس/ أب من العام المذكور بوضع رقابة على الأسعار والأجور والإيجارات لمدة ثلاثة اشهر• نتيجة ارتفاع معدلات التضخم باستثناء أسعار منتجات السلع الزراعية كون أسواقها تعد تنافسية في ظل غياب التدخل والحكومي وان الكثير منها يخضع للدعم الحكومي، وكذلك استثناء تجميد أسعار الصادرات والواردات. وبعد اعادة انتخابه في تشرين الثاني من عام ١٩٧٢ تلا ذلك البرنامج سلسلة من البرامج والإجراءات المصممة للرقابة على الأجور والأسعار الغاية منها تخفيض معدلات التضخم. ففي ١١ يناير من عام ١٩٧٣ أجريت أدارته بعض التعديلات على برنامجها الرقابي وقد كانت هذه تعد المرة الأولى التي يتم فيها تبني مثل هذه الرقابة من قبل حكومة أمريكية في أوقات السلم. وفي حزيران عام ١٩٧٣ فرض تجميدا آخر على الأسعار لمدة شهرين ثم أعقبه ببرنامج حاول فيه تحديد الارتفاع بمستوى الأسعار بمقدار يكون مساويا لارتفاع التكلفة، إلا ان اخفاق البرنامج في تحقيق الأهداف المتوخاة منه أدى إلى إلغاء العمل به في عام ١٩٨٤[١].

وخلال إدارة الرئيس *كارتر* بدا معدل التضخم بالارتفاع ففي عام ١٩٧٧ (العام الأول لرئاسته) ارتفع المخفض الضمني للناتج القومي الإجمالي ADP إلى ٥,٢% ثم إلى ٧,٣% في عام ١٩٧٨ مما أدى بالإدارة الأمريكية إلى تصميم برنامج يحد من هذه المشكلة إذ تم خلال البرنامج تحديد معايير معينة لارتفاع معدلات الأسعار، وتكون هذه المعايير اختيارية وليست إجبارية إلا ان المنشآت التي تفشل في التعامل مع هذه المعايير تتعرض للعقوبات المختلفة تتراوح من نشرها في قائمة المنشآت المخالفة إلى حرمانها من العقود الاتحادية الكبيرة[٢].

• يرى ارنولد فيبر A. Weber ان ارتفاع معدلات التضخم وعجز ميزان المدفوعات وعدم الرغبة بانتهاج سياسات نقدية ومالية تقييدية نتيجة تاثيرهما على مستويات العمالة والناتج دفعت بالعديد من الدول الصناعية إلى الاعتماد على السياسة الدخلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. انظر في:

-Arnold R. Weber , In Pursuit of Price. The Price Freeze , Brookings Institution , Washington , 1973 , P/9 .

1 أدوين مانسفيلد ، ناريمان بيهرافيش ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٣٤٣-٣٤٤ .

2مايكل ايدجمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٥٩٢-٥٩٤ .

المصادر

أولا: المصادر العربية

١-الكتب العربية والمترجمة:

١- ابن خلدون ، المقدمة ، دار الفكر العربي ، بيروت ، بدون تاريخ.

٢- أدوين مانسفيلد ، ناريمان بيهرافيش ، علم الاقتصاد ، مركز الكتب الأردني ، ١٩٨٨.

٣- أرك رول ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة راشد البدراوي ، القاهرة ، ١٩٦٨.

٤- ايرينام اسادنشايا، الكينزية الجديدة: تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد، ترجمة: عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩.

٥- برانتلي وومالك ، جيمس أر تاونسند ، السياسة في الصين ، بحث في كتاب السياسات المقارنة في الوقت الحاضر ، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية للنشر ، عمان ، ١٩٩٨.

٦- بول سالم ، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين ، بحث في العرب والعولمة ، تحرير أسامة أمين الخولي ، الطبعة الثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠.

٧- ج اكلي ، الاقتصاد الكلي :النظرية والسياسات ،ترجمة د. عطيه مهدي سلمان ،الجزء الثاني ،الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٠.

٨- جورج سول ، المذاهب الاقتصادية الكبرى ، القاهرة ، ١٩٦٥.

٩- جون كينث جالبريث ، أضواء جديدة على الفكر الاقتصادي ، ترجمة د. خليل حسن خليل ، مراجعة وتقديم د.سعيد النجار ، القاهرة دار المعرفة ، ١٩٦٢.

١٠- ———— ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الماضي صورة الحاضر ، ترجمة احمد فؤاد بليغ ، تقديم إسماعيل صبري عبد الله ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد٢٦١ ، الكويت ، أيلول ٢٠٠٠.

١١- جون مينارد كينز ، النظرية العامة في الاقتصاد ، ترجمة نهاد رضا ، بيروت ، ١٩٦٢.

١٢- جيل برتان ، الاستثمار الدولي ، ترجمة علي مقلد ، الطبعة الثانية ، منشورا عويدات ، ١٩٨٢.

١٣- جيمس ايه دورن ، قضية راس المال ، مصباح الحرية ، معهد كيتو ، أيلول ٢٠٠٦ .

١٤- جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص ، ترجمة وتعريب د. عبد الفتاح عبد الرحمن ، د. عبد العظيم محمد ، مراجعة د. كامل سلمان العاني ، تقديم د. سلطان المحمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٨.

١٥- جي هولتن ولسون ، الاقتصاد الجزئي: المفاهيم والتطبيقات ، ترجمة د. كامل سلمان العاني ، مراجعة د. محمد إبراهيم منصور ، تقديم د. سلطان المحمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٧.

١٦- د. حسن علي خضر ، الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي ، بحث في كتاب: اللقاء الدوري لمسؤولي السياسات الزراعية في الوطن العربي ، مسقط ، عمان ، كانون الأول ١٩٩٤.

١٧- حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي، العين ، ٢٠٠٢.
١٨- دكستر بركنس ، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية ، ترجمة حسين عمر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤.
١٩- رشاد العصار ، عليان الشريف ، المالية الدولية ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠.
٢٠- د. رمزي زكي ، التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٦.
٢١- ———— ، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٣.
٢٢- ———— ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ١١٨ ، الكويت ، اكتوبر ، ١٩٨٧ .
٢٣- ———— ، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٥.
٢٤- ———— ، التضخم في العالم العربي ، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع ، نيقوسيا ، ١٩٨٦.
٢٥———— ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩.
٢٦- د. رمضان صديق ، سياسة تخفيض الأنفاق العام وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠.
٢٧- ريهام عبد المعطى ، الخصخصة والتحولات الاقتصادية في مصر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٧.
٢٨- زينب حسين عوض ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار القدح للطبع والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣.
٢٩- د. سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، مراجعة د.حميد الجميلي ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢.
٣٠- د. سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك : النظريات والسياسات النقدية والمالية ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٢.
٣١- د. سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة الثامر ، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١.
٣٢- د. سعيد النجار ، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٧.
٣٣- د. سهير محمود معتوق ، النظريات والسياسات النقدية ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩.
٣٤- سوزان كرين ، وآخرون ، التطور المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٣.
٣٥- د. السيد الحسيني ، السياسة والمجتمع ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٩٢.
٣٦- شريل باير ، فخ القروض الخارجية ، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث ، ترجمة بيار عقل ، الطبعة الأولى ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧.
٣٧- صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٣.

٣٨- صلاح الدين نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة ، دار المعرفة ، مصر ، بدون تاريخ.

٣٩- طارق الحاج ، علم الاقتصاد و نظرياته، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ١٩٩٨.

٤٠- د. طاهر موسى الجنابي ، دراسات في المالية العامة ، الطبعة الأولى ، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، ١٩٩٠.

٤١- عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ١٣٣ ، الكويت ، كانون الثاني ، ١٩٨٩.

٤٢- عبد الستار عبد الحميد ، تقييم صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر ، الطبعة الأولى ، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٤٣- عبد الشكور شعلان، تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية، التصحيح والتنمية في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، مطابع دار الهلال، القاهرة ، ١٩٨٧.

٤٤- د. عبد العزيز سالم بن حبتور ، إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي ، جامعة عدن ، ١٩٩٧ .

٤٥- عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٨٦.

٤٦- د. عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والأنفاق العام : دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، الطبعة الأولى ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧.

٤٧- د. عبد علي كاظم المعموري ، تاريخ الفكر الاقتصادي: من البابليين الى الطبيعيين ، الجزء الأول ، جامعة النهرين.

٤٨- د. عبد القادر محمد عبد القادر ، د. رمضان محمد احمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٥ .

٤٩- د. عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الجزء الأول ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٤ .

٥٠- ـــــــــــ ، د. هيل الجنابي، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩٢.

٥١- ـــــــــــ ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الجزء الأول ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٤.

٥٢- ـــــــــــ ، د. عبد الرحمن حبيب ، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت.

٥٣- د. عبد الوهاب الأمين ، النظم الاقتصادية: دراسة مقارنة ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٦.

٥٤- د. عبده محمد فاضل الربيعي ، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٥٥- د. عدنان عباس ، تاريخ الفكر الاقتصادي: من الفكر الإغريقي إلى انتشار وتطور الفكر الكلاسيكي في الأقطار المختلفة ، الجزء الأول ، مطبعة عصام ، بغداد ، ١٩٧٩، ص ص١٣-٢٢ .

٥٦- د. عدنان مناتي ، النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية: التجربة الصينية أنموذجا ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٠ .
٥٧- عرفات تقي الحسني ، التمويل الدولي ، الطبعة الثانية ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ٢٠٠٢.
٥٨- د. علي توفيق الصادق ، وآخرون ، السياسة النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ١٩٩٦ .
٥٩- علي عبد القادر علي ، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، أكتوبر ٢٠٠١ .
٦٠- د. عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٧٥.
٦١- د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠.
٦٢- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٦.
٦٣- د. فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ١٤٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مارس ١٩٩٠.
٦٤- د. فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
٦٥- كارل ماركس ، الأيديولوجية الألمانية ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٦٦.
٦٦- لستر ثرو ، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان ، ترجمة احمد فؤاد بليغ ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ٢٠٤ ، الكويت ، ديسمبر ١٩٩٥ .
٦٧- ماري فرانس ليريتو ، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث ، ترجمة د. هشام متولي ، دار طلاس للترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٩٣.
٦٨- مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور ، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن ، تقديم د. سلطان المحمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٨ .
٦٩- مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوربية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧.
٧٠- محسن خليل ، تصدع الهيكل الثالث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩.
٧١- د. محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ١٠٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، نوفمبر ١٩٨٦.
٧٢- د. محمد دويدار ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٥٩.
٧٣- ———— ، دراسات في الاقتصاد المالي (النظرية العامة في مالية الدولة – السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي) ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، بدون تاريخ.
٧٤- محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية ، ٢٠٠١.
٧٥- محمد عبد الشفيع ، قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت.

٧٦- محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، ١٩٦١ .
٧٧- د. محمود صبري ، مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية ، دار النهضة ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
٧٨- د. محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
٧٩- محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،١٩٨٤.
٨٠- د. مختار عبد المنعم خطاب ، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية) ، القاهرة ، ١٩٩٩.
٨١- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة ، مجلس الوزراء المصري ، قطاع الدراسات التنموية ، يناير ٢٠٠٥.
٨٢- د. مروان عطون ، أسعار صرف العملات: أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية ، دار الهدى عين مليلة ، الجزائر ، ١٩٩٢ .
٨٣- المقريزي ، اغاثة الأمة بكشف الغمة ، تقديم سعيد عبد الفتاح عاشور ، دار الهلال ١٩٩٠.
٨٤- د. منير الحمش ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأهالي، دمشق، ١٩٩٨.
٨٥- ميلتون فريدمان ، دراسات وقضايا اقتصادية معاصرة ، ترجمة الياس اسكندر ، مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨.
٨٦- ـــــــــــــــ ، الرأسمالية والحرية ، ترجمة يوسف عليان ، الطبعة الأولى ، دار الكتب الأردني ، الطبعة الأولى ، عمان ، ١٩٨٧.
٨٧- د. ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨.
٨٨- هاري فيجي و جيرالد سوانسون ، الإفلاس: الانهيار القادم لأميركا ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمـــان ، الأردن ، ١٩٩٥.
٨٩- هاشم حيدر ، أزمة الدولار ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧١.
٩٠- هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ٢٣٨ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨ .
٩١- د. وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية: النظريات المؤسسات السياسات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١.
٩٢- ووين ، الصينيون المعاصرون ، الجزء الأول ، ترجمة د. عبد العزيز حمدي ، مراجعة د. لي تشين تشونغ ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ٢١٠ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يونيو ١٩٩٦.
٩٣- هيل عجمي جميل ، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية ، الطبعة الأولى ، العدد ٣٢ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ١٩٩٩.
٩٤- يونس احمد البطريق ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤.

٢-البحوث:

١- د. إبراهيم العيسوي ، نحو نظرة واقعية الى التخطيط واقتصاد السوق ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٢- د.احمد منير نجار ، دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: حالة دولة الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، ١٩٩٩ .

٣- د. أكرام عبد العزيز ، الإصلاح المالي وإصلاح القطاع المالي ، دراسات اقتصادية ، العدد ٤ ، السنة الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، خريف ٢٠٠١ .

٤- د. أمل نجاح البشبشي ، نظام البناء-التشغيل-التحويل BOT هل هناك حاجة لبديل؟ ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة ١١ ، العدد ٢٨ ، القاهرة ، صيف/٢٠٠٢ .

٥- اندرو كروكيت ، بعض المسائل المتعلقة باستخدام موارد الصندوق ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ١٩ ، العدد ٢ ، يونيو ١٩٨٢.

٦- انيل سود ، هاريندر كوهلي ، إعادة الهيكلة الصناعية في البلدان النامية ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٤ ، المجلد ٢٢ ، ديسمبر ١٩٨٥.

٧- باسم عبد الهادي حسن ، الخصخصة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الثانية ، العدد الرابع ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ .

٨- د. بلقاسم العباس ، سياسة أسعار الصرف ، سلسلة المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثالث والعشرون ، تشرين الثاني ٢٠٠٣ ، السنة الثانية ، الكويت ، ٢٠٠٣ .

٩- ———— ، التثبيت والتصحيح الهيكلي ، سلسلة المعهد العربي للتخطيط ، العدد (٣١) ، السنة الثالثة ، مايو/أيار ٢٠٠٤ ، الكويت ، ٢٠٠٤ .

١٠- د. جاسم محمد الذهبي ، الفساد الإداري في العراق ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد ١٣ ، ٢٠٠٥.

١١- د. جمال داود سلمان وآخرون، الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد الدولي، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العدد ٣٢، ٢٠٠٠.

١٢- د. جميل طاهر ، الاختلالات الهيكلية في المسار الاقتصادي للأقطار العربية وسياسات صندوق النقد الدولي : دراسة حالات مختارة ، مجلة آفاق اقتصادية ، العددين ٦٧-٦٨ ، المجلد السابع عشر ، أبو ظبي ، ١٩٩٦

١٣- د جودة عبد الخالق ، الفريضة الغائبة ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد ٧ ، ١٩٩٧.

١٤- جورج مودى ستاورت ، تكلفة الفساد ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد ١٣ ، ٢٠٠٥.

١٥- دافيد بريتون ، مارتن ج. غلمان ، سياسة سعر الصرف وصندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٢٨ ، العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٩١.

١٦- دول أوبك طوق الإنقاذ لاقتصاد الولايات المتحدة ، مجلة المستقبل الاقتصادي ، العدد (٢٢) ، ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

١٧- د. رمزي زكي ، مأزق النظام الرأسمالي ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد ٧٢٧ ، كانون الثاني ١٩٨٢.

١٨- ـــــــــــــ ، أنماط الإنتاج و التوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت و التكيف الهيكلي، بحث ضمن ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٥.

١٩- زهرة حسن عباس ، التضمينات الإحصائية في مفهوم التوقعات العقلانية ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد السابع ، ١٩٩٩.

٢٠- سعيد النجار ، الاعتماد المتبادل والنظام الاقتصادي العالمي ، بحث في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠.

٢١- د. سعيد إسماعيل علي ، التعليم والخصخصة: كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٠٥ ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٢٢- سمير أمين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٩١) ، بيروت ، أيار ٢٠٠٣ .

٢٣- طاهر فاضل حسون ، البناء الاشتراكي في الصين ، مجلة الاقتصادي ، العدد (٣) ، تشرين الأول ١٩٧٩.

٢٤- عاطف لافي ، حسن لطيف ، سياسات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال حقبة الحصار ، بحث غير منشور مقدم إلى ندوة بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠١.

٢٥- د. عبد الحسين وادي العطية ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وملامح الفكر الاقتصادي المعاصر ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية ، العدد الثاني ، المجلد ٢٢ ، عمان ، ١٩٩٥.

٢٦- عبد الرزاق الفارس ، الخيار بين القطاع العام والقطاع الخاص: بعض القضايا المنهجية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ١٢ ، العدد ، ١٣٣ ، آذار ١٩٩٠.

٢٧- عبد الفتاح الجبالي ، الآليات الدستورية للإصلاح الاقتصادي: نظام السوق الديمقراطي طريق نهضة مصر ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد(١٦) ، ٢٠٠٦.

٢٨- د. علي احمد البلبل ، د. محمد مصطفى عمران ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة : التطور المالي والنمو الاقتصادي ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣.

٢٩- علي احمد البلبل ، وآخرون ، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر 1974-2002 ، أوراق صندوق النقد العربي ، العدد ٩ ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ابريل ٢٠٠٤.

٣٠- د. فاروق محمد حسين ، السياسات الصناعية واستراتيجيات التصنيع التصديري في الدول النامية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، الجزء الأول ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥.

٣١- د. فاطمة احمد الشربيني ، المدرسة النقدية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول النامية ، مجلة المنار ، العدد ٦٠.

٣٢- فرانسيس ليتام ، فينسانت رايلي ، المساعدات التقنية التي يقدمها البنك الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ١٩ ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٨٢.

٣٣- القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر ، مركز البحوث السياسية ، تحرير د. أماني قنديل ، القاهرة ، ١٩٨٩.

٣٤- قطاع الدراسات التنموية ، تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة ، مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء المصري ، القاهرة ، يناير/ ٢٠٠٥ .

٣٥- د. كامل علاوي كاظم ، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (٢) ، السنة الأولى ، شتاء ٢٠٠٥ .

٣٦- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا ، ١٩٩٩ .

٣٧- مازن عيسى الشيخ راضي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والعولمة: مشاهد محتملة للدولة في العالم الثالث، دراسات اقتصادية (بغداد: بيت الحكمة)، العدد (٤)، السنة الثالثة، خريف٢٠٠١.

٣٨- مانويل جويتان ، دور صندوق النقد الدولي في التكييف، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (٢٤) العدد (٢) ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، يونيو ١٩٨٧.

٣٩- محمد ادم ، التكنولوجيا والاقتصاد في خدمة الإنسان والتنمية ، مجلة النبأ ، العدد (٤٤) ، نيسان ٢٠٠٠.

٤٠- د. محمد الأفندي ، سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية وإشكاليات التطبيق ، مجلة التجارة ، السنة الثامنة ، العدد ٢ ، مايو ، ١٩٩٣ .

٤١- محمد العريان ، وآخرون ، التعليم وتنمية راس المال البشري والنمو في الدول العربية ، بحث في: تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية ، تحرير طاهر حمدي كنعان ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، ١٩٩٨.

٤٢- محمود خالد المسافر ، الإدارات الأمريكية المتعاقبة وفائض الميزانية الفدرالية ، مجلة الحكمة ، (بغداد: بيت الحكمة) ، السنة الثالثة ، العدد (١٤) ٢٠٠٠.

٤٣- د. محمود سالم ، برنامج الإصلاح الاقتصادي ودور المصارف العربية: التجربة المصرية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ .

٤٤- د. محمود محي الدين ، احمد كجوك ، سياسة سعر الصرف في مصر ، بحث في ندوة نظم وسياسات أسعار الصرف ، معهد السياسات الاقتصادية ، تحرير د. علي توفيق الصادق ، وآخرون ، ١٦-١٧ كانون الأول/٢٠٠٢ ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣ .

٤٥- مصطفى مهدي حسين ، عرض وتقويم مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملية التكيف الاقتصادي ، مجلة آفاق اقتصادية ، العدد (٦٩) ، ١٩٩٧.

٤٦- مركز المعلومات وبوابة دعم القرار: قطاع المتابعة الخارجية ، اثر التغير في سعر صرف الجنيه المصري على أسعار أهم السلع الغذائية الأساسية في مصر ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٥ .

٤٧- ــــــــــــــــــ ، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٤.

٤٨- د. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (١٤) ، العدد (١٤) ، كانون الأول ٢٠٠٤ ، جامعة البصرة.

٤٩- نزيرة الأفندي ، القفزة الاقتصادية للصين في عهد ماو ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٤٧) ، ١٩٧٧ .

٥٠- هاري ج. برومان ، الدولة الصينية كعامل مهم في الشركات ، مجلة التمويل والتنمية ، واشنطن ، سبتمبر ١٩٩٩.

٣-النشرات والتقارير والمؤتمرات:

١- الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، مطبعة جامعة أكسفورد ، نيويورك ، ١٩٩٢.

٢- ———— ، تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٤ ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، ٢٠٠٥.

٣- بن حسين محمد الأخضر ، الفكر الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وتأثيرات سياستهما التصحيحية على سياسة التنمية في بلدان العالم الثالث ، ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ، الكويت ، فبراير ١٩٨٨ ، تحرير رمزي زكي ، دار الرازي ، بيروت ، ١٩٨٩.

٤- البنك الأهلي المصري ، تطور نظم أسعار الصرف في مصر ١٩٤٧-١٩٧٨ ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٣ ، العدد الأول ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٥- ———— ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩.

٦- البيانات الرسمية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك).

٧- جودة عبد الخالق ، سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي في مصر ، بحث ضمن أعمال المؤتمر العلمي الرابع الموسوم تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي للأقطار العربية ، تحرير مهدي الحافظ ، الجمعية العربية للبحوث الإحصائية ، بيروت ، ١٩٩٩ .

٨- راضي عبد المنعم ،:موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثاني ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٩- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ .

١٠- مجلس الوزراء المصري ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تقرير أداء الاقتصاد المصري للربع الثالث من عام ٢٠٠٤ ، العدد الثالث ، مارس ٢٠٠٥ .

١١- محمود عبد الفضيل، الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، المؤتمر القومي العربي التاسع: الوثائق- القرارات- البيانات، المؤتمر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.

١٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة البيانات القومية ، السنة الأولى ، العدد ١ ، ٢٠٠٤.

١٣- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة البيانات القومية ، السنة الثانية ، العدد ٤ ، يوليو ٢٠٠٥ .

١٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة البيانات القومية ، السنة الثانية ، العدد ٧ ، ابريل ٢٠٠٦.

١٥- الموجز الاقتصادي الأسبوعي ، إدارة التخطيط-قسم الاقتصاد ، بنك الرياض ، إصدار ٢٠ يناير ٢٠٠٧.

١٦- د. نادر فرجاني ، من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر ، عرض تجربة الصين التنموية في: ندوة التنمية المستقلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .

١٧- نبيل حشاد ، الإصلاح النقدي في الدول العربية ، المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، تحرير مهدي الحافظ ، ١٩٩٩ .

١٨- الهيئة العامة (المصرية) للاستثمار ، التقرير السنوي ، ٢٠٠٢-٢٠٠٣ .

١٩- وزارة الاقتصاد المصرية ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٩٤.

٤-الرسائل والاطاريح الجامعية:

١- جواد كاظم البكري ، دورات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٥ .

٢- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف: العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (مع إشارة خاصة للعراق) أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢.

٣- مايح شبيب الشمري ، تقييم سياسات التكييف الاقتصادي في الأقطار العربية الممولة من المؤسسات الدولية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢.

٥-الشبكة الدولية(الانترنت):

1- http://www.econlib.org.
2- http://www.econlib.org/library/Enc/Monetarism.html.
3- http://www.econlib.org/library/Enc/NewKeynesianEconomics.html .
4- http://www.econlib.org/library/Enc/RationalExpectations.html
5-http://www.albankaldawli.org/MNA/ArabicWeb.nsf/0/ D5249587A09716A
6- http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp
7–http://www.albankaldawli.org/MNA/ArabicWeb.nsf/0/D5249587A09716A1 85256D7400637331?Opendocument
8- http://www.islamonline.net/donor/arabic/economics/2001/09/article5.shtml
9- http://www.kuwaitse.com/service/flnvestora.aspx
10- http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr0674.htm.
11- http://www.businessmonitor.com
12- http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/docs/notesanddefs.html
13- http://www.al-vefagh.com/1384/840628/html/eghtesad.htm
14- http://www.inciraq.com/Arabic/INC/inc_ar.html
15- http://ar.chinabroadcast.cn/chinaabc/
16- http://www.ahram.org.eg/Archive/1999/9/29/REPO2.HTM
17- http://arabic.peopledaily.com.cn/200107/04/ara20010704_47509.html
18- http://arabic.peopledaily.com.cn/Business.html
19- http://arabic.peopledaily.com.cn/200107/04/ara20010704_47509.html
20- http://arabic.peopledaily.com.cn/Business.html
21- http://ar.chinabroadcast.cn/chinaabc/
22- http://ar.chinabroadcast.cn/index.htm
23- http://www.rezgar.com/m.asp?i=349
24- http://www.mafhoum.com/press5/atlas27.htm
25- http://www.mafhoum.com/press5/atlas27.htm
26- http://ar.chinabroadcast.cn/chinaabc/
27- http://arabic1.peopledaily.com.
28- http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/docs/notesanddefs.html
29- http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/docs/notesanddefs.html
30- http://www.investchina.com.cn/arabic/119.htm

31- http://arabic1.peopledaily.com.cn/200106/25/ara20010625_47432.html
32- http://ar.chinabroadcast.cn/chinaabc/
33- http://arabic1.peopledaily.com.cn/200106/25/ara20010625_47432.html
34- http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/docs/notesanddefs.htm
35- http://www.msu.edu/~gilesj/gpz2.pdf.
36- http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title
37- http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title
38- http://usinfo.state.gov/ar/map_of_the_US.html
39- http://www.albayan.co.ae/albayan/1999/05/28/eqt
40- http://www.iraq4all.dk/Book/Garoody/03.htm
41- http://www.census.gov/cgi-bin/popclock
42- http://www.usafis.org/privacy.asp
43- http://www.albayan.co.ae/albayan/1999/05/28/eqt
44- http://www.bea.doc.gov
45- http://www.syrianobles.com/website/arabic/Classes/print.php?more=126
46- http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/docs/notesanddefs.html
47- http://www.hatemabo6.com/dollar.htm
48- http://www.us.moheet.com/asp/show_f2.asp?do=1446375
49- http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=46516
50- http://www.annabaa.org/index.htm
51- http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/fields/2067.html
52- http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/fields/2034.html
53- http://www.alwatan.com.sa/daily/2005-09-01/economy.htm
54- http://www.kefaya.org/Translations/0308Kissinger.htm
55- http://news8.thdo.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_4114000/4114121.stm
56-http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/fields/2056.html.
57- http://www.us.moheet.com/asp/show_f2.asp?do=1446375
58- http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=46516
59- http://news8.thdo.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_4496000/4496139.stm
60- http://www.yourenergyfuture.org
61- http://www.syrianobles.com/website/arabic/Classes/print.php?more=126
62- http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/fields/2034.html
63- http://ar.wikipedia.org/wik
64- http://www.marocainsdumonde.gov.ma/documents/Turquie_UE_Maroc.doc
65- http://www.marocainsdumonde.gov.ma/documents/Turquie_UE_Maroc.doc
66- http://www.menafn.com/arabic/qn_calendar.asp
67- http://usinfo.state.gov/journals/itgic/0902/ijga/ijga0902.htm
68- http://www.econlib.org/library/Enc/Monetarism.html.
69- http://www.transparency.org/
70-http://nobelprize.org/nobel_prizes/economics

ثانيا:المصادر الأجنبية:

A-Books

1- Abdel-Rahman , Helmy , Abu Ali Sultan , Role of the Public and Private Sectors with Special Reference to Privatization: The Case of Egypt , Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries.
2- Albert Keidel , The Economic Basis for Social Unrest in China , George Washington University , USA. 2005.
3- A. Marshall , Money Credit and Commerce , Macmillan , London , 1923 .
4- Blanchard, Olivier and Francesco Giavazzi , Rebalancing Growth in China: A Three-Handed Approach , unpublished manuscript , MIT and Bocconi Universities , November 2005.
5- Carbaugh , Robert J , International Economics , Second Edition , Wadsworth Publishing Company , New York , 1985.
6- Chumpeter Joseph A. , Capitalism, Socialism, and Democracy , New York , 1950.
7- Colin D. Campelled , Wage-Price Controls in world : United States and Germany , Washington , American Enterprise Institute , 1971.
8- C. W. Baird , Elements of Macroeconomics , west Publishing Company , 1977.
9- Dominick Salvatore, International. Economics , Prentice Hall International. Fifth Edition , N.J., 1995.
10- Dornbusch , F.,Fischer, R. Start , Macroeconomics , Seventh edition , McGraw-Hill , Inc,1998.
11- E. Shapiro , Macroeconomic Analysis , Second Edition , Harcourt Brace , New York , 1970.
12- E . Lundberg , International stability and the National Economy in "Stability and Progress in the World Economy" , edited by D. Hague , London , 1958.
13- F. Stewart , Adjustment and Poverty , Rutledge , London , 1995.
14- George P. Shultz , and Robert Z. Allber , What Price Guide Posts? , University Of Chicago Press , Chicago , 1966.
15- Gilbert E. Metcalf , Energy Conservation in the United States , Tufts University , USA , 2006.
16- G.S. Gupta , Economic Fluctuations and Stabilization Policies , Indian Institute of Management, Ahmedabad , 2002.
17- Hansen, B. and G. Marzouk , Development and Economic Policy in UAR , North Holland Publishing company , Amsterdam , 1965.
18- Irving Fisher , The Purchasing Power of Money , Macmillan , New York , 1911.
19- Isabel Correia and Juan Pablo Nicolini ,Optimal Fiscal and monetary policy: equivalence Results , university of Tella , 2001.
20- Jeffrey D. Sachs , China's Economic Growth After WTO Membership , Earth Institute, Columbia University , New York , 2002.
21- J. Klein , Money and the Economy , Harcourt , New York , 1982.
22- Joseph E. Stiglitz , Economics of the Public Sector , Norton Company , New York , 1986
23- Kent , Money and Banking , 4th Edition , New York , 1961.
24- Kettell , Monetary Economics , Graham , Trotman , 1985.
25- Kui-Wai Li , china's Capital and Productivity Measurement using Financial Resources , Economic growth center , February 2003.
26- M. Fredman , Aprograme for Monetary Stability , Fordham University Press , 1959.

27- Michael B Charles , Macroeconomics , second edition , Oxford university press Inc , New York , 1998.
28- Michael Melvin, International Money and Finance , Sixth Edition , U.S.A , 2000.
29- Michael M. Hutchison , The Role of Sterilized Intervention in Exchange Rate Stabilization Policy , University of California, Santa Cruz , 2002
30- Micheal Parkin , and Robin Bade , Modern Macroeconomics , England Pitman , 1985.
31- M. J. S. Duesenberry , R. Z. Aliber , Money, Banking and the Economy , second edition , New York , 1984.
32- Mohieldin, M. and A. Kouchouk , Foreign Exchange in Egypt , mimeo , 2002.
33- Mohsin S . Khan , Malcolm D . Knight , Some Theoretical and Empirical Issues Relating Economic Stabilization in Developing Countries , World Development , Vol.10 , No. 9 , 1982
34- Morris Goldstein and Nicholas Lardy , China's Exchange Rate Policy Dilemma , Institute for International Economics , 2006.
35- P.A.Samuelson;, W.D.Nordhaus , Economics , twelfth edition , McGraw-Hill , Inc , 1985 .
36- P. Einzig , Text Book on Monetary Policy , Macmillan St. 2 Martins Press , London , 1972.
37- Richard H. Leftwich , and Ross D. Eckert , The Price system And Resource Allocation , 8th Edition , Chicago Dryden Press , 1982.
38- Robert E. Lucas , and Thomas J. Sargent , After Keynesian Macroeconomics in after the Phillips Curve of high Inflation and high Unemployment , Federal Reserve Bank of Boston , Boston , 1976.
39- Robert F. Lanzilittf , and other , The Price Commission Experience , The Brookings Institution , Washington , 1975.
40- Ronald McKinnon , China's Exchange Rate Trap: Japan Redux , Stanford Institute for Economic Policy Research , Stanford University , 2006.
41- ------------------- , Exchange Rates, Wages, and International Adjustment: Japan and China versus the United States , Stanford University , 2005.
42- Salvatore , Dominick , International Economics , Macmillan Publishing , New York , 1983.
43- Snider Delbert A , Introduction to International Economics , 4 th edition , Irwin, Inc , Homewood.
44- Spencer , Miltin H., Orley M .Amos,Jr.Contemporary , Economics , Eighth edition ,Work Puleishers,1993.
45- Ufuk Devrim Demirel , Macroeconomic Stabilization in Emerging Market Economies , University of Virginia , 221 Wilson Hall, Charlottesville, Virginia ,2005.

B- Articles & Researches.

1- A.J.S imler,and Alfred tello, Lobor Reserves and the Phillips curve ,Review of Economics andstotistics, No 50, February 1968.
2- Andrew D. Crockett, Stabilization Policies in Developing Countries: Some policy Considerations, Staff Papers, Vol. 28, No.1, March 1981, p 54.
3- Arthur B. Laffer, Government Exactions and Revenue Deficiencies, Cato Journal , Spring, 1981.
4- Ash N, Egypt Exploits its Gulf War Bonus, Euro money, April 1993
5- Bijan B. Aghevoli, Mohsin S. Khan, Inflationary Finance and the Dynamics Inflation: Indonesia 1951-1972, The American Economic Review, Vol. 67, No. 2, 1977.
6- Blinder, Alan S., The Conceptual Basis for Monetary Policy with Particular Reference to the United States, BIS Review No. 14, February, 1996.
7- Brazilian Development Bank, Global Overview, No. 05, February 2006.
8- Bryan W. Brown, and Others, What Economists Know, Econometric, vol. 49, No. 2, 1981.
9- Budget of the United States Government, Fiscal year 2006, Issued 7 February.
10- Bureau of Economic Analysis, Department of Commerce.
11- Business Monitor International, The Egypt Business Forecast Report, Q3 2004, 2004.
12- Central Bank of Egypt, The Egyptian Cabinet Information and Decision Support Center, Various Issues , Cairo, 1992-2001.
13- Chee Kong Wong, Information Technology Productivity and Economic Growth in China, Annual Conference of the Association for Chinese Economics Studies 19-20 July 2004, Australia, 2004.
14- Clarida, R., J. Galí and M. Gertler, Monetary Policy Rules and Macroeconomic Stability : Evidence and Some Theory, Quarterly Journal of Economics, Vol.105 , No.1, 2000.
15- Council of Economic Advisers Economic Indictor, Government Printing Office, Washington, 2005.
16- Doris Fischer, Stability and Commercial Information –An Economic Approach and a Look at China, ASIEN, 2002.
17-D. Pangloss, A critical Survey of the new Classical Macroeconomics, The Economic Journal, Vol. 99, March, 1980
18- Economic Report of the President, Transmitted to the Congress, February 1990.
19- Economic Report of the President, Transmitted to the Congress, February 1993.
20-Economic Report of the President ,Transmitted to the Congress, Washington, February 1995.
21- Economic Report of the President ,Transmitted to the Congress, Washington, February 1999.
22- Economic Report of the President, Transmitted to the Congress, February 2005
23- Economic Report of the President ,Transmitted to the Congress, February, 2006.
24- Economic Survey of China, 2005, Policy brief , OECD, September 2005.
25- Erik Nilsson, Global Economic Research: Asia/Oceania, Weekly Outlook, 25 August 2005.
26- Escwa, Exploratory Study and Approaches to the Social Impact of Structural Adjustment Policies, United Nations, New York, 1997.
27-Gardner AcKley, An Income policy For The 1970s, Review of Economic and Statistics, No.45, August, 1972.

28-George E. A. J. , The Three Core Objectives of the Bank of England , BIS Review , No. 10 , 29 January , 1996.
29- George J. Stigler , Administered Prices and Oligopolistic Inflation , Journal of Business , No. 35 , January 1962.
30- Global Insight, Global Petroleum Outlook Forecast Tables (Long-Term), January 2005.
31- Gottfired Haberier , Income Policy and Inflation some further Reflections , American Economic Review, No. 62 , May , 1972.
32-Handy H. and Subramainn A. , The Egyptian Stabilization Experience , International Monetary Fund , Middle East Department , Washington , 1997.
33- Henry C. Wallich , Alternative Strategies For price and Wage controls , Journal Of Economic, Issues 6 , December 1972.
34- ---------- and Sidney Welntraub , A tax-based Income Policy, Journal of Economic, issued 5, June 1971.
35- IMF , International Financial Statistics , July 1952.
36- ---------- , Exchange Arrangements and foreign Exchange markets Developments and Assues , Washington D.C. , 2003.
37- ---------- , Exchange Rate Arrangements and currency convertibility Developments and Issues,1999.
38- International Monetary Fund , Direction of Trade Statistics.
39-
40- Jordi Gali , Modern Perspectives on Fiscal Stabilization Policies , CESifo Economic Studies, Vol. 51 , No. 4 , 2005 .
41- James R. Barth , the Reagan Program for Economic Recovery Economic Rationale , federal Reserve Bank of Atlanta , Economic Review , September , 1981.
42- Lucas, Robert E. J , On the Mechanics of Economic Development , Journal of Monetary Economics , Vol. 22 , July.
43- Marvin Goodfriend and Eswar Prasad , A Framework for Independent Monetary Policy in China , IMF Working Paper , May 2006.
44- Mathew Shane and Fred Gale , China: A Study of Dynamic Growth , Electronic Outlook Report from the Economic Research Service , United States Department of Agriculture (USDA) , USA , October 2004
45- Michael D. Bardo , The Classical Gold Standard Some Lessons for Toady , Federal Reserve Bank of St. Louis , Review 63 , May 1981.
46- M. L. Walden , Economic Outlook , A review of 2004 , USA , 2005.
47- Mortimer B. Zuckerman , A second American Century , Foreign Affairs , Volume 77 , No. 3 , 1999.
48-Nurun N. Choudhry , Integration of Fiscal policy and Monetary Sectors in Econometric Models , Staff Papers , International Monetary Fund , July 1976.
49-Office of Management and Budget, Budget of the United States Government, Fiscal Year 2006. USA , 2006.
50- Paolo Mauro , The Persistence of Corruption and Slow Economic Growth , IMF Staff Papers , vol. 51 , No. 1 , International Monetary Fund , 2004.
51- Robert Heller and Mohsin S.Khan, The Demand for International Reserves under fixed and floating Exchange Rate , IMF, staff papers , vol.25, No.4, December, 1978
52- Robert Lekachman , The Inevitability Of Controls Challenge , December , 1974.
53- Rodzinski Witod , A History of China , Vol. 1 , Bergman Press , London , 1973.

54- Steven Barnett , China's Macroeconomic Performance and Outlook , IMF Resident Representative , January 2005.
55- The world fact Book , Central Intelligence Agency , U.S.A , 2005.
56-Thomas J. Sargent , and Neil Wallace , Rational Expectations and the theory of Economics policy , Journal of Monetary Economics , No.2 , April 1976
57- Timothy P. Roth , Economic Analysis of the Reagan Program for Economic Recovery , Economic Committee , Congress of the United States , Washington , April 1981.
58- T. Lawson , Uncertainty Economic Analysis , Economics Journal, vol. 95 , No 380 , 1985.
59- UNCTAD , World Investment Report , 2003.
60- Vinod Thomas , and Ajay Chhibber , Adjustment Lending , A world Bank Publication , Washington , 1988.
61- Wayne M. Morrison , China's Economic Conditions , U.S.A , may 2003.
62- ---------------------- , China's Economic Conditions , U.S.A , July 2005.
63- ------------------------ , China's Economic Conditions , U.S.A , July 2006.
64- World Bank , List of Economies , April 2004.
65- World Bank , Egypt: Review of the Finances of the Decentralized Public Sector , Country Report , Washington D.C. , 1987.
66- World Bank , List of Economies , April 2004.
67- Youssef S. M., Structural Reform Programmer of Egyptian State-Owned Enterprises: Current Impact and Future Prospects , Journal of Management Development , No. 15 , 1996.
68- The Emergence of China: Opportunities and Challenges for Latin America and the Caribbean , Inter-American Development Bank , March 2005.







عمان - شارع الملكة رانية
(الجامعة الأردنية)
مقابل كلية الزراعة
مجمع سمارة (233)
هاتف : 99670131 7 962+
amnah2m@yahoo.com
info@amnahhouse.com
www.amnahhouse.com